أصول علم الإجرام

دراسة تحليلية وتأصيلية لأسباب الجريمة
وفقاً لعلوم: طبائع المجرم والنفس الجنائي
والاجتماع الجنائي والمجني عليه

تأليف

الدكتور محمد أبو العلا عقيدة

- ماجستير ودكتوراه الدولة فى القانون الجنائي جامعة ليون (فرنسا)
- أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة عين شمس
- العميد الأسبق لكلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات
- أستاذ بجامعة Paris وجامعة Lyon بفرنسا للتدريس بقسم الدكتوراه
- المحامي لدى محكمة النقض

الطبعة الثالثة

م ٢٠٢٠

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٤

”كل بني آدم خطأ وخير الخطئين التوابون”

حديث شريف

انضموا للقناة الاولى لحقوق من
خلال اللينك التالي
<https://t.me/h2o2alex>

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

* تعريف علم الإجرام.

* تحديد موضوع علم الإجرام وبيان فروعه.

* علاقة علم الإجرام بغيره من العلوم الجنائية.

* أهمية علم الإجرام.

* خطة الدراسة.

تعريف علم الإجرام

* **التعريف الدارج لعلم الإجرام:**

درج الفقه في معظمه على تعريف علم الإجرام بأنه "العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية دراسة علمية بهدف التعرف على أسبابها الفردية والاجتماعية"^(١) ويقترب من هذا التعريف ما يطلقه جانب من الفقه على علم الإجرام بأنه "العلم الذي يدرس أسباب الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية"^(٢).

(١) الدكتور جلال ثروت: الظاهرة الإجرامية، ١٩٨٣، ص ٢١، الدكتور: حسنين عبيد: الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٦، الدكتور محمد زكي أبو عامر: دراسة في علم الإجرام والعقاب ١٩٨٥، ص ٢١، الدكتور أحمد عوض بلال: علم الإجرام ١٩٨٥/١٩٨٤، ص ٨.

(٢) الدكتور حسن المرصفاوي: الإجرام والعقاب في مصر، ص ١٤، الدكتور رمسيس بهنام: علم الإجرام، ١٩٨٦، ص ١٧، الدكتور محمود نجيب حسني: دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، ١٩٨٢، ص ١٨، الدكتور عوض محمد: مبادئ علم الإجرام، ١٩٨٠، ص ١٧، الدكتور عمر السعيد رمضان: دروس في علم الإجرام، ص ٧، الدكتورة فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٣؛ الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عثمان: أصول علم الإجرام، ص ٦٨، الدكتور عبد العظيم وزير: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ١، ٢ الدكتور علي القهوجي: علم الإجرام والعقاب، ١٩٨٤، ص ١١، الدكتور أحمد ضياء الدين خليل: الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل، ١٩٩٢، ص ١٠.

ويسلم الفقه بصعوبة وضع تعريف شامل ودقيق لعلم الإجرام. وممكن هذه الصعوبة يرجع من ناحية إلى أن علم الإجرام علم حديث النشأة، ومن ناحية أخرى إلى أن الظاهرة الإجرامية وهي موضوع هذا العلم متشعبة الجوانب، سواء بصفاتها ظاهرة في حياة الفرد، أم في حياة المجتمع. ولقد ترتب على هذا التشعب أن أضحت الظاهرة الإجرامية محلاً لدراسات تنتمي إلى علوم مختلفة منها: البيولوجية: (علم طبائع المجرم)^(١) والنفسية (علم النفس الجنائي)^(٢)، والاجتماعية: (علم الاجتماع الجنائي)^(٣)، وأخيراً علم المجني عليه^(٤)، على ما سنرى. ولقد أدى تعدد العلوم التي تدرس الظاهرة الإجرامية وتنوعها إلى تباين النتائج التي يصل إليها كل باحث متأثراً في ذلك بالمعارف الخاصة بالعلم الذي ينتمي إليه تخصصه، على نحو انعكس أثره كما أشرنا وأدى إلى صعوبة تعريف علم الإجرام وبيان حدوده.^(٥)

* التعريف الحديث لعلم الإجرام بعد نشأة علم المجني عليه:

يركز الفقه دراساته في علم الإجرام على الجريمة والمجرم، وذلك بغرض معرفة أسباب الجريمة التي ترجع للفرد أو للبيئة المحيطة به، والتعرف على دوافع الفرد إلى الإجرام. وظل دور المجني عليه في

(1) *Anthropologie Criminelle*.

(2) *Psychologie Criminelle*

(3) *Sociologie Criminelle*

(4) *Victimologie*

(5) voir: R.Gassin : *Criminologie*. Paris éd. Dalloz. 1988. no. 3 et s .

والدكتور عبد الفتاح الصيفي: علم الإجرام، ١٩٧٣، ٢٠٨؛ الدكتور عوض محمد:

المرجع السابق، ص ١٥ - ١٦، الدكتور محمد إبراهيم زيد: مقدمة في علم الإجرام وعلم

العقاب، ١٩٨٠، ص ٢٩، ٣٠؛ الدكتور فتوح الشاذلي: علم الإجرام وعلم العقاب،

١٩٩٣، ص ٤.

الظاهرة الإجرامية مهماً إلى أن ظهر علم المجني عليه غداة الحرب العالمية الثانية ليضعه في دائرة الضوء ويوضح هذا الدور، فبين من ناحية السمات العضوية والنفسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمجني عليه، ومن ناحية أخرى العوامل التي تجعل بعض الأفراد عرضة للوقوع ضحية للجريمة أكثر من غيرهم، فضلاً عن تحديد العلاقات المتبادلة بين الجاني والمجني عليه والتي قد يكون لها أثر حاسم في وقوع الجريمة، وأخيراً الدور الذي يمكن أن يقوم به المجني عليه في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني أو تسهيل ارتكابها. (١)

وإذا رجعنا إلى الوراء نجد أن المدارس الجنائية قد بدأت عند دراستها للظاهرة الإجرامية بالتركيز على الجريمة، وكان ذلك مذهب المدرسة التقليدية التي جعلت من الجريمة محور اهتمامها، فوضعت الجاني بالتالي في طي النسيان. ثم تقدم فكر المدرسة التقليدية خطوة إلى الأمام فبدأ يهتم بالجاني بجانب اهتمامه بالجريمة. وبقي المجني عليه بعيداً عن دائرة اهتمام هاتين المدرستين. ومع ظهور المدرسة الوضعية أصبح الجاني هو محور الاهتمام الأساسي لأبحاث علم الإجرام، وأضحت دراسة الجريمة تأتي في المرتبة الثانية بعد دراسة المجرم. وهو نفس الاتجاه الذي سارت فيه مدرسة الدفاع الاجتماعي في التركيز على دراسة المجرم، وبحث إعادة تكيفه مع المجتمع مرة أخرى باتباع أساليب إنسانية في تحديد مدى خطورته واختيار نوع المعاملة العقابية الملائمة له، وتنفيذ الجزاء على نحو يحقق الغرض المقصود منه في

(1)Ezzat A.Fattah: *Understanding criminal victimization* prentice-Hall Canada INC. 1991

إصلاح الجاني وإعادة تكيفه مع المجتمع والمباعدة بينه وبين طريق الجريمة مرة أخرى.

ومع ذلك بقيت الدراسة العلمية للظاهرة الإجرامية غير متكاملة حيث يمثل المجني عليه العنصر الثالث في هذه الظاهرة بجانب العنصرين الآخرين: الجريمة والمجرم. ومع ظهور علم المجني عليه اكتملت دراسة الظاهرة الإجرامية، حيث أن بحث سلوك الجاني ودوافعه إلى الجريمة، وتحديد خطورته من الناحية الجنائية لن يتأتى إلا بمعرفة مدى علاقته بالمجني عليه وبيان دور هذا الأخير في خلق فكرة الجريمة لديه أو تسهيل وقوعها. وتتعمق آثار هذه الدراسة العلمية للمجني عليه على نظام العدالة الجنائية، حيث يمكن من ناحية تحديد مدى خطورة الجاني وبالتالي تحديد مسؤوليته عن الجريمة، مما يساعد على اختيار نوع المعاملة العقابية المناسبة لحالته. ومن ناحية أخرى تظهر أهمية هذه الدراسة في مجال الوقاية الفعالة من الجريمة؛ لأن فهم سلوك المجني عليه بعمق يدفعنا إلى اتخاذ أساليب وقائية أكثر فعالية بالنسبة للجاني، بل كذلك بالنسبة للمجني عليه، وذلك باتخاذ التدابير والإصلاحات التي من شأنها أن تمنع وقوع الأفراد ضحية للجريمة، وأخيراً فإن الدراسة العلمية للمجني عليه تساعد أكثر على معرفة ظروفه، وصفاته الخاصة التي قد تساعد على وقوعه ضحية للجريمة، مما يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته والدفاع عن حقوقه على مختلف المستويات.

ينبغي على ما تقدم أن الدراسة العلمية الشاملة للظاهرة الإجرامية تستلزم حتماً دراسة المجني عليه وبيان دوره في هذه الظاهرة. يؤكد هذه الحقيقة المختصون في علوم الإجرام والمجني عليه والقانون

الجنائي. فيذهب الأستاذ (جان نواريل *Jean Noirel*) إلى أنه في نهاية المطاف فإن المعرفة العميقة للظاهرة الإجرامية والبحث عن دفاع ملائم عن المجتمع، يستلزم أن نزن الأفعال وما يستحقه المجرم والمجني عليه من اهتمام. ففي المجال الجنائي يجب ألا ننظر فقط للجريمة، وننظر احتياطياً إلى الجاني ولكن يجب أن نضع في دائرة الضوء طرفي المأساة: الجاني والمجني عليه: (*Le couple délinquant victime*) فالمجني عليه أضحى أحد موضوعات الدراسة في القانون الجنائي وفي علم الإجرام^(١). ويرى الأستاذ عزت عبد الفتاح^(٢) أن العوامل الخارجية التي تؤثر على قدرات الشخص الإجرامية تلعب دوراً هاماً في نشأة الجريمة. ومن هذه العوامل نجد المجني عليه فهو قد لا يثير فقط بواعث الجريمة. ولكن قد يخلق أساساً فكرتها، وهو قد يشجع على ميلاد الموقف المؤدي إلى ارتكاب الجريمة، إما بواسطة موقفه أو بواسطة سلوكه^(٣)، ويضيف الأستاذ (بيير كوفرا *P.Couvrait*)^(٤) مؤكداً ما تقدم، أن علم المجني عليه هو أحد فروع علم الإجرام الذي يدرس الظاهرة الإجرامية من خلال المجني عليه.^(٥)

(1) *J.Noire: l'influence de la personnalité de la victime sur la répression exercée a l'encontre de l'agent (Revy. int. dr. pen. 1959. p.181. spec. p.187*

(٢) أستاذ علم الإجرام بجامعة سيمون فرارز بكندا ويعد من أكبر المختصين في علم المجني عليه على المستوى العالمي.

(٣) انظر: *Ezzat Abdel Fattah: "La victimologie ou est-elle et quelle est: son avenir? Revy. Int. Crim. Pol. Tech. No.2.vol.XXI, 1967*

(٤) أستاذ القانون الجنائي بجامعة بواتييه بفرنسا.

(5) *P.Couvrat: "La protection des victims d'infractions: Essai d'un bilan".R.S.C. 1983. p. 577. spec. p. 580.*

مما سبق يتضح لنا أنه بميلاد علم المجني عليه ولد فرع جديد من فروع علم الإجرام لينضم إلى فروع السابقة: علم طبائع المجرم وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي. ولذا يؤكد الفقه المعاصر في جانب كبير منه أن علم المجني عليه هو أحد فروع علم الإجرام الذي يدرس الظاهرة الإجرامية من خلال المجني عليه^(١) على نحو يدعونا إلى اقتراح التعريف التالي لعلم الإجرام.

*** التعريف المقترح لعلم الإجرام:**

علم الإجرام هو العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية دراسة شاملة من خلال عناصرها الثلاثة الجريمة والمجرم والمجني عليه، بهدف معرفة الأسباب الحقيقية لنشوتها سواء أكانت ترجع إلى الجاني أم للمجني عليه أم للبيئة.

(1) H.Ellenberger: "Relations psychologiques entre le criminel et la victime. 'Rev.int.Crim.pol. tech.1954.p.103: J.Noirel: L'influence de la victime sur la répression exercée il l'encontre de l'agent Rev. Int. dr. pén. 1959. p.181. P.Cornil: Contribution de la victimologie aux sciences criminologiques. Rev. dr. Pién. crim. 1958-1959. p.559: Ezzat Abdel Fattah: Quelques problèmes posés à la justice pénale par ta victimologie. Annal. int. crim 1966. p.335: même auteur:"La victimologie: Qu'est-elle et quel est son avenir? Rev. int. cirm. pol. tech; 1967. p.113 et s.et p.193 et s.: Idêm: Victimologie: tendances récentes. Acta criminologique. 1980. p.6 et s., R.Paâscfi:"Problèmes fondamentaux et situation de la victimologie. Rev.int.dr.pén.1967.p. 121; P.Spiteri: "Essai sur quelques aspects des grands courants criminologiques. Annales de la faculté de droit de Toulouse -1969.T. XVIII. fasc.1,2. p.7 spéc. p. 138; J.-Y. Lassalle: "La confrontation du concept de responsabilité pénale avec les données de la criminologie et des sciences de L'homme": Th. Aix-Marseille,1977. spéc. P.212. Adde: M.Calewaert; Y.Marx: art. préc. spéc. p.599; A propos de la victimologie. R.S.C. 1958. p.244; Dans le même sens: V.Hentig, sctutz, Nagel, Screvens, Souchet, Lagon. Iturbe. cité par R. Paasch: art. préc. spéc. p.136 et S.; P.Couvret: art. préc. p.580.

تحديد موضوع علم الإجرام وبيان أنواعه

يتحدد موضوع علم الإجرام وبيان أنواعه بالدراسة العلمية للظاهرة الإجرامية، بالنظر إليها كظاهرة في حياة الفرد والمجتمع. ويثار التساؤل عن حدود هذه الدراسة، هل تقتصر فحسب على دراسة الأسباب الفردية والاجتماعية لتلك الظاهرة، أم تشمل فضلا عن ذلك كيفية مواجهتها أي الوقاية منها؟ في الواقع يرى أغلب الفقه أن حدود الدراسة في علم الإجرام قاصرة على دراسة أسباب الجريمة وأساليب الوقاية منها^(١). ونعتقد من جانبنا أن دراسة أساليب الوقاية من الجريمة يختص بها علمان تربط بينهما وبين علم الإجرام وشائج قرى رغم استقلالهما عنه، إلا وهما علم السياسة الجنائية، وعلم العقاب. فالسياسة الجنائية بمفهومها المعاصر هي سياسة عليا للتوجيه في مجال التجريم والعقاب والوقاية من الجريمة^(٢). وعليه فإن الوقاية من الجريمة تعد أحد فصول السياسة الجنائية فلا تدخل في موضوعات علم الإجرام.

أما علم العقاب الذي يبحث في الجزاء الجنائي وتنفيذه على النحو الذي يحقق الغرض المقصود منه وهو إعادة تأهيل المجرم بصورة تباعد بينه وبين العودة إلى طريق الإجرام مرة أخرى. فالهدف النهائي لعلم العقاب هو الوقاية اللاحقة على ارتكاب الجريمة. وسوف نعود مرة أخرى لبيان العلاقة بين علم الإجرام وعلمي السياسة الجنائية والعقاب^(٣).

(١) انظر: الدكتور رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص ٢٢؛ الدكتور جلال ثروت، المرجع

السابق، ص ٢٠، ٢١؛ الدكتور أحمد عوض بلال، المرجع السابق، ص ٨.

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ١٧.

(٣) انظر فيما بعد ص ١٧، ٢٠.

ويقصر الفقه عادة دراسته للظاهرة الإجرامية على الجاني لبيان دوافعه إلى الإجرام وعلى الجريمة لبيان الأسباب المؤدية إليها، إلا أنه وكما أوضحنا في تعريفنا لعلم الإجرام فإن الجريمة هي محل الظاهرة الإجرامية، والجاني والمجني عليه هما طرفا هذه الظاهرة، وعليه يتحدد موضوع علم الإجرام بالدراسة العلمية لأسباب الظاهرة الإجرامية سواء ما تعلق منها بالجاني أم المجني عليه أم بالبيئة المحيطة بهما.

فإذا نظرنا للجريمة على أنها ظاهرة فردية مصدرها الجاني، نجد تفسيراً بيولوجياً ثم نفسياً لوقوعها. وقد قدم "لومبروزو" في كتابه الشهير "الإنسان المجرم" التفسير البيولوجي للجريمة على أساس أنها سلوك إجرامي موروث، ويتميز المجرم بخصائص عضوية معينة تميزه عن غيره من الأفراد على نحو تقوده هذه الخصائص حتماً إلى الإجرام. وأدت كتابات "لومبروزو" إلى نشأة علم البيولوجيا الجنائية (أو علم طبائع المجرم)، الذي قدم أول تفسير علمي للجريمة. وجاء علم النفس الجنائي بتفسيره للجريمة ليس على أساس أنها نتيجة خلل عضوي، بل نتيجة اضطرابات نفسية، تصيب الشخصية الإنسانية بنوع من الشذوذ فتدفعها إلى ارتكابها، وكانت كتابات "سيجموند فرويد. S.Freud" و"أدلر Adler" في التحليل النفسي هادياً للمختصين في علم النفس الجنائي، ومساعداً لهم في تقديم تفسير علمي للجريمة مبني على أسس نفسية.

وإذا نظرنا إلى ضحية الجريمة (المجني عليه)، ودوره في وقوعها، نجد أن علم المجني عليه يقدم لنا من خلال أبحاثه المستمرة في بيان العوامل التي تدفع بعض الأفراد إلى السقوط ضحية للجريمة أكثر من غيرهم. ونجده على غرار أبحاث علم الإجرام يوضح لنا أن

هذه العوامل قد تكون فردية: (وراثية، اضطرابات عقلية ونفسية، التكوين الجسماني والحالة الصحية والسن، الجنس)، وقد ترتد إلى عوامل اجتماعية (المهنة، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد، أسلوب حياته)^(١) ويقدم المختصون في علم المجني عليه كذلك تصنيفات متعددة للمجني عليهم، بعضها مبني على أسس قانونية والبعض الآخر مبني على أسس عضوية ونفسية واجتماعية^(٢). فضلاً عن ذلك يوضح علم المجني عليه الأسباب الحقيقية وراء وقوع الجريمة خاصة ما يتعلق منها بالعلاقات المتبادلة بين الجاني والمجني عليه، والدور الذي يساهم به المجني عليه في وقوعها.^(٣)

وإذا نظرنا للجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية نجد أن علم الاجتماع الجنائي يقدم لنا تفسيراً اجتماعياً لها، حيث يرى أن الجريمة ليست نتاجاً لخلل عضوي أو نفسي ولكنها ترجع إلى أسباب اجتماعية بالدرجة الأولى. فضلاً عن ذلك فإن الخلل العضوي أو النفسي بفرض وجوده لا ينتج أثره إلا من خلال الوسط الاجتماعي الملائم. ويعد "أنريكو فري (A.Ferri) المؤسس الأول لعلم الاجتماع الجنائي، وذلك بظهور كتابه (علم الاجتماع الجنائي) سنة ١٨٨١^(٤). ثم تبعه الرواد الأوائل في هذا المجال، نذكر منهم على وجه الخصوص (إميل

(١) انظر فيما بعد ص ٣١٤ وما بعدها.

(٢) انظر فيما بعد ص ٢٩٩ وما بعدها.

(٣) انظر فيما بعد ص ٣٢٥ وما بعدها.

(٤) أصدر "فري" الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٨٨١ تحت عنوان "آفاق جديدة لقانون العقوبات والإجراءات الجنائية" وفي الطبعات اللاحقة غير العنوان إلى "علم الاجتماع الجنائي".

دوركايم (*E.Durkheim*) وفي دراسته المتميزة عن الانتحار، عام ١٨٩٣، المدرسة الأمريكية نذكر في المقدمة (*Sutherland*) في مؤلفه الهام عن (مبادئ علم الإجرام) سنة ١٩٣٩.

من العرض الذي تقدم يبين لنا أن لعلم الإجرام فروعاً أربعة هي: علم طبائع المجرم وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي، وأخيراً علم المجني عليه. واستناد علم الإجرام في أبحاثه ودراساته إلى عدة علوم لا يطعن في استقلاله، فهو علم مستقل غير أنه يرتكز على عدة علوم منها البيولوجي والنفسي والاجتماعي. وقد أكدت هذه الحقيقة توصيات مؤتمر علم الإجرام الإكلينيكي بجامعة روما عام ١٩٥٧ والمؤتمر الخامس لعلم الإجرام الذي عقد بمدينة "تور" بفرنسا عام ١٩٦٤^(١). وسنرى من خلال موضوعات هذا الكتاب مدى مساهمة كل علم من هذه العلوم في تفسير الظاهرة الإجرامية.

*علاقة علم الإجرام بغيره من العلوم الجنائية:

يهتم علم الإجرام وغيره من العلوم الجنائية بموضوع أساسي هو دراسة الظاهرة الإجرامية، وتهدف هذه العلوم في مجموعها إلى محاولة الحد من انتشار هذه الظاهرة وخفض معدلاتها بمختلف الوسائل ورغم استقلال علم الإجرام عن هذه العلوم إلا أن الروابط والصلات والتأثير المتبادل قائم بينها على النحو الذي سنوضحه فيما يلي:

(١) انظر المجلة الجنائية القومية، عدد يوليو ١٩٦٥ المجلد الثاني، ص ١٣٤، وعدد مارس ١٩٦٥ المجلد الثامن، ص ٢٤٩.

* علم الإجرام وقانون العقوبات:

تبدو مظاهر الاستقلال بين علم الإجرام وقانون العقوبات في أسلوب دراسة كل منهما للظاهرة الإجرامية وفي منهج البحث المتبع في هذه الدراسة^(١). فقانون العقوبات الذي تحدد نصوصه الأفعال التي تعد جرائم والعقوبات المقررة لها يتبع في دراسته للجريمة والمجرم منهجاً قانونياً يدرس من خلاله النموذج القانوني للجريمة وفقاً للقاعدة الجنائية المحددة له، فيبين أركانها وأنماطها والعقوبة المقررة لها، ويحدد شروط المسؤولية الجنائية وموانعها فضلاً عن أسباب الإباحة وموانع العقاب. أما علم الإجرام فيتبع أسلوباً واقعياً في دراسته للظاهرة الإجرامية فيدرس الجريمة ليحدد أسبابها والدوافع المختلفة لدى مرتكبها فيقوم علم الإجرام بوصف الظاهرة الإجرامية ثم يفسر الأسباب المؤدية إليها.

كذلك يختلف منهج البحث المتبع في قانون العقوبات عن ذلك في علم الإجرام. فغالباً ما يسود المنهج الاستنباطي عند تفسير الفقيه أو القاضي لنصوص قانون العقوبات بغية معرفة قصد المشرع وتحديد نطاق تطبيق النص على الحالات التي تعرض في الواقع العملي. أما علم الإجرام فإن المنهج الاستقرائي (أو التجريبي) الذي يقوم على الملاحظة والتجربة هو المتبع في أبحاثه وأن غلبت الملاحظة على دراسته بهدف الوصول إلى القواعد التي تفسر الظاهرة الإجرامية وتبين دوافعها.^(٢)

(1) J.Larguier : *Criminologie et science pénitentiaire*. Paris Dalloz, 7 éd. 1994. p.5 et s.

والدكتور محمود نجيب حسني: دروس في علم الإجرام والعقاب، ص ٢،
والدكتور جلال ثروت: الظاهرة الإجرامية ١٩٨٧، ص ٣٢.

(2) R.Gassin: *Criminologie, paris*. éd. 1988. no. 21. p. 18

ورغم استقلال منهج البحث في كل من قانون العقوبات وعلم الإجرام إلا أن الصلة بينهما وثيقة، ويؤثر كل فرع على الآخر: فقانون العقوبات يحدد لعلم الإجرام موضوع أبحاثه ودراساته فكون الجريمة موضوع هذا العلم، فإن المفهوم القانوني للجريمة وبيان أنماطها أمر يتكفل قانون العقوبات بتحديدته، فضلاً عن أن تطبيق نصوصه على مرتكبي الجرائم يقدم لعلم الإجرام أصناف المجرمين الذين يخضعون لملاحظاته بهدف معرفة دوافعهم للجريمة.

وتأثير أبحاث علم الإجرام ونتائجها في قانون العقوبات الحديث واضح، فأضحت بالتالي موضع تقدير واعتبار لدى كل من المشرع والقاضي. فمواجهة المشرع لظاهرة إجرامية معينة لا يستطيع أن يغفل أبحاث علم الإجرام حول حقيقة هذه الظاهرة والدوافع إليها وذلك عند وضعه للنصوص اللازمة لمواجهتها. فضلاً عن ذلك يقوم علم الإجرام بتطوير قواعد القانون الجنائي بهدف الوقاية من الإجرام أو مواجهته بوسائل أكثر فعالية.

ودور علم الإجرام لا يمكن إنكاره بالنسبة للقاضي الجنائي عند أدائه لدوره في تطبيق النصوص الجنائية. فأبحاث علم الإجرام هي التي أمدت القاضي بالأسس العلمية التي بنيت عليها نظرية التفريد القضائي للعقوبة. علم الإجرام الذي يفسر لنا دوافع المجرم إلى الجريمة ويحدد معالم شخصيته ويبين مدى خطورته من الناحية الإجرامية يساعد القاضي على اختيار الأسلوب العقابي المناسب للمتهم، سواء أكان العقوبة أم التدبير الاحترازي، بل أن هذه التدابير قد ظهرت نتيجة لأبحاث علم الإجرام من خلال المدرسة الوضعية، وتحديد نوع العقوبة

ومقدارها، بل أن تطبيق بعض نظم التفريد مثل إيقاف التنفيذ أو الوضع تحت الاختبار يستند إلى معطيات علم الإجرام.

* علم الإجرام وقانون الإجراءات الجنائية:

يبين قانون الإجراءات الجنائية الإجراءات الواجبة الاتباع لاقتضاء الدولة لحقها في العقاب من مرتكبي الجريمة، فضلاً عن بيان القواعد التي تمكن المضرور من الجريمة من المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية وذلك في حالة رفع الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية. وقانون الإجراءات كقانون العقوبات يعد من العلوم القاعدية التي تعتمد في تفسيرها وتطبيقها على المنهج الاستنباطي. بعكس علم الإجرام الذي تقوم أبحاثه على المنهج التجريبي فيما أوضحنا فيما تقدم.

ورغم ذلك فأبحاث علم الإجرام حول شخصية المجرم وبيان أسباب الجريمة أفادت المشرع كثيراً في تطويره لقواعد الإجراءات الجنائية. وأفادت جهات التحقيق والمحاكمة في حسن إدارة التحقيق مع المتهم وفي اختيار الجزاء الجنائي الملائم لحالته بما يفيد في النهاية في إصلاحه والمباعدة بينه وبين العودة إلى طريق الإجرام مرة أخرى.

* علم الإجرام وعلم العقاب:

موضوع علم الإجرام هو الدراسة العلمية الشاملة لأسباب الظاهرة الإجرامية سواء ما تعلق منها بالجاني نفسه أو بالبيئة المحيطة به أو بالمجني عليه ودوره في هذه الظاهرة أما علم العقاب فيبحث في رد الفعل الاجتماعي اللاحق على وقوع الجريمة. وبالتالي فإن علم الإجرام بتعلق بأسباب "Causes" الجريمة، وعلم العقاب يصف العلاج "remède" اللازم لمنع العود إلى الجريمة، فموضوع العلمين مختلف، ومع ذلك فإن جانباً من الفقه يرى أن علم العقاب ليس مستقلاً عن علم

الإجرام بل هو جزء من هذا الأخير؛ نظراً لأن علم الإجرام يشمل بالإضافة إلى بحث أسباب الجريمة وكيفية مواجهتها وطرق الوقاية منها^(١). إلا أننا لا نشاطر الفقه هذا الرأي ونرى استقلال علم العقاب عن علم الإجرام^(٢). فبالإضافة إلى اختلاف موضوع البحث في كلا العلمين . كما تقدم . فإن هناك أسباباً أخرى تؤكد استقلال علم العقاب عن علم الإجرام منها: أن كلا العلمين وأن كانا في النهاية يهدفان إلى غاية واحدة وهي مكافحة الظاهرة الإجرامية إلا أن أسلوب كل منهما لبلوغ هذه الغاية مختلف: فعلم الإجرام يعمل على الكفاح ضد الجريمة بتدابير اجتماعية للوقاية منها قبل وقوعها " *Mesures de prophylaxie Sociale* " ومن هذه الوسائل الاهتمام بتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والبيئية المحيطة به. ولقد أطلق العالم الإيطالي "فري *ferris*" على هذه الوسائل

(1) Pinatel: "Criminologie et science pénitentiaire "Rev. pénit. dr. pén. 1951 p.2S v.spéc. p.54. Revue Etudes. no. juin. 1954. Sutherland et Gressley: Principes de criminologie". 6. éd. Paris; 1966. p.11.

ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه العربي: الدكتور رعوف عبيد: أصول علم الإجرام والعقاب" ط٥، ١٩٨١، ص ٥٢٨، ٥٢٩، الدكتور رمسيس بهنام: المجرم تقويماً وتكويناً" ص ٦٨، ٧٣، الدكتور عبد الفتاح الصيفي والدكتور محمد زكي أبو عامر " علم الإجرام والعقاب" ص ٣٣، الدكتور جلال ثروت: الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم الإجرام والعقاب ١٩٨٣، ص ٢٣، ٢٤.

(٢) في نفس المعنى انظر: الدكتور محمود نجيب حسني علم العقاب، ط٢/ ١٩٧٣، ص ٨، الدكتور يسر أنور علي والدكتورة أمل عبد الرحيم عثمان، أصول علم العقاب، ١٩٨١ ص ١١، الدكتور فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ص٧، الدكتور حسنين إبراهيم صالح عبيد "الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب" ١٩٧٨، ص ٨؛ الدكتور عبد الرعوف مهدي: علم الإجرام وعلم العقاب ١٩٧٩ ص ٦٠ الدكتور عوض محمد مبادئ علم الإجرام ١٩٨٨ ص ١٧.

تعبير البدائل العقابية *les substitues pénaux* لأنها تعمل على منع الظروف المهيئة والمشجعة على ارتكاب الجرائم، وبالتالي فهي كالعقوبة تخفف من حدة الظاهرة الإجرامية^(١). أما وسيلة علم العقاب في منع الجريمة فتبدأ بعد وقوع الجريمة ويكون محلها المحكوم عليه، ويتم ذلك عن طريق إصلاحه وتأهيله بتنفيذ الجزاء الجنائي بالأسلوب الذي يعمل على منعه من العودة إلى طريق الإجرام^(٢).

وثمة فارق آخر بين العلمين: فعلم العقاب يغلب على أبحاثه الطابع المعياري أو التطبيقي *appliqué* بمعنى أنه يحدد المعايير التي ينبغي أن ينظم وفقاً لها نشاط السلطات العامة في معاملة المحكوم عليهم، لكي يحقق تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية الغرض المقصود منها^(٣) بينما تتسم أبحاث علم الإجرام غالباً بالطابع الوصفي أو الأساسي *fondamental* لأن موضوعه دراسة الظاهرة الإجرامية دراسة تحليلية وصفية تكشف عن أسبابها ودوافع المجرم إلى مقارفة الجريمة^(٤).

(١) وقبل "ferry" دعا "Beccaria" إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم كأسلوب للوقاية من الجريمة كذلك ضرورة إضاءة الشوارع وتدعيم قوات المن بقصد التقليل من نسبة الجرائم التي تقع ليلاً. انظر:

Beccaria: "Traite des délits et des peines" éd. fr. paris. Cujas. 1966. chapitre XLI. P.141 et s.

(2) Cf. B. Bouloc: *pénologie*. Paris. éd. Dalloz. 1991. no.3. p.2. et s.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق رقم ٧، ص ٧.

(٤) يرى أنصار دمج علم العقاب في علم الإجرام أن علم الإجرام يتضمن فرعين: الأول نظري *criminology generale* وهو يتعلّق بنقضي أسباب الجريمة أما الفرع الثاني فذو طابع عملي أو تطبيقي *criminology clinique* وهو يقترح دراسة حالة مجرم معين بقصد اختيار أفضل وسيلة لتقويمه وعلاجه وتبدأ الدراسة بملاحظة الجاني *observation* بصفة مستمرة لمعرفة دوافع إجرامه بصورة تساعد على تشخيص حالته

وأخيراً فإن علم الإجرام يختلف عن علم العقاب في أن الدراسات الخاصة بعلم الإجرام تتعلق بمخالفة قواعد القانون الجنائي وهو يتميز بطابع إقليمي أو محلي أما أبحاث علم العقاب المتعلقة بالمعاملة العقابية للمحكوم عليه فتتجاوز الناحية الإقليمية إلى المستوى العالمي لتقارن الأنظمة العقابية المختلفة بهدف الوصول إلى أفضل وانجح الطرق في معاملة المذنبين. (١)

ومع ذلك فإن العلاقة بين علمي الإجرام والعقاب وثيقة فكلاهما علم تجريبي يقوم على الملاحظة والتجربة، ويهدفان لتحقيق غاية واحدة وهي مكافحة الجريمة وأن اختلفت طريقة كل علم في بلوغها. وساهم علم الإجرام من ناحية في تطوير أبحاث علم العقاب وتوضيح ذلك أن اختيار الجزاء الجنائي الملائم لحالة الجاني وكذلك اختيار الأسلوب الأمثل لتنفيذ هذا الجزاء بما يحقق الغرض منه، لن يتحقق إلا بناء على معطيات علم الإجرام المتعلقة بمعرفة الأسباب التي دفعت المجرم إلى سلوك طريق الإجرام. ومن ناحية أخرى فإن أبحاث علم العقاب وتجاربه في مجال المعاملة العقابية كتصنيف المجرمين ومدى العلاقة بين أسلوب تنفيذ الجزاء الجنائي والسلوك اللاحق للمحكوم عليه تعتبر مجالاً خصباً لعلم الإجرام لكي يتحقق من صحة فروضه.

diagnostic criminal وبيان مدى خطورته الإجرامية ودرجة احتمال تأهيله ثم يقودنا التشخيص إلى مرحلة ثالثة وهي تحديد البرنامج العلاجي *programme de traitement* ثم يتم توزيعها على مؤسسات عقابية متخصصة ونلاحظ هنا أن علم الإجرام التطبيقي يتعلق فقط بأحد موضوعات علم العقاب الخاص بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية حول علم الإجرام التطبيقي انظر:

P.Bouzat et J.Pinatel: Traite de droit pénal et de criminologie T.III Paris, Dalloz, 1975, P.441 et s. M.Colin: "Etudes de criminologie clinique. Paris, Masson et cie, 1963.

(1) *J. Leauté: criminologie et science pénitentiaire. Paris.*

* **علم الإجرام وعلم السياسة الجنائية:** ظهر اصطلاح السياسة الجنائية *politique criminelle*^(١) في بداية القرن التاسع عشر على يد الفقيه الألماني "فوير باخ *Feuerbach*" وكانت تعني بالنسبة له "مجموع الوسائل العقابية التي تستخدمها الدولة لمكافحة الجريمة"^(٢) وهذا التعريف يحدد غاية السياسة الجنائية في مكافحة الإجرام ويقصر نطاقها على مجال العقوبة^(٣). إلا أن هذا المفهوم التقليدي للسياسة الجنائية قد تطور لتصبح سياسة عليا للتوجيه في مجال التجريم والعقاب والوقاية من الجريمة^(٤): فتوجد سياسة جنائية تشريعية توجه المشرع، وسياسة جنائية قضائية يستلهمها في العمل جهة الادعاء وقضاء التحقيق وقضاء الحكم، وأخيراً سياسة جنائية تنفيذية تضعها نصب عينها الإدارة

(١) حول هذا الموضوع انظر:

Lopez-Rez. "Les exigences d'aujourd'hui de la politique criminelle. Rev.dr.pen.crim. 1962.63.H. H.Jeschech politique criminelle moderne en France et en France R.S.C. 1968. p.519. G.Levasseur: "La politique criminelle. Archives de philosophie de droit. 1971. p. 131. R.legros " politique criminelle et droit pénal" rev. Dr. Pen. Crim. Avril 1980 p. 287, D.Szabo: Evaluation Des politiques criminelles R.S.C. 1981. P.1 M-Delams-Marty: "Modèles de mouvements de politique criminelle", Paris. 1983; du même auteur: les grands systèmes de politique criminelle. 1992; D.Szabo: pour une science de la politique criminelle Rev. Int. Crim. Pol. Tech. 1993. no.2. p.177.

وفي الفقه العربي انظر: الدكتور علي راشد: تخطيط السياسة الجنائية في العام العربي، بغداد ١٩٨٦، الدكتور أحمد فتحي سرور: "أصول السياسة الجنائية" دار النهضة العربية ١٩٧٢ ولفس المؤلف: "المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية" مجلة القانون والاقتصاد (عدد خاص صدر بمناسبة العيد المؤي لكلية الحقوق بجامعة القاهرة) ١٩٨٣، ص ٣٩٩ الدكتور أحمد فتحي بهنسي: "السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية" القاهرة - ١٩٦٥ الأستاذ السيد يس: " السياسة الجنائية المعاصرة دار الفكر العربي ١٩٧٣.

(2)G. Levasseur: Art. Préc.

(3) R.Legros: Art. Préc. No. 4 p. 290

(٤) الدكتور أحمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية، ص ١٧.

العقابية المشرفة على تنفيذ الجزاء الجنائي من أجل تحقيق الغرض المقصود منه.^(١)

وهذا المفهوم الحديث للسياسة الجنائية عبر عنه الفقيه الفرنسي "مارك أنسل *Marc Ancel*" بقوله أن السياسة الجنائية تهدف في النهاية إلى الوصول لأفضل صيغة لقواعد القانون الوضعي وتوجيه كل من المشرع الذي يضع القانون والقاضي الذي يقوم بتطبيقه والإدارة العقابية بتنفيذ حكم القاضي الجنائي^(٢) بل امتد دورها ليشمل ليس فحسب السياسة الجنائية العقابية والوقائية بل ومحاولة التوفيق والإصلاح بين الجاني والمجني عليه عن طريق الوساطة *Médiation conciliation*^(٣) هذا الدور المتعاظم للسياسة الجنائية حدا ببعض الفقهاء إلى اقتراح إنشاء مجلس أعلى للسياسة الجنائية في كل دولة تكون مهمته القيام بدراسات اجتماعية متعمقة واقتراح الإصلاحات اللازمة وتقرير تعديل أو إلغاء ما هو غير صالح ويراقب بعناية نتائج الإصلاحات التي تتم.^(٤)

والسياسة الجنائية من العلوم القانونية الجنائية التي تجعل من قواعد القانون الوضعي محلا لدراستها بهدف تطويرها والوصول بها إلى ما ينبغي أن تكون عليه بعكس الحال في علم الإجرام الذي يجعل من الظاهرة الإجرامية محلاً لأبحاثه لمعرفة دوافعها ومسبباتها.

(1) G.Levasseur: *ibid*; R.Legros; *ibid*.

(2) M. Ancel: *La défense sociale nouvelle*. Paris. Cujas. 2 éd. 1971.

(3) D.Szabo: *Art. préc.* 1993. p.178

(4)G. Levasseur: *Le domine de droit pénal, regard sur son évolution*
Revue "Al Qanoun Wal Iqtisad, no. Spécial: Centenaire de la faculté de droit de l'université du Caire, 1983, p.65. V.spec. p.73.

وعلى الرغم من استقلال كل من علم السياسة الجنائية عن علم الإجرام إلا أن النتائج التي يتوصل إليها علم الإجرام من خلال أبحاثه تلعب دوراً أساسياً في رسم سياسة التجريم والعقاب والوقاية من الجريمة فظهور نمط جديد من أنماط الجريمة وقيام الباحثين في علم الإجرام بدراسة هذا النمط الإجرامي بغية الوصول إلى الأسباب التي تفسر ظهوره يفيد كثيراً في توجيه كل من المشرع والقاضي عند وضع النصوص أو تطويرها لمواجهة هذا النوع من الإجرام، وعند اختيار الجزاء الجنائي المناسب للجريمة. كذلك أثبتت دراسات علم الإجرام أن الجريمة يختلف أسباب ارتكابها والبواعث الدافعة إليها من مجرم إلى آخر وقد أدى هذا بدوره إلى اختلاف المعاملة العقابية على المستويين القضائي والتنفيذي من متهم إلى آخر حسب دوافعه للجريمة وظروف ارتكابها. (١)

أهمية علم الإجرام

تبرز أهمية علم الإجرام في مكافحة ظاهرة الجريمة سواء بالعمل على الوقاية منها قبل وقوعها، أو بالحد منها وعلاجها بعد وقوعها. (٢) فمن ناحية يقوم علم الإجرام بتقديم تفسير صحيح للجريمة وبيان أسبابها سواء أكانت فردية أم اجتماعية فيفتح الطريق أمام الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية التي تعمل على إزالة هذه

(١) قارن: الدكتور أحمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية ص ٢٩٩ وما بعدها.

(٢) انظر:

J. Larguier: Criminologie et science pénitentiaire. 7 éd. 1994. p.20.

والدكتور رعوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب ط ٥، ١٩٨٥، ص ٣٥، الدكتور

رئيس بهنام علم تفسير الجريمة ١٩٩٣ ص ٥٦ وما بعدها.

الأسباب أو الحد منها. ودراسات وأبحاث علم الإجرام الميدانية على السلوك المنحرف المنتشر لدى الأحداث أو في بيئة اجتماعية معينة يؤدي إلى اتخاذ التدابير والإصلاحات اللازمة لمنع تحول هذا السلوك المنحرف إلى سلوك إجرامي. بل أن هذه الأبحاث تقدم أحياناً دراسات تتعلق بالتنبؤ باحتمال وقوع الجريمة ونسبتها في بيئة معينة أو لدى طائفة معينة من البشر مما يساعد على اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع وقوع الجريمة. فضلاً عن أن علم الإجرام يقدم لنا أبحاثاً توضح أسباب سقوط البعض ضحية للجريمة أكثر من غيرهم، بصورة تنبه صناع السياسة الجنائية إلى ضرورة وضع سياسة وقائية "لمجني عليهم المحتملين *Victimes* *potentielles*".

ومن ناحية أخرى تعد نظريات وأبحاث علم الإجرام من المعطيات الأساسية التي تقوم بدور فعال في مواجهة الجريمة بعد وقوعها عملاً على وقف تزايدها أو تخفيف معدلاتها أن أمكن ويظهر هذا الدور على وجه الخصوص في تفريد الجزاء الجنائي على المستويات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ففي المجال التشريعي إذا تأملنا أسباب تشديد أو تخفيف العقاب أو موانع المسؤولية الجنائية نجد أنها تبنى على معطيات علمية سواء بمراعاة سن الجاني ومدى تأثير صغر السن على درجة المسؤولية وسواء بمراعاة درجة خطورته الإجرامية لتخفيف العقاب عليه أو تشديده وسواء ببيان الدور الذي قام المجني عليه في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني أو دفعه إلى ارتكابها أو رضائه بوقوعها وأثر هذا الدور

على مسؤولية الجاني^(١). وفي مجال التفريد التشريعي للجزاء الجنائي أضافت المدرسة الوضعية الإيطالية عند تفسيرها للسلوك الإجرامي وكيفية مواجهته فكرة التدابير الاحترازية لتطبق في الحالات التي يستحيل فيها تطبيق العقوبة لوجود مانع من موانع المسؤولية الجنائية كما هو الحال بالنسبة للحدث المجرم أو المجرم المجنون، أو لتطبيقها كذلك في الحالات التي يثبت فيها عدم جدوى العقوبة، كما هو الحال بالنسبة لمعتادي الإجرام *les multirécidivistes*. فأضافت بذلك للعقوبة صورة أخرى للجزاء الجنائي تتمثل في التدابير الاحترازية أو الوقائية *mesures de surette*.

وفي مجال التفريد القضائي للجزاء الجنائي: تظهر أهمية علم الإجرام ابتداء للمحقق الذي يجب أن يكون محيطاً بالنظريات التي تفسر السلوك الإجرامي، وتوضح مدى خطورة المجرم وعوامل هذه الخطورة. فهذه المعرفة ضرورية لحسن إدارته للتحقيق، وتساعده على اتخاذ القرار المناسب بإحالة المتهم إلى المحاكمة أو حفظ الدعوى إذا وجدت الأسباب الداعية لهذا الحفظ. وقد أشارت توصيات المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات الذي انعقد في "لاهاي" سنة ١٩٦٤ إلى أهمية دراسات علم الإجرام لممثل النيابة، ف جاء فيها "أن الأهمية الاجتماعية لدور النيابة العمومية تستلزم توجيه انتباه خاص إلى التكوين المهني لأعضائها وإلى النهوض بكفاءتهم الفكرية. أما عن تكوينهم المهني، فمن لوازمه المعرفة العميقة بعلم الإجرام على أن تنتهي لهم أسباب توثيقها أثناء أداء وظائفهم".

والتفريد القضائي للعقوبة واختيار الجزاء المناسب لحالة الجاني، يقوم في جانب كبير منه على معطيات علم الإجرام، فالحكم الذي يصدره

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٥٧

القاضي محددًا مقدار العقوبة، أو التدبير الذي يحل محلها أو يضاف إليها أو إيقاف تنفيذ هذه العقوبة أو وضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي يتأثر إلى درجة كبيرة بمدى معرفة القاضي بأصول علم الإجرام ومدى ما يتوافر لديه من معلومات تتعلق بظروف حياة المتهم ومدى خطورته الإجرامية وقد أدركت بعض الدول أهمية علم الإجرام للقاضي وضرورة الاستعانة بالمختصين فيه لدراسة أحوال المجرمين الخطرين على وجه الخصوص من هذه الدول انجلترا التي أنشأت مؤسسة "العلاج العلمي للإجرام" تضم بين جنباتها العديد من المختصين في علم الإجرام تتدبهم المحاكم لأعمال الخبرة في مختلف القضايا الجنائية. (١)

وإذا كان تحديد نوع الجزاء الجنائي يعتمد في جانب كبير منه على معطيات علم الإجرام فإن هذه المعطيات لازمة كذلك في مرحلة تنفيذ هذا الجزاء. ويظهر هذا منذ بداية مرحلة التنفيذ ومقدماتها المتمثلة في فحص المحكوم عليهم وتصنيفهم قبل توزيعهم على المؤسسات العقابية. حيث يقوم الفحص والتصنيف على دراسة شخصية المحكوم عليه والاستعانة بملفات الشخصية الخاصة بهم والمقدمة للمحكمة وذلك لتقسيمهم إلى مجموعات تتشابه من مختلف النواحي بصورة تساعد على اختيار أسلوب التنفيذ الملائم لكل مجموعة ليتحقق في النهاية الهدف النهائي للجزاء الجنائي وهو إصلاح الجاني والعمل على المبادعة بينه وبين العودة إلى طريق الجريمة مرة أخرى.

(1) M.Ancel : La défense sociale nouvelle، paris 1971 p. 15-18

وانظر كذلك الدكتور أحمد فتحي سرور : أصول السياسة الجنائية ١٩٧٢.

مما تقدم يتضح لنا الدور الهام الذي يقوم به علم الإجرام سواء في الوقاية من الجريمة، أو في مواجهتها بعد وقوعها فهو من العلوم التي لاغني عنها لحسن سير العدالة الجنائية.

منهج الدراسة

تتضمن الدراسة فصلاً تمهيدياً وأبواباً ثلاثة: نعرض في الفصل التمهيدي لتاريخ علم الإجرام ومنهج وأساليب البحث فيه. وفي الباب الأول نعرض التفسير العلمي للظاهرة الإجرامية سواء أكان تفسيراً جزئياً يتعلق بالنظريات البيولوجية، أو نظرية التحليل النفسي، أو النظريات الاجتماعية، أو تفسيراً تكاملياً للظاهرة الإجرامية الذي قدمه "أنريكو فيري". ونخصص الباب الثاني لدراسة العوامل الدافعة إلى الجريمة سواء ما تعلق منها بالمجرم (طبيعية كانت أم مكتسبة أم بالبيئة المحيطة به). ونخصص الباب الثالث لبيان دور أحدث فروع علم الإجرام وهو (علم المجني عليه) في تفسير الظاهرة الإجرامية في شقها المتعلق بالمجني عليه. وفي هذا الباب نعرف هذا العلم ونبين نشأته وتطوره وعلاقته بغيره من العلوم الجنائية. ثم ندرس أساليب البحث فيه والانتقادات الموجهة إليه والرد عليها. ونعرض كذلك للتصنيف الذي يقترحه الباحثون في هذا العلم للمجني عليهم فضلاً عن العوامل التي تؤدي إلى تحول الفرد إلى مجني عليه وأخيراً مدى مساهمة المجني عليه في وقوع الجريمة وأثر ذلك على مسئولية الجاني.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٠

بهذه الخطة تكتمل دراسة الظاهرة الإجرامية في حلقاتها الثلاث
تتعلق بالجاني وبالمجني عليه وبالجرمة.

انضموا معنا فى القناة الاولى لكلية الحقوق

<https://t.me/h2o2alex>

<https://www.facebook.com/fayoumlaw2020>

فصل تمهيدي

تاريخ علم الإجرام ومنهج وأساليب البحث فيه

* تمهيد وتقسيم:

يقول الفيلسوف الفرنسي "أوجست كونت": "أن أي نظام لا يمكن فهمه جيداً إلا من خلال تاريخه"^(١). ومن هنا تبدو أهمية هذه الإطلالة التاريخية على علم الإجرام لنتبين كيف كانت النظرة إلى الجريمة والمجرم منذ القدم وإلى عصرنا الحاضر. حيث شغلت الجريمة منذ ظهورها الفكر الإنساني من جانب الفلاسفة ورجال الدين والاجتماع والأطباء ورجال القانون ويتفق الباحثون في مجال علم الإجرام على أن التاريخ لهذا العلم يقتضي الفصل بين مرحلتين زمنييتين تلك التي سبقت ظهور المدرسة الوضعية الإيطالية وتلك التي تلتها.

ومنذ ظهور المدرسة الوضعية الإيطالية أخذ البحث في مجال علم الإجرام طابعاً تجريبياً مستخدماً المنهج العلمي الوضعي الذي يعتمد على الملاحظة والتجربة مما دفع بأبحاث هذا العلم خطوات رائدة إلى الأمام.

وعلى هدي ما تقدم نخصص المبحث الأول لتاريخ علم الإجرام بينما نعالج في المبحث الثاني منهج البحث فيه ووسائله.

(1) A. Comte: "Cours de philosophie positive" 1 ère leçon. Paris p.4

المبحث الأول

تاريخ علم الإجرام

نعالج في المطلب الأول المرحلة السابقة على ظهور المدرسة الوضعية الإيطالية، بينما نخصص المطلب الثاني للمدرسة الوضعية وما عاصرها أو تلاها من مدارس ومذاهب. (١)

المطلب الأول

المرحلة السابقة على نشأة المدرسة الوضعية الإيطالية

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترات زمنية ثلاث، الأولى نقدم فيها أفكار الفلاسفة والمفكرين حول الجريمة والمجرم في العصر القديم، والثانية مع بداية عصر النهضة في أوروبا وفيها أعدت دراسات أكثر تقدماً عن المجرم وملامحه وعلاقة الجريمة بالنواحي النفسية والعقلية والمرضية.. الخ. وقبيل ظهور المدرسة الوضعية بزغت في الأفق بعض الدراسات العلمية المتخصصة.

أولاً: في العصور القديمة:

في الفكر الإغريقي نجد بعض الآثار المتعلقة بتفسير الجريمة ودوافع المجرم إليها في كتابات الفلاسفة أمثال إيبو قراط وأفلاطون وأرسطو وسقراط. (٢)

(١) حول تاريخ علم الإجرام انظر:

J. Larguier: ibid. p. 8 et s.; Stefani Levasseur et Jambu-Merlin, ibid. p.26; Leauté: Criminologie et science pénitentiaire, 1972, p.26 et s

(٢) في تفصيل ذلك انظر: الدكتور رمسيس بهنام: علم الإجرام ١٩٨٦، ص ٤١ وما بعدها الدكتور حسن المرصفاوي: الإجرام والعقاب في مصر ص ٢٦ وما بعدها، الدكتور مأمون سلامة: أصول علم الإجرام والعقاب، ص ٩ وما بعدها.

ف نجد "ابو قراط" يرد الجريمة إلى خلل في الجانب العقلي للفرد، بينما يرى "أفلاطون" أن الجريمة لا تقع بإرادة الفرد ولكن يدفع إليها رغماً عنه وبناءً على ذلك اعتبر المجرم كالمريض يجب علاجه أن كان ذلك ممكناً أو التخلص منه إذا كان علاجه مستعصياً ويرى "أرسطو" و"سقراط" أن الجريمة ترجع إلى عيوب خلقية وعضوية لدى الجاني وعن طريق هذه العيوب يمكن معرفة طباعه وسلوكه وقد أيد "أرسطو" العقوبات القاسية كالإعدام والنفي.

ويلاحظ على هذه الأفكار أنها: من ناحية لم تتجاوز إطار الفكر، فلم ترتق إلى مستوى الدراسة العلمية بالمعنى الدقيق، ومن ناحية أخرى أنها قدمت إرهابات حول تفسير أسباب الجريمة تبنتها بعد ذلك المدارس العلمية الحديثة كالربط بين الجريمة وبين العيوب الخلقية والعضوية أو العقلية أو النظر للجريمة على أن الإنسان مسير في طريقها لا مخير ورغم أن هذه الفكرة الأخيرة ليست سليمة من الناحية العلمية فقد تبنتها المدرسة الوضعية الإيطالية على ما سنرى فيما بعد.

ثانياً: عصر النهضة في أوروبا:

في عام ١٥٨٦ وضع "ديلابورتا *Della porta*" مؤلفاً أبرز فيه العلاقة بين الجريمة وبين الطباع الفردية للجاني التي تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة في الوجه سواء في العينين أو في الجبهة أو في الأنف. وقد أيد في نظريته بعض الفلاسفة الطبيعيين مثل "دولاشامبر" و"داروين" وقد تبعه بعد ذلك كل من: "جال *Gall*" و"لافاتيه *Lavater*" في القول بأن الجريمة مردها ضعف خلقي يرجع إلى خلل في أجزاء المخ. ويرجع الفضل إلى "جال *Gall*" في إنشاء علم الملامح "*phénologie*".

وفي عام ١٨٥٧ نادى الطبيب الفرنسي "موريل *Morel*" بفكرة مؤداها أن المجرم صورة ناقصة ممسوخة من الإنسان البدائي بينما رأى "مانيان *Magnan*" أن المجرم يعد بعثاً للإنسان الناقص الذي ينتمي للماضي السحيق ويرى الطبيبان "دسبين، دي ثور" أن الجريمة ناشئة عن التركيب المعيب للمخ.

ثالثاً: قبيل نشأة المدرسة الوضعية:

انعكس التقدم العلمي في القرن التاسع عشر على الدراسات في مجال علم الإجرام مما أدى إلى بزوغ مدرسة جديدة في علم الإجرام هي "المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط" التي أسسها العالمان: الفرنسي "*Guerry*" والبلجيكي "*Quetelet*" حيث قاما بتفسير الظاهرة الإجرامية بردها إلى أسباب اجتماعية مع توزيع الجرائم توزيعاً جغرافياً يوضح مدى تأثير العوامل البيئية والاجتماعية على السلوك الإجرامي وعلى أنماط الجرائم المرتكبة وذلك اعتماداً على الإحصاءات الجنائية. (١)

فقد استفاد "*Guerry*" من الإحصاءات التي صدرت في فرنسا عام ١٨٢٧ والتي تتعلق بالجرائم التي وقعت عام ١٨٢٥ وعكف على دراستها وتحليلها وأصدر نتائج دراسته في مؤلف صدر عام ١٨٣٣ تناول فيه أثر السن والمهنة ودرجة التعليم والجنس (الذكورة والأنوثة) والطقس وتعاقب الفصول على الجريمة وأسبابها، فضلاً عن بيانه لأثر العوامل الاجتماعية في وقوع الجريمة.

(١) انظر: الدكتور مأمون سلامة، مرجع سابق، ص ١٢ وما بعدها.

وفي عام ١٨٦٤ أصدر "Guerry" كتاباً آخر حول الإحصاءات في كل من فرنسا وإنجلترا، وقد خلص في دراسته المقارنة إلى ثبات نسبة الإجرام والدوافع إليه، بمعنى أن عدد الجرائم لا يتغير على نحو ملحوظ من سنة لأخرى وأن الجهل ليس سبباً لازماً لوقوع الجريمة، بل أن الجرائم تزداد نسبتها حيث تزداد درجة التعليم، كما أن الصلة بين الفقر والجريمة غير محققة حيث يزداد أحياناً معدل الجريمة مع ارتفاع مستوى المعيشة.

وأما العالم "Quételet" فقد قام كذلك بدراسة الإحصاءات الجنائية وأبرز أنها أسلوب البحث الأساسي لدراسة الظواهر الإنسانية ومنها الظاهرة الإجرامية. وقد أصدر عام ١٨٣٥ مؤلفاً ضمنه نتائج دراساته وأبحاثه التي تبرز الصلة بين الجريمة واختلاف الموقع الجغرافي واختلاف الزمان وتعاقب فصول السنة كذلك بحث العلاقة بين الجريمة وجنس المجرم وبينها وبين الحالة الاقتصادية فضلاً عن دراسة الميل إلى الجريمة في مراحل العمر المختلفة وذهب كذلك إلى ثبات نسبة الإجرام القانوني في المجتمع على مدى الأعوام وهو ما أكدته من معاصريه "Guerry" كما رأينا وما أكدته كذلك لاحقاً العلامة "Ferri" في قانون الكثافة الجنائي على ما سنرى فيما بعد.

ويرجع الفضل لرواد المدرسة الجغرافية في إبراز أهمية الإحصاءات الجنائية في دراسة الظاهرة الإجرامية وفي التأكيد على دور العوامل الاجتماعية في حدوث هذه الظاهرة إلا أنه يؤخذ عليهم عدم إعطائهم العناية اللازمة لدراسة شخصية المجرم ودوافعه للجريمة، فضلاً عن اعتمادهم الكلي على دراسة الإحصاءات دون استخدام وسائل البحث الأخرى لدراسة الظاهرة الإجرامية على نحو ما حدث بعد

استخدام المدرسة الوضعية للمنهج التجريبي في بحث السلوك الإجرامي ودوافعه لدى الجاني.

المطلب الثاني

المدرسة الوضعية والدراسات الحديثة

أولاً: فكر رواد المدرسة الوضعية

مع ظهور المدرسة الوضعية انتقل البحث في الظاهرة الإجرامية من طور الأفكار المجردة وإرهاصات البحث العلمي إلى اتباع المنهج العلمي التجريبي في فحص المجرم لبيان دوافعه للإجرام وفي تفسير الظاهرة الإجرامية بصفة عامة. ولقد قاد هذا المنهج العلمي مؤسس المدرسة الوضعية "سيزار لومبروزو *Lombroso*" وساهم معه في إثراء فكر هذه المدرسة إضافة وتنقيحاً الفقيهان: "أنريكو فري *Ferri*" و"جارو فالو *Garofalo*" وسنعرض بإيجاز لأفكار هؤلاء الرواد مرجئين معالجة نظرياتهم في مجال الدراسات الإجرامية إلى موضعها المناسب من هذا المؤلف.

* "لومبروزو" وعلم طبائع المجرم:

يعد لومبروزو (١٨٣٥ - ١٩٠٩) الأب الروحي لعلم الإجرام ومؤسس علم الإجرام العلمي "*criminologie scientifique*" الذي يستند إلى الملاحظة والتجربة في دراسة المجرمين^(١). وقد نشر نتائج أبحاثه حول الملامح الخارجية للمجرمين ودراسة عدة آلاف من مجازمهم في كتاب أسماه بناء على اقتراح "*Ferri*" "الإنسان المجرم

(1) *Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin: Criminologie et science pénitentiaire* 5 éd, 1982. p. 31.

L'homme criminel الذي صدر في عدة طبعات أولها سنة ١٨٧١ ويرى "لومبروزو" أن المجرم يتسم ببعض الخصائص العضوية والبيولوجية التي تميزه عن غيره من المجرمين، وأن هذه الخصائص تختلف باختلاف فئات المجرمين وأن مرد الجريمة هو نقص في التكوين البدني والبيولوجي لدى المجرم على نحو يجعل لديه استعداداً طبيعياً للإجرام فيندفع إلى ارتكاب الجريمة رغماً عنه. ويعتقد "لومبروزو" أن المجرم الحالي هو إنسان يحمل خصائص الإنسان البدائي المتوحش ويجب على المجتمع أن يتخذ بشأنه كافة التدابير التي تستأصل شره من المجتمع.

وقد أدت أبحاث "لومبروزو" إلى نشوء "علم الانثروبولوجيا الجنائية"^(١) أو "علم طبائع المجرم"^(٢) الذي يرد الجريمة إلى التكوين البدائي والخلل العقلي لدى المجرم.

* "أنريكو فري" وعلم الاجتماع الجنائي:

يعد "أنريكو فري" (١٨٥٦ - ١٩٢٩) مؤسس علم الاجتماع الجنائي، حيث أصدر عام ١٨٨١ مؤلفه "آفاق جديدة لقانون العقوبات والإجراءات الجنائية" الذي أوضح فيه من ناحية العوامل البيئية في حدوث الظاهرة الإجرامية مثل المناخ والتربة وكثافة السكان ومستوى التعليم والحالة الاقتصادية والمهنة والجنس.. إلخ وجاءت دراساته في هذا الجانب مستوحاة من الدراسات الإحصائية للمدرسة الفرنسية

(١) اصطلاح "أنثروبولوجيا" بقصد به علم الإنسان وهو مكون من كلمتين إغريقيتين هما:

انثروبوس *Anthropos* ومعناها "الإنسان" وكلمة "*Leges*" ومعناها "علم".

(٢) يعرف العالم الايطالي "فري" الانثروبولوجيا الجنائية بأنها التاريخ الطبيعي للإنسان المجرم.

البلجيكية بزعامة "Quételet" و "Guerry" وباعتباره أحد رواد المدرسة الوضعية فقد أرجع الجريمة كذلك لعوامل ثلاثة: الأول أنثروبولوجي مصدره التكوين العضوي للمجرم والخصائص الشاذة للجمجمة والمخ، فضلاً عن الشذوذ النفسي والعامل الثاني طبيعي يتعلق بالمناخ وتعاقب الفصول والتقلبات الجوية.. الخ والعامل الأخير اجتماعي يتعلق بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيه الفرد. (١)

ولقد آمن "فري" كغيره من رواد المدرسة الوضعية الإيطالية بأن المسؤولية الجنائية لا تبنى على حرية الاختيار بل على الجبرية كما طالب باستبدال العقوبة بمعناها التقليدي بتدابير الدفاع الاجتماعي بالنسبة لبعض طوائف المجرمين. (٢)

* "جاروفالو" وفكرة الجريمة الطبيعية:

يعد "جاروفالو" القطب الثالث للمدرسة الوضعية الإيطالية وأول من وضع كتاباً يحمل عنوان: "علم الإجرام" *Criminologie* ونسب إليه التفرقة بين الجريمة الطبيعية والجريمة المصطنعة. فالجريمة الطبيعية *Délit naturel*، كما يرى هي الجريمة التي تمس المشاعر الخلقية الأساسية للإنسان وتوجد في كل مجتمع إنساني دون النظر لاختلاف الزمان أو المكان أو التشريع كالقتل والسرقة مثلاً. أما الجريمة المصطنعة *Délit conventionnel* فهي التي تتوقف على

(1) *Leauté : criminologie et science pénitentiaire* 1972. pp. 29-30.

(٢) انظر الدكتور عبد الأحد جمال الدين: الاتجاهات الأنثروبولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - السنة ١١، عدد يوليو ١٩٦٩، ص ٧٠٥ وما بعدها.

إرادة المشرع في مجتمع ما وزمان ما فهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومثالها الجرائم السياسية والمخالفات الجمركية.

ويفسر "جاروفالو" الجريمة بأنها ترجع إلى شذوذ خلقي ونفسي لدى المجرم الذي يتميز بخصائص ارتدادية شاذة وجدت لدى الإنسان البدائي، فالمجرم شخص ينعدم لديه الوازع الخلقي ويشترك من الناحية النفسية مع الإنسان الأول في خصائص مشتركة.

ولم ينكر "جاروفالو" أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في السلوك الإجرامي ولكنه يرى أن أهميتها ثانوية.

وقد حبذ جاروفالو فكرة "تفريد العقوبة" وكان يرى أن الهدف من العقوبة هو إعادة التكيف بين المجرم وبين المجتمع الذي يعيش فيه.

ولقد دعا كغيره من رواد المدرسة الوضعية إلى ضرورة اتخاذ إجراءات الدفاع الاجتماعي ضد بعض طوائف المجرمين ومنها عزل المجرم المعتاد في مستعمرة زراعية لمدة غير محددة أو إعدام المجرمين الخطرين الذين لا جدوى من إصلاحهم.

وآمن "جاروفالو" باعتباره أحد رواد المدرسة الوضعية بفكرة المسؤولية الاجتماعية التي تبنى على الخطورة الإجرامية وأنكر فكرة المسؤولية الأخلاقية التي أساسها حرية الاختيار. (١)

(١) انظر: الدكتور عبد الأحد جمال الدين: البحث السابق الإشارة إليه، ص ٣٠ - ٣٣.

ثانياً: الدراسات الحديثة

لقد كان للمدرسة الوضعية الإيطالية فضل تنبيه الأذهان إلى أهمية المنهج العلمي التجريبي وضرورة استخدامه في دراسة المجرم وتفسير السلوك الإجرامي مما فتح الباب أمام دراسات وأبحاث متعددة ومتنوعة في هذا المجال مستخدمة نفس المنهج العلمي في البحث وأن تميزت عن المدرسة الوضعية بنظرتها الشاملة للمجرم، وتحليل السلوك الإنساني من جوانبه المختلفة ولن يتسع المقام هنا لذكر جميع النظريات التي قدمت حديثاً في تفسير الظاهرة الإجرامية وإن كنا سنشير في عجلة إلى أهمها سواء أكانت دراسات أنثروبولوجية أم نفسية وعقلية أم اجتماعية^(١). وأخيراً تلك المتعلقة بالمجني عليه ودوره في الظاهرة الإجرامية وذلك على النحو التالي:

١- الدراسات الأنثروبولوجية: قام العديد من العلماء في أوروبا بدراسات وأبحاث يظهر فيها بوضوح تأثير الاتجاه الأنثروبولوجي ومثال ذلك دراسات: كرتشمير ومتزجر وإكسندر في ألمانيا وكينبرج في السويد ودي توليو وبندي في إيطاليا وأهم هذه الدراسات تلك التي قام بها كل من: دي توليو وكينبرج والتي سنذكر ملامحها العامة فيما يلي مرجئين دراستها تفصيلاً فيما بعد.

يرى "كينبرج Kinberg" أن الجريمة ترجع إلى عدم قدرة الإنسان على التأقلم مع القواعد الآمرة التي تسود مجتمعاً معيناً. وعدم القابلية للتأقلم ترجع إلى أسباب بعضها جسماني (بسبب نقص أو عاهات

(١) وسندرس أهم هذه النظريات على نحو تفصيلي في الباب الأول من هذا المؤلف.

وراثية، أو عن خلل في إفرازات الغدد، أو أمراض مزمنة وبعضها نفسي مصدره فقدان التوازن العاطفي والنفسي الذي ينجم عنه حالة من التوتر الداخلي)، وقد يرجع ذلك أخيراً إلى أسباب نفسية مرضية. (١)

أما عن دراسات "دي توليو *Di Tullio*" فتذهب إلى أن الجريمة ترجع إلى مجموعة من الأسباب تتداخل فيها العوامل الفردية مع العوامل الاجتماعية، فهي سلوك إنساني بيولوجي اجتماعي. والجريمة كما يراها تعد مظهراً من مظاهر عجز الفرد عن التأقلم مع القواعد الاجتماعية الآمرة في البيئة التي يعيش فيها وأسباب عدم التأقلم ترجع إلى أسباب بعضها عاطفي (نمو عاطفي معيب) والبعض الآخر جسماني (نقص جسماني ناشئ من الوراثة أو الخلل في الوظائف أو نقص في إفرازات الهرمونات). (٢)

٢- الدراسات النفسية والعقلية:

كثرت الدراسات الحديثة التي جعلت من الحالة النفسية والعقلية للمجرم موضوعاً لها. ويعتمد بعضها على أسلوب التحليل النفسي والاختبارات النفسية والشخصية ويدرس جانب منها أثر العوامل الاجتماعية في التكوين النفسي للمجرم. ويعتبر (فرويد *Freud*) (١٨٥٦ - ١٩٣٩) و"أدلر *Adler*" (١٨٧٠ - ١٩٣٧) رائدي أسلوب التحليل النفسي.

(1) O.Kinberg : *Les problèmes fondamentaux de la criminologie.* Paris.

(2) Di Tullio : *"Les récents travaux d'anthropologie criminelle. Premier cours international de criminologie. Paris. 1952. p. 138 et s.*

وفي فرنسا نجد "جابريل تارد *Tarde*" (١٨٤٣ - ١٩٠٤) يرد الإجماع إلى استسلام الفرد تحت التأثير النفسي الاجتماعي *psychosociale* الذي يأخذ صورة المحاكاة أو التقليد.

وقد انعكست أفكار "تارد" على المدرسة الأمريكية (النفسية الاجتماعية) وعلى رأسها الرائدان: "سذرلاند" في نظريته "المخالطة المتفاوتة"، و"سيلين" في نظريته "صراع الثقافات".^(١)

٣- الدراسات الاجتماعية:

يرى بعض رواد المدرسة الاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية، بينما يعتبرها آخرون ظاهرة شاذة في الحياة الاجتماعية.

ويمثل الاتجاه الأول عالم الاجتماع "إميل دور كايم" الذي يرى أن الجريمة ظاهرة عادية ملحوظة في كل المجتمعات وفي جميع العصور وتزداد الجريمة أو تقل حسب درجة الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد.

بينما يمثل "لاكاساني" الاتجاه الثاني وهو مؤسس مدرسة "ليون" الذي يرد الجريمة إلى الوسط الاجتماعي الذي يعد المجال الصالح لظهور الجريمة، ويرى أن المجرم لا خطر منه طالما أنه لم يجد الوسط الاجتماعي الملائم الذي ينمو فيه.^(٢)

(1) *Stefani, Levasseur et J.Merlin: Ibid. p. 37.*

(2) *H.Souchon: Alexandre Laccasagne et l'école de Lyon: réflexions sur les aphorismes et le concept du milieu social R.S.C. 1974. p. 533 et s.*

٤- الدراسات المتعلقة بالمجني عليه:

كما أوضحنا فيما تقدم . وسيتضح على نحو أكثر تفصيلاً في الباب الأخير من هذا المؤلف . أنه بظهور علم المجني عليه غداة الحرب العالمية الثانية اكتملت دراسة الظاهرة الإجرامية، حيث ظل المجني عليه نسبياً منسياً في فكر المدارس الجنائية إلى أن ظهر علم المجني عليه فبدأ يركز دراساته وأبحاثه على ضحية الجريمة بقصد التعرف على الصفات والسمات العضوية والنفسية والاجتماعية والثقافية الخاصة به والتي تجعله أكثر من غيره عرضة للوقوع ضحية لها، فضلاً عن دراسة العلاقات المتبادلة بينه وبين الجاني وأثرها على وقوع الجريمة، والدور الذي يلعبه أحياناً المجني عليه في خلق فكرة الجريمة أو تسهيل وقوعها. وهذه الدراسات تفيد من ناحية في تفريد العقاب على نحو أفضل، وفي اتباع أسلوب أكثر فاعلية في مجال الوقاية من الجريمة، بل إنها فتحت الطريق إلى سياسة جنائية جعلت جل اهتمامها الدفاع عن حقوق المجني عليه وتمكينه من الحصول عليها بكل الوسائل الممكنة سواء أكانت حكومية أم شعبية.

المبحث الثاني

منهج البحث في علم الإجرام ووسائله

نعالج في مطلب أول منهج البحث المتبع في الدراسات والأبحاث المتعلقة بعلم الإجرام بينما نخصص المطلب الثاني للوسائل المتبعة لتحقيق هذا المنهج.

المطلب الأول

منهج البحث في علم الإجرام

يرجع الفضل إلى الفيلسوف الفرنسي "أوجست كونت" في تأسيس الفلسفة الوضعية. ولقد أدى منهجه هذا إلى نشأة العلوم التجريبية التي تقوم على الطريقة الاستقرائية التي تعتمد على الملاحظة والتجربة. ويفتضي المنهج التجريبي أن يمر الباحث بثلاث مراحل: مرحلة البحث، وتحقق بالاستناد إلى الملاحظة وغيرها من الوسائل التي تمكن من الوقوف على طبيعة الأشياء، ومرحلة الكشف: وفيها يمكن للباحث أن يتخيل العلاقة بين الظواهر، ومرحلة البرهان: وفيها يتحقق الباحث من وجود العلاقة التي تخيلها وذلك للبرهنة على انطباقها على جميع الظواهر مستعيناً بالأسلوب القياسي. (١)

ولقد انتقل هذا المنهج العلمي التجريبي في البحث من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية من منطلق أن العلوم جميعها تهدف إلى غاية واحدة هي التوصل إلى فكرة "القوانين" التي تخضع لها الوقائع والظواهر. ويرجع الفضل إلى رواد المدرسة الوضعية الإيطالية في استخدام هذا المنهج التجريبي في مجال علم الإجرام لفحص المجرمين وتقديم تفسير علمي للسلوك الإجرامي.

على أنه عند تطبيق المنهج التجريبي في مجال علم الإجرام يجب ألا يغيب عن الذهن أن نتائجها التي يتوصل إليها تكون تقريبية أو نسبية، ولن تصل إلى درجة التيقن التي تسود نتائج المنهج التجريبي في مجال

(١) حول هذا الموضوع وبتفصيل أوفى انظر: الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المنطق ومناهج البحث، بيروت ١٩٦٩.

العلوم الطبيعية. والسبب في ذلك يرجع إلى أن السببية الإجرامية هي سببية اجتماعية ديناميكية ذات حركة مطردة. لهذا فعند البحث في علاقة السببية هذه فنحن لا نبحث عن الظواهر التي تحدد الواقع الاجتماعي ذاته، وإنما عن العوامل التي يحددها ذلك الواقع الاجتماعي، وهو واقع متغير متطور ومرن محاولين أن نتتبع النتائج التي ينتهي إليها في حركته.

فضلاً عن ذلك فإن الشخصية الاجتماعية شخصية تتغير تغيراً لا ينقطع أثناء توزيعها لنشاطها في المجالات المختلفة، وعند استجابتها للظروف التي تكتنفها الأمر الذي يتعذر معه أن ينم عنها عمل واحد واضح المعالم في لحظة من اللحظات. (١)

المطلب الثاني

أساليب البحث في علم الإجرام

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية وفردية في آن واحد. فهي كظاهرة اجتماعية لها وسائل البحث المناسبة التي تنتمي إلى علم الإجرام العام "*Criminologie générale*" وهي كظاهرة فردية لها طريقة البحث الملائمة لدراسة حالة الجاني، والتي تنتمي إلى علم الإجرام الإكلينيكي "*Criminologie clinique*" وسنعالج فيما يلي وسائل البحث الاجتماعية والفردية.

(١) انظر: الدكتور عبد الفتاح الصيفي، مرجع سابق ص ٤٦، ١٠٦، الدكتور محمد فتحي الشنيطي، مرجع سابق ص ٢٤٤ وما بعدها.

الفرع الأول

وسائل البحث الاجتماعية

تتعدد وسائل البحث في تفسير الظاهرة الإجرامية منظوراً إليها كظاهرة اجتماعية وأهم هذه الوسائل: دراسة الإحصاءات الجنائية والمسح الاجتماعي والاستبيان والمقابلة.

أولاً: دراسة الإحصاءات الجنائية

* ماهية الإحصاء، واستخدامه في مجال علم الإجرام:

الإحصاء منهج علمي يعبر بالأرقام عن ظاهرة معينة، وفي مجال علم الإجرام يعبر عن حجم الجرائم ومعدلاتها من سنة لأخرى، أو من فصل إلى آخر، وتكشف عن مدى نجاح أو إخفاق أجهزة العدالة في خفض نسبة الجرائم، فضلاً عن العلاقة بين عدد الجرائم المسجلة بالإحصائيات وبين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تسود المجتمع. (١)

ويرجع الفضل إلى العالم الفرنسي "Guerry" والعالم البلجيكي "Quételet" في استخدام الإحصاءات الجنائية لأول مرة ودراستها لتفسير الظاهرة الإجرامية وبيان أثر العوامل الطبيعية والاجتماعية في وقوع الجريمة^(٢). وعلى هدي هذا المنهج قام العلماء في الدول الأخرى باستخدام هذه الطريقة العلمية في تفسير ظاهرة الجريمة نذكر منهم "بونجر Bonger" في هولندا حيث درس من خلال الإحصاءات العلاقة

(١) قارن: الدكتور عبد الفتاح الصيفي: مرجع سابق ص ١٠٩، الدكتور جلال ثروت:

الظاهرة الإجرامية ١٩٨٣، ص ٤٤؛ الدكتور حسنين عبيد: مرجع سابق ص ٣٠.

(٢) على نحو ما رأينا فيما تقدم ص ٣٢، ٣٣.

بين الجريمة والظروف الاقتصادية، والعالم الأمريكي "سذرلاند" *Sutherland* استطاع من خلال دراساته للإحصاءات أن يبين إجرام طائفة اجتماعية غير ملحوظ إجرامها من قبل وهي الجرائم التي تقتربها الطبقة الراقية في المجتمع من خلال الوظيفة التي تشغلها، وأطلق عليهم "إجرام ذوي الياقات البيضاء" *White collar crimes* حيث توصل إلى نتائج هامة بشأن حجم وخطورة إجرام هذه الفئة فضلاً عن إنكاره للعلاقة القاطعة التي تربط بين الفقر والجريمة.

ويشترط لنجاح الإحصاءات الجنائية في إعطاء مؤشرات صحيحة عن حجم الظاهرة الإجرامية أن تكون العينات محل البحث ممثلة تمثيلاً كافياً للأفراد محل الدراسة. ويستعان لتحقيق ذلك بالوسائل العلمية الحديثة على وجه الخصوص الحاسب الآلي. وأن تكون أعداد الفئات محل الدراسة كافية وصحيحة إلى درجة كبيرة حتى يتقاضي الباحث الأخطاء والنتائج التي لا تعبر بصدق عن حقيقة الظاهرة محل البحث. (١)

* أسلوب الدراسة الإحصائية:

للإحصاء أسلوبان أحدهما مكاني والآخر زمني. وموضوع الطريقة المكانية التي يطلق عليها البعض "الطريقة الثابتة" *Statique* هو دراسة الظاهرة الإجرامية ككل أو دراسة الجرائم التي تقتربها طائفة معينة من المجرمين في إقليم معين خلال فترة معينة أو في بلد ما ككل ومقارنة هذه الدراسة بالدراسة المكانية للظاهرة الإجرامية في بلد آخر، آخذين في الاعتبار مختلف العوامل التي تؤثر

(1)Stefani, Levasseur et Jambu-Merlin, *ibid.* no. 31. p.44.

على ظاهرة الجريمة بغية الوصول في النهاية إلى تحديد حجم الجريمة والعوامل المؤدية إليها في المنطقة أو الدول محل الدراسة^(١). ومثال ذلك اختيار الباحث لمنطقة صناعية أو زراعية ودراسة ظاهرة الجريمة بها وأنماط الجرائم والمجرمين والعوامل التي تؤثر في حجم الظاهرة الإجرامية بكل منطقة. وقد يجري دراسة مقارنة بين المنطقتين ليصل إلى نتائج معينة توضح خصائص الإجرام في كل منطقة وهذه الطريقة من طرق الإحصاء تتميز بالثبات.

أما طريقة الإحصاء الزماني التي يطلق عليها "الطريقة الديناميكية *Dynamique*" فنقصد بها دراسة تطور الظاهرة الإجرامية بالزيادة أو النقصان في مكان ما خلال فترات زمنية متباعدة ومدى تأثير العوامل المحيطة والتغيير الذي يطرأ عليها على حجم هذه الظاهرة.

* مصادر الإحصاءات الجنائية في مصر: (٢)

(١) الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية: يتولى هذا الجهاز إعداد الإحصاءات الجنائية على مستوى الجمهورية منذ إنشائه سنة ١٩١٩. وتوضح البيانات الإحصائية التي تصدر عنه الوضع العام للظاهرة الإجرامية زيادة أو نقصاً. فضلاً عن بيانات تفصيلية عن الجريمة والمجرم، ومدى انتشار ظاهرة العود النسبة لمختلف الجرائم وفي مختلف الجهات.

(١) الدكتور حسنين عبيد، المرجع السابق ص ٣١.

(٢) انظر: الدكتور محسن عبد الحميد: النظم الإحصائية في الجمهورية العربية المتحدة/ المجلة الجنائية القومية يوليو ١٩٦٠ ص ١ وما يليها.

(٢) الجهاز الإحصائي بمحافظة القاهرة: يتولى مكتب الإحصاء الجنائي بمحافظة القاهرة جمع وتحليل وتصنيف البيانات المتعلقة بالجنايات والجنح التي تقع في مختلف الأقسام على مستوى الجمهورية، ويعد هذا المكتب إحصاءات دورية توضح الحالة العامة للإجرام.

(٣) الجهاز الإحصائي بوزارة العدل: يتولى هذا الجهاز منذ إنشائه عام ١٨٨٣ إجراء إحصاءات عن الحالة القضائية سواء ما تعلق منها بالقضايا الجنائية: الجزئية والمستأنف منها، والجنايات والأحكام الصادرة فيها، فضلاً عن الأوامر الجنائية وجرائم الأحداث أو ما تعلق منها بالقضايا المدنية وقضايا الأحوال الشخصية. ويصدر عنه تقرير سنوي يوضح فيه القضايا التي تم الفصل فيها، وتلك المنظورة بعد أمام المحاكم وقد توقف الإحصاء القضائي السنوي منذ سنة ١٩٨٣.

(٤) الجهاز الإحصائي بإدارة مكافحة المخدرات: يقوم بجمع كافة المعلومات عن جرائم المخدرات التي تقع في أنحاء الجمهورية، وبين حال الدعاوي المرفوعة ضد الجناة. ويعد تقريراً سنوياً عن أعماله.

(٥) الجهاز الإحصائي بمصلحة السجون: أنشئ عام ١٩٥٨، ويقوم بجمع بيانات عن كافة المحكوم عليهم داخل السجون. ويتضمن التقرير السنوي الذي يصدر عنه تصنيف المسجونين والجرائم التي وقعت منهم وما صدر بحقهم من أحكام. فضلاً عن سوابقهم الجنائية. إلا أن التقارير الصادرة عن هذا الجهاز قد توقفت عن الصدور منذ سنة ١٩٧٨.

* تقدير الإحصاءات الجنائية:

لا يمكن لأي باحث أن ينكر دور الإحصاءات الجنائية في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية فقد استخدمت لأول مرة لدراسة الجريمة منذ النصف الأول من القرن الماضي على يد العاملين "Quételet" و"Guerry" وتوصلا بهذا المنهج العلمي إلى نتائج طيبة في تفسير ظاهرة الجريمة وبيان أثر الظروف المناخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على السلوك الإجرامي. ولا ينكر الإحصاءات كذلك بالنسبة للنتائج العلمية التي توصل إليها رواد المدرسة الوضعية الإيطالية. ودورها لا يمكن إنكاره كذلك في التخطيط لسياسة جنائية أكثر فعالية في مواجهة الجريمة.

ورغم تقدم أساليب الإحصاء تقدماً كبيراً في الوقت الحاضر نتيجة لتقدم العلوم الرياضية وتقدم أساليب تبويب الإحصاءات فضلاً عن استخدام رجال الإحصاء للأجهزة الحديثة التي تسهل كثيراً من مهمتهم إلا أن الإحصاءات الجنائية لا يمكن الاعتماد عليها كلية في تقديم تفسير صحيح ودقيق للظاهرة الإجرامية، لأن الإحصاء على حد تعبير "اكسندر Exner" لا يكشف عن رابطة السببية بين الظواهر إلى يتناولها بل يكشف فحسب عن مدى ما بينهما من روابط^(١) ولهذا فقد وجهت عدة انتقادات للأسلوب الإحصائي نجملها فيما يلي:

أ- تعدد مصادر الإحصاءات وعدم دقتها: فيجد الباحث أمامه إحصاءات عن الجرائم المبلغ عنها (إحصاءات وزارة الداخلية) وأخري عن

(١) الدكتور رعوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب ط ٥، ١٩٨٥، ص ٣٨، ٣٩.

الجرائم التي تم محاكمة المتهمين فيها (إحصاءات وزارة العدل) وثالثة تتعلق بمن صدر ضدهم أحكام بعقوبة سالبة للحرية وينفذون فعلاً العقوبة (إحصاءات إدارة السجون) فأى من هذه الإحصاءات يعتمد عليها؟ وكل وجهة من الجهات المذكورة لا تعطي إحصاءاتها صورة حقيقة عن ظاهرة الجريمة.

ب- أن حجم الجريمة المسجل بالإحصاءات يقل بدرجة كبيرة عن حجم الإجرام الفعلي في المجتمع والفرق بين الإجرام القانوني "*Criminalité légale*" المسجل بالإحصاءات والإجرام الفعلي "*Criminalité réelle*" يطلق عليه الرقم الغامض *Chiffre noir*. وقد أجريت عدة دراسات بهدف كشف النقاب عن الرقم الغامض نذكر منها الإحصاءات التي ذكرها العالم الأمريكي "سذرلاند" عن نسبة الجرائم الخطيرة التي كشفتها الشرطة في إنجلترا عام ١٩٣٨ هي ٥٠ %، وفي عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ هي ٤٣% وفي عام ١٩٤٩ هي ٤٧ % وجرائم السرقة بالمواصلات لم يكشف منها سوى ١٠ % ويضيف "سذرلاند" أن إجرام الخاصة أو "نوي الياقات البيضاء" كما يطلق عليه لا يظهر الجزء الأكبر من حجمه في سجلات الشرطة أو المحاكم وذلك راجع من ناحية إلى تحيز السلطات لصالحهم، ومن ناحية أخرى إلى نفوذهم وثقافتهم التي تمكنهم غالباً من الإفلات^(١)،^(٢). ويعد الاتجار بالمخدرات الهيرويين على وجه الخصوص أو مساعدة المتاجرين بها أو

(1) Sutherland: *White Collar Crimes*, New York, 1949. p.12.

(2) Leauté, *ibid.* p.68 et s.

المهريين لها من الجرائم الخطيرة التي أصبح لذوي الياقات البيضاء دور كبير رواجها.

والرقم الغامض تفسره أسباب كثيرة منها تعمد الناس أو إهمالهم التبليغ عن الكثير من الجرائم، أما بسبب ضالة الضرر المترتب عليها، أو خشية الفضيحة والعار كجرائم العرض، أو لعدم ثقتهم في الحصول على حقوقهم عبر أجهزة الأمن والعدالة.. الخ

ج- عدم إمكانية استخدام "المجموعة الضابطة *Group de control*" بالنسبة للأسلوب الإحصائي فالمجموعة الضابطة من الشروط الأساسية للدراسة العلمية في المجال الإجرامي حيث يقارن البحث بين المجرمين محل الدراسة وعدد مماثل لهم من غير المجرمين متشابهين معهم تقريباً في مختلف الظروف لمعرفة المجموعة الضابطة رغم تماثل الظروف في الحالتين. وعدم إمكانية استخدام المجموعة الضابطة يضعف كثيراً من القيمة العلمية للنتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق الدراسة الإحصائية.

ورغم هذه الانتقادات فإن الأسلوب الإحصائي يظل دائماً من الأدوات الأساسية التي يلجأ إليه الباحث عند دراسته لظاهرة الجريمة إذا وضع نصب عينيه حدود الدور الذي تؤديه الإحصاءات الجنائية ووضع النتائج التي يتوصل إليها من دراستها في موضعها العلمي السليم.

ثانياً: المسح الاجتماعي

* تعريف المسح الاجتماعي وبيان موضوعه:

المسح الاجتماعي (أو البحث الاجتماعي) يقصد به جمع الحقائق عن تنظيم اجتماعي معين، أو ظاهرة اجتماعية معينة لإبراز خصائص

ذلك التنظيم أو تلك الظاهرة، بهدف تعميم نتائج البحث على أفراد المجتمع ككل أو على فئة محددة منه^(١) ويتولى المسح الاجتماعي فريق من الباحثين نظراً لتشعب البحث ودقته وحاجته إلى الوقت والجهد المتواصل. ويتم المسح عن طريق توجيه نماذج تعد سلفاً متضمنة أسئلة عن الظروف المحيطة بالفرد أو الفئة محل الدراسة، أو بوسيلة توزيع نماذج عائلية تتضمن أسئلة متعددة عن النواحي الأسرية. وتهدف هذه الطريقة إلى استخلاص نتائج معينة من الإجابة على الأسئلة على نحو يربط بين السلوك الإجرامي وعوامل اجتماعية معينة.^(٢)

* بعض تطبيقات المسح الاجتماعي:

(١) دراسة الحالة: يقصد بها إخضاع فرد من الأفراد أو أسرة أو عصابة أو مجموعة من المجرمين يجمعهم ظرف معين للدراسة بهدف تفسير السلوك الإجرامي للوحدة محل الدراسة.

وقد استخدم أسلوب "دراسة الحالة" في بحث شهير قام به اثنان من أساتذة جامعة هارفارد بأمريكا "*Sheldon and Eleanor Glueck*" عن إجرام النساء الجانحات. وقد اختار للبحث مجموعة ضابطة مماثلة للمجموعة محل البحث تضم ٥٠٠ امرأة. وقد شملت الدراسة الجوانب الاجتماعية والنفسية والعقلية للمجموعتين، بجانب التاريخ الشخصي والأسري لهن. وقد انتهت الدراسة إلى نتائج يمكن على هديها التنبؤ

(١) انظر: الدكتور جمال زكي والأستاذ السيد يس: "أسس البحث الاجتماعي" القاهرة، ١٩٦٢، ص ٩٤ وما بعدها.

(٢) الدكتور عبد الفتاح الصيفي: المرجع السابق، ص ١٢٧، الدكتور جلال ثروت المرجع السابق ص ٥٠.

بالسلوك الإجرامي للنساء، فضلاً عن وضع عدد من القواعد التي تساعد القضاء في اختيار أسلوب المعاملة العقابية الأمثل لهن. (١)

(٢) **الدراسة البيئية (الإيكولوجية) Ecologie**: وهي من الصور الخاصة لأسلوب المسح الاجتماعي، وبمقتضاها يتم اختيار إقليم معين لدراسة حركة الإجرام فيه، ويتم تقسيمه إلى مجتمعات صغيرة على أساس جغرافي واجتماعي في آن واحد، كأن يقسم إلى مجتمع زراعي ومجتمع صناعي. وتدرس العلاقة بين السلوك الإجرامي ودوافعه من خلال الظروف المحيطة بالمجرمين وإجراء المقارنة بين وحدات هذا الإقليم لاستخلاص النتائج التي توضح لنا خصائص ظاهرة الجريمة في كل وحدة.

وقد استخدم هذا الأسلوب على نحو واسع في الولايات المتحدة وفي بعض البلدان الأوروبية. ومن أمثلة ذلك الدراسة التي أجراها العالم الأمريكي "*Clefford Show*" عن جناح الأحداث في مدينة شيكاغو. وخلص في هذه الدراسة إلى ارتفاع نسبة الجريمة في المناطق التي يظهر فيها التخلف الثقافي والحضاري أو المزدحمة بالسكان أو المجاورة للمناطق الصناعية والتجارية^(٢). ومن هذا القبيل كذلك الدراسة التي أجراها الأستاذ "دي توليو *Di Tulio*" حول ظاهرة الجريمة في المناطق المختلفة في إيطاليا. (٣)

(1) Sheldon and Eleanor Glueck : "Five hundred delinquent Woman" New York. 1950.

مذكور كذلك في مؤلف الدكتورين يسر أنور وآمال عثمان: مرجع سابق ص ١٢٣.

(2) J. Graven : Chronique de défense sociale R.S.C. 1952. p. 308.

(٣) الدكتور جلال ثروت: مرجع سابق ص ٥٠، ٥١.

*** تقدير أسلوب المسح الاجتماعي:**

رغم أن طريقة المسح الاجتماعي تعد من الطرق الناجحة في دراسة ظاهرة الجريمة في إقليم أو منطقة ما، إلا أنه يؤخذ عليها تعدد الباحثين حول موضوع واحد حيث يعملون كفريق على نحو يجعل نماذج الأسئلة التي يعدها كل باحث متأثرة بفكرة معينة لديه، وهذا يضعف القيمة العلمية للنتائج العامة المستخلصة في نهاية الدراسة.

ثالثاً: الاستبيان والمقابلة

(١) الاستبيان: Questionnaire

يعد الاستبيان من وسائل البحث في علم الإجرام الذي يهدف إلى فهم دوافع السلوك الإجرامي لدى العينة محل البحث، أو كشف الرقم الغامض (أي الإجرام الخفي)، وذلك عن طريق توجيه أسئلة إلى الأشخاص محل البحث وتلقي الإجابات عليها بواسطة استمارات ترسل إليهم، وتتم الإجابة بعيداً عن تأثير الباحث.

*** تقدير الاستبيان:**

يعتمد الاستبيان في نجاحه على قدرة الباحث في إعداد الأسئلة الشاملة لموضوع البحث، وإشعار العينة بموضوع الدراسة بالحرية عند الإجابة على الأسئلة دون حرج.

ويقلل من القيمة العلمية للنتائج التي يتوصل إليها الباحث عن طريق الاستبيان أن الفرد محل الدراسة قد لا يصدق في الإجابة عن

الأسئلة المتعلقة بماضيه الإجرامي، أو يخفي جانباً منه فضلاً عن عدم صلاحية هذه الوسيلة بالنسبة للأمينين.^(١)

(٢) المقابلة: Interview

على عكس الاستبيان تتم المقابلة بالاتصال المباشر بين الباحث والفرد محل الدراسة. وتتم المقابلة بتوجيه أسئلة معينة للمجرم، أو لأحد أقاربه أو أصدقائه بهدف التعرف على أسباب الإجرام أو كشف جانب من الإجرام المستتر. وقد يكون الهدف معرفة دور الصحافة أو السينما أو غيرهما من وسائل الإعلام في تطور ظاهرة الجريمة، وتنوع أشكالها.^(٢)

وأسلوب المقابلة من الأساليب الأكثر شيوعاً في مجال الدراسات الإجرامية، ومنها نذكر البحث الهام الذي قام به *Sheldon and Eleanor Glueck* في أمريكا حول خصائص الموقف الذي يدفع إلى جنوح الأحداث. وقد اختارا للدراسة مجموعتين تتكون كل منهما من ٥٠٠ حدث، الأولى من الجانحين والثانية من غير الجانحين المتماثلين مع الجانحين في متوسط العمر والذكاء والجنس ومستوى السكن. واشتمل البحث على دراسات عضوية ونفسية وعقلية واجتماعية لأفراد المجموعتين.^(٣)

(١) قارن: الدكتور عبد الفتاح الصيفي: مرجع سابق ص ١٤٢.

(2) *Stefani, Levasseur, Jambu-merlin: Ibid. p. 55.*

(٣) حول هذا الجدل انظر الدكتور يسر أنور والدكتورة أمال عثمان، المرجع السابق ص

*** تقدير المقابلة:**

تعد المقابلة من الوسائل الناجحة في البحث عن أسباب الجريمة، والوصول إلى نتائج مفيدة في كيفية التعامل مع بعض طوائف الجناة، أو في اتخاذ الإجراءات الفعالة لمكافحة الجريمة، نظراً لأن المقابلة الشخصية تتيح للباحث أن يصل إلى إجابات واضحة من العينة محل البحث، أو يستشف كثيراً من المعلومات عن حاضرها أو ماضيها خلال المقابلة. ومع ذلك يعيب نتائجها أنها موجهة من قبل الباحث الذي يهدف إلى تحقيق غرض معين، فيؤثر ذلك على موضوعية البحث ويقلل من القيمة العلمية للنتائج التي تتمخض عنه. ويتضح ذلك من الجدل الذي ثار حول النتائج العلمية التي توصل إليها "شيلدون وإليانور جلوك" بشأن جنوح الأحداث رغم مكانتهما العلمية المتميزة.

الفرع الثاني

وسائل البحث الفردية

يرجع الفضل إلى الأطباء في استخدامهم للمنهج التجريبي في مجال الدراسات الإجرامية ابتداءً من "لومبروزو" مما أدى إلى ظهور علم الإجرام الإكلينيكي الذي يخضع المجرم للفحص البيولوجي والنفسي والعقلي لتحديد مدى توافر العوامل التكوينية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة. وسنعرض في عجلة لهذه الوسائل مرجئين دراستها تفصيلاً إلى الباب الأول من هذا المؤلف.

أولاً: الدراسات البيولوجية

تتناول هذه الدراسة من ناحية الفحص الطبي الشامل لأعضاء جسم المجرم للتوصل إلى أي خلل عضوي يفسر سلوكه الإجرامي،

ومن ناحية أخرى دراسة تأثير إفرازات الغدد الصماء على التكوين النفسي للفرد وما قد يكون لها من أثر على سلوكه الإجرامي، ويستخدم الباحث لهذا الغرض جهاز رسم المخ، والتحليل البيوكيماوية والأشعة.

ويعد "لومبروزو" مؤسس علم البيولوجيا الجنائية، وتبعه في نفس الاتجاه مع تطوير نظريته العالم الايطالي "دي توليو" في نظريته حول "التكوين الإجرامي" وعلى نفس المنهج سار "دي ميناتو" الذي يرجع الجريمة إلى خلل في الغدد الصماء في الجهاز العصبي للمجرم. ومن أنصار نظرية التكوين الإجرامي في فرنسا يذكر في المقام الأول "Bachet" الذي اعتنى بالدراسات المورفولوجية والوراثية للمجرم، وفي الولايات المتحدة العالم "Hooton" الذي يرد الجريمة إلى بعض الخصائص النفسية والمورفولوجية لدى المجرم. (١)

ثانياً: الدراسات النفسية والعقلية

أبرز رواد مدرسة التحليل النفسي، والمختصون في مجال الطب العقلي دور العوامل النفسية والعقلية في السلوك الإجرامي الذي أرجعوه إلى نوع من الشذوذ النفسي أو الخلل العقلي.

ومن الدراسات التي تمت في هذا المجال تلك التي قام بها العالم "Healy" وفحص خلالها حالة ٨٢٣ مجرماً. وقد انتهي من دراسته إلى النتائج التالية: الشذوذ العقلي يشكل ٥٥.٢٨ % من معدل الإجرام وتشكل البيئة الفاسدة نسبة ١٩.٦٨ % والصراع النفسي ٧.٠٤ % (٢)

(١) انظر الدكتور عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق، ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) مذکور في الدكتور عبد الفتاح الصيفي: المرجع السابق، ص ١٤٨.

*** تقويم وسائل البحث الفردية:**

لا يمكن إنكار فضل الدراسات الفردية (الإكلينيكية) حول المجرم، فقد أدت إلى تطور البحث في مجال علم الإجرام على أساس علمي، وساهمت بقدر كبير في تفهم حقيقة السلوك الإجرامي ودوافعه لدى المجرم، مما أدى إلى الاهتمام بشخصيته وفحصه شاملاً تمهيداً لتصنيفه واختيار أسلوب المعاملة العقابية المناسبة له على المستويين القضائي والتنفيذي. وقد انعكس ذلك على السياسة الجنائية بكل مستوياتها التشريعية والقضائية والتنفيذية فتم تطوير قواعد القانون الجنائي ونظم العدالة الجنائية وتقدمت أبحاث علم العقاب وزادت فاعليته في معاملة المحكوم عليهم ليتحقق الهدف النهائي من العقاب والمتمثل في منع المجرمين من العودة مرة أخرى إلى طريق الإجرام.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٦٠

الباب الأول

التفسير العلمي للظاهرة الإجرامية

* تمهيد وتقسيم:

تعددت النظريات العلمية التي تقدم لنا تفسيراً علمياً للظاهرة الإجرامية وذلك منذ بدء استخدام المنهج العلمي في البحوث الإجرامية بواسطة رواد المدرسة الجغرافية في فرنسا وبلجيكا ورواد المدرسة الوضعية في ايطاليا، وتوالت بعد ذلك النظريات متأثرة باتجاه آخر في تقديم تفسير علمي للجريمة.

ونظراً لتأثر كل باحث بالتخصص الذي ينتمي إليه، وبالمعارف المتاحة له، فقد انعكس ذلك على المنهج العلمي الذي اختاره لبحث ظاهرة الجريمة، وعلى النتائج التي توصل إليها تفسيراً لهذه الظاهرة. ولقد ترتب على ذلك أن ظهر اتجاه يرد الجريمة إلى عوامل بيولوجية (عضوية) تحدث نتيجة خلل في الأعضاء الداخلية للجسم وعدم أدائها لوظائفها على نحو سليم، فضلاً عن تميز الجناة بخصائص خلقية تتمثل في تشوهات في الأعضاء الخارجية. بينما يرى مذهب آخر أن الجريمة مرجعها اضطرابات نفسية تصيب الفرد بنوع من الشذوذ فتدفعه إلى الجريمة، ويمثل وجهة النظر هذه الاتجاه النفسي في تفسير الجريمة. ويرد فريق ثالث من العلماء الجريمة إلى عوامل اجتماعية، وهو الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة.

وتتعدد النظريات في داخل هذه الاتجاهات الثلاثة (البيولوجية والنفسية والاجتماعية) ^(١) إلا أنه يؤخذ عليها أنها لا تقدم إلا تفسيراً

(١) مع الأخذ في الاعتبار التفسير الذي يقدمه علم المجني عليه للظاهرة الإجرامية بردها أحياناً إلى سلوك المجني عليه الذي يخلق فكرة الجريمة لدى الجاني أو يسهل وقوعها وهو ما سنوضحه تفصيلاً في الباب الثالث من هذا المؤلف.

جزئياً للظاهرة الإجرامية نظراً لأنها تفسر الجريمة بردها إلى عامل واحد دون سواه، أو لاعتقاد أصحاب هذه النظريات أن هذا العامل هو الأساسي في تفسير السلوك الإجرامي وما عداه من العوامل يعد أثره هامشياً في دفع المجرم إلى ولوج طريق الإجرام.

ونظراً لتعدد السلوك الإجرامي وصعوبة رده إلى عامل واحد في معظم الحالات فقد نشأ اتجاه آخر يفسر الجريمة بردها إلى عدة عوامل وهو الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية

وعلى هدي ما تقدم نخصص الفصل الأول لأهم النظريات التي قدمت تفسيراً جزئياً للظاهرة الإجرامية، ويعقبه الفصل الثاني الذي نخصصه للتفسير التكاملي للجريمة.

الفصل الأول

التفسير الجزئي للظاهرة الإجرامية

* تمهيد وتقسيم:

سنعرض في هذا الفصل لأهم النظريات التي قدمت تفسيراً جزئياً للجريمة سواء بردها إلى عوامل بيولوجية (نظرية المدرسة الوضعية الإيطالية، والنظريات الحديثة) أو إلى عوامل نفسية (مدرسة التحليل النفسي بزعامة "فرويد") أو أخيراً إلى عوامل اجتماعية ابتداء من المدرسة الجغرافية فضلاً عن علماء المدرستين الفرنسية والأمريكية.

دراستنا تنقسم إذن إلى مباحث ثلاثة: نخصص الأول للنظريات البيولوجية والثاني للنظريات النفسية أما المبحث الأخير فنعالج فيه النظريات الاجتماعية.

المبحث الأول

النظريات البيولوجية

ينسب التفسير البيولوجي للجريمة من الناحيتين التاريخية والعلمية إلى المدرسة الوضعية الإيطالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد أعقب هذه المدرسة عدة نظريات حديثة تفسر الجريمة بردها إلى عوامل فردية ويحاول أصحابها أن يتقادوا الانتقادات الأساسية التي وجهت إلى المدرسة الوضعية الإيطالية.

من هذه النظريات نظرية العالم الايطالي "دي توليو" ونظرية العالم السويدي "كينبرج" ونظرية العالم الايطالي "بندي" وسنقوم بمعالجة

فكر المدرسة الوضعية في مطلب أول بينما نخصص المطلب الثاني للنظريات الحديثة.

المطلب الأول

النظرية التقليدية (المدرسة الوضعية الإيطالية)

* تمهيد وتقسيم:

ترتكز المدرسة الوضعية الإيطالية على فكر روادها الثلاثة "لومبروزو"^(١) و"أنريكو فري"^(٢) و"جاروفالو"^(٣) وحينما نذكر المدرسة الوضعية الإيطالية يبرز اسم عميدها ومؤسسها "لومبروزو" حيث وضع لبنات صرحها العلمي وأن كان "فري" و"جاروفالو" قد شاركاه في بعض أفكارها الأساسية وبالذات حول أساس المسؤولية الجنائية ورد الفعل الاجتماعي إزاء المجرم، إلا أنهما تعرضا بالنقد لأفكار "لومبروزو" حول الإنسان المجرم وتصنيف المجرمين فضلاً عن اهتمام "فري" بالعوامل البيئية والاجتماعية وأثرها بالنسبة للسلوك الإجرامي. أما عن "جاروفالو" فقد اهتم بفكرة "الجريمة الطبيعية" وتمييزها عن "الجريمة المصطنعة".

(١) "لومبروزو *Lombroso*" (١٨٣٥ - ١٩٠٩) طبيب إيطالي عمل فترة بالجيش ثم عين مدرساً لطب الأمراض العقلية في جامعة بافيا ثم أستاذ للطب الشرعي بجامعة تورينو وقد تأثر لومبروزو بنظرية "دارون" في النشوء والارتقاء وتأثر بالفلسفة الوضعية وعارض فكرة الاختيار الحر كأساس للمسؤولية الجنائية.

(٢) "أنريكو فري *Anrico Ferri*" (١٨٥٦ - ١٩٢٩): فقيه إيطالي اشتغل بالمحاماة وتدرّس القانون في جامعة "سبيننا" كما اشتغل بالسياسة سنوات عديدة، من أقطاب المدرسة الوضعية الإيطالية ويعد مؤسس علم الاجتماع الجنائي.

(٣) "جاروفالو *Garofalo*" (١٨٥٢ - ١٩٣٤): فقيه إيطالي: درس القانون ثم اشتغل بالمحاماة والنيابة والقضاء بجانب قيامه بتدريس القانون في جامعة نابولي.

وبناءً على ما تقدم ندرس من ناحية الأفكار الأساسية للنظرية التقليدية يعقبها تقويم ما أنتت به من أفكار.

الفرع الأول

الأفكار الأساسية للنظرية

* أبحاث لومبروزو:

أجرى "لومبروزو" العديد من الأبحاث التي استمرت سنوات عديدة وجعل موضوعها من ناحية فحص عدد كبير من جماجم المجرمين بلغ ٣٨٣، فضلاً عن فحصه عدد ٥٩٠٧ من المجرمين^(١). بهدف التوصل إلى الصفات البيولوجية التي تميز المجرمين عما سواهم. ومن ناحية أخرى فقد أجرى العديد من الفحوص والدراسات على سلوك بعض الجنود الأشرار لاستخلاص الصفات المشتركة بينهم. وأخيراً فقد لفت نظره بعض الحالات الخاصة لعدد من الجناة الخطرين الذين فحصهم وأجرى بعض الدراسات عليهم، ومن هذه الحالات الشهيرة:

. الجندي "Viella" الذي قام بتشريح جثته فلاحظ وجود تجويف بقاع الجمجمة شبيه بمثيله لدى الحيوانات السفلى كالقردة والطيور.

. المجرم "Verseni" الذي تميزت جرائمه بالقسوة البالغة حيث قتل عشرين امرأة واعترف بأنه كان يشرب دماءهن قبل دفنهن في مكان خاص أعده لذلك.

(1) R. Gassin: *Criminologie*. Dalloz. 1980. no. 172. p. 149.

- الجندي "Mesdea" الذي كان مصاباً بالصرع ولسبب تافه^(١) ثار وقتل ثمانية من رؤسائه وزملائه، ثم سقط فاقد الوعي لمدة اثنتي عشرة ساعة ولما أفاق لم يتذكر شيئاً عن جريمته.

ولقد اتبع " لومبروزو " المنهج العلمي الوضعي في دراساته كما تأثر بالأبحاث الأنثروبولوجية السائدة في عصره^(٢). وانتهى إلى وضع نتائج دراساته وأبحاثه في مؤلفه الشهير "الإنسان المجرم L'homme criminel".

* نتائج أبحاث "لومبروزو":

أولاً: يرى "لومبروزو" أن المجرم له ملامح خلقية تجعله يرتد إلى الإنسان البدائي "atavisme" فهو يحتفظ عن طريق الوراثة بالخصائص البيولوجية لإنسان ما قبل التاريخ، حيث يتميز من الناحية المورفولوجية (الشكل الخارجي) بتضخم عظام الوجه والفك والخددين وشدوذ في تركيب الأسنان والتواء الأنف وكبر الأذنين أو صغرهما بدرجة كبيرة، وكثافة شعر الرأس والحاجبين وعدم وجود شعر بالذقن. ومن الناحية العضوية يتميز بعدم انتظام في تكوين المخ والجمجمة، ويرى أنه كلما زاد حجم الجمجمة كلما كان صاحبها ذكياً وبعيداً عن الإجرام. وعلى العكس كلما صغر حجمها كان صاحبها غيبياً ومجرماً، فضلاً عن ضعف حاسة السمع. ومن الناحية المعنوية (الإحساس والقيم الأخلاقية) ينعدم أو يقل الإحساس

(١) يذكر أن أحد الجنود سخر من البلدة التي ينتمي إليها Mesdea فثار وارتكب جريمته.

(٢) الدكتور عبد الأحد جمال الدين بحث سبق الإشارة إليه ص ٧١٤.

بالألم لديه ويتسم بالقسوة البالغة وحب الشر للشر وعدم الشعور بتأنيب الضمير وعنف المزاج العام للشخصية.^(١)

ويضيف "لومبروزو" أن الميل إلى نوع معين من الجرائم يشير إلى الخصائص العضوية للمجرم. فمثلاً المجرم الذي يميل إلى السرقة يتميز بصغر عينيه وعدم استقرارهما وكثافة شعر حاجبيه وانخفاضهما وضخامة الأنف وندرة شعر الذقن ووجهه ويداه تتحركان على نحو غير عادي.

* ثانياً: تصنيف "لومبروزو" للمجرمين:

١- المجرم بالميلاد "*Criminel ne*" وهو المتميز بخصائص مورفولوجية وبيولوجية معينة - ذكرناها في الفقرة السابقة - ورثها عن الإنسان البدائي. وكان لومبروزو يعتقد في البداية أن معظم الجناة من هذا الصنف وفي الطبقات الأخيرة لكتابه الشهير تراجع مقررأ أن الإنسان المجرم لا تزيد نسبته عن الثلث بالنسبة لمجموع الجناة.^(٢)

٢- المجرم المجنون "*Criminel fou*" وهو من يرتكب جريمته تحت تأثير المرض العقلي.

٣- المجرم الصرعي "*Criminel épileptique*" وهو من يرتكب جريمته تحت تأثير مرض الصرع الموروث، وقد أوحى حالة الجندي "مسديا" إلى لومبروزو بهذا الصنف من المجرمين.

(١) انظر: الدكتور عبد الفتاح الصيفي ص ١٨٤، ١٨٥ الدكتور عبد الأحد جمال الدين بحث سابق ص ٧١٤.

(٢) الدكتور رءوف عبيد: المرجع السابق ص ١١٤.

٤- **المجرم بالصدفة** "*Criminel d'occasion*": وهو من يرتكب جريمة تحت تأثير عامل عارض أو مؤقت.

٥- **المجرم بالعاطفة** "*Criminel par passion*" وهو من يرتكب جريمة تحت تأثير شعور عاطفي قوي كالغيرة أو الحماس.

٦- **المجرم المعتاد** "*Criminel d'habitude*" وهو من تأصل في نفسه الإجرام فاتخذة حرفة له.

ويلاحظ على التصنيف السابق مدى تأثر "لومبروزو" في تصنيفه من الأول إلى الثالث بالحالات الفردية التي درسها لبعض المجرمين الخطرين على نحو ما أشرنا فيما تقدم، وفي تصنيفه من الثالث إلى السادس بدأ يعترف بتأثير الظروف البيئية والاجتماعية في تكوين السلوك الإجرامي نتيجة الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه على وجه الخصوص من قبل العلامة "فري".

ثالثاً: يرى "لومبروزو" أن أساس المسؤولية الجنائية ليس حرية الاختيار كما يدعي الفكر التقليدي، بل الحتمية (الجبرية) نظراً لأن المجرم مدفوع إلى الجريمة دفعاً بحكم التكوين البيولوجي، وبالتالي فإن رد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة والمجرم يجب أن يتمثل في تدابير وقائية (احترازية) تحمي المجتمع من الخطورة الاجتماعية للجناة فيجب إذن أن تحل الجبرية محل حرية الاختيار "*Libre arbitre*" وأن تحل التدابير محل العقوبة، وأن تحل فكرة المسؤولية الاجتماعية محل فكرة المسؤولية الجنائية.

الفرع الثاني

تقدير النظرية

ترتب على ظهور المدرسة الوضعية الإيطالية بعض الجوانب الايجابية وأثار جدلاً كبيراً وانتقادات واسعة حول القيمة العلمية للنتائج التي توصلت إليها.

أولاً: إيجابيات النظرية:

١- توجيه الأنظار إلى أهمية دراسة المجرم دراسة علمية باستخدام المنهج التجريبي في البحث وذلك لمعرفة الأسباب التكوينية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة. فحققت المدرسة الوضعية بذلك تقدماً كبيراً على الفكر التقليدي الذي كان يهتم أساساً بدراسة الجريمة من منظور قانوني تجريدي.^(١)

ولقد أدى ذلك إلى نتائج هامة منها نشأة علم "الانثروبولوجيا الجنائية" *Anthropologie criminelle* وظهر فكرة تصنيف المجرمين على أساس علمي مما كان له أثر كبير في تفريد المعاملة الجزائية على المستويين القضائي والتنفيذي.

٢- ظهور فكرة التدابير الوقائية (الاحترازية) لأول مرة في الفكر الجنائي الحديث. وعلى الرغم من أن المدرسة الوضعية نظرت إليها باعتبارها البديل للعقوبة إلا أن السياسة الجنائية طبقت فكرة التدابير على بعض طوائف الجناة الذين لا تجدي العقوبة نفعاً بالنسبة إليهم كالمجانين ومدمني المخدرات والمسكرات والأحداث ومعتادي الإجرام.

(1)R. Gassin *criminology*. Paris. Dalloz. 1988. no. 172. p. 149

ثانياً: سلبيات النظرية:

رغم أن "لومبروزو" يعد مؤسس علم الإجرام العلمي *Criminologie Scientifique* القائم على ملاحظة الوقائع وتقديم الفروض التي تفسرها والتأكد من صحة هذه الفروض عن طريق التجربة إلا أن المنهج الذي اتبعه في دراسة المجرم والنتائج التي توصل إليها واجهت انتقادات شديدة نجمها فيما يلي:

(١) **المنهج المتبع:** وجهت العديد من الانتقادات إلى منهج (لومبروزو)

فظهر مدى قصوره من الناحية العلمية:

(أ) اعتماده على بعض الدراسات السابقة أو المعاصرة عن الجمجمة والمخ، وهي دراسات متناقضة فانعكس ذلك على النتائج التي توصل إليها. يضاف إلى ذلك عدم تثبته من صحة الإحصاءات التي اعتمد عليها.

(ب) قلة عدد المجموعة محل أبحاثه فضلاً عن قيامه باختيارها بطريقة عشوائية، وعدم لجوئه إلى أسلوب المجموعة الضابطة لكي يتحقق من صحة فروضه بشأن المجرم وذلك بدراسة عدد مماثل من غير المجرمين.

(ج) يؤخذ كذلك على (لومبروزو) أنه كان ينتقل من الحالات الفردية إلى التعميم بوضع قانون علمي يحكم السلوك الإجرامي. ولناخذ مثلاً واحداً يتمثل في دراسته لحالة المجرم (Viella) الذي وجد بمؤخرة رأسه تجويفاً يشبه الموجود لدى بعض الطيور والحيوانات البدائية، ففسر السلوك الإجرامي بناء على دراسة هذه الحالة بالقول بأن المجرم إنسان مرتد إلى الحالة البدائية لإنسان ما قبل التاريخ.

(٢) مضمون النظرية:

لقد أثبت العلماء خطأ الأساس العلمي الذي بنى عليه (لومبروزو) نظريته وتوالى النقد سواء في حياته أو بعد مماته ونوجز أوجه النقد الأساسية فيما يلي:

(أ) ما يتعلق بخصائص وصفات الإنسان المجرم: قدم "لومبروزو" لوحة غريبة للملامح المورفولوجية للمجرم على نحو ما أوضحناه. وقد انتقدها العلماء بالقول بأنه من الثابت أن الإنسان المعاصر لا يختلف من ناحية السمات الخارجية عن الإنسان البدائي وذلك بالنسبة لنفس الجنس الذي ينتمي إليه. (١)

يضاف إلى ذلك أن الخصائص الشاذة التي تحدث عنها "لومبروزو" في الإنسان المجرم لا توجد في كثير من الشعوب البدائية بينما تتوفر في بعض الشعوب التي عرف عنها انخفاض معدل الإجرام بها. كذلك فقد أثبت العالم الانجليزي "جورنج" *Goring* بعد دراسات علمية أجراها على عدة آلاف من المجرمين عدم وجود اختلاف واضح من الناحية الجسمانية بين المجرمين وغير المجرمين فهذه بذلك الأساس الذي بنى عليه "لومبروزو" نظريته. (٢)

وبالنسبة لمقاييس الجمجمة ووزنها: يرى "لومبروزو" أن وزن جمجمة المجرم أخف من وزن جمجمة غير المجرم، فضلاً عن أنه كلما صغر حجم الجمجمة كان صاحبها غيبياً وبالتالي مجرماً.

(1)A. Ferri: *La Sociologie criminelle* p. 73

(2)R.Gassin: *Criminologie*. 1988 no. 173. p.150

هذا الرأي أثبت العلم فسادَه فأكد أن هناك من العباقرة من كان وزن جماعهم أقل من وزن مثيلاتها لدى الإنسان العادي ولم يكونوا رغم ذلك مجرمين^(١) علاوة على أن "لومبروزو" لم يأخذ في اعتباره التفاوت في أعمال أصحاب الجماجم وهذا عامل له أثره بالنسبة لمقياس ووزن الجمجمة.

وفي الواقع فقد اعتمد "لومبروزو" على عدد من الدراسات المتناقضة عن الجمجمة وعن المخ، فجاءت نتائج أبحاثه تحمل عيوب الدراسات التي جعلها مصدراً له.

(ب) العلاقة بين الجنون والصرع من ناحية والجريمة من ناحية أخرى ليست قاطعة كما يرى "لومبروزو" فليس كل مجنون أو مريض بالصرع مجرماً حتماً، ومن يفحص حالة المسجونين سيجد أن قلة نادرة منهم مصابة بهذه الأمراض.

(ج) يؤخذ على "لومبروزو" كذلك اهتمامه المبالغ فيه بالجانب التكويني الفردي وأثره في السلوك الإجرامي، وإهماله للعوامل البيئية والاجتماعية المحيطة بالمجرم رغم ما لها من أثر لا يمكن إنكاره على سلوكه.

(د) إنكار "لومبروزو" فكرة حرية الاختيار "*Libre arbitre*" كأساس للمسئولية الجنائية والمناداة بفكرة الحتمية أمر لا يمكن التسليم به، فضلاً عن أنه يؤدي إلى انتشار الإجرام تحت دعوى أن الإنسان مسير إليه وليس بوسعَه أن يبتعد عن طريقه. يضاف إلى ذلك أن

(١) انظر بتفصيل أوفى: الدكتور عبد الفتاح الصيفي: المرجع السابق ص ١٨٦.

(لومبروزو) تحدث عن المجرم بالعاطفة والمجرم بالصدفة عند تصنيفه للمجرمين، وإدراج هاتين الطائفتين بين المجرمين يدحض فكرة الحتمية التي يقول بها، ويجعل أفكاره متناقضة مع بعضها.

أمام هذه الانتقادات الشديدة لمنهج وفكر (لومبروزو) فقد خلص أحد الفقهاء إلى القول بعدم وجود جديد لدى هذا العالم إلا في المنهج والصياغة: المنهج التجريبي الذي نقله من العلوم الطبيعية إلى العلوم الجنائية، والصياغة التي صاغ بها آراء من سبقوه بعد أن أضاف إليها قدراً محدوداً من حصيلة دراساته الخاصة.^(١)

المطلب الثاني

النظريات الحديثة

على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة الوضعية الإيطالية حول تفسيرها للسلوك الإجرامي، إلا أن منهجها في البحث الذي أدى إلى نشأة علم الانتروبولوجيا الجنائية قد أحدث أثره في أوروبا وفي أمريكا، وذلك بمواصلة البحث عن تفسير السلوك الإجرامي من خلال دراسات وأبحاث متعددة لا يتسع المقام لذكرها جميعاً.

إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة تتميز عن المدرسة التقليدية في اهتمامها بشخصية الإنسان محاولة سير أغوارها من جميع النواحي وتحليل سلوكه باستخدام وسائل البحث العلمي على وجه الخصوص الدراسات الإكلينيكية ودراسة مدى تأثير العوامل الاجتماعية على السلوك الإجرامي ومدى التفاعل بينها وبين العوامل البيولوجية.

(١) الدكتور عبد الفتاح الصيفي: المرجع السابق ص ١٩٧

وسنعالج فيما يلي أهم نظريات الاتجاه الحديث في التفسير البيولوجي للجريمة وهي: نظرية (دي توليو) ونظرية (بندي) ونظرية (كينبرج).

الفرع الأول

نظرية (دي توليو)

* الأفكار الأساسية للنظرية:

تعد نظرية الطبيب والعالم الايطالي (دي توليو *Di Tullio*) من أشهر النظريات البيولوجية الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي. فبينما يعطي للعوامل التكوينية (العضوية والنفسية) الدور الأكبر في وقوع الجريمة، فإنه لا ينكر البتة دور العوامل البيئية والوسط الاجتماعي المحيط في دفع الشخص إلى طريق الإجرام. ولذا فهو يرى أن الجريمة تقع نتيجة صراع بين العوامل البيولوجية والاجتماعية على نحو تتغلب فيه الغرائز الفردية الأنانية التي تقوي عوامل الدفع إلى الجريمة على القوى التي تمنع وقوعها والتي يكتسبها الفرد من تعاليم الدين والأخلاق والتربية والقيم الاجتماعية السائدة.

وحينما تتغلب قوى الدفع على قوى المنع تحدث الجريمة وتكون مظهراً لعجز الشخص وعدم قدرته على التكيف مع الحياة الاجتماعية وما يسودها من قوانين وقيم.

وأسباب عدم التكيف بين الفرد وبينته ترجع إلى عاملين:

أولهما وجود خلل في النمو العاطفي للشخص، وينعكس أثر هذا الخلل على النواحي العضوية والنفسية. وثانيهما اضطرابات في

إفرازات الغدد الصماء نتيجة وجود التهاب بالمخ على نحو يؤدي إلى اضطراب في الوظائف العضوية للإنسان.^{(١)،(٢)}

وتوافر هذه العوامل البيولوجية لدى الشخص يجعله ذا تكوين إجرامي أو استعداد إجرامي خاص. لذا عرفت نظرية (دي توليو) باسم نظرية (التكوين الإجرامي) أو (الاستعداد الإجرامي).

والتكوين أو الاستعداد الإجرامي يعد بمثابة خلل بيولوجي يصيب الفرد فيضعف من مقاومته للجريمة ويدعم عوامل الاندفاع إليها. وهذا التكوين قد يكون أصيلاً أو عارضاً. فالتكوين أو الاستعداد الأصلين للإجرام نابع من خلل عضوي أو نفسي أو عصبي لدى الفرد يؤدي إلى وجود ميل طبيعي للإجرام لديه. وهذا الاستعداد متوافر لدى معتادي الإجرام ومحترفيه. وبالذات في مجال الجرائم الخطيرة. أما الاستعداد العرضي للإجرام، فينشأ نتيجة ظروف خارجية محيطة بالشخص تضعف فجأة من عوامل مقاومته للجريمة وتقوي على نحو عارض وغير معتاد عوامل الإقبال عليها، وهذا الاستعداد العارض نجده لدى المجرم بالصدفة أو بالعاطفة.

(١) الدكتور عبد الأحد جمال الدين، بحث سابق، ص ٧٤٣.

(٢) من المعروف علمياً أن الغدد تفرز مواد تسمى بالهرمونات تطلقها في الدم وتتحكم هذه الهرمونات في درجة انتظام أجهزة الجسم في قيامها بوظائفها وبالتالي تؤثر على نحو أو آخر على الوظيفة العاطفية والغريزية بواسطة الجهاز الهضمي السمبثاوي. لهذا فإن إفراز الغدد الصماء للهرمونات يتحكم في الجهاز العصبي الخاضع مباشرة لسيطرة المخ الذي يسيطر بدوره على الخلايا والأنسجة. فأى خلل يحدث للغدد يزيد أو يقلل من إفرازات الهرمونات تبعاً لذلك فيؤدي إلى التأثير على جميع أجهزة الجسم وينعكس ذلك على السلوك الإنساني فيضطرب ويختل ويقدم على ارتكاب الجريمة.

ويرى (دي توليو) أن الاستعداد التكويني السابق على الجريمة هو المسبب والمنشئ لها بينما يقتصر دور الاستعداد العارض الذي تسببه عوامل خارجية عن الفرد على الكشف عن استعداد إجرامي ضعيف لديه فتهدئ له فرصة الانخراط في السلوك الإجرامي.

ويضيف (دي توليو) أن الاستعداد للإجرام سواء أكان تكوينياً أو عارضاً لا يكفي بمفرده لوقوع الجريمة بل لابد أن تتوفر له عوامل خارجية؛ بيئية كانت أم اجتماعية حتى يتحول من مجرد استعداد للجريمة إلى ارتكاب الجريمة بالفعل. على هدي هذا التحليل وضع (دي توليو) المعادلة التي تفسر السلوك الإجرامي برده للعوامل الداخلية والخارجية على النحو التالي:

$$\text{استعداد إجرامي} + \text{بيئة} = \text{جريمة}$$

ويصل (دي توليو) في نهاية المطاف من هذا التحليل إلى ضرورة دراسة الإنسان المجرم من جميع نواحيه المورفولوجية والعضوية والنفسية والعقلية والبيئية الطبيعية والوسط الاجتماعي المحيط به، وذلك بمعرفة الدوافع والأسباب الحقيقية لإجرامه سواء كانت ترجع لتكوينه الخاص أم للبيئة المحيطة به. ولذا فقد اتبع أسلوب الفحص الإكلينيكي للمجرم من جميع النواحي وانشأ لذلك مركزاً علمياً للملاحظة في أحد السجون بمدينة روما. (١)

* تقدير النظرية:

(١) الدكتور عبد الأحد جمال الدين: بحث سابق ص ٧٤٤.

حظيت نظرية (دي توليو) بتقدير لدى الكثيرين نظراً لتوجيهها الاهتمام بضرورة دراسة المجرم دراسة شاملة لمعرفة الدوافع الحقيقية لإجرامه مع بيان دور العوامل البيئية (الطبيعية والاجتماعية) في الكشف عن الاستعداد الإجرامي أو تهيئة الظروف لانتقاله من حيز السكون إلى مجال التنفيذ بارتكاب الجريمة ممن يتوافر لديه هذا الاستعداد.

ورغم ذلك فقد وجهت لنظريته عدة انتقادات سواء ما تعلق منها بفكرة التكوين أم الاستعداد الإجرامي أو ما تعلق ببيان الدور الذي تقوم به العوامل البيئية في السلوك الإجرامي.

فإذا نظرنا لفكرة التكوين الإجرامي التي يعتبرها (دي توليو) أساس ارتكاب الجريمة لدى جميع المجرمين نتيجة الخلل العضوي أو النفسي المتوافر لديهم، نجد أنه قد غالى فيها إلى درجة كبيرة لأنه من ناحية لم يثبت لنا بالدليل العلمي كيف أن جميع المجرمين يقدمون على جريمتهم نتيجة هذا التكوين الإجرامي، ومن ناحية أخرى فقد وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه (لومبروزو) بانتقاله من الحالات الفردية إلى التعميم وعدم استخدامه للمجموعات الضابطة. فضلاً عن ذلك فإن فكرة الجريمة كخلق قانوني من قبل المشرع في كل بلد، هي فكرة نسبية تختلف في معظم الحالات باختلاف الزمان والمكان ودرجة التطور الحضاري، وبالتالي لا يمكن القول مع هذه الحقيقة بأن من يرتكب الجريمة لديه استعداد طبيعي للإجرام. وأخيراً فإن فكرة الاستعداد الإجرامي لا يمكن أن تفسر الجرائم العارضة التي يرتكبها المجرم تحت تأثير عوامل نفسية مدفوع إليها غالباً بظروف اجتماعية طارئة.

وعن العوامل البيئية فلا يمكن قبول فكر هذه النظرية بالنسبة لها حيث تنكر عليها أن تكون سبباً مستقلاً بذاته دافعاً إلى الإجرام بل

يقتصر دورها على كشف وتهيئة الظروف للاستعداد الإجرامي لدى الفرد فيقدم على جريمته. فالمشاهد في الواقع إقدام كثير من الأفراد على ارتكاب الجريمة تحت تأثير ظروف اجتماعية ضاغطة، ولو تم فحص هؤلاء الأفراد إكلينيكيًا لتبين أنهم أسوياء وغير مصابين بأي خلل عضوي أو نفسي كما يذهب (دي توليو)^(١) بل أننا نذهب إلى حد القول بأن الاضطرابات العضوية التي تتحدث عنها هذه النظرية قد تأتي نتيجة لظروف طبيعية أو اجتماعية. وهذا يؤكد مدى التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة المحيطة به، مما يعقد فكرة استجلاء الأسباب الحقيقية للدوافع الإجرامية لديه فضلاً عن صعوبة بيان حجم ومدى تأثير كل سبب منها.

الفرع الثاني

نظرية "بندي"

* الأفكار الأساسية للنظرية:

"بندي *Pende*" عالم ايطالي متخصص في علم وظائف الغدد، ينضم بنظريته إلى الاتجاه الذي يفسر السلوك الإجرامي برده أساساً إلى عوامل تكوينية دون إنكار دور العوامل الخارجية سواء أكانت بيئية أو وسط اجتماعي محيط. ويرى "بندي" أن الإنسان كل لا يتجزأ وبالتالي يجب دراسته من جميع النواحي دراسة شاملة.^(٢)

(١) الدكتور عوض محمد: المرجع السابق ص ٨٨، ٨٩.

(٢) حول نظرية بندي، انظر الدكتور رعوف عبيد: مرجع ص ٣٢٩، الدكتور عبد الفتاح الصيفي: مرجع سابق ص ٢١، الدكتور جلال ثروت: مرجع سابق ص ٨١، الدكتور مأمون سلامة مرجع سابق ص ١٥١.

والسلوك الإجرامي وفقاً لهذه النظرية يفسره نوعان من العوامل:

الأول يسمى العوامل المحددة: وهي إما عوامل تكوينية موروثية أو عوامل مكتسبة وأهم العوامل المحددة هو حالة المخ وما يعتريه من التهابات واضطرابات حيث يسيطر على الجهاز العصبي وعلى الخلايا.

والنوع الثاني من العوامل يسمى عوامل غير محددة (أو عوامل ظرفية أو شرطية) وهي ليست تكوينية وإنما هي لازمة لتحقيق السلوك الإجرامي، من هذه العوامل البيئية الطبيعية والاجتماعية المحيطة بالفرد.

ويرى العالم "بندي" أن السلوك الإجرامي يتحقق في الواقع نتيجة التهابات بالمخ أو اضطرابات في الغدد الصماء فضلاً عن الدور الثانوي الذي يمكن أن تلعبه العوامل البيئية في حدوث هذا السلوك.

أما عن التهابات المخ فيعتقد "بندي" بوجود منطقة بالمخ تقع على جانبه تمثل مركز "الأنا" وتتحكم هذه المنطقة في تصرفات الإنسان وفي تحديد طباعه فإذا حدث التهاب في هذه المنطقة فلا تستطيع المنطقة العليا للعقل أن تسيطر عليها، ويترتب على ذلك صدور أفعال شاذة إجرامية كانت أو غير إجرامية.

وعلى ذلك فمن الملاحظ على المصابين بالتهاب في أغشية المخ أنهم يندفعون في الغضب ويثورون لأنفه الأسباب وهذا يؤدي إلى سهولة وقوعهم في طريق الجريمة. ويضيف "بندي" تأكيداً لما يقول بأنه قد تبين له من فحص حالة ٧٦ مجرماً (أغلبهم من القتلة) أن ٤٩% منهم كان مصاباً بهذه الالتهابات ونفس الشيء ظهر بعد فحصه حالة ٣٠ حدثاً فقد وجد ٢٠ منهم مصابين بهذا الالتهاب.

ويتحقق السلوك الإجرامي من ناحية أخرى نتيجة الاضطرابات في إفرازات الغدد، على وجه الخصوص الغدد ذات الإفراز الداخلي كالغدة الدرقية والكبد والغدة فوق الكليتين. ويرى "بندي" أن الجرائم الخطيرة لا يمكن أن تفهم على الوجه الصحيح إلا عندما يعرف الإنسان الوظائف الحقيقية للغدد ذات الإفراز الداخلي في لحظة ارتكاب الجريمة^(١). بل ذهب "بندي" إلى حد أنه قام بتصنيف المجرمين وتحديد نوع الجرائم التي يغلب على كل صنف ارتكابها نتيجة لنوع الغدة التي أصابها الاضطراب، فمثلاً الخلل في إفرازات الغدة الدرقية له صلة بجرائم العنف والدم. ومع ذلك يعتقد "بندي" أن اضطرابات الغدد يسهم في السلوك الإجرامي على نحو أقل من التهابات المخ، حيث يلزم توافر هذا الخلل بالمخ ليحدث الاضطراب في الغدد أثره على الإنسان فيدفعه إلى الجريمة.^(٢)

ولا ينكر "بندي" أثر البيئة الطبيعية أو الاجتماعية في السلوك الإجرامي ولكنه يعطي الأهمية بالدرجة الأولى للعوامل التكوينية، على وجه الخصوص الأمراض الوظيفية التي تؤثر في المخ ومختلف الغدد.

* تقدير النظرية:

يذكر لنظرية "بندي" - كما ذكرنا لنظرية دي توليو - اهتمامها بدراسة الإنسان دراسة شاملة فضلاً عن عدم إنكار أثر العوامل الخارجية في السلوك الإجرامي. ويوجه إليها نفس النقد الذي وجه إلى نظرية "دي توليو" في اعتمادها على تفسير السلوك الإجرامي والربط

(١) الدكتور رعوف عبيد، ص ٣٣١.

(٢) قارن الدكتور جلال ثروت، ص ٨٢؛ الدكتور مأمون سلامة، ص ١٥٣.

بينه وبين بعض الاضطرابات في الوظائف العضوية دون أن تقدم لنا الدليل العلمي على صحة نتائجها وذلك باستخدام المجموعة الضابطة لكي تقنع الباحث أن غير المجرمين لا يتوافر لديهم هذا الخلل الباثولوجي، ولو توافر لديهم لانخرطوا في طريق الإجرام. ولكن الواقع يؤكد أن بعض الأسوياء مصابون باضطرابات في الغدد الصماء أو بالتهابات في المخ ورغم ذلك لم يقدموا على الجريمة. ولذلك أوضح بعض العلماء منهم "هوسكنس" و"مونتاجو" أن إفرازات الغدد له تأثير ضعيف في السلوك الإجرامي لأن هذه الإفرازات ليست قاصرة على المجرمين بل تصيب المجرم وغير المجرم. (١)

الفرع الثالث

نظرية "كينبرج"

الأفكار الأساسية للنظرية: (٢)

يفسر العالم السويدي "كينبرج" *Kinberg* السلوك الإجرامي برده إلى عدم قدرة الفرد على التأقلم أو التكيف مع القيم والقواعد الآمرة السائدة في المجتمع. ولكون الإنسان كائناً بيولوجياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً، فيجب أن تكون دراستنا للجريمة وللدوافع إليها ليست دراسة قانونية مجردة بل دراسة للجاني من جميع نواحيه التكوينية والبيئية.

والتكيف الاجتماعي وفقاً لنظرية "كينبرج" يتمثل في عجز الإنسان عن تطويع جهازه العضوي للبيئة الاجتماعية وما يسودها من قيم

(١) الدكتور رعوف عبيد، ص ٣٣٨.

(2) P.Kinberg: *les problèmes fondamentaux de la criminologie*, Paris. 1959

وقواعد ملزمة. وأسباب عدم التكيف الاجتماعي ترجع إلى أسباب جسمية أو نفسية أو نفسية مرضية. (١)

(١) الأسباب الجسمانية لعدم التكيف:

والأسباب الجسمانية لعدم التكيف الاجتماعي كثيرة منها ما يرجع إلى عاهات وراثية ترتبط بخلل وظيفي في بعض الحواس كفقْدان حاسة السمع أو البصر. وقد يكون مردها خلل في إفرازات الغدد التي تؤثر في النمو الطبيعي للجسم، وقد يكون مرجع عدم التكيف الجسماني إصابة الجسم بمرض مزمن كالسل، أو فقد عضو من أعضائه نتيجة مرض أو حادث.

وتتعرض آثار هذه العاهات أو العجز الجسماني على حياة ونفسية الفرد، فتضعف من فرصة العمل والحياة الشريفة لديه، فيلجأ إلى أساليب غير مشروعة لإشباع حاجاته وغرائزه فيقع في طريق الجريمة، علاوة على خلق عقد نفسية لديه فيشعر بغربة أو عزلة اجتماعية، وهذا يؤثر على سلوكه وتصرفاته وقدرته على التكيف مع الحياة الاجتماعية.

(٢) الأسباب النفسية لعدم التكيف *Causes psychologiques*

يرى "كينبرج" أن عدم التكيف النفسي كثيراً ما يسبب الاندفاع نحو السلوك الإجرامي. ويرجع عدم التكيف النفسي إلى اضطراب في التوازن العاطفي والنفسي يترتب عليه حالة من التوتر الداخلي الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الاتزان العقلي، وهو ما يؤدي إلى عجز الشخص عن الحكم الصحيح على الأمور أو على المشاكل التي يواجهها فتضعف

(1) kinberg: op. cit. p. 127.

قدرته على التكيف مع الأنماط الاجتماعية السائدة ويندفع إلى سلوكيات منحرفة منها السلوك الإجرامي. (١)

(٣) الأسباب النفسية . المرضية لعدم التكيف: *Causes psychopathologique*

قد يصاحب عدم التكيف النفسي أعراض مرضية موروثية أو مكتسبة تؤدي إلى فقدان اتزانه النفسي والعاطفي بصورة تؤثر على قدراته الفكرية فتضطرب نظرتة للأمور، ويسيطر عليه الشعور بالعظمة في تصرفه مع الآخرين وقد يقدم على الجريمة لأتفه الأسباب.

* تقدير النظرية:

اعتمدت النظرية في تفسيرها للسلوك الإجرامي على العوامل الفردية التكوينية وهي وإن أخذت في الاعتبار العوامل البيئية (طبيعية كانت أم اجتماعية) إلا أنها تعطي لها دوراً ثانوياً في وقوع الجريمة وفي ذلك مغالاة في تقدير دور العوامل الفردية مقترنة بتهوين دور العوامل البيئية على نحو غير مقبول؛ لأن لهذه العوامل دوراً لا يمكن إنكاره ولا يمكن اعتباره هامشياً في تفسير السلوك الإجرامي. (٢)

فضلاً عن ذلك فإن نظرية "كينبرج" تقترب إلى درجة كبيرة من نظرية "دي توليو" وبالتالي تخضع للنقد الذي وجه إليها كما سبق أن رأينا. (٣)

(1) Kinberge: op. cit. p. 128

(٢) قارن الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عثمان ص ١٤١.

(٣) قارن الدكتور عبد الفتاح الصفي ص ٢٣٥.

المبحث الثاني

نظرية "فرويد" في التحليل النفسي

* مضمون النظرية:

تغلب المدرسة النفسية دور العوامل النفسية متمثلة في الغرائز والانفعالات على العوامل الأخرى في تفسير السلوك الإجرامي ولقد تعددت النظريات التي تمثل هذا الاتجاه النفسي، إلا أن نظرية التحليل النفسي بزعامة "سيجموند فرويد" (*S.Freud*) (١٨٥٦ - ١٩٣٩) تعد أهم النظريات وأشهرها، وبالتالي سنقصر بحثنا للاتجاه النفسي على دراسة هذه النظرية. ويعد "فرويد" مؤسس علم النفس الحديث حيث ابتكر أسلوب التحليل النفسي وذلك لسبر أغوار النفس البشرية ومعرفة الأسباب والبواعث المؤدية إلى العقد النفسية والأمراض العصبية والسلوك المنحرف.

وإذا كان علم النفس التقليدي يفسر السلوك الإجرامي بتغيرات نفسية ترجع إلى تغيرات في الجهاز العصبي متبعاً في ذلك منهجاً موضوعياً ينظر للجانب النفسي لدى الفرد نظرتة للظواهر الخارجية المستقلة عن شخصيته، فإن علم النفس الحديث يستخدم في معرفة الجانب النفسي لدى الفرد منهجاً شخصياً يركز على التحليل النفسي ويفسر السلوك الإجرامي برده إلى عوامل نفسية بحتة.

وسنعالج من ناحية مراتب النفس الإنسانية عند "فرويد" وذلك تمهيداً لبيان تفسيره للسلوك الإجرامي من ناحية أخرى، ثم تقديرنا لمعطيات هذه النظرية.

* مراتب النفس عند "فرويد":

يقسم "فرويد" النفس إلى عناصر ثلاثة على النحو التالي:

(١) **الذات الدنيا:** ويطلق عليها فرويد كلمة "*Id*" وهذا الجانب من النفس تسوده الروح الشهوانية المستقاة من الغرائز والنزعات الفطرية وهي تسعى إلى إشباع الشهوات دون اعتبار للقيم والآداب العامة التي تسود المجتمع حيث يطغي عليها مبدأ البحث عن اللذة.

(٢) **الأنا (أو الذات الحسية):** ويطلق عليها "فرويد" كلمة "*Ego*" وتتألف من مجموعة متماسكة من الملكات العقلية المستمدة من نزعات "الذات الدنيا" بعد تهذيبها وفقاً لمتقضيات البيئة الخارجية المحيطة. ومن خصائص "الأنا" نبذ مبدأ البحث عن اللذة حيث تقوم بكبح جماح "الذات الدنيا" وتضعيد النشاط الغريزي فتتحول الشهوة الغريزية إلى شهوة عقلية أو معنوية. وهي تجاهد من أجل المحافظة على القيم والآداب العامة، حيث تقع تحت ضغط "الذات الدنيا" من جهة وشدة الضمير (الأنا العليا) من جهة ثانية، وقسوة البيئة الخارجية من جهة ثالثة. (١)

(٣) **الأنا العليا (أو الذات المثالية):** ويطلق عليها "فرويد" كلمة "*Super Ego*" وهي تتألف من عنصرين: الأول مستمد من التقاليد الاجتماعية والآداب العامة والأخلاق والعادات المنقولة إلينا عبر الأجيال، والعنصر الثاني مكتسب من الوالدين باعتبارهما المثل الأعلى للنفس في نظر الطفل أو من يقوم مقام الوالدين خلال الحياة كالمربي والمعلم ورجل الدين.

(١) انظر: المستشار محمد فتحي: علم النفس الجنائي، ج١، ط٣، ١٩٥٨، ص ٩١،

ويقول علماء النفس أن "الأنا العليا" تمثل الجانب الديني والمظهر الروحاني السامي من الطبيعة البشرية وتتطوي على كل ما ينتظر أن تتطوي عليه أرقى طباع البشر.

ومن خصائص "الأنا العليا" أنها تكمن في منطقة اللاشعور وهي مستودع القوة الرادعة للشهوات ومنها تستمد "الأنا" القوة المعنوية اللازمة لكبح جماح النفس وصد تيار نزعاتها المتدفق وتتميز "الأنا العليا" بأنها تنتقد "الأنا" وتؤنبها إذا ما خضعت لسلطات شهوات "الذات الدنيا".

ويقول عنها "فرويد" أنها أشبه بما نسميه "بصوت الضمير" وأنها دائبة التحكم في "الأنا" وبسط سلطانها عليها وكثيراً ما تكون في حكمها عليها قاسية مستبدة تعاملها بلا شفقة أو رحمة ولذلك يضيف العالم "جونز Jones" أن "الأنا العليا" يجب أن تساس منذ الطفولة بالحلم والأناة وأن تدرب برفق وحكمة تفادياً لما قد ينشأ عن أخذها بالشدة والعنف من أخطر النتائج. (١)

والتقسيمات السابقة للنفس هي مجرد فروض علمية دعت إليها الحاجة لتفسير ظواهر النفس المختلفة وتمييزها عن بعضها بأسلوب فني منظم له فوائده من ناحية فهم الكثير من مشكلات الطبيعة البشرية وحل رموزها المعقدة، ومن ناحية أخرى فقد لعب هذا التقسيم دوراً كبيراً في تشخيص أمراض النفس وعلاجها من الناحية المرضية وأخيراً يمكن هذا التقسيم من دراسة السلوك الإجرامي وكشف عوامله الدقيقة في مكنونه النفسي تمهيداً لوضع وسائل الوقاية والعلاج الناجعين.

(١) المستشار محمد فتحي: المرجع السابق، ص ٩٥ وما بعدها.

* تفسير "فرويد" للسلوك الإجرامي:

ترى مدرسة التحليل النفسي أن الإنسان السوي الذي يكون لديه "الأنا" و"الأنا العليا" على نحو سليم يقيم نوعاً من التوازن أو التدقيق بين الرغبات الغريزية والشهوانية "للذات الدنيا" وبين أوامر "الأنا العليا" ونواهيها. ولحدوث هذا التدقيق فإن "الأنا" تقوم بعملية تصعيد للرغبات الغريزية فتحولها إلى نشاط عقلي أو معنوي. وقدرة الأنا على التصعيد لها حدود معينة حيث تتحكم فيها عوامل متعددة فإذا نجحت في القيام بعملية التدقيق فإن سلوك الفرد يتكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية ويعيش في وئام وانسجام وفي حالة فشل "الأنا" في تحقيق هذا التدقيق نتيجة ضعف "الأنا العليا" وطغيان "الذات الدنيا" وتغلبها يصاب الإنسان بالاضطراب النفسي والعقد النفسية^(١). بل والأمراض العصبية على نحو

(١) يذكر "فرويد" بعض من العقد النفسية التي قد تؤدي على نحو أو آخر إلى السلوك الإجرامي منها:

* عقدة أوديب: التي تنشأ من تعلق الابن على نحو لا شعوري بأمه تعلقاً غريزياً مما يؤدي إلى غيرته من أبيه حيث ينظر إليه كمنافس له في حب الأم. ومع العطف والحب للذين يشمل الأب بهما الابن يشعر بالذنب والصراع الوجداني ويرد "فرويد" الأمراض العصبية إلى عقد أوديب.

* عقدة ألكترا: وهي من حيث الأساس كعقدة أوديب إلا أنها خاصة بتعلق الابنة بأبيها وما ينجم عن ذلك من غيرتها من الأم ويغضبها منها لأنها تنافسها في حب الأب.

* عقدة الذنب: وتنشأ عن اعتقاد الفرد خطأ أفعاله وأفكاره وتعارضها مع القيم الأخلاقية والاجتماعية فيحدث لديه شعور بتأنيب الضمير يترتب عليه صراع داخلي يؤثر على تفكيره وسلوكه على نحو قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة وتحمل العقاب رغبة في التحرر من هذا الشعور ويرى "فرويد" أن شدة الشعور بالخطيئة قد تكون من أقوى البواعث على الإجرام.

يدفعه إلى السلوك الإجرامي استجابة لنداء الغرائز والشهوات ومبدأ اللذة المسيطر على "الذات الدنيا".

* تقدير النظرية:

إذا كانت نظرية "فرويد" في التفسير النفسي للجريمة يذكر لها بالفضل الكشف عن الدوافع الأساسية للإجرام المستترة والمدفونة في اللاشعور وذلك باتباع أسلوب التحليل النفسي، ومن ثم تطوير أساليب مواجهة الظاهرة الإجرامية، إلا أنها لم تقدم لنا نظرية عامة يمكن الاعتماد عليها لتفسير الجريمة في صورها وأشكالها المختلفة وذلك للعديد من الانتقادات الموجهة إليها.

فمن ناحية ترى النظرية أن السبب الدافع إلى السلوك الإجرامي في جميع الحالات يتمثل في الأمراض العصبية التي تجد مصدرها في عقدة أوديب. ووجهة النظر هذه مردودة لأنه أن صح في بعض الأحيان القول بأن الأمراض النفسية تؤدي إلى الجريمة، ففي أحيان أخرى لا تؤدي حتماً إليها رغم وجودها فكم من المجرمين ثبت عدم إصابتهم بأي مرض نفسي، وكم من غير المجرمين يحملون بعض هذه الأمراض ومع ذلك لم تدفعهم إلى طريق الإجرام ولو صح ما تقول به النظرية لكان المرض النفسي مؤدياً حتماً إلى الإجرام^(١) يضاف إلى ذلك أن الانتقادات التي وجهت إلى الاتجاه البيولوجي في تفسير الجريمة بردها إلى خلل أو مرض عضوي يمكن أن توجه إلى مدرسة "فرويد" لأنها ترجع الجريمة كذلك إلى مرض نفسي فحسب. (٢)

* عقدة النقص: وهي عملية لاشعورية تنتج عن نقص عضوي أو نقص في المكانة الاجتماعية على نحو يدفع الفرد في محاولة تعرضه إلى المبالغة في طلب القوة أو السيطرة على الآخرين وقد تكون الجريمة وسيلة لتحقيق ذلك.

انظر الدكتور حلمي المليجي: علم النفس المعاصر ١٩٧٠ ص ١١٩ ومابعدها.

(١) الدكتور على القهوجي علمي الإجرام والعقاب ١٩٨٤ ص ٥٦

(٢) قارن: الدكتور جلال ثروت ص ١٠٤ الدكتور على القهوجي ص ٥٦

ومن ناحية أخرى لا يمكن التسليم في جميع الحالات بأن السلوك الإجرامي ناتج عن ضعف أو خلل في "الأنا العليا" نظراً لأن بعض الجرائم يقع - على وجه الخصوص الجرائم العاطفية- ولا يمكن تفسير وقوعها بهذا الضعف أو الخلل في الأنا العليا^(١) ولو صح ما تقول به النظرية لكان الخلل في "الأنا العليا" مؤدياً حتماً إلى الإجرام ولكن الواقع يثبت عكس ذلك. وهذا ما يؤكد جانب من أنصار هذه النظرية حيث يؤكدون أن العيب في تكوين "الأنا العليا" موجود لدى غير المجرمين فضلاً عن أن جميع المجرمين لا يمكن القطع بتوافر هذا العيب لديهم.^(٢)

وأمام قصور الاتجاهين البيولوجي والنفسي في تقديم نظرية عامة تفسر السلوك الإجرامي ظهر اتجاه ثالث يفسر ظاهرة الجريمة بردها إلى عوامل بيئية واجتماعية.

المبحث الثالث

النظريات الاجتماعية

يرجع الفضل إلى مؤسسي المدرسة الجغرافية (أو مدرسة الخرائط) "جري Guerry" و "كيتيليه Quételet" في تقديم أول تفسير علمي للجريمة بردها إلى العوامل البيئية سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية وذلك قبل ظهور المدرسة الوضعية الإيطالية. وعقب نشر "لومبروزو" لأفكاره حول التفسير البيولوجي للسلوك الإجرامي ظهر اتجاه مضاد لهذه الأفكار التي أنكرت دور العوامل الاجتماعية في وقوع الجريمة وعلى رأس هذا الاتجاه الفقيه "فري" وعدد من العلماء

(١) في نفس المعنى: الدكتورة سلوي بكير: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب ١٩٨٢ ص ٧٠

(٢) قارن: الدكتور مأمون سلامة ص ١٦٤

الفرنسيين في مقدمتهم لأكاساني وتارد ودور كايم، وبعد أن ترجمت أفكار المدرستين الوضعية والفرنسية إلى اللغة الانجليزية أدلى علماء الاجتماع في أمريكا بدلوهم في الموضوع وقدموا تفسيراً اجتماعياً للظاهرة الإجرامية قفز بالمذهب الاجتماعي خطوات إلى الأمام، ومن هؤلاء العلماء "سذرلانند" و"سيلين".

وعلى هدي ما تقدم سنعالج في مطلب أول فكر المدرسة الفرنسية البلجيكية حول التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية، يتلوه أهم النظريات الأمريكية التي قدمت كذلك تفسيراً اجتماعياً للجريمة.

المطلب الأول

المدرسة الفرنسية – البلجيكية في الوسط الاجتماعي

قامت المدرسة الفرنسية البلجيكية بدراسة الدور الذي يقوم به المجتمع في إفراز الصور المختلفة للجريمة والأنماط المختلفة للمجرمين مع عدم إنكار دور العوامل الفردية⁽¹⁾. وتضم هذه المدرسة في الواقع مدرستين: المدرسة الجغرافية (أو مدرسة الخرائط) ومدرسة ليون (أو مدرسة الوسط الاجتماعي) وسنتحدث تباعاً عن هاتين المدرستين من خلال فكر روادهما.

الفرع الأول

المدرسة الجغرافية (مدرسة الخرائط)

تقوم المدرسة الجغرافية على أفكار مؤسسها "Quelete" و"Guerry" وسميت بالمدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط لمحاولة

(1) J.Leauté: op. cit. p. 30

مؤسسيها وأنصارها كشف العلاقة بين خريطة الجريمة والخريطة الخاصة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والسكانية. (١)

* أفكار "كيتيليه" و"جيري":

"كيتيليه" (١٧٩٦-١٨٧٤) عالم بلجيكي متخصص في الرياضيات والإحصاء والطبيعة والفلك وقد عكف على دراسة الإحصاءات الجنائية التي صدرت في فرنسا عام ١٨٢٧ حيث كان يرى أن الإحصاءات هي الأداة الأساسية لدراسة مختلف الظواهر الإنسانية ومنها بالطبع الظاهرة الإجرامية. (٢)

وانتهى من هذه الدراسة إلى إصدار مؤلف ضخم (٣) عام ١٨٣٥ خُص فيه مع غيره من المؤلفات إلى أهم النتائج التالية حول الظاهرة الإجرامية:

أولاً: وجود صلة واضحة بين الجريمة والبيئة الطبيعية التي يعيش فيها المجرم وهي تشمل الموقع الجغرافي، وتعاقب الليل والنهار وتعاقب فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الارتفاع والانخفاض والاعتدال خلال هذه الفصول.

ثانياً: من خلال دراسته للإحصاءات الجنائية في فرنسا التي تتعلق بحجم الجريمة كمّاً ونوعاً سنة ١٨٢٥ توصل "كيتيليه" إلى "قانون الثبات النسبي للظاهرة الإجرامية" (٤). ويقصد بهذا القانون أن حجم

(1) J. Leauté: op. cit. p. 34

(٢) انظر: ما تقدم ص ٣٢، ٣٣.

(٣) تحت عنوان: Sur l'homme et le developpement de ses faculties

(4) la loi de constance relative de la criminalité

الجرائم التي تسجل بالإحصاءات الجنائية لا يختلف كثيراً من سنة إلى أخرى. وهذه النسبة الثابتة نسبياً تعد قدراً محتوماً على كل أمة وقد سماها "ميزانية الجريمة"^(١) وأضاف أن هذا القانون يمكننا من توقع نسبة ارتكاب الجرائم في المستقبل: فيمكن معرفة كم عدد القتلة أو عدد مرتكبي جرائم النصب... الخ، بنفس الطريقة التي يمكن أن نعرف بها مقدماً عدد المواليد وعدد الوفيات^(٢). وقد كان هذا القانون هو الأساس الذي أوحى إلى "أنريكو فري" بقانون الكثافة الجنائي على ما سنرى فيما بعد.

ويرى الفقيه الفرنسي "ليوتيه" أن الإحصاءات الفرنسية المتعلقة بالإجرام القانوني "*criminalité légale*" لم تكذب توقعات "كيتيليه". ففي خلال أكثر من قرن من الزمان (من ١٨٦٥ إلى ١٩٦٨) ظل معدل الإدانة يتراوح بين ٤٩٠ إلى ٦١٠ لكل ١٠٠٠٠٠٠ نسمة باستثناء فترات الحروب.^(٣)

ثالثاً: صاغ "كيتيليه" قانون الحرارة الجنائي^(٤) حيث يرى أن جرائم الدم يرتفع معدلها في جنوب أوروبا على وجه الخصوص حينما يكون الطقس حاراً، بينما يزداد معدل جرائم الأموال في شمال أوروبا حيث تنخفض درجة الحرارة وتسود البرودة.

رابعاً: يرى "كيتيليه" أن التوفيق بين الحتمية وحرية الإرادة في المجال الجنائي أمر ممكن حيث يرى أن تأثير القوي الطبيعية ليس مطلقاً

(1) *Budget du crime*

(2) *Leauté: op. cit, p. 203*

(3) *Leauté: op. cit, p. 204 et s.*

(4) *la loi thermique*

بالنسبة للإنسان بعكس الحال بالنسبة لبقية الكائنات الأخرى وذلك لأن تأثيرها تحد منه قوى أخرى ناتجة عن مجموع الإرادات الفردية يسميها "القوى المعنوية أو الأخلاقية *Forces morales*" ويتحمل الإنسان في كل لحظة ضغوط هذه القوى الطبيعية ولكنه يستخدم كل الطاقة الناتجة عن ملكاته الذهنية في السيطرة إلى حد ما على هذه القوى فيستطيع تغيير آثارها بحثاً عن الوضع الأفضل. والجريمة كظاهرة فردية واجتماعية هي نتيجة التفاعل والتأثير والمتبادل بين هذين النوعين من القوى.^(١)

أما عن "جيري *Guerry*" (١٧٨٢ - ١٨٦٦) فهو فرنسي كان يعمل بوزارة العدل حيث وجد في متناوله يديه الإحصاءات الجنائية التي أعدتها الوزارة والتي نشرت لأول مرة عام ١٨٢٧ فقام بدراستها وسجل نتائج هذه الدراسة في كتابه الذي أصدره عام ١٨٣٣ تحت عنوان "*Essai sur la statistique morale de la France*" وأهم هذه النتائج:

(١) وجود علاقة بين البيئة الطبيعية: (المناخ وتعاقب فصول السنة) وبين الظاهرة الإجرامية

(٢) وجود ارتباط بين خريطة فرنسا الجغرافية المتعلقة بالجريمة وبين الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المناطق المختلفة بفرنسا.

(1) *Quetelet: la physique sociale. p. 99.*

(٣) لاحظ "جيري" أن جرائم الدم ترتفع نسبتها في جنوب فرنسا، بينما ترتفع جرائم الأموال في شمال فرنسا وهذه الملاحظة صاغها "كيتيليه" في قانون الحرارة الإجرامي على نحو ما رأينا.

*** تقدير المدرسة الجغرافية:**

يرجع الفضل إلى المدرسة الجغرافية في استخدام المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الإجرامية قبل المدرسة الوضعية الإيطالية. ولقد ترتب على اتباع هذا المنهج من خلال دراسة الإحصاءات الجنائية أن أبرزت العلاقة بين البيئة الطبيعية وبين الجريمة فضلاً عن مدى تأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإجرامي.

وقانون الحرارة الجنائي الذي صاغه "كيتيليه" تؤكد الإحصاءات الجنائية في الماضي والحاضر فإحصاءات الأمن العام في مصر عام ١٩٧١ أظهرت أن أعلى معدل لجنايات القتل والضرب المفضي إلى الموت يتحقق في شهر أغسطس، وجرائم السرقة سجلت أعلى معدل لها في شهر يناير. إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن حرارة الجو أو برودته ليست هي العامل الأساسي للإجرام، ولكن دورها يقتصر على كونها عاملاً مهيباً أو مساعداً على وقوع الجريمة يرتبط بغيره من العوامل الدافعة إليها. (١)

أما عن قانون الثبات النسبي للظاهرة الإجرامية حسبما هو مسجل بالإحصاءات الجنائية فيلاحظ بالنسبة له أنه كان يعبر عن الحالة السائدة بصفة عامة خلال القرن الماضي، كما أوضح ذلك الفقيه "ليوتيه" على

(١) قارن: الدكتور حسن المرصفاوي، ص ٨٦ وما بعدها.

نحو ما رأينا فيما تقدم. ولكن التقدم الحضاري السريع في النصف الثاني من القرن العشرين على وجه الخصوص أفرز لنا صوراً متنوعة من الإجرام وازدادت معدلاته رغم محاولات الدول المختلفة مكافحته بكل السبل. يضاف إلى ذلك أن هذا القانون مبناه حجم "الإجرام القانوني" حسبما هو مسجل بالإحصاءات الجنائية. ولكن هذا الحجم لا يمثل إلا جزءاً من الحجم الكلي للظاهرة الإجرامية حيث تقع العديد من الجرائم التي لا تصل إلى علم أجهزة العدالة وهو ما يطلق عليه "الإجرام الفعلي".

وعلى كل فيكفي المدرسة الجغرافية أنها أبرزت أهمية استخدام الإحصاءات الجنائية في دراسة الظاهرة الإجرامية فضلاً عن إبراز دور البيئة الطبيعية والاجتماعية في وقوع الجريمة.

الفرع الثاني

مدرسة ليون (مدرسة الوسط الاجتماعي)

الفكرة الأساسية لدى هذه المدرسة أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي الذي توجد فيه وبعد الطبيب الفرنسي "لاكاساني" *Lacassagne* المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة ويذكر في مقدمة انصارها كل من الفقيه "جابريل تارد" *G.Tarde* وعالم الاجتماع "إميل دوركايم" *E. Durkheim* وسنعرض من ناحية الأفكار رواد هذه المدرسة ثم نقيم هذه الآراء.

* أفكار رواد مدرسة ليون:

بالرغم من أن مؤسس هذه المدرسة "لاكاساني" (١٨٤٣ - ١٩٢٤) كان أستاذاً للطب إلا أن أفكاره حول تفسير السلوك الإجرامي

جاءت كرد فعل لتطرف أفكار "لومبروزو" ويمكن إجمال ما جاء حول تفسيره للظاهرة الإجرامية على النحو التالي:

فمن ناحية يرى أن الجريمة ظاهرة شاذة في المجتمع ورغم ذلك فكل مجتمع يفرز المجرمين الذين يستحقهم.

ومن ناحية أخرى يرى أن "الوسط الاجتماعي هو البيئة التي ينمو فيها الإجرام وأن المجرم كالميكروب الذي لا قيمة له منذ اللحظة التي يجد فيها البيئة الصالحة لنموه، ويرى أن العوامل الفردية بدون هذه البيئة لا يمكن أن تدفع بمفردها الإنسان إلى الجريمة.

فضلاً عن ذلك فإن البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي ينمو من خلاله السلوك الإجرامي يشمل البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية.

وأخيراً يرى "لاكاساني" أن مقاومة الجريمة تستلزم تغيير وتطوير البيئة على نحو يجعلها أقل صلاحية لإفراز المجرمين ويتم هذا بتطوير وتدعيم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.^(١)

ويتفق الفقيه الفرنسي "جابريل تارد" (١٨٤٣ - ١٩٠٤) مع "لاكاساني" في أن المصدر الأساسي للجريمة هو البيئة والوسط الاجتماعي.

فالبيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه عرضاً أو بصفة دائمة إلى الجريمة بل واتخاذها حرفة دائمة له. ويدل على هذا القول بأنه من الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي جرائم القتل

(1)S.Souchon: laccassahne et l'ecole de lyon R.S.C. 1974. p. 533 et s; leauté: op. cit. p. 33.

والسرقة لم يجدوا التربية الصالحة أو الرعاية والرقابة اللازمتين خلال مرحلة الطفولة، فكان الشارع بالنسبة لهم هو المدرسة الحقيقية للإجرام حيث يعيشون مع بعضهم في مجموعات ثم تحولوا إلى مجرمين ليس لأسباب عضوية . كما ذهب لومبروزو . بل لأنهم اختاروا الجريمة كمهنة لهم "*métier*" وبهذا يعد "تارد" أول من أوضح فكرة "المجرم المحترف" بالمقارنة "بالمجرم بالصدفة".^(١)

ويعتبر "تارد" أن التقليد "*l'imitation*" هو العامل الأساسي للإجرام فمعظم الأعمال والتصرفات تتم من خلال "القدوة أو المثل" بطريق التقليد. وقد صاغ للتقليد ثلاثة قوانين:

الأول: أن الأفراد يقلد بعضهم البعض على نحو أكبر كلما كانوا متقاربين.

الثاني: في الغالب يقلد المرءوس رئيسه ومن هم في طبقة أدنى يقلدون المنتمين إلى طبقة أعلى.

الثالث: في حالة وجود تعارض بين الأذواق القديمة والحديثة فإن الحديث يتم تقليده ويطرد القديم.^(٢)

ورغم ذلك فإن "تارد" لا يرد السلوك الإجرامي في مجموعه إلى التقليد لأنه يعتبر أن الإرادة الفردية لها دورها كذلك بعيداً عن تأثير

(١) ولقد تأثر العالم الأمريكي "سدرلاند" بأفكار "تارد" حول المجرم المحترف للإجرام فعبر عن ذلك في كتابه "*Le voleur professionnel*" الذي ترجم إلى الفرنسية وطبع في باريس سنة ١٩٦٣.

(2) *Leauté: op. cit. p.32.*

التقليد، وهذا يؤدي إلى اعترافه بأن المسؤولية الجنائية أساسها حرية الإرادة وليس الحتمية كما يذهب رواد المدرسة الوضعية الإيطالية.

وعلى عكس ما ذهب إليه كل من "لاكاساني" و"تارد" في تقديرهما للجريمة باعتبارها ظاهرة شاذة وغير طبيعية في المجتمع فإن "دور كايم" (١٨٥٨ - ١٩١٧) يرى أن الجريمة ظاهرة عادية وطبيعية في المجتمع فهي موجودة في جميع المجتمعات وفي مختلف العصور. فالجريمة ليست أمراً عارضاً ولا ينبثق من أسباب فجائية ويستحيل تصور أي مجتمع إنساني بدون الجريمة وأضاف أن الجريمة ليست فحسب أمراً طبيعياً في المجتمع بل تعد من عوامل التطور الطبيعي - وليس المرضي - في أي مجتمع وبالتالي تعد الجريمة في نظر "دور كايم" ضرورية لحياة أي مجتمع بل ونافعة له لأنها تؤدي إلى تطور الأخلاق والقانون فيه. (١)

* تقدير مدرسة ليون:

إذا كان "لاكاساني" قد اظهر أهمية الوسط الاجتماعي في إبراز المجرمين إلا أنه لم يجب على السؤال الأزلي: لماذا يقدم بعض الأفراد في هذا الوسط على الجريمة بينما يمتنع الآخرون الذين يعيشون في نفس الظروف؟

(1) Denis Szabo: *Déviance et criminalité*. 1970. p. 76 et s, j.Leauté.

ولقد أبرزت أفكار "تارد" أهمية المحاكاة أو التقليد في ارتكاب الجريمة إلا أنه لم يحدد لنا كيفية نشوء التصرف الأول الذي تم تقليده. (١)

ونحن نسلم مع "دوركايم" أن الجريمة موجودة في جميع المجتمعات وفي كل العصور ولكن هذا الاستمرار لا يضيف عليها صفة "الظاهرة الطبيعية" فالأمراض كذلك موجودة في جميع المجتمعات وفي كل العصور ومع ذلك لا يمكن القول بأنها أمر طبيعي فتبقى الجريمة دائماً أمراً شاذاً وضاراً في نفس الوقت.

المطلب الثاني

المدرسة الاجتماعية الأمريكية

* **تمهيد وتقسيم:** بدأ البحث العلمي في تفسير السلوك الإجرامي في وقت مبكر في أوروبا بالمقارنة بما كان عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد القرن الثامن عشر أبحاثاً متقدمة ونظريات متعددة في تفسير ظاهرة الجريمة على وجه الخصوص في كل من إيطاليا وفرنسا، بينما لم يبدأ البحث العلمي في مجال علم الإجرام في الولايات المتحدة إلا مع بداية القرن العشرين، وذلك بعد أن ترجمت مؤلفات المشاهير في علم الإجرام أمثال "لومبروزو" و"فري" و"تارد" و"دوركايم" إلى اللغة الإنجليزية. ولقد تميزت الأبحاث الأولى في علم الإجرام بالولايات المتحدة الأمريكية بأن علماء الاجتماع كانوا أول من تولوها لعدم وجود المختصين في مجال علم الإجرام فضلاً عن اتجاه هذه

(١) الدكتور حسن المرصفاوي: المرجع السابق ص ٤٦.

الأبحاث إلى دراسة بعض الظواهر الخاصة بالجريمة كإجرام الأحداث أو إجرام النساء أو دراسة الجريمة في بيئة أو مدينة معينة دون الاهتمام ببناء النظريات التي تفسر السلوك الإجرامي في مجموعة إلا أن الأبحاث في مجال الجريمة اتجهت بعد ذلك إلى التنظير ومن أهم النظريات التي قدمت في هذا السبيل نظرية الصراع بين الثقافات للعالم الأمريكي "سيلين" ونظرية المخالطة المتفاوتة للعالم الأمريكي "سذرلاند" وسنعالج هاتين النظريتين فيما يلي.

الفرع الأول

نظرية الصراع بين الثقافات

Conflit des cultures

* مضمون النظرية:

نظرية الصراع بين الثقافات (أو بين الحضارات) صاغها العالم الأمريكي "تورستين سيلين *T. Sellin*"^(١) وقد تأثرت أفكاره بعالم الاجتماع الفرنسي "إميل دور كايم".

يرى "سيلين" أن أي أمة كجماعة من البشر تملك مجموعة من القيم وقواعد السلوك تسمى النظام الرسمي يستوجب على الأفراد الالتزام به في تصرفاتهم، وينبني على مخالفة هذه القواعد توقيع الجزاء على المخالف. وغالباً ما يكون الجزاء جنائياً لأن معظم هذه القواعد مسجلة في القانون الجنائي الذي يحميها بعقوبات محددة.

(١) انظر:

T.sellin: " Groupes de pouvoir, legislation et criminalite Rev. dr. pen et de crim, 1960. p. 879 et s. egalement:D.Szabo: op. cit, p. 102 et s.

وقواعد السلوك التي تقنن هي تلك الخاصة بالمجموعة أو المجموعات التي تملك فرض إرادتها على الآخرين وتملك وسائل الضغط على الحكومة، وهذا يتضح من بعض الأمثلة للقوانين الجنائية في الدول الشيوعية (قبل الانهيار الأخير) تحمي صراحة طبقة البروليتاريا (العمال والفلاحين) كذلك في قوانين معظم الولايات الجنوبية بالولايات المتحدة الأمريكية يحرم الزواج بين البيض والملونين رغم المبدأ الذي صدر عن المحكمة العليا مقررًا المساواة بين جميع الأجناس.^(١)

وينشأ الصراع بين الثقافات المختلفة في المجتمع حينما تصطدم القيم التي يعبر عنها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى بعض الجماعات لأن القانون الجنائي - كما أشرنا - لا يمكن أن يعبر عن جميع القيم السائدة داخل المجتمع. ويحدث صراع داخلي لدى الفرد المنتمي لإحدى الجماعات (المهنية أو الدينية أو العرقية) والتي تتعارض القيم إلى تسودها مع تلك التي يحميها القانون الجنائي ويكون الخيار أمامه صعباً فإما أن يحترم قواعد القانون الجنائي فيتقاضي توقيع أي جزاء عليه ولكنه في نفس الوقت خالف قواعد الجماعة التي ينتمي إليها فيتعرض لسخطها وغضبها عليه وإما أن يفعل العكس فيخالف القانون الجنائي ويتبع قواعد جماعته وفي هذه الحالة يوقع عليه الجزاء. سيزترتب إذن على هذا الصراع الداخلي التعبير عنه أحياناً بموقف أو تصرف يعد جريمة.

(1)D.Szabo: op. cit. p. 105.

فالصراع بين الثقافات ينشأ من تعدد الجماعات الإنسانية داخل المجتمع الواحد مع تباين القيم والسلوكيات التي تدين بها كل جماعة فضلاً عن القيم التي تسود المجتمع ككل والتي يحميها القانون الجنائي وبعض القوانين الأخرى بما تضعه من جزاءات توقع على المخالف.

ويضيف "سيلين" أن الصراع الثقافي يبلغ ذروته حينما يمتد تطبيق القانون الجنائي إلى بلد آخر لا ينتمي لنفس الثقافة أو الحضارة التي وضع لها هذا القانون، ويضرب مثلاً لذلك مستمداً من "الجزائر" حينما كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي. فالقيم السائدة منذ القدم لدى قبائل البربر الجزائرية تقضي بضرورة قتل الزانية لغسل شرف الأسرة في دم المقتولة كذلك القتل للنثار كان التزاماً يقضي به العرف السائد. والقانون الجنائي المطبق ينص على أن هذا القتل يعد جنائية ولكن ما هو السبيل إلى تطبيق قواعده؟ لا بد من تقديم شكوى بالواقعة أو الشهادة من قبل من شاهدوا الجريمة والذي كان يحدث في الواقع هو عدم تقديم أي شكوى، وإذا دعي من حضر واقعة القتل شهد بأنه لم ير شيئاً ولا يعلم شيئاً عن الجريمة على نحو دعا البعض إلى أن يطلق على هذا الموقف "مؤامرة الصمت *Conspiration de silence*" وينتهي الأمر إلى عجز السلطات الرسمية عن ملاحقة القتلة أو محاكمتهم. وهذه الصورة تكشف بوضوح عن الصراع بين القانون الرسمي وبين القيم المتعارضة معه والسائدة لدى بعض الجماعات التي يطبق عليها^(١) نفس الصراع

(١) ويسود في بعض المناطق بالمجتمع الصري - الريفية منها على وجه الخصوص - جريمة القتل أخذاً بالنثار أو انتقاماً للعرض من الفتاة التي حملت سفاحاً أو من وليدها ويعتبر النثار واجباً اجتماعياً يلتزم به أفراد الجماعة كوحدة واحدة حيث يشعرون بالاتياح

ظهر كذلك في الجزائر بالنسبة لتعدد الزوجات المباح وفقاً للشريعة الإسلامية والمحظور وفقاً للقانون الفرنسي الذي يعتبر التعدد جريمة معاقباً عليها جنائياً. هنا يبدو الصراع بين القيم الدينية التي يدين بها المجتمع الجزائري وبين نظام قانوني مفروض عليه نابع من حضارة مختلفة عن حضارته.

ونفس الصراع الثقافي أو الحضاري يحدث بين الأقليات العرقية أو الدينية المهاجرة من بلد تختلف حضارته عن تلك التي هاجروا إليها فيحدث الصراع بين القيم التي تدين بها، وبين القيم التي يحميها القانون السائد والواجب عليهم احترامه. وهذا يتضح لدى الأقلية المهاجرة من بلاد المغرب العربي إلى فرنسا، حيث يظهر هذا الصراع من وقت إلى آخر بين قيم الحضارة العربية الإسلامية التي ينتمون إليها وقيم وحضارة الغرب التي يعيشون في ظلها.

ونبه "سيلين" إلى ضرورة أن يأخذ كل من المشرع والقاضي والإدارة العقابية هذا الصراع بعين الاعتبار عند وضع التشريع وعند تطبيقه، وعند معاملة المحكوم عليهم من قبل القائمين على أمر السجون فإذا لم يراع المشرع القيم التي تسود المجموعات الإنسانية التي سيطبق عليها القانون فلن يجد هذا القانون الاحترام اللازم أو التعاون على تطبيقه وإذا لم يراع القاضي عند نظر الدعوى القيم التي تسود الجماعة التي ينتمي إليها المتهم فلن يستطيع اختيار الجزاء الجنائي المناسب.

بعد وقوع الجريمة ويؤدي القاتل واجبه تجاه الجماعة ويصعب معرفته في كثير من الأحيان لتطبيق حكم القانون عليه بسبب مؤامرة الصمت المشار إليها فتقيد الجريمة ضد مجهول (انظر الدكتور حسن المرصفاوي: المحقق الجنائي، ط ٢، ١٩٩٠، ص ٤٨، ١٩٥، ١٩٩٦) وانظر فيما بعد ص ٢٠٨ وما بعدها.

ونفس التوجيه للإدارة العقابية إذا أرادت إعادة توجيه القيم والسلوكيات السائدة لدى المجموعة التي ينتمي إليها المحكوم عليه^(١). وأخيراً فإن الصراع بين الثقافات يجب أن يضعه في الاعتبار كل من يبحث في أسباب الجريمة وكل من يخطط لسياسة الوقاية منها.

*** تقدير النظرية:**

تكشف هذه النظرية عن حقيقة واقعة في معظم المجتمعات تتمثل في الصراع بين مجموعات من القيم المتعارضة وهذا الصراع يعد فعلاً من عوامل الإجرام، ولقد نبهت هذه النظرية الأذهان إلى ضرورة أن تراعى السياسة الجنائية بمستوياتها الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية هذا الصراع عند تطوير التشريعات ووضع خطط الوقاية من الجريمة أو عند تطبيق القانون أو تنفيذه ويذكر هذا بالفضل للعالم "تورستين سيلين".

ورغم ذلك فإن نظرية الصراع بين الثقافات وأن فسرت جانباً من الظاهرة الإجرامية فهي ليست نظرية متكاملة يمكن أن تفسر لنا السلوك الإجرامي في مجموعه، حيث لا يمكن أن يكون الدافع إليه دائماً هذا الصراع بل توجد عوامل أخرى عضوية ونفسية وبيئية تفسره.

(1) D.Szabo: p. 114 et s.

الفرع الثاني

نظرية المخالطة المتفاوتة

Différentiel association⁽¹⁾

* مضمون النظرية:

وضع هذه النظرية عالم الاجتماع والإجرام الأمريكي "سذرلاند" *E.Sutherland* في كتابه مبادئ علم الإجرام عام ١٩٣٩^(٢). وقد أبرز في بداية عرضه للنظرية أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة فردية وأن السلوك الإجرامي ليس موروثاً بل يكتسب بالتعلم، وأن الفرد يتمثل على نحو حتمي الثقافة السائدة في البيئة المحيطة إلا إذا وجدت ثقافة أو ثقافات أخرى تنازع هذه الثقافة^(٣). ويعتمد "سذرلاند" في تقسيمه للجريمة على المذهب التاريخي حيث يرى أن الفرد يقدم على ارتكاب الجريمة مستنداً إلى التجارب والخبرات والميول والاتجاهات التي اكتسبها أثناء حياته حتى لحظة وقوع الجريمة.

(١) تباينت وجهة نظر الفقه العربي في ترجمة مصطلح *Differential association* فبينما يترجمه البعض بأنه العلاقة التفاضلية في السلوك (الدكتور حسن المرصفاوي، ص ٤٧) يترجمه جانب آخر من الفقه بأنه الاختلاط الفاضل (الدكتورة فوزية عبد الستار، ص ٤٩، الدكتور عبد الرؤوف مهدي ص ١٠٣) ويترجمه آخرون بأنه المخالطة الفارقة (الفارقة): (الدكتور محمد إبراهيم زيد، ص ١٣٩، الدكتور يسر أنور والدكتورة أمال عثمان ص ١٦٣، والدكتور أحمد بلال، ص ١٢٧، الدكتور سلوى بكير ص ٧٧) ويترجمه جانب آخر من الفقه بأنه: التجمع التفاضلي (الدكتور مأمون سلامة ص ١٣٣) وأخيراً يترجمه الدكتور عبد الفتاح الصيفي بأنه المخالطة المتفاوتة، ص ٢٦٠؛ وفي نفس المعنى الدكتور جلال ثروت ص ٩١ الدكتور على القهوجي ص ٧٥.

(٢) ترجم هذا المؤلف إلى اللغة العربية (الطبعة السادسة) الدكتور حسن المرصفاوي واللواء محمود السباعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.

(3) *Bouzat et Pinatel: T.3 n. 159. p. 286*

ونظرية "سذرلاند" في تفسير السلوك الإجرامي . والتي عرضها في مؤلفه السابق الإشارة إليه . يشيد بنيانها على النحو التالي:

(١) السلوك الإجرامي يتعلم: وهذا يعني أن السلوك الإجرامي لا يورث فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يبتدع سلوكاً إجرامياً مثله مثل الشخص الذي لم يتدرب على الميكانيكا لا يستطيع أن يقوم باختراعات ميكانيكية.

(٢) السلوك الإجرامي يكتسب بالتعلم عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين من خلال عملية اتصال وغالباً ما يكون الاتصال شفويّاً ولكنه يتضمن أيضاً الإشارات والرموز.

(٣) يحدث الجانب الأساسي في تعلم السلوك الإجرامي من خلال اختلاط جماعات من الأشخاص بينهم علاقات شخصية وثيقة وهذا يعني أن أجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دوراً قليل الأهمية في نشر السلوك الإجرامي.

(٤) تعلم السلوك الإجرامي يتضمن: من ناحية فإن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحياناً معقداً وأحياناً أخرى بسيطاً ومن ناحية أخرى الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرف وتبرير التصرف.

(٥) الاتجاه الخاص للدوافع والميول يتم تعلمه من خلال النظرة إلى النصوص القانونية وتقديرها: فقد يكون الشخص محاطاً بأشخاص يرون أن النصوص القانونية يجب احترامها وقد يكون محاطاً بآخرين ينظرون لقواعد القانون على أنها ليست لازمة وبالتالي

يشجعونه على مخالفتها^(١). وقد تختلط هاتان المجموعتان من البشر فيحدث صراع ثقافي على نحو ما رأينا في نظرية "سيلين".

(٦) ينحرف الشخص ويقدم على الجريمة حينما ترجح لديه كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ احترامها. وهذا هو مبدأ المخالطة المتفاوتة الذي يشير إلى اختلاط الشخص بمجموعات مختلفة بعضها جانح والبعض الآخر غير جانح وحينما يصبح الشخص مجرماً فإن هذا يحدث نتيجة اتصاله بنماذج إجرامية وعزلته في نفس الوقت عن النماذج غير الإجرامية.

(٧) المخالطة المتفاوتة قد تختلف من حيث تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وعمقها: فالتكرار والاستمرار لا يحتاجان إلى إيضاح أما الأسبقية فتعني أن السلوك الذي يكتسب في الطفولة المبكرة قد يستمر طول الحياة، ونفس الشيء بالنسبة للسلوك المنحرف الذي يكتسب في الطفولة المبكرة قد يستمر طول الحياة، ولكن "سذرلاند" يستدرك قائلاً أن الأسبقية وتأثيرها لم يثبت صحتها بشكل واضح وأن أظهرت أهميتها في لحظة الاختيار عند الشخص بين السلوك القديم والسلوك المنحرف. أما عمق العلاقة فلم يتضح بعد بشكل دقيق وإن ساعدت على تحديد مدى قوة النموذج الإجرامي أو المقاوم للإجرام ورد فعل الشخص إزاء هذين النموذجين.

(١) يقول الشاعر في هذا المعنى:

عن المرء لا تسئل عن قرينه .. فكل قرين بالمقارن يقتدي

(٨) تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي كل الآليات التي يتضمنها أي تعلم آخر: وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد التقليد فالسلوك الإجرامي يتم تعلمه بطريق الاتصال وليس بالتقليد.

(٩) مع أن السلوك الإجرامي يعد تعبيراً عن حاجات وقيم عامة فإن هذه الحاجات والقيم العامة لا تفسر هذا السلوك الإجرامي لأن السلوك غير الإجرامي هو أيضاً تعبير عن نفس الحاجات والقيم. فاللصوص يسرقون عادة للحصول على المال ولكن العمال الأمناء يعملون أيضاً للحصول على المال. لذا فإن محاولات الباحثين لتفسير السلوك الإجرامي بالقيم والدوافع العامة مثل مبدأ السعادة أو السعي لمركز اجتماعي أو دافع الحصول على المال أو الحرمان كانت ويجب أن تبقى بغير قيمة مادامت تفسر السلوك القويم تماماً كما تفسر السلوك الإجرامي. أن هذه الدوافع تشبه التنفس الذي يلزم لأي سلوك، ولكنه لا يميز السلوك الإجرامي عن السلوك الغير الإجرامي.

(١)

* تقدير النظرية:

يذكر لنظرية "المخالطة المتفاوتة" أنها كغيرها من النظريات الاجتماعية نبهت الأذهان إلى أهمية الجانب الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي، فضلاً عن إبراز "سذرلاند" أهمية العلاقات الشخصية في تكوين هذا السلوك.

(١) انظر: سذرلاند وكريسي: مبادئ علم الإجرام الترجمة العربية ص ١٠١ ومابعدھا.

ورغم هذا الجانب الايجابي للنظرية إلا أنه يؤخذ عليها أنها اتبعت أسلوب التعميم الذي أوقعها في بعض الأخطاء فضلاً عن أن إنكارها لأثر العوامل الداخلية في وقوع الجريمة أمر لا يمكن التسليم به.

فمن ناحية تعتبر هذه النظرية أن السلوك الإجرامي جميعه يتم بواسطة التعلم عن طريق الاختلاط بنماذج إجرامية تحض على مخالفة القانون، ومع ذلك فمن الملاحظ عملاً أن الفرد يختلط أحياناً بنماذج إجرامية ومع ذلك لا يقع في الجريمة، والبعض الآخر ينخرط في طريق الإجرام دون أن يكون قد حصل على أي تدريب على الجريمة من قبل المجرمين. وبالتالي فالمخالطة تتم أحياناً بدون وقوع الجريمة ويحدث الإجرام في أحيان أخرى دون أي مخالطة متفاوتة. علاوة على ذلك فإن النظرية لا تفسر لنا السلوك الإجرامي للمجرم بالعاطفة أو بالصدفة حيث لا يلحظ في سلوكهما أثر التعلم أو التدريب على الجريمة، فضلاً عن ذلك فإن النظرية لا تفسر لنا إجرام الفرد الذي لم يسبقه أحد للجريمة "فقابيل" حينما قتل أخاه "هابيل" لم يتلق أي تعليم إجرامي وهو ما أوقعه في حيرة شديدة بعد وقوع الجريمة تتمثل في كيفية التخلص من آثارها. (١)

(١) يقول تعالى في محكم التنزيل "وَأَثَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدَيْ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِلَيَّ أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣٠) فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ (٣١) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ

ومن ناحية أخرى فإن إنكار النظرية لأي أثر للعوامل الداخلية (العضوية أو النفسية) في السلوك الإجرامي أمر يكذبه الواقع لأن السلوك الإجرامي للمجرمين غير الأسوياء يفسر غالباً بالعوامل الداخلية، وإذا كان البعض يختلط بالمجرمين ولا يقدم على ارتكاب الجريمة فهذا معناه أن من يقدم على ارتكاب الجريمة مع وجود هذا الاختلاط فإن تكوينه الداخلي يجعله يتقبل أكثر من غيره سلوك النموذج الإجرامي الذي تختلط به، ويؤكد فضلاً عن ذلك أن التفاعل قائم بين العوامل الداخلية والخارجية على ما سنرى في التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية.

أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ (٣٢)" (سورة المائدة، الآيات ٢٧ - ٣٢)

الفصل الثاني

التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية

* تمهيد وتقسيم:

يتضح من العرض المتقدم للنظريات المختلفة التي قدمت لتفسير الظاهرة الإجرامية عدم نجاح أي منها في تقديم تفسير متكامل للصور المختلفة للسلوك الإجرامي ويشمل أنماط الجريمة المتعددة. وتتعدد الأسباب التي أدت إلى عدم استطاعة وضع نظرية عامة تفسر الظاهرة الإجرامية. منها أولاً حداثة علم الإجرام وعدم تقدم أبحاثه إلى نفس المستوى الذي وصلت إليه الأبحاث في مجال العلوم التجريبية، ومنها ثانياً أن الظاهرة الإجرامية شديدة التعقيد لكونها ظاهرة فردية وبيئية في أن واحد. فإذا نظرنا إليها من الزاوية الفردية نجد أن الجناة تتباين خصائصهم العضوية والنفسية والعقلية وتتفاوت درجة تأثرهم بالبيئة المحيطة وتقلب ردود فعلهم ازاء المواقف المختلفة بل أن أبحاث علم المجني عليه أثبتت أن دوافع الإجرام لا ترجع فحسب إلى الجاني بل للمجني عليه دور كذلك في وقوع الجريمة، وهذا يوضح لنا أن الأبحاث المستمرة في علم الإجرام تقدم بصورة مستمرة الجديد في مجال تفسير ظاهرة الجريمة. فضلاً عن تنوع العوامل البيئية من طبيعية واجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية، وتفاوت الأفراد في تأثرهم بالبيئة المحيطة بهم وقدرتهم على التكيف معها. ومنها ثالثاً: أن ظاهرة الجريمة تعد موضوعاً لعدة علوم متخصصة كعلم طبائع المجرم وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي وعلم المجني عليه وإذا كان التخصص مفيداً من ناحية تركيز البحث على جانب معين في الظاهرة وبالتالي التعمق في البحث والوصول إلى نتائج أفضل إلا أن التخصص

في مجال علم الإجرام أدى من ناحية إلى الوصول إلى تفسير جزئي فحسب للظاهرة الإجرامية، ومن ناحية أخرى إلى تباين وتضارب النتائج التي توصل إليها الباحثون في مختلف التخصصات حول تفسير هذه الظاهرة. والسبب في ذلك يرجع إلى تأثر الباحث بالمعارف المتاحة له في فرع تخصصه وقصر بحثه للظاهرة الإجرامية على جانب واحد منها وإغفال الجوانب الأخرى كلية أو التهوين الشديد من شأنها، كما يرجع إلى عدم التعاون بين الباحثين في مختلف التخصصات. وقد أدى ذلك إلى حرمانهم من التأكد من صحة تفسيراتهم للظاهرة الإجرامية أو من صدق النتائج التي توصلوا إليها بشأنها، وبالتالي عجزهم عن وضع نظرية عامة تفسر الجريمة ومنها أخيراً أن الباحثين ركزوا كل اهتمامهم على دراسة وبحث العوامل الدافعة إلى الجريمة دون الاهتمام ببيان العوامل المانعة من الاقدام عليها فلا يكفي فحسب أن نعدد العوامل التي دفعت هذا المجرم أو تلك الطائفة من المجرمين إلى طريق الإجرام بل يجب كذلك توضيح الموانع التي جعلت غيرهم ممن يتواجدون في نفس الظروف لا يقدمون على ارتكاب الجريمة. ولهذا كان النقد العام الموجه إلى جميع النظريات السابقة يتمثل في عدم قدرتها على الإجابة على السؤال التالي: مع التسليم بأن هذا المجرم أو ذلك كان مصاباً بخلل عضوي أو نفسي أو عقلي أو أن البيئة قد لعبت دوراً أساسياً في دفعه للجريمة، لماذا لم يقدم غير هؤلاء على الجريمة رغم اصابتهم بنفس الخلل أو المرض أو رغم وجودهم في نفس البيئة التي وجد فيها المجرم؟

ونظراً لفشل جميع النظريات التي حاولت أن تفسر الظاهرة الإجرامية بردها إلى عامل واحد فقد اتجه بعض الباحثين إلى تفسير

الجريمة بردها إلى عدة عوامل منها ما يرجع للفرد: (عضوية أو نفسية أو عقلية) ومنها ما يرجع للبيئة (طبيعية أو اجتماعية) والنظر إلى الجريمة باعتبارها ثمرة التفاعل المشترك بين هذه العوامل، ويعتبر الفقيه الايطالي (انريكو فري) رائد هذا الاتجاه.

وبناء على ما تقدم نعرض في المبحث الأول محاولات التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية وفي مبحث ثان رأينا في الموضوع.

المبحث الأول

محاولات التفسير التكاملي

يعد "أنريكو فري *A.Ferri*" رائد التفسير التكاملي لظاهرة الجريمة وقد تبعته محاولات أخرى لغيره من الباحثين يأتي في مقدمتهم "هلي *Healy*" "كيريل بيرت *Cyrl burt*" وسنعرض في السطور التالية لنظرية كل منهم. (١)

(١) يقدم جانب من الفقه نظرية "دي توليو" على أنها نموذج للتفسير التكاملي للجريمة، حيث يرى أن الجريمة تقع نتيجة خلل عضوي أو نفسي مع توافر الظروف البيئية الملائمة (طبيعية كانت ام اجتماعية). ورغم ذلك فقد أثرنا إدراجها في نطاق التفسير البيولوجي للظاهرة الإجرامية نظراً لأن "دي توليو" يعطي للجانب التكويني الدور الحاسم في وقوع الجريمة ويرى أن الظروف البيئية ليست عاملاً مستقلاً بذاته بل يقتصر دورها على كشف وتهيئة الظروف للاستعداد الإجرامي لدى الفرد فيقدم على ارتكاب الجريمة انظر ما تقدم ص ٧٥ وما بعدها.

المطلب الأول

نظرية الفقيه الايطالي "فري"

يعد العلامة "فري" رائد الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية رغم كونه من مؤسسي المدرسة الوضعية الإيطالية، حيث يرى أن الجريمة كظاهرة إنسانية تحدث نتيجة عدة عوامل: منها العضوي والنفسي والبيئي تتفاعل فيما بينها وتتشابك على نحو يصعب الفصل بينها. وهذه النظرة التكاملية عند "فري" ترجع إلى تكوينه العلمي والمهني الذي سنعرض له فيما يلي، ثم يعقبه عرض مضمون نظريته التكاملية.

الفرع الأول

التكوين العلمي والمهني للعلامة "فري"

"انريكو فري" فقيه ايطالي واستاذ جامعي مرموق ومحام مشهور ورجل سياسي ذو نزعية اشتراكية وأحد رواد المدرسة الوضعية الإيطالية وباحث اجتماعي ممتاز، وقد انعكس هذا التكوين المتكامل للعلامة "فري" على نظريته للجريمة وتفسيره لها. وسنشير في إيجاز إلى الجوانب المختلفة لهذا التكوين.

بالنسبة للجانب البيولوجي في تفسير الجريمة: فقد ظهر مبكراً منذ دراسته الجامعية رفضه لأفكار المدرسة التقليدية حول نظريتها للجريمة وأساس المسؤولية الجنائية فقدم بحثاً بعنوان " نفي حرية الاختيار كأساس للمسؤولية الجنائية" وبعد عودته من فرنسا التقى بمؤسس المدرسة الوضعية "لومبورزو" وعملاً معاً بجامعة تورينو. وقد تأثر بأفكار "لومبورزو" فانضم إلى المدرسة الوضعية وصار من روادها، وقام

"فري" بتدريس الطب الشرعي في عدد من الجامعات فضلاً عن قيامه بفحص أكثر من ١٠٠٠ مجرم (بعضهم من المصابين بأمراض عقلية) فحصاً جسدانياً ونفسياً مع استخدام أسلوب المجموعة الضابطة والمقابلة الشخصية. وقد انتهى من بحثه هذا إلى الإيمان بفكرة "لومبروزو" عن "الإنسان المجرم"، وأطلق عليه "فري" "المجرم بالميلاد *Reo-nato*" ووضع تصنيفاً للمجرمين على ما سنرى بعد قليل. (١)

وأما عن الجانب النفسي في تفسيره للجريمة: فقد تأثر "فري" في ذلك بأستاذه "روبرتو ارديجو *R.Ardigo*" الذي وضع كتاباً بعنوان "علم النفس كعلم وضعي" فضلاً عن انه كان معاصراً لمؤسس علم النفس الحديث " فرويد" صاحب مدرسة التحليل النفسي في تفسير الجريمة.

وأخيراً فإن الجانب الاجتماعي في تفسير "فري" للجريمة بدأ التفكير فيه حينما ذهب إلى فرنسا في منحة لعدة سنوات حيث عكف على دراسة الإحصاءات الجنائية هناك متأثراً بمنهج "جري" و"كيتيليه" وقام بمقارنة الإجرام في معظم الدول الأوروبية، فكتفت له هذه الدراسة عن الجوانب الاجتماعية في تفسير الجريمة. يضاف إلى ذلك أن عمله بالمحاماة جعله قريباً من الجناة، عارفاً بظروف ارتكابهم للجرائم فضلاً عن نزعتة الاشتراكية التي جعلته يدعو إلى ضرورة إجراء العديد من الإصلاحات الاجتماعية لحماية المجتمع من الإجرام بدلاً من الاعتماد على أسلوب العقاب فحسب وقد ألف كتاباً بعنوان "الاشتراكية وظاهرة الإجرام" ووضع تشريعاً جنائياً ذا نزعة اشتراكية واضحة طبق في

(١) الدكتور محمد إبراهيم زيد: المرجع السابق، ص ١٠٨ وما بعدها؛ الدكتور عبد الأحد جمال الدين، البحث السابق الإشارة إليه، ص ٧٢٦.

إيطاليا ابتداء من سنة ١٩٣٠ وقد أدت دراساته الاجتماعية للجريمة فضلاً عن نزعتة الاشتراكية ودراساته المقارنة إلى وضع كتابه الشهير "علم الاجتماعي الجنائي"^(١) فاعتبره الفقهاء مؤسساً لهذا العلم.

الفرع الثاني

مضمون نظرية "فري"

انعكس منهج "فري" التكاملي في بحث الظاهرة الإجرامية على بيانه لأسبابها من ناحية، وعلى تصنيفه للجناه من ناحية أخرى، وعلى وضعه لقانون الكثافة الجنائي من ناحية ثالثة.

أولاً: العوامل الدافعة إلى الجريمة:

يقسمها "فري" إلى أقسام ثلاثة:

(١) عوامل أنثروبولوجية أو شخصية: وهي تشمل التكوين الجسماني الداخلي والشكل الخارجي. ويبدو في هذا الجانب مدى تأثره بأفكار لومبروزو وتشمل كذلك التكوين النفسي للمجرم بما يتضمنه من صور الشذوذ النفسي والعقلي وأخيراً الصفات الخاصة بالمجرم ويدخل فيها السلالة والعمر والجنس.

(٢) عوامل طبيعية: وتشمل كل ما يتعلق بالبيئة الطبيعية مثل المناخ وطبيعة الأرض وتعاقب الليل والنهار وتوالي الفصول والتقلبات الجوية ويبدو في هذه العوامل مدى تأثر "فري" بنتائج أبحاث "جري" و"كيتيليه".

(1) *Sociologie criminelle*

(٣) عوامل اجتماعية: وتشمل كل ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد كالعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية والحياة السياسية والاقتصادية والزيادة والنقص في كثافة السكان والهجرة والرأي العام. ويضيف "فري" أن تعداد العوامل السابقة ليس على سبيل الحصر بل يمكن إضافة عوامل أخرى إليه^(١) ويرى أن الظاهرة الإجرامية تحدث نتيجة التفاعل المشترك بين العوامل سالفة الذكر وإن كان يبرز دور العوامل الاجتماعية ومدى تأثيرها على السلوك الإجرامي وهذه النظرية تعد انعكاساً لآراء المدرسة الجغرافية ونتيجة لدراساته حول الإحصاءات الجنائية في فرنسا.

وقد قام بنشر نتيجة هذه الدراسة عام ١٨٨١ حيث سجل فيها انه لاحظ من خلال ابحاثه في الإحصاءات الفرنسية خلال الفترة من ١٨٢٦ إلى ١٨٧٨ ازدياد نسبة الإجرام على نحو مطرد. وعلل هذه الزيادة بأنها ترجع إلى التغيير الحضاري والاجتماعي والاقتصادي الملموس الذي حدث في فرنسا خلال القرن الماضي.^(٢)

يضاف إلى ذلك أن "فري" كان يرى أنه بفرض أن العوامل الانثروبولوجية والنفسية لها دور هام في السلوك الإجرامي فإن المشرع لن يجد الوسائل اللازمة لتغييرها، في حين انه بالإمكان التأثير في العوامل الاجتماعية وتطويرها على نحو يفيد في مكافحة الإجرام.

(1) Ferri: *Sociologie criminelle* pp. 212 -213

(٢) الدكتور محمد إبراهيم زيد ص ١١٣

ثانياً: تصنيف المجرمين:

صنف "فري" المجرمين في الطبعة الخامسة من كتابه "علم الاجتماع الجنائي" على النحو التالي: (١)

(١) المجرم بالميلاد... "*Criminel ne*" يحمل نفس الخصائص البيولوجية والمورفولوجية التي وصفها "لومبروزو" وإن كان "فري" قد حمل عليه منتقداً بعض ما اعتقده بشأن هذا المجرم (٢) ويرى "فري" أن هذا المجرم يحمل منذ ولادته جرثومة المرض من أسلافه السابقين.

(٢) المجرم المجنون... "*Criminel aliène*": وهو المصاب بمرض عقلي أو بحالة عصبية مرضية فيقدم على ارتكاب الجريمة تحت تأثير حالته المرضية التي تنتج عن أسباب وراثية أو مكتسبة.

(٣) المجرم العاطفي.. "*Criminel passionnel*": وهو الذي يندفع إلى الإجرام تحت تأثير ثورة عاطفية عنيفة مصدرها إما الشعور بالألم أو صدمة عاطفية مفاجئة واغلب الجرائم التي يرتكبها المجرم العاطفي تكون موجهة ضد الأشخاص.

(٤) المجرم بالصدفة.. "*Criminel occasionnel*": وهو يمثل معظم المجرمين وإجرامه يرجع إلى تأثير البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أكثر من العوامل البيولوجية أو النفسية.

(1) Ferri: op. cit. p. 153 et s.

(٢) انظر ما تقدم ص ٦٩

(٥) المجرم المعتاد.. "*Criminel habitude*": وهو ليس من نوع المجرم بالميلاد بل غالباً ما يرجع احترافه للإجرام إلى إهماله في طفولته بسبب التفكك العائلي وحرمانه من التربية والرعاية اللازميتين، أو بسبب ظروف اقتصادية قاسية (فقر مدقع) وقد يرجع احترافه للإجرام إلى دخوله السجن بسبب جريمة من جرائم الأموال فيخالط في السجن غيره من المجرمين الأكثر خطورة واعتياداً على الإجرام فينتقى فنون الإجرام على أيديهم فيصير واحداً منهم بعد خروجه من السجن.

والتصنيف المتقدم للمجرمين يبرز النظرة التكاملية في تفسير الجريمة لدى "فري" فالنوعان الأول والثاني يظهر فيهما الاتجاه الانتروبولوجي والثالث يبدو فيه الاتجاه النفسي - الاجتماعي. والتصنيفان الأخيران يظهر فيهما مدى تأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإجرامي ويرى "فري" أن التصنيف المتقدم للمجرمين يعد وسيلة عملية وفعالة للمساهمة في تطوير التشريعات. (١)

ثالثاً: قانوناً التشعب الإجرامي:

يرى "فري" أن حجم الظاهرة الإجرامية ومدى ثبات نسبة الجرائم المرتكبة سنوياً يحكمه قانونان يكمل أحدهما الآخر: (٢)

(١) قانون التشعب الإجرامي العادي *loi de saturation criminelle*

وقد استعار "فري" هذا المصطلح من علم الطبيعة حيث "قانون

(1)Leauté; op. cit. p. 29

(2)Leauté; op. cit. p. 203 -204

التشبع الطبيعي" ومؤداه أننا لو وضعنا مادة كيماوية بنسبة معينة داخل بوتقة في درجة حرارة معينة فإن هذه المادة سيذوب منها قدر معين لا يتغير بالزيادة أو النقصان. نفس الأمر بالنسبة لقانون التشبع الجنائي: ففي وسط اجتماعي معين تتوفر فيه عوامل فردية وطبيعية معينة سيرتكب الأفراد عددا معيناً من الجرائم لا يقبل الزيادة أو النقصان وهذا العدد يمثل حالة التشبع الشبيهة بتشبع المادة في مجال علم الطبيعة، وقانون التشبع الإجرامي يسري على المجتمعات في الظروف العادية.

(٢) قانون التشبع الإجرامي غير العادي " *loi de sursaturation*

criminelle: يسري هذا القانون على المجتمعات في الظروف غير العادية التي تمر بها كالتحولات الاجتماعية الهامة الناجمة عن اضطرابات أو ثورات. ففي هذه الحالة يزداد معدل الجرائم المرتكبة على نفس المنوال الذي يحدث في الكيمياء حينما تذاب كمية من الملح أو السكر في محلول معين وتصل إلى حد التشبع، يمكن أن تتجاوز هذا الحد إذا زادت درجة حرارة هذا المحلول

وقانون التشبع الإجرامي يوضح مدى تأثير "قري" بفكرة "كيتيليه" و"جري" حول الثبات النسبي للظاهرة الإجرامية وحول قانون الحرارة على نحو ما رأينا فيما تقدم: (١)

(١) انظر ما تقدم ص ٨٨ وما بعدها.

المطلب الثاني

المحاولات الأخرى

من أهم المحاولات التي قدمت لتفسير الظاهرة الإجرامية بردها إلى عدة عوامل، محاولة العالم الأمريكي "Healy" وعالم النفس البريطاني "Cyril burt".

* وجهة نظر Healy:

أجرى هذا العالم دراسات على عدد من الحالات الفردية أمكن بعدها أن يستخلص حوالي ١٧٠ عاملاً تؤدي إلى سلوك سبيل الجريمة وفي التحليل النهائي يمكن اعتبار عامل واحد أو اثنين من العوامل الجوهرية الحاسمة في وقوع الجريمة وعدد آخر من العوامل الثانوية يقرب من العشرة. (١)

وجهة نظر "Cyril burt":

أقام "كيرل بيرت" تفرقة بين مختلف العوامل بحسب أهميتها فقسمها إلى أربعة أقسام:

أولاً: العامل ذو التأثير الرئيسي.

ثانياً: العامل الرئيسي المساعد.

ثالثاً: العامل الثانوي المهيئ للجريمة.

رابعاً: وأخيراً الظروف المعاصرة لارتكاب الجريمة ولم يكن لها أي دور في وقوعها.

(1) Sutherland and Gressey. Ibid. p. 69 .

المبحث الثاني

رأينا في الموضوع

* أسباب قصور المحاولات السابقة في وضع تفسير شامل للظاهرة
الإجرامية:

رأينا فيما تقدم كيف أن النظريات التي قدمت خلال ما يربو على قرن من الزمان لتفسير الظاهرة الإجرامية لم تصل إلا إلى نتائج جزئية تلقي الضوء على جانب من جوانب هذه الظاهرة، وبالتالي فقد عجزت جميعها على تقديم نظرية عامة وشاملة تفسر الجريمة من مختلف جوانبها. ومن الأسباب الأساسية لهذا القصور أن هذه النظريات لم تدرك بوضوح أن الظاهرة الإجرامية ظاهرة مركبة ومعقدة فهي فردية من ناحية واجتماعية من ناحية أخرى. وإذا نظرنا إليها من الناحية الفردية نجد مصدرها الإنسان وهو كائن في غاية التعقيد لا تسير ردود فعله على وتيرة واحدة في جميع الحالات، واستجابته للمواقف الإجرامية أو عدم استجابته لها تتفاوت من وقت إلى آخر ومن عمر إلى آخر ومن حدث إلى آخر بصورة لا نهائية. وتختص مجموعة من العلوم بدراسة سلوكه الإجرامي منها علم وظائف الأعضاء وعلم النفس الجنائي وعلم الطب العقلي. وإذا نظرنا إلى الظاهرة الإجرامية باعتبارها ظاهرة اجتماعية بالمفهوم الواسع نجد أن هناك مجموعة من العلوم والمعارف تشارك في دراستها منها ما يتعلق بالبيئة الطبيعية (المناخ وتعاقب الفصول ودرجة الحرارة) ومنها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاعلامية... الخ. وهذا الوضع يوضح أن

الظاهرة الإجرامية شديدة التعقيد مما أدى إلى صعوبة وضع نظرية عامة تفسرها.

على هدي ما تقدم فإن التفكير في وضع نظرية عامة تفسر الجريمة يقتضي من الباحثين في هذا المضمار أن يضعوا نصب اعينهم من ناحية مدى التشابك والتفاعل المستمر للعوامل الفردية والبيئية في دفع الفرد إلى سبيل الإجرام، ومن ناحية أخرى أن التعاون بينهم وهو ينتمون إلى تخصصات مختلفة لا مفر منه للوصول إلى إمكانية وضع مثل هذه النظرية العامة فكما أوضحنا فيما تقدم أنه من الأسباب الرئيسية لعدم الوصول إلى تفسير عام لظاهرة الجريمة عزلة كل باحث وانغلاقه في مجال تخصصه وعدم التعاون بينه وبين غيره من الباحثين الذين ينتمون إلى تخصصات أخرى وبالتالي فلم يصلوا في احسن الحالات إلا إلى حلول جزئية بشأن الظاهرة الإجرامية وعليه فإن هذا التعاون بين جميع الباحثين في مختلف التخصصات أمر ضروري لإمكانية الوصول إلى نظرية عامة تفسر الجريمة.

* اهتمام السياسة الجنائية المعاصرة بإصلاح الجاني:

أمام قصور النظريات السابقة فإن السياسة الجنائية المعاصرة تعطي الاهتمام الأكبر لدراسة العوامل التي تدفع الفرد لسلوك طريق الجريمة أكثر من اهتمامها بفكرة تشييد نظرية عامة للجريمة. فالاهتمام الأكبر للسياسة الجنائية حالياً ينصب على كيفية اصلاح حال المجرم بمختلف الوسائل العقابية وغير العقابية حتي لا يعود مرة أخرى إلى طريق الإجرام. ويستلزم تحقيق هذا الهدف وسائل متعددة منها التفريد التشريعي والقضائي والتنفيذي للمعاملة العقابية، ويدخل في ذلك الفحص

الطبي والنفسي والاجتماعي لشخص المتهم^(١). هذا الفحص الذي يعد ثمرة من ثمرات علم الإجرام الإكلينيكي، ذلك الفرع الحديث من علم الإجرام الذي ادرك رواده والباحثون في مجاله أن أفضل طريق لتفسير السلوك الإجرامي ومقاومة الظاهرة الإجرامية هو اخضاع الجاني للفحص الشامل لمعرفة دوافعه للجريمة، وبالتالي تشخيص حالته ووصف العلاج الناجح له حتي لا يعود مرة أخرى للإجرام^(٢) ولهذا نجد أن المؤلفات الحديثة في علم الإجرام تخصص قسماً رئيسياً لعلم الإجرام الإكلينيكي^(٣) ويتجه فريق آخر من الباحثين بناءً على المعطيات السابقة إلى دراسة العوامل الدافعة إلى الجريمة دون تخصيص قسم للنظريات التي تفسرها.^(٤)

(1) *L'examen medico-psychologique et social*

حول هذا الفحص انظر:

P. Bouzat: premier cours international de criminologie p. 248, J.Graven. ibid. p.29; pinatel: ibid, p.225 ; Jchazal: article, Revy. Int. Crim. Pol. Tech. 1952. p. 290.

(٢) ورغم محاولات السياسة الجنائية المعاصرة لإصلاح حال الجاني إلا أنها فشلت في وقف المعدلات المتصاعدة للجريمة وعجزت عن خفض نسبة العود إليها الذي يزيد عن ٧٠% في كثير من الدول وتتمر السياسة الجنائية حالياً بأزمة حادة تحاول البحث عن مخرج لها حول هذه الأزمة انظر:

les travaux du troisième colloque international de politique criminelle sur le thème "la crise de la politique criminelle" (paris 4-5 mai 1979). Arch. Pol. Crim. 1980 no. 4 ; R.Gassin: La crise de la politique criminelle dans l'ouvrage collectif " problèmes actuels de science criminelle". 1985. p. 21 ; Mohamed aboul Ela Akida: "La pénitence et la situation légale des repentis" le Caire, 1993. p.5 et s.

(3)*P.Bouzat et j.pinatel: traite de droit pénal et de criminologie. T.3. par J pinatel. 3 ed 1975 p. 543 et s.*

(٤) الدكتور محمود نجيب حسني المرجع السابق ص ١٦ وما بعدها.

وأخذاً بمعطيات السياسة الجنائية الحالية والتي تعطي الاهتمام الأكبر للمجرم ودوافعه إلى الإجراء فسنعالج في الباب التالي العوامل الدافعة إلى الجريمة.

الباب الثاني

العوامل الدافعة إلى الجريمة

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

١٣٠

* تمهيد وتقسيم:

العوامل الدافعة إلى الجريمة هي تلك العوامل التي تربط بينها وبين الجريمة ورابطة سببية أياً كانت هذه الرابطة فقد تتفاوت قوة وضعفا حسب نوع العامل ومدى مساهمته في وقوع الجريمة. (١)

ونظراً لصعوبة رد الجريمة إلى عامل واحد فقد تعددت هذه العوامل وتتنوع فمنها ما يكون مصدره شخصية المجرم ويطلق عليها العوامل الفردية التي ترجع إلى التكوين البيولوجي والنفسي والعقلي ومنها ما يكون مصدره البيئة المحيطة به ويطلق عليها العوامل البيئية.

ومن الأمور الثابتة في علم الإجرام المعاصر أن التفاعل قائم وبشكل مستمر بين العوامل الفردية والعوامل البيئية وما الجريمة إلا ثمرة لهذا التفاعل فالعوامل الفردية إذا كان الجانب الأكبر منها طبيعي بمعنى أنها تلازم الفرد منذ الميلاد إلا أن نموها وتطورها في اتجاه دون آخر يتوقف على طبيعة البيئة المحيطة. فضلا عن أن جانبا منها يكتسب مباشرة من البيئة، كذلك فإن تحديد مدى تأثير البيئة على الفرد يتوقف على تكوينه الداخلي ومدى استجابته للظروف السائدة في هذه البيئة.

وعلى هدي ماتقدم سنعالج في الفصل الأول العوامل الفردية الدافعة للجريمة اما الفصل الثاني فنخصصه لدراسة العوامل البيئية

(١) قارن الدكتور محمود نجيب حسني: المرجع السابق ص ١٦

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

١٣٢

الفصل الأول

العوامل الفردية

* تمهيد وتقسيم:

تنقسم العوامل الفردية التي تدفع إلى الإجرام إلى عوامل طبيعية: مثل الوراثة والجنس والسن والإمكانات الذهنية؛ وعوامل مكتسبة: تشمل المرض وتعاطس المسكرات والمخدرات والإدمان عليها.

ونخصص المبحث الأول للعوامل الطبيعية بينما ندرس العوامل المكتسبة في المبحث الثاني

المبحث الأول

العوامل الفردية الطبيعية

العوامل الفردية الطبيعية ترجع إلى طبيعة المجرم وما تشتمل عليه من جوانب متعددة بعضها وراثي وبعضها يتعلق بجنسه ذكراً كان أم أنثى وبعمره وبإمكاناته الذهنية

وسندرس تباعاً هذه العوامل في أربعة مطالب.

المطلب الأول

الوراثة

فكرة الوراثة قديمة قدم الإنسان، فمنذ القدم والأجيال تتردد جيلاً بعد جيل أن الإنسان قد انتقل إليه من آبائه خصائصهم البيولوجية والأخلاقية دون تقديم تفسير علمي لذلك. وهذا راجع بصفة أساسية إلى

الجهل بعملية الإخصاب ونمو الجنين فضلاً عن عدم معرفة القوانين المتعلقة بالوراثة^(١) وبعد اكتشاف العالم النمساوي "مندل" لقوانين الوراثة والتقدم الكبير الذي طرأ على علم الوراثة على وجه الخصوص خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أمكن إعطاء تفسير علمي كاف حول انتقال الخصائص المرضية أو حتى الإجرامية من الآباء إلى الأبناء.

* عجالة عن الوراثة وقوانين الوراثة:

يرجع الفضل إلى العالم النمساوي "جوهان جريجور مندل" *J.G.Mendel* في تأسيس علم الوراثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولقد كان "مندل" مولعاً بدراسة النبات وبالذات إجراء التجارب على نبات "البسلة" وإجراء التهجين بين مختلف أنواعه لإنتاج أنواع أفضل في خصائصها. وقد لاحظ وتأكد بتكرار التجارب أن الصفات الوراثية لا تنتقل كلها دفعة واحدة بل ينتقل فحسب بعضها إلى النباتات المهجنة. وقد استنتج من ذلك أنه في مجال التكاثر البشري فإن انتقال صفة معينة بالوراثة يمكن أن يكون مستقلاً عن انتقال صفة أخرى بنفس الطريقة، فضلاً عن أن انتقالها يعد أمراً احتمالياً لأن الطبيعة تقوم بدورها كمصفاة تسمح بانتقال بعض الصفات وتمنع انتقال الآخر.^(٢)

وفي مرحلة لاحقة أثبت العالم "توماس هانت مرجان" *T.H.Morhan* أن "الكروموزومات *Chromosomes*" هي المركز

(1) *Stefani Levasseur et J.Merlin. op. cit. no. 120 p.163*

(2) *Stefani, levasseur et J.merlin ibid p. 165 no. 1200 leaute ibid p. 447 et s.*

الذي يتم بواسطة انتقال الصفات الوراثية ولقد اثبت من خلال التجارب التي اجراها بمعاونة فريق من الباحثين ما سبق أن أثبتته "مندل" من انتقال بعض الصفات دون الأخرى بطريق الوراثة ولكن في هذه المرة أكد "مرجان" أن مجموعة من الصفات تنتقل بالوراثة على نحو مستقل عن المجموعات الأخرى، ومن ناحية أخرى فقد لاحظ وجود ارتباط بين الخلل الذي يصيب بعض "الكروموزومات" والخلل الموجود في بعض الصفات، يضاف إلى ذلك أن "الكروموزوم" يوجد بداخله عدد من "الجينات *Gènes*" تختلف من حيث الشكل واللون من "كروموزوم" إلى آخر لدى الأفراد وتختلف الصفات الوراثية حسب لون وشكل هذه الجينات. (١)

*** هل تعد الوراثة عاملاً دافعاً إلى الإجرام ؟**

بعد اكتشاف قوانين الوراثة وعلى وجه الخصوص حينما ثبت أن "الكروموزوم" وما يحتويه من جينات هو مركز انتقال الخصائص أو الصفات الوراثية تساعل المختصون في علم الإجرام حول ما اذا كان الإجرام يورث ؟ وقبل اكتشاف هذه القوانين أجاب "لومبروزو" على هذا السؤال بالايجاب حينما قدم "الإنسان المجرم" باعتباره قد ورث عن أجداده خصائص إجرامية معينة تدفعه حتماً إلى الإجرام، وأنه يتمتع بخصائص بيولوجية ومورفولوجية ترتد إلى الإنسان البدائي المتوحش ولقد أوضحنا فيما تقدم مدى فساد وعدم صحة هذه النظرية.

وبعد اكتشاف قوانين الوراثة اتضح أكثر من ذي قبل عدم صحة نظرية "لومبروزو" حيث أبانت هذه القوانين أن الوراثة لا تنقل إلا

(1) *Leaute ibid. pp. 447 – 448*

بعض الخصائص فحسب، بل وأضافت أنه في الواقع لا ينتقل بالوراثة إلا "امكانيات" قد تتحول فيما بعد إلى "خصائص" أو تظل على طبيعتها. فإذا تحولت إلى خصائص معينة فقد تخلق لدى الفرد "استعداداً إجرامياً" قد يؤدي إلى ارتكاب الجريمة اذا حدث تفاعل بينه وبين عوامل معينة أهمها العوامل البيئية، حيث لا يمكن أن ننكر دور هذه العوامل الخارجية وتفاعلها مع العوامل الداخلية في وقوع الجريمة. وبالتالي فإن بيان مدى الدور الذي تلعبه الوراثة ودور البيئة في السلوك الإجرامي أمر يصعب تحديده وكل ما يمكن قوله أن الجريمة نتاج لهذا التفاعل المشترك بين العوامل التي ترجع للوراثة وغيرها من العوامل الفردية والبيئية.

ومن الملاحظ أن "الامكانيات" المشار إليها قد توجد لدى "الجد" في صورة كامنة فلا يظهر لديه هذا الاستعداد الإجرامي الذي يظهر لدى "الأب"، وقد ينتقل هذا الاستعداد إلى "الابن" أو لا ينتقل. وعلى هذا الأساس فليس حتماً أن يورث الاستعداد الإجرامي لانه لو تم توريث بعض الامكانيات اللازمة لوجوده ولم تتوافر بعض العوامل أو القوى الأخرى الضرورية لاكتماله فلن يخرج هذا الاستعداد الإجرامي إلى حيز الوجود في صورة السلوك الإجرامي

* أساليب دراسة الوراثة كعامل إجرامي:

للكشف عن الاستعداد الإجرامي الذي تقوم الوراثة بدور اساسي في انتقاله من الآباء للأبناء، قدم الباحثون في علم الإجرام أساليب ثلاثة:

الأول: دراسة تاريخ الأسرة

والثاني: الدراسة الاحصائية لمجموعة من الأسر

والثالث: دراسة التوائم

أولاً: دراسة تاريخ الأسرة *Les arbres généalogiques*

تعد دراسة تاريخ الأسرة أول طريقة استخدمت في هذا المجال منذ سنة ١٨٧٧ بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتكون هذه الطريقة من دراسة تاريخ أسرة معينة يعد مؤسسها الأول من المجرمين بهدف إحصاء عدد المجرمين في هذه الأسرة من الفروع "*descendants*" ومقارنة هذا العدد من المجرمين بما هو موجود في أسرة أخرى من محتد طيب تتخذ كمجموعة ضابطة. ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة عائلتي "جيوك" و"كاليكاك".

وقد قام بدراسة أسرة " جيوك " *Juke* الباحثان: *Dugdall and Estabrook* عام ١٨٧٧ وقد أجريت الدراسة على جميع أعضاء الأسرة البالغ ١٢٠٠ عضو ولقد كان مؤسس الأسرة مجرماً واتفق من الدراسة أن ١٤٠ شخصا من هذه الأسرة كانوا أيضاً مجرمين حيث أدين ٧ منهم في جرائم القتل ٦٠ في السرقة ٥٠ سيدة في الدعارة. ولقد اتخذ الباحثان أسرة "جونتان إدوارد" الذي اشتهر بالفضيلة كمجموعة ضابطة، واتفق من دراسة هذه الأسرة عدم وجود أي مجرم فيها بل بالعكس أنجبت أحد الرؤساء الأمريكيين والعديد من حكام الولايات والعديد من قضاة المحكمة العليا وكثير من الكتاب ورجال الدين وخالصة هذه الدراسة أن الوراثة هي السبب في نقاء أجيال الأسرة الثانية وفي تلويث سمعة الأسرة الأولى بالإجرام. (١)

والدراسة الثانية على أسرة "كاليكاك" *Kallikak* بواسطة الباحث

(1)Leaute: pp. 441 -442

الأمريكي "جودارد" *Goddard* حيث تزوج "كاليكاك" مرتين الأولى من سيدة سيئة السلوك فكان الكثير من أبنائها وأحفادها من المجرمين والزوجة الثانية كانت أخلاقها حسنة فلم يحص من أبنائها وأحفادها إلا قليل جداً من المجرمين وقد استنتج "جودارد" من ذلك أن تغيير الزوجة قد أدى إلى تغيير الخصائص الوراثية التي انتقلت إلى الفروع بصورة انعكست على التصرفات الإجرامية لعدد منهم.

* **نقد هذه الطريقة:** لقد هجر البحث العلمي في مجال علم الإجرام هذه الطويقة تماماً للعديد من الانتقادات الموجهة إليها. فمن ناحية اثبتت الأبحاث اللاحقة أن الأسرة التي اتخذت كمجموعة ضابطة "اسرة جوناثان ادوارد" وجد بها أن الأم الكبرى قد ارتكبت جريمة الزنا وطلقت بسبب ذلك وأن الخالة الكبرى قتلت ابنها والعم الأكبر قتل احدي اخواته وهذا يؤكد أن السيرة الطيبة لأسرة "ادوارد" رغم وجود بعض الجرائم الخطيرة بها موجهها ليس إلى الورثة بل قدرة المسؤولين عنها في وضع حد لبعض التصرفات الإجرامية ومنع سريان عداواها إلى بقية أفرادها وإلى الأجيال اللاحقة منها. (١)

ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه الدراسات لم توضح لنا ما اذا كان ميراث الإجرام في هذه الأسرة مصدره الورثة وحدها أم الورثة والبيئة فمن الواضح أنهم ركزوا اهتمامهم على الورثة كعامل دافع للإجرام دون أن يوضحوا لنا دور القدوة السيئة والبيئة الإجرامية في ظل هذه الأسر ودورها في تلقي السلوك الإجرامي من الآباء.

(1)Leaute: *ibid.* p. 442

وأخيراً فحتى لو سلمنا جدلاً بصحة النتائج التي توصل إليها الباحثون من خلال دراسة هذا العدد المحدد من الأسر فلا يمكن أن نعتمدها على جميع الأسر ونقول بان الوراثة عامل دافع للإجرام.

ثانياً: الدراسة الاحصائية لعدد من الأسر:

لا تهدف هذه الطريقة الحديثة إلى بيان مدى تأثير الوراثة على السلوك الإجرامي كالطريقة السابقة بل تهدف فحسب إلى معرفة حجم السوابق الجنائية والمرضية - على وجه الخصوص الاضطرابات العقلية - لدى اسلاف المجرمين محل الدراسة وذلك بقصد بيان العلاقة أو الارتباط بين إجرام الآباء أو اصابتهم ببعض الأمراض وبين السلوك الإجرامي لأبنائهم أو أحفادهم.

وقد أجريت بعض هذه الدراسات بدون استخدام أسلوب المجموعة الضابطة والبعض الآخر تم باستخدام هذا الأسلوب.

ومن الدراسات التي أجريت في فرنسا بدون استخدام المجموعة الضابطة تلك التي اجريت على عدد من الأبحاث الجانحين واخرى على عدد من المجرمين البالغين.

فقد أجرى الأستاذ "*Heuyer*" دراسة حول ٤٠٠ من المجرمين الأحداث لمعرفة مدى انتشار الإجرام أو بعض الأمراض لدى آباءهم أو أجدادهم، وقد ثبت من خلال هذه الدراسة أن نسبة الثلث من العدد المذكور أحد أجداده كان من مدمني الخمر وان نسبة ٥٠ % من أسلافهم كانوا مصابين باضطراب في الشخصية وان عدداً من الأجداد كان مصاباً كذلك ببعض الأمراض منها الاضطرابات العقلية والسل والزهري.

كما أجرى "Coly" دراسة علي ٢٠٠٥ من المجرمين البالغين اتضح من خلالها وجود نسبة ٤٢ % من المحكوم عليهم بعقوبات جسيمة ينتمون إلى أسرة فاسدة وان نسبة ٨٣ % من هؤلاء المجرمين ينتمون إلى عائلات تنتشر فيها الأمراض وإدمان الخمر. (١)

وهذا النوع من الدراسات لم يثبت - بل ولم يدع - أن انتشار الإجرام في هذه الأسر يرجع إلى وراثة الاستعداد الإجرامي لأن هذا الأمر لا يمكن التأكد منه إلا باستخدام المجموعة الضابطة من ناحية، وفصل تأثير الوراثة عن تأثير البيئة من ناحية أخرى.

وقد أجرى الأستاذ "جلوك" *Glueck* في امريكا بعض الدراسات مع استخدام المجموعة الضابطة ومنها الدراسة التي اجراها على عدد ٥٠٠ مجرم، وعدد مماثل من غير المجرمين وقد خلص إلى أن نسبة الإجرام مرتفعة لدى آباء واجداد هؤلاء المجرمين بالمقارنة بنسبة الإجرام في السلف لدى غير المجرمين، وذلك وفقاً للنسبة التالية:

٥٤ % من الآباء والأجداد من ناحية الأم كانوا مجرمين في مقابل ٣٦ % في مجموعة غير المجرمين.

٤٠ % من الآباء والأجداد من ناحية الأب كانوا مجرمين في مقابل ٣٢.٢ % من غير المجرمين.

ومع ذلك فإن ارتفاع نسبة الإجرام لدى أسلاف المجرمين بالمقارنة بغير المجرمين لا يثبت لنا على نحو قاطع إن كان ذلك يرجع

(1)Leaute: op. cit; p. 44

أساساً للوراثة أم للوسط الاجتماعي الفاسد أو المنحل الذي نشأ فيه هؤلاء المجرمون.

ثالثاً: دراسة التوائم:

يعد الألماني "لانج J.Lang" هو رائد هذا النوع من الدراسة منذ عام ١٩٢٩ حيث أجرى أبحاثه على "التوائم المتماثلة"^(١) لمعرفة ما إذا كان الاستعداد الإجرامي لدى أحدهما يتوافر بنفس القدر لدى الآخر نظراً لوحدة الأصل الوراثي بينهما، وبالتالي معرفة مدى التشابه بينهما في السوك الإجرامي ولقد واصل باحثون آخرون نفس الأبحاث على "التوائم المتماثلة وغير المتماثلة".

ولقد نتج عن هذه الأبحاث أن نسبة التشابه كبيرة في السلوك الإجرامي بين التوائم المتماثلة حيث بلغت ٦٧.٣% ونسبة الاختلاف ٣٢.٧% وبلغت نسبة التشابه في حالة التوائم غير المتماثلة ٣٣% بينما كانت نسبة الاختلاف ٦٧%.

وحصيلة هذه الدراسة تؤكد دور العوامل الوراثية في السلوك الإجرامي ورغم ذلك فقد اعترض على هذه النتيجة بالقول بأن معظم التوائم قد عاشوا طفولتهم في بيئة واحدة وتلقوا تعليماً واحداً وتربياً وتهذيباً من الأبوين وبالتالي فإن سلوكهم الإجرامي يمكن أن يعزى إلى الوراثة أو إلى الوسط الواحد الذي عاشا فيه ويرد على هذا الاعتراض

(١) التوائم نوعان: النوع الأول يطلق عليه "التوائم المتماثلة univitellins" وهما نتاج بويضة واحدة انشطرت إلى شطرين فهما متحدان من حيث الخصائص والصفات الوراثية والنوع الثاني يسمى "التوائم غير المتماثلة bivitellins" حيث خلفا من تلقيح بويضتين مختلفتين في آن واحد والتشابه الوراثي بين هذا النوع محدود.

بان الابحاث السابقة قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن التوائم المتماثلة تشابهت إلى حد كبير في السلوك الإجرامي، بينما التوائم غير المتماثلة اللذين عاشا في نفس الوسط اختلف سلوكهم الإجرامي إلى حد كبير مما يؤكد دور الوراثة بالنسبة للتوائم المتماثلة يضاف إلى ذلك أن ابحاثاً أخرى اجريت على توائم متماثلة وغير متماثلة عاشوا في ظروف بيئية مختلفة ومع ذلك فقد بلغت نسبة التشابه الضعف في حالة التوائم المتماثلة بالمقارنة بالتوائم غير المتماثلة. (١)

فأسلوب دراسة التوائم يؤكد لناحقيقتين: أولهما أن للوراثة دورا ما في السلوك الإجرامي، وثانيهما أن الجريمة تحدث نتيجة التفاعل بين العوامل التكوينية أو الوراثة والعوامل البيئية.

المطلب الثاني

”الجنس: إجرام المرأة وإجرام الرجل“

* تمهيد وتقسيم:

تشير الإحصاءات الجنائية منذ القرن الماضي وإلى وقتنا الحاضر إلى انخفاض معدل إجرام المرأة بالمقارنة بإجرام الرجل (٢) وبحث هذا

(1) *Leaute, ibid. p. 452*

(٢) حول إجرام المرأة انظر:

* *C.Granier: la femme criminelle éd. Doin 1906 ; O.Pollak: The criminality of woman univ. of pennsylvania press 1950; M.Bregeon: Approche criminologique et traitement de la criminalité féminine. Thèse, Rennes. 1967; M:A. Bertrand: La femme et le crime. Ed. L'Aurore et l'univers. 1967; M:A. Bertrand: La femme et le crime éd. L'Aurore et l'univers. 1979; Cairo: La criminalité des femmes. Approche différentielle. Thèse. Pau, 1985; R.ottenhof. La criminalité des femmes: mythes ou réalités. R.S.C. 1985. p. 633; p. carlen:*

الموضوع يقتضي دراسة إجرام المرأة من الناحية الكمية وفقاً للإحصاءات الجنائية وملاحظاتنا حول هذه الإحصاءات فضلاً عن دراسة إجرام المرأة من الناحية النوعية أي حسب نوع الجريمة المرتكبة وأخيراً التفسير الذي قدم لبيان أسباب انخفاض معدل إجرام المرأة عن إجرام الرجل.

*** إجرام المرأة من الناحية الكمية:**

تدل الإحصاءات الجنائية بصورة مطردة على انخفاض حجم إجرام المرأة عن إجرام الرجل، فقد اثبت "كيتيليه" في النصف الأول من القرن الماضي بعد دراسته للإحصاءات الجنائية في فرنسا عن سنة ١٨٢٥ أن نسبة إجرام المرأة إلى الرجل تمثل ١ : ٥ تقريباً وفي عام ١٩٠٢ اثبت "Granier" أن نسبة إجرام المرأة يعادل ١٣ % من الحجم الكلي للظاهرة الإجرامية في فرنسا عن نفس العام وتشير الإحصاءات الحديثة في فرنسا أن المرأة لا تمثل إلا ٢٠ % من العدد الكلي للمتهمين ونسبة المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية لا يزيد عن ٤.٣ % من مجموع المسجونين^(١) ويرى الأستاذ "Jan pinatel" أن إجرام المرأة يمثل ١٠ % من إجرام الرجل^(٢) وهذا الأمر تؤكد الإحصاءات الجنائية في البلاد الأخرى ففي اليابان بلغت النسبة ٦.٣ % من جملة المحكوم عليهم، وفي فنلندا لم تتجاوز ٤.٦ %، وفي مصر دلت إحصاءات الأمن العام لسنة ١٩٧١ أن عدد المتهمين في الجنايات هو ٥٣٧٩ منهم

Women, crime and pouvertym open Univ. press. 1988; M.Hamelin: Femmes et prison Montréal éd du méridien. 1989; R.Cairo: femmes et criminelles éd ères 1992.

والدكتور أحمد المجذوب: المرأة والجريمة دار النهضة العربية ١٩٧٢.

(1) Voir cf. H.Larguier: *Criminologie et science pénitentiaire* 7 éd. 1994. p. 41

(2) J.pinatel: *préface a l'ouvrage de r.Cairo: ibid. 1992. p.12*

٥٢١٦ من الرجال و ١٦٣ من النساء وإحصاءات مصلحة السجون لعام ١٩٦٨ أوضحت أن عدد الرجال المحكوم عليهم والموجودين بالسجون حتى ١٩٦٨/١/٣١ هو ١٥٢٨ وأن عدد النساء المحكوم عليهن هو ٤٧٣ (١).

نستخلص من هذه الإحصاءات أن حجم الجريمة لدى النساء يقل عن مثيله لدى الرجال وعلى نحو مؤكد في مختلف الدول.

ورغم ذلك فإن هذه الإحصاءات لا تدل على الحجم الفعلي لإجرام المرأة والذي يرتفع فيه بدرجة كبيرة حجم الرقم الغامض أو المظلم "Chiffre noir".

فمن ناحية أشار الأستاذ الفرنسي "J.Pinatel" أن هذه الإحصاءات لا تتضمن جرائمالبغاء لدى المرأة ولو أضيفت هذه الجرائم لتغيرت النسبة تماماً وقد تتخطى معدل إجرام الرجل (٢) ويؤكد نفس المعني الأستاذ "Ottopollak" حيث يرى أن هذه الإحصاءات غير جديرة بالثقة لأنها لا تقدم بيانات كافية عن جرائم النساء ويضيف أن أغلب جرائمهن يجري حجبها باستخدام الأساليب الملتوية والخداع وأن النساء يتورطن في عدد كبير من الجرائم المختلفة

(١) انظر دراسة تحليلية للإحصاءات الجنائية في مصرفي الفترة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٨٥ تثبت عكس ذلك: الدكتور أحمد على المجدوب: تطور إجرام المرأة في ربع قرن (١٩٦١ - ١٩٨٥) بحث مقدم إلى مؤتمر الاسكندرية (١١ إلى ١٦ يونيو ١٩٨٨) الذي نظمته كلية الحقوق - جامعة عين شمس بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية تحت عنوان "بعض الجوانب الاجتماعية والقانونية للمرأة في مصر ص ١٥٧ وما بعدها.

(2) Bouzat et pinatel op. cit. p. 229.

والتي تتعارض بشكل واضح مع الأدوار التي يقمن بها في الحياة كزوجات وأمهات وممرضات ومربيات أطفال. من بينها جرائم القتل التي يرتكبها باستخدام السم غالباً والزنا والإجهاض وقتل المواليد والابتزاز والسرقة من المحلات الكبيرة (السوبر ماركت) والتزوير وهذه الجرائم لا تحتاج إلى جرأة ولا إلى قوة بدنية كما أن كثيراً منها يجري التغاضي عنه تقديراً للمرأة أو لظروفها أو لغير ذلك من الأسباب. (١)

ومن ناحية أخرى فإن هناك عدداً من الجرائم التي ترتكبها المرأة وتتفوق فيها على الرجل لا تظهر في الإحصاءات الجنائية مطلقاً أو تظهر منها نسبة ضئيلة جداً، من ذلك جرائم قتل الأطفال بطريق الخطأ نتيجة إهمال الأم لا تظهر في الإحصاءات الجنائية في مصر حيث يندر أن تقدم النيابة الأم للمحاكمة اكتفاء بما أصابها من آلام نفسية شديدة نتيجة فقد وليدها، وجرائم الإجهاض تتم عادة في الخفاء ولا يكتشف منها إلا نسبة ضئيلة جداً.

وأخيراً فإن المرأة وإن لم تكن فاعلاً أصلياً في العديد من الجرائم فهي السبب فيها حيث تدفع الرجل إليها بالإيحاء أو التحريض أو تقدم له المساعدة التي تسهل له ارتكاب الجريمة فضلاً عن أن طبيعة المرأة وظروفها يل ومقدرتها تمكنها من إخفاء الكثير من جرائمها. وقد قدم الدكتور " مارشيه *Marchais* " إحصائية تبين النسبة التي توضح دور المرأة كمسبب لعدد من الجرائم فقد بلغت هذه النسبة ١٠ % في السرقة

(١) راجع: الدكتور أحمد المجذوب: البحث السابق ص ١٦٠

ومن ١٥ - ٢٠ % في القتل البسيط، ١٠ % في القتل مع سبق الاصرار،
٤٠ % في جرائم الاعتداء على العرض. (١)

نستخلص فيما تقدم أنه إذا أخذنا في الاعتبار حجم الإجرام الفعلي
للمرأة لتغير كثيراً من معدل إجرامها بالمقارنة بمعدل إجرام الرجل وتوضح
هذه الصورة أكثر عند دراسة إجرام المرأة بالنظر إلى مختلف الجرائم.

* إجرام المرأة من الناحية النوعية:

لا يقتصر الاختلاف في إجرام المرأة عن إجرام الرجل على الناحية
الكمية بل يظهر هذا الاختلاف كذلك في الناحية النوعية أي نوع الجريمة
المرتبكة ومدى اقبال أو عزوف المرأة عنها بالمقارنة بالرجل.

فالإحصاءات الجنائية في الماضي والحاضر تؤكد أن المرأة تتفوق
على الرجل وبنسب كبيرة في ارتكاب بعض الجرائم، وتأتي جريمة قتل
الأطفال حديثي الولادة والإجهاض والقتل بالسم والنصب وبعض السرقات
البسيطة وإخفاء الأشياء والشهادة الزور في مقدمة هذه الجرائم.

ففي إيطاليا ثبت من دراسة إحصاءات سنتي ١٩٢٩، ١٩٣٠
أن نسبة إجرام النساء في قتل الأطفال حديثي الولادة بلغت ٩٥ %
وفي الإجهاض ٨٤ % والقذف ٥٥ %. وفي ألمانيا تدل الإحصاءات
في الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٠ على ما يلي: الإجهاض ٧٠.٥ %

(1) Bouzat et Pinatel. op. cit. p. 229

و٨٠.٥% القتل بالسّم ٥١% وإخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة
٢٥.٣% (١).

ويفسر ارتفاع نسبة إجرام المرأة في جرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة أنها تتصل بدور المرأة في الحياة كأم تتجب الأطفال وتتولي رعايتهم فترتكب هذه الجرائم نظراً لارتباط الحمل سفاهاً أو ولادة طفل غير شرعي بالخطيئة التي وقعت فيها المرأة ورغبة في التخلص من آثارها فتقدم على الإجهاض أو قتل الوليد.

وفي مجال جرائم الأشخاص ترتفع نسبة إجرام المرأة في جريمة القتل بالسّم ويفسر ذلك بأن المرأة شديدة العاطفة وإذا كرهت اشتدت كراهيتها ورغبتها في الانتقام ممن تكره ونظراً لضعف قوتها البدنية تلجأ إلى وسيلة سهلة لتنفيذ القتل حيث تضع السم في الطعام أو الشراب الذي تعده لغريمها الذي تربطها به غالباً صلة وثيقة.

ويفسر ارتفاع نسبة إجرام المرأة في السرقات وإخفاء الأشياء المسروقة بضعف المرأة أمام إغراء بعض الأشياء خاصة التي تعرض في المحلات الكبيرة دون رقابة مباشرة عليها، فضلاً عن إخفاء الأشياء التي ترتبط غالباً بكونها شريكة لفاعل أصلي في جريمة السرقة.

ويفسر ضعف التكوين البيولوجي للمرأة انخفاض نسبة جرائم العنف لديها: القتل بوسيلة عنيفة أو الجرح والضرب ويحل محل العنف إما القتل بالسّم أو القذف والسب، ومع ذلك فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تعدد حالات قتل الزوجات لأزواجهن في المجتمع المصري

(١) انظر الدكتور عوض محمد: المرجع السابق ص ١٥٩، ١٦٠.

باستخدام آلة حادة كالسكين أو الساطور أو باستعمال سلاح ناري وهذه الحالات تستحق أن تكون محلاً لدراسة اجتماعية وجنائية لمعرفة دوافع المرأة إلى ارتكاب القتل بهذه الوسائل وبصورة بشعة أحياناً وإيضاح مدى الدور الذي قام به ضحايا هذه الجرائم لدفع المرأة إلى ارتكاب هذه الجرائم الغريبة على طبيعتها وتكوينها.

* أسباب اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل:

قدمت عدة تفسيرات لمحاولة بيان أسباب الاختلاف الكمي والنوعي بين إجرام الرجل وإجرام المرأة منها ما هو أخلاقي وديني ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو بيولوجي ونفسي.

فذهب البعض إلى أن انخفاض إجرام المرأة عن إجرام الرجل يرجع إلى أنها أكثر منه تديناً وأسمى منه خلقاً حيث حباها الله أقوى عاطفة إنسانية ألا وهي عاطفة الأمومة بكل ما تحمل من حب وحنان ورعاية وإيثار، فضلاً عن تمتعها بحياء طبيعي وهذه الصفات مجتمعة تجعلها أقرب من الرجل إلى تطبيق تعاليم الدين والتمسك بفضائل الأخلاق على نحو يباعد بينها وبين الجريمة.^(١)

ويؤخذ على هذا الرأي أنه لم يقدّم على دليل مقنع حيث يكذب الواقع في كثير من الجرائم التي ترتكبها حيث تعتدي المرأة على أمومتها وتقدم على ارتكاب أخطر الجرائم كالإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة أو تركهم في أماكن مهجورة أو تسيء معاملة الأطفال

(1) G.Trad: la criminalité comparée. Ed Alcan. 1989. p. 321 ;
A.Algan ; Etude comparative de la délinquance juvénile des filles
Annal de Vaucresson no. 5 p. 195.

الصغار إذا كانوا من زوجة أخرى. فضلا عن ذلك فمن الثابت إحصائياً ارتفاع نسبة ارتكاب المرأة لجريمة الشهادة الزور وهذا يوضح ضعف الروح الدينية لديها لأنها تقسم بالله أن تقول الحق ثم تحنت في يمينها.

وذهب رأي آخر إلى أن سبب التفاوت في إجرام المرأة وإجرام الرجل يرجع إلى اعتبارات اجتماعية تتعلق بوضع المرأة في المجتمع فمن ناحية نجد أن المرأة في الماضي لم تكن تشارك في العمل خارج المنزل وبالتالي يقل احتكاكها بالمجتمع فنقل فرص أو دوافع ارتكابها للجريمة^(١). ومن ناحية أخرى توجد المرأة غالباً في حماية الرجل الذي يتحمل عنها المسؤولية سواء أكان أباً أو أخاً أو زوجاً أو ابناً. وهذان الاعتباران يقللان من حجم إجرام المرأة ويزيدان على العكس من إجرام الرجل بحكم تحمله لمسئولية نفسه ومسئولية أسرته، ونتيجة للأعباء الملقاة على عاتقه والمسئوليات التي يفرضها عليه النظام القانوني في المجتمع سواء بحكم كونه موظفاً أو بصفته مسئولاً عن أسرة أو كمواطن عادي ليس إلا.

وهذا التفسير الاجتماعي لانخفاض إجرام المرأة يحمل جانباً من الصحة إذا نظرنا لزيادة معدلات الجريمة لدى المرأة حالياً بسبب تحررها وخروجها للعمل وإن كان لا يصلح كمنظريه عامة تفسر اسباب اختلاف حجم ونوعية إجرام المرأة عن إجرام الرجل فلا شك أن طبيعة الوسط المحيط ومكانة دور الإنسان في هذا الوسط تلعب دوراً ملحوظاً في ازدياد أو انخفاض نسبة الإجرام وإذا أكملنا النظرية الاجتماعية

(1) J.laraguiet; *ibid.* 7 ed 1994 p. 41 ; R.Cairo; *femmes et criminelles.*
Ibid. 1992. p. 183 et s

بالنظرية البيولوجية النفسية فيمكن تفسير اسباب اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل.

ويري الاتجاه الأخير أن الاختلاف في إجرام المرأة والرجل يرجع إلى عوامل بيولوجية ونفسية فمن الناحية البيولوجية يعتبر التكوين الجسماني للمرأة اضعف من الرجل. ولقد قدر "جري Guerry" بطريقة حسابية دقيقة أن القوة البدنية للمرأة توازي نصف قوة الرجل وبالتالي فإن معدل إجرامها يجب ألا يزيد عن النصف بالمقارنة بالرجل في مجال الجرائم التي تحتاج إلى العنف كالقتل والضرب والجرح.^(١)

ومن الناحية النفسية التي تعد انعكاساً لطبيعتها البيولوجية فإن حالة التوتر العصبي والانفعال النفسي اللذين تتعرض لهما المرأة خلال فترة الدورة الشهرية واثناء الحمل تزيد من عوامل الإقدام على الجريمة لديها وتضعف من عوامل المقاومة. وقد اثبتت بعض الإحصاءات في انجلترا أن ٤١% من جرائم النساء تقع اثناء الدورة الشهرية، وفي فرنسا ثبت أن ٦٣% من جرائم السرقة التي وقعت من النساء في متاجر باريس قد حدثت كذلك اثناء الدورة الشهرية^(٢) وأن ٨٤% من جرائم العنف ارتكبتها كذلك اثناء فترة الحيض.^(٣)

وهذه الإحصاءات تؤكد ما لاحظته "لومبروزو" قبل ذلك من أن التطور الفسيولوجي للمرأة (تطور وظائف الأعضاء) يؤثر في سلوكها الإجرامي فالبلوغ والطمث والحمل وانقطاع الطمث في سن اليأس يؤثر

(1) Bouzat et pinatel: *ibid*: p. 229; C.Granier. *op. cit.* p. 19 ; R.Cairo. *op. cit.* 1992. p.177.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني، ص ٣٩، الدكتور فوزية عبد الستار ص ٩٤ - ٩٥

(٣) انظر الدكتور أحمد على المجذوب: المرأة والجريمة دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص

في إجرامها. فقد لاحظ تأخر ظهور الطمث لدى مرتكبات جرائم السرقة والبلوغ المبكر لدى العاهرات كما بين أن النشاط الإجرامي للاناث يقع بصفة عامة في فترة الطمث. (١)

ولاشك أن التكوين البيولوجي والنفسي للمرأة من العوامل التي تؤثر في إجرامها كما ونوعاً. ولكنه لا يفسر جميع صور إجرام المرأة. وهو ما يؤدي بنا إلى القول بأن إجرام المرأة واختلافه عن إجرام الرجل يفسره نوعان من العوامل احدهما بيولوجي والآخر اجتماعي يتفاعلان معاً على نحو يوضح ويفسر لنا الدور الطبيعي للمرأة في الحياة ودوافعها إلى الإجرام ونوع الجرائم التي تميل إلى ارتكابها وتلك التي لاتقدم عليها.

ويجب ألا يغيب عن الذهن أن جميع الدراسات التي تمت حول إجرام المرأة قد اعتمدت على الإحصاءات الجنائية التي لا تمثل إلا جزءاً محدوداً من حجم الظاهرة الإجرامية من الناحية الفعلية، وهذا يدعو إلى وضع هذا الأمر في اعتبارنا حيث يزداد "الرقم الغامض" في معظم جرائم المرأة كالإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة وجرائم العرض: (البغاء والزنا والاعتصاب وهتك العرض والفعل الفاضح).

(١) الدكتور أحمد المجذوب: المرجع السابق ص ٦٨ ، ٦٩

المطلب الثالث

السن

* تمهيد:

يمر الإنسان منذ مولده إلى نهاية حياته بتطورات بيولوجية ونفسية وعقلية تنعكس على سلوكه ومنها السلوك الإجرامي. وتبعاً لهذه التطورات يختلف السلوك الإجرامي من حيث الكم والنوع وفقاً لمراحل العمر المختلفة. وسنعالج في الصفحات التالية مراحل العمر في عجالة ونبين ارتباط السن بحجم الإجرام وبنوعه ثم نتطرق لتفسير العلاقة بين الإجرام والسن.

* مراحل عمر الإنسان:

يقسم الباحثون مراحل العمر إلى أربع هي: الطفولة والمراهقة والنضج ثم الشيخوخة.

ومرحلة الطفولة "Enfance" تبدأ منذ الميلاد وتمتد إلى سن الثانية عشرة وفيها تتكون شخصية الإنسان

ومرحلة المراهقة "Adolescence" تبدأ مع ظهور علامات البلوغ لدى الذكر والانثى وتبدأ عادة من عمر الثانية عشرة وتمتد إلى سن الخامسة والعشرين وإن كان بعض الباحثين يدخل مرحلة النضج المبكر "Jeunes ma" في تلك الفترة، ويرى أنها تبدأ من ١٨ إلى ٢٥ سنة^(١) ففي المرحلة الأولى من المراهقة يصاحب البلوغ الجنسي نمواً بدنياً

(1) J.Larguier: *Criminologie et science pénitentiaire* 7 éd 1994. p. 42.

ونفسياً وعقلياً وفي المرحلة الثانية بتخلص الإنسان من مظاهر المراهقة الحادة بدنياً ونفسياً ويزداد نموه العقلي ويتجه نحو الاستقرار.

وأما مرحلة النضج فتبدأ عادة في سن الخامسة والعشرين إلى سن الخمسين ويقسمها البعض إلى مرحلتين: الأولى النضج المتوسط *Adulte cinfime* ويقع ما بين الخامسة والثلاثين والخمسين^(١) وفي تلك المرحلة يبدأ النمو الكبير في ملكات الإنسان وقدراته التي تبلغ الذروة في سنواتها الأخيرة وهي مرحلة العمل والنشاط من أجل تحقيق الاستقرار المهني والعائلي والاقتصادي

وأخيراً مرحلة الشيخوخة "*Vieillesse*" التي تبدأ مظاهرها من سن الخمسين حيث الاضمحلال في القوي والامكانيات يصاحبه شعور بالتوتر يتحول فيما بعد إلى شعور باليأس بعد أن يصل الإنسان مرحلة متقدمة في الشيخوخة

* علاقة مراحل العمر بحجم الجريمة:

نظراً لارتباط كل مرحلة من مراحل العمر بنمو أو تطور في قدرات الإنسان البيولوجية والنفسية والعقلية فضلاً عن اختلاف ردود فعله للمؤثرات الخارجية ومدى قدرته على التكيف مع الوسط المحيط وما يتبعه هذا الوسط من امكانية اشباع رغبات الإنسان فإن حجم الجريمة يختلف من عمر إلى آخر حسبما تشير إليه الإحصاءات الجنائية في مصر وفي الخارج.

(1)J.Larguier: *ibid. loc. cit*

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

١٥٤

فتشير الإحصاءات الجنائية في مصر لعام ١٩٦٩ على أن حجم الجريمة مقارناً بالسن هو كالتالي:

العمر	حجم الجريمة
من ٧ إلى ١٥	١.٢ %
من ١٥ إلى ٢٠	٨ %
من ٢٠ إلى ٣٠	٣٠.٥ %
من ٣٠ إلى ٤٠	٣٤.٦ %
من ٤٠ إلى ٥٠	١٧.٣ %
من ٥٠ إلى ٦٠	٥.٧ %
من ٦٠ فما فوق	٢.٥ %

وتشير الإحصاءات الفرنسية لعام ١٩٦٦ إلى سير حجم الجريمة حسب عمر الحدث على النحو التالي: (١)

العمر	حجم الجريمة
أقل من ١٣ سنة	٠.٦٧ %
من ١٣ إلى ١٦	١٠.٢٥ %
من ١٦ إلى ١٨	٢٦.٣٥ %

(1) *Leaute: ibid. p. 424.*

ويلاحظ على الإحصاءات السابقة ما يلي:

(أ) أن أعلى معدل لارتكاب الجرائم بالنسبة للعمر في مصر يشمل الفترة من ٢٠ إلى ٤٠ سنة بينما في فرنسا تبلغ الجريمة لدى الأحداث من ١٦ إلى ١٨ سنة ومع ذلك فإن الإحصاءات الجنائية الفرنسية لعام ١٩٦٦ تشير إلى أن العمر الذي تبلغ فيه احكام الادانة ذروتها يقع ما بين ٢٥ إلى ٣٠ سنة بينما تشير الكتابات الحديثة جداً إلى أن العمر الذي يبلغ فيه الإجرام ذروته هو ١٩ سنة^(١) ويفسر هذا باختلاف درجة التطور الحضاري في البلدين واختلاف الظروف المحيطة بالفرد تبعاً لذلك والدليل على ذلك أن أعلى معدل للإجرام في امريكا ينحصر في الفترة ما بين ١٨ إلى ٢٢ سنة.

(ب) أن النسب السابقة تشير إلى المعدلات القانونية للجريمة *Criminalité juridique* حسبما هي مسجلة بالإحصاءات أما المعدلات الفعلية للإجرام "*Criminalité réelle*" فهي أعلى من ذلك بكثير على وجه الخصوص في مرحلة الحداثة حيث تعزف كثير من الأسر عن ابلاغ الشرطة عن الجرائم التي تقع من ذويهم.

(ج) أن معدل انخفاض الجريمة يبلغ قيمته ابتداء من عمر الستين حيث يبلغ معدل إجرام المسنين بعد الستين في مصر ٢.٥ %، وفي بلجيكا وفقاً لإحصاءات ١٩٠٧ بلغت نسبة الإجرام ٣.٤١ للفترة ما بين ٦٠ إلى ٧٥ سنة^(٢). ويفسر انخفاض معدل الإجرام بالنسبة للشيوخ بأسباب بيولوجية واجتماعية على ما سنرى.

(1) J.Largurier ; *ibid.* 7 éd. 1994. p. 42

(2)Leaute *ibid.* p. 437.

* علاقة مراحل العمر بنوع الجريمة:

تشير الإحصاءات الجنائية إلى اختلاف معدل ارتكاب الجريمة من الناحية النوعية باختلاف مراحل العمر.

فلو نظرنا إلى جرائم الأموال وجدنا انها تبلغ القمة لدى الرجال في عمر مبكر، حيث يرى "دي جريف *De greff*" أن هذه الجرائم تصل إلى ذروتها في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ سنة في بلجيكا، وفي فرنسا حسب إحصاءات ١٩٦٣ فإن ٧٢ % من جرائم المال يرتكبها أحداث تتراوح أعمارهم ما بين ١٣، ١٦ سنة وتبقى جرائم الأموال - والسرقعة على وجه الخصوص - هي الجرائم المفضلة لدى الأحداث والشباب حتى عمر ٣٥ سنة على العكس فإن النصب وخيانة الأمانة تحتل مرتبة ثانية في مرحلة العمر التي تجاوز الثلاثين عاما، ثم تأخذ في الازدياد بعد ذلك مع تقدم العمر وازدياد الخبرة بالحياة والنضج الفكري.

أما جرائم الاعتداء على الأشخاص فتبلغ ذروتها بالنسبة للبالغين من عمر ٢٠ إلى ٢٥ سنة حسبما تشير إليه الإحصاءات الفرنسية فقد اتضح من هذه الإحصاءات الخاصة بسنة ١٩٦٤ أن ١٦ % من المحكوم عليهم في جنايات القتل و ٢٥% من المحكوم عليهم في جرائم الضرب والجرح هم من الأحداث البالغين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة وبعد هذا العمر تبدأ معدلات جرائم الأشخاص في الانخفاض التدريجي حتى تتضاءل كثيراً في مرحلة الشيخوخة.

أما عن جرائم الاعتداء على العرض فتبدأ من مرحلة المراهقة وتبلغ ذروتها كجرائم الأموال في الفترة ما بين ١٨ و ٢٥ سنة، وهو ما تشير إليه الإحصاءات في البلاد المختلفة. ففي فرنسا تشير إحصاءات

سنة ١٩٥٤ أعلى مستوى بلغته جرائم العرض كان بين الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠، ٢٥ سنة وفي ايطاليا حسب إحصاءات ١٨٩٦ - ١٩٠٠ أن هذه النسبة تبلغ ذروتها بين الشباب من ٢١ إلى ٢٥ سنة. وبعد هذا العمر تبدأ في التناقص بصورة ليست ملحوظة إلى أن تصل إلى سن الستين حيث تخبو جذوة الغريزة الجنسية فيقل بوضوح جرائم العرض، إلا إذا أصيب الفرد في مرحلة الشيخوخة بانحراف في مسير الغريزة الجنسية التي تدفعه إلى الاعتداء على العرض حيث يكون اغلب ضحاياه من الأطفال.

* تفسير العلاقة بين مراحل العمر ومعدل الجريمة:

إذا كان وقوع الجريمة يفسر بعوامل فردية واجتماعية فكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين مراحل العمر ومعدل الجريمة يفسر برده إلى العاملين المشار اليهما^(١).

فمن الناحية العضوية التي تتعلق بالتكوين الجسماني والعاطفي يرى "كيتيليه *Quételet*" أن الميل إلى الجريمة يتطور مع تطور النمو الجسماني والعاطفي للشخص، حيث يبلغ ذروته في سن الخامسة والعشرين. ففي هذا العمر يكتمل النمو الجسماني للفرد ويتطور النمو الفسيولوجي للإنسان من الضعف إلى القوة ثم إلى الضعف مرة أخرى على نحو لا يفسر لنا فحسب حجم الجريمة بل كذلك نوعها. ولذا فقد رأينا أن أعلى معدلات الجريمة تنتشر في عمر يتراوح بين ١٨، ٢٥ سنة. وفي هذه السن تكثر جرائم الأموال والأشخاص وجرائم العرض،

* *Leaute L ibid. p. 435.*

(١) انظر:

والدكتور عوض محمد ص ١٨١

حيث القوة البدنية متوافرة، وحيث الغريزة الجنسية محل القوة وتخبو الغريزة الجنسية نجد أن حجم الجريمة ينخفض ونوعها يتغير. فمثلاً في إجرام الشيوخ تحل جرائم النصب محل السرقة التي تحتاج عادة إلى قوة بدنية وفي جرائم الأشخاص يحل القذف والسب محل الاعتداء العنيف بالقتل أو الجرح أو الضرب وفي جرائم العرض يحل هتك ضد الصبية محل الزنا أو الاغتصاب ضد الفتيات أو السيدات.

ومن الناحية النفسية نجد أن تطورها المستمر لدى الفرد ينعكس على سلوكه الإجرامي في مراحل العمر المختلفة. ففي مرحلة المراهقة يؤدي النمو الفسيولوجي والرغبة في إشباع الحاجات المادية والغريزية إلى بعض الاضطرابات النفسية وتضعف قدرة المراهق على ضبط النفس مقترباً بها شعوره بقوته واعتداده بنفسه وسهولة انقياده للاغراء على نحو يدفعه إلى سبيل الإجرام. وحينما يكتمل النضج النفسي والفكري في سن الخامسة والعشرين فإن قدراته على كبح جماح رغباته وغرائزه تزداد فيبدأ معدل الجريمة في الانخفاض نوعاً ما، ويتغير كذلك نوع الجرائم المرتكبة.

ومن الناحية الاجتماعية نجد أن الحدث كثير الاحتكاك بالآخرين ويسهل عليه محاكاة وتقليد زملائه أو أصدقائه، يضاف إلى ذلك أن إشباع غرائزه ومتطلباته قد لا يتحقق له بطريق مشروع فيسلك سبيل الجريمة.

أما مرحلة الشباب والنضج التي تبدأ من سن الخامسة والعشرين ففيها يكتمل النضج الفسيولوجي والنفسي والعاطفي، فضلاً عن استقراره

اجتماعياً بممارسة العمل الذي يناسبه واستقراره عائلياً بالزواج وتكوين الأسرة كل هذه العوامل تؤثر على حجم ونوع الجريمة.

وفي مرحلة الشيخوخة حيث الضعف الجسمي والفكري والعاطفي وضعف الرغبة في مباحج الحياة فضلاً عن بعده عن مجال العمل المهني أو الوظيفي كل هذا يؤثر في حجم الجريمة بالانخفاض الملحوظ، ويؤثر على نوع الجرائم التي يرتكبها المسنون على نحو ما رأينا.

المطلب الرابع

الإمكانيات الذهنية

* مفهوم الذكاء:

يعرف الذكاء بقدرة الإنسان على التكيف مع البيئة المحيطة والظروف المتغيرة من خلال مجموعة من العمليات العقلية تشمل الإدراك والتذكر والتخيل والتفكير. (١)

ونصيب الإنسان من الذكاء يتفاوت من فرد إلى آخر سواء في مستواه العام أو في بعض عناصره فيوصف بعض الناس بالنبوغ والعبقرية لارتفاع مستوى ذكائهم بدرجة كبيرة، وهؤلاء قلة من البشر وتحظى أغلبية الناس بمستوى متوسط من الذكاء، بينما لا يتمتع ضعاف العقول إلا بقدر محدود من الذكاء وهم نفر قليل.

(1) Bouzat et Pinatel. Ibid. p. 216

والدكتور عوض محمد ص ١٨٩.

* قياس مستوى الذكاء:

لتحديد مستوى ذكاء الفرد لجأ الباحثون إلى وسائل علمية معينة أطلق عليها "اختبارات الذكاء" وهذه الاختبارات تتمثل في ملاحظة مدى استجابة الفرد لموقف معين، وتشمل على عناصر لقياس مختلف العمليات العقلية وترجمتها بدقة إلى ارقام وعلى ضوء نتيجة هذه الاختبارات تتحدد نسبة الذكاء لدى الفرد الخاضع لها. وقد عبر العالم الالمانى "Stern" عن هذه النسبة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة الذكاء} = \frac{\text{العمر العقلي}}{\text{العمر الزمني}}$$

ويتحدد العمر العقلي للشخص بعدد من الدرجات تحسب على اساس اجابته على عناصر الاختبار المحددة مسبقاً لسن معينة. وإذا تحدد العمر العقلي للشخص بهذه الطريقة أمكن تحديد نسبة ذكائه، وذلك عن طريق مقارنة عمره العقلي بعمره الزمني. فإذا أردنا أن نحدد نسبة ذكاء طفل عمره ١٢ سنة، قدمنا له عدة اختبارات بعضها مقرر لمن هم دون سنة والبعض الآخر لمن هم يسبقونه في السن. فإذا توقف في اجاباته عند مستوى الاختبار المقرر لطفل عمره ٩ سنوات، فمعني ذلك أن عمره العقلي ٩ سنوات ونقوم بحساب نسبة ذكائه على النحو التالي:

$$\text{العمر العقلي} \times 100 \div \text{العمر الزمني} = \frac{9 \times 100}{12} = 75\%$$

وهذا معناه أن نسبة ذكائه ٧٥ % والفرض الثاني أن يستطيع هذا الطفل الاجابه على الاختبارات المقررة لمن هم في مثل سنه، فإن نسبة

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

١٦١

الذكاء لديه تكون ١٠٠ % ويصبح عمره العقلي مساوياً لعمره الزمني وذلك بنفس طريقة الفرض الأول:

$$\text{نسبة الذكاء} = \frac{١٢}{١٠٠} = \frac{١٠٠}{١٠٠ \times ١٢} \%$$

ويأتي الفرض الأخير، وهو استطاعة هذا الطفل الإجابة على عناصر الاختبار المقرر لمن هم في سن ١٥ سنة، فمعنى ذلك أن عمره العقلي يزيد عن عمرة الزمني وتحدد نسبة ذكائه على النحو التالي:

$$\% ١٢٥ = \frac{١٠٠ \times ١٥}{١٠٠} \quad ١٢$$

ومستويات الذكاء لدى علماء النفس تنقسم إلى: الذكاء المتوسط الذي تتراوح نسبته بين ٩٠% و ١١٠% والذكاء المرتفع لدى النوابغ وهو ما لا تقل نسبته عن ١٢٠% وأخيراً ذكاء ضعاف العقول الذي تتراوح نسبته بين صفر % و ٨٠%.

والضعف العقلي لدى الباحثين ينقسم إلى درجات ثلاث: العته "*Idiotie*" والبلاهة "*Imbécilité*" والحمق "*Débilite mentale*" فالعته يشخص حالة من لا يتجاوز مستوى ذكائه مستوى ذكاء طفل في الثالثة من عمره وذكاء المعتوهين تتراوح نسبته بين صفر %، ٢٥ % وهذا المستوى المتدني من الذكاء يعد مانعاً من موانع المسؤولية الجنائية أما البلاهة فتتوافر لدى الأشخاص الذين تتراوح نسبة الذكاء لديهم بين ٢٥% و ٥٠% والأبله يسأل جنائياً عن تصرفاته وإن كانت حالته تعد

ظرفاً مخففاً للعقاب والحمق يجعل مستوى ذكاء الحمقى يتراوح بين ٥٠ % إلى ٧٠ % ولا تؤثر حالة الحمق على مسئوليتهم الجنائية.

* العلاقة بين مستوى الذكاء والجريمة:

من الأمور التي أثارت انتباه الباحثين منذ زمن محاولة معرفة العلاقة التي تربط بين مستوى ذكاء الفرد وميله إلى الجريمة وكان الرأي السائد في القرن قبل الماضي يذهب إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الذكاء والجريمة فكلما قل مستوى الذكاء كلما زاد ميل الفرد إلى الجريمة وبالعكس، وقد استخلصوا من ذلك أن من السمات البارزة للمجرمين انهم من الأغبياء

إلا أن الرأي السابق لم يسلم به الباحثون في الوقت الحاضر لصعوبة اثبات وجود علاقة قاطعة بين الغباء ودرجة الإجرام أو حجمه وبالتالي فلا يمكن إقامة الدليل العلمي على أن الغباء يعد سبباً مباشراً للجريمة، ويتفق هؤلاء الباحثون على أن درجة ذكاء الفرد تجعل لديه ميلاً إجرامياً نحو نوع معين من الجرائم، فالأذكياء يميلون إلى ارتكاب جرائم معينة والأغبياء يميلون إلى مقارفة جرائم أخرى.

فقد أثبت الواقع الذي تؤكد الإحصاءات أن الأذكياء يميلون إلى ارتكاب جرائم النصب والتزوير والجرائم الاقتصادية بصفة عامة وجرائم أمن الدولة سواء الداخلي منها أم الخارجي. وهذه الجرائم تفترض فيمن يقدم عليها قدراً معقولاً من الذكاء ومعرفة ودراية وخبرة بأمور الحياة وأما الأغبياء فانهم يميلون إلى جرائم السرقة البسيطة والحريق وجرائم العرض على وجه الخصوص الأفعال المخلة بالحياة

والجرائم غير العمدية عموماً ويمكن لمن يقل مستوى ذكائه عن المتوسط العادي أن ينفذ مثل هذه الجرائم.

وتؤكد الإحصاءات الجنائية هذه العلاقة بين مستوى الذكاء ونوع الجريمة فقد انتهى "Murchson" من أبحاثه حول العلاقة بين الذكاء والجريمة إلى القول بأن نسبة ارتكاب هذه الجرائم من قبل منخفضي الذكاء لا تتجاوز ٢٢%، وتختلف هذه النسبة في جرائم العرض حيث ترتفع لدى قلبي الذكاء إلى ٤٨%، بينما تمثل ٢٦% لدى مرتفعي الذكاء.

* تفسير العلاقة بين الذكاء والجريمة:

قدمت بعض التفسيرات للعلاقة بين مستوى الذكاء ودرجة الميل للجريمة بعضها نفسي وبعضها اجتماعي. (١)

فمن الثابت علمياً أن مستوى الذكاء كلما زاد ترتفع معه قدرة الفرد في السيطرة على غرائزه وشهواته وكلما قل ذكاؤه كلما ازداد اندفاعه لاشباع هذه الغرائز دون تأثره بالقيم الاجتماعية السائدة التي تنهي عن هذا الاشباع بالطرق غير المشروعة التي سلكها. يضاف إلى ذلك أن ضعف إدراك الشخص وعجزه تبعاً لذلك عن إمكانية إشباع رغباته بالطريق المشروع، يزيد من عوامل الدفع إلى الجريمة ويقلل من عوامل المنع من ارتكابها فضلاً عما تقدم فقد أثبتت الأبحاث أن ضعيف العقل تنقصه المشاعر الإنسانية الطبيعية كالشفقة والرحمة والتضامن مع الآخرين، وبالتالي فإن هذا النقص في المشاعر يؤدي إلى

(١) انظر: الدكتور محمود نجيب حسني ص ٥٤، الدكتور مأمون سلامة ص ١٨٥.

نقص في القيم الأخلاقية السامية على نحو يدفعه إلى سلوك سبيل الجريمة دون مبالاة بالنتائج المترتبة على أفعاله.

ويفسر إقدام ناقص الذكاء على الجريمة من ناحية أخرى تفسيراً اجتماعياً مفاده أن نقص مستوى ذكائه يخلق لديه مشاكل جمة للتكيف مع البيئة التي يعيش فيها، فقد يواجه قليل الذكاء مشاكل عديدة في الدراسة تعوقه عن مواصلة السير فيها، فيكون التشرذم والجريمة سبيله أحياناً بعد هذا الفشل وحظ ناقص الذكاء في الحصول على عمل مناسب قليلة، وإذا حصل على عمل فالأجر ضئيل والاستغناء عنه في أي وقت أمر يهدده دائماً وفي مجال علاقاته العاطفية فليس له عند الجنس الآخر حظ موفور، فيلجأ للجريمة لإشباع عواطفه وغرائزه بل قد تكون الجريمة هي سبيله للانتقام ممن رفضت مشاركته عواطفه أو الاقتران به. وفضلاً عن ذلك فإن تكيفه العام مع الحياة الاجتماعية يكون صعباً لما تقدم من الأسباب فضلاً عن أسباب أخرى منها تصرفاته وسلوكياته وردود فعله تجعله مادة للسخرية من أترابه أو من الناس بصفة عامة مما يزيد حقه على المجتمع، ويدفعه إلى ارتكاب بعض الجرائم تأكيداً لذاته أو للانتقام ممن يسخرون منه.

نخلص مما تقدم إلى أن الجريمة ليست قصراً على الأغبياء فحسب، ولكن نقص التكوين العقلي يخلق للفرد مشاكل نفسية واجتماعية تجعله عاجزاً عن التكيف مع الحياة الاجتماعية وإشباع حاجاته وغرائزه على نحو مشروع فيندفع إلى الجريمة لتحقيق رغباته وإشباع غرائزه أو رداً على موقف المجتمع منه.

المبحث الثاني

العوامل الفردية المكتسبة

العوامل الفردية المكتسبة التي تدفع إلى الجريمة إما أن تكتسب على نحو لا إرادي وتتمثل في المرض، وإما أن يتم اكتسابها بطريقة ارادية ويظهر ذلك في تعاطي المسكرات والمخدرات والإدمان عليها. وسنعالج هذين العاملين كل في مطلب على حدة.

المطلب الأول

المـرـض

* العلاقة بين المرض والجريمة بصفة عامة:

تؤكد الأبحاث على وجود علاقة بين الأمراض التي تصيب الجسم أو النفس أو العقل وبين الجريمة واسباب هذه العلاقة أن الإنسان كل لا يتجزأ فما يصيب النفس يؤثر في الجسم أو العقل وما يصيب الجسم أو العقل يؤثر بالتالي على النفس، وما يصيب الإنسان بصفة عامة ينعكس على سلوكه وتصرفاته فيقدم على الجريمة تحت تأثير ما أصابه من أمراض. يضاف إلى ذلك أن بعض الأمراض تؤثر على قدرة الإنسان في مواصلة دراسته أو عمله أو في تحقيق مطالبه على نحو طبيعي فتقل أمامه الفرص ويصعب عليه التكيف مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه مما يدفعه أحيانا إلى سبيل الإجرام.

* العلاقة بين نوع المرض والجريمة:

من الأمراض ما هو عضوي ومنها ما هو عقلي وعصبي ومنها ما هو نفسي، وسنرى تأثير بعض هذه الأمراض على شخصية المريض وعلى تصرفاته التي تقوده إلى ارتكاب الجريمة.

أولاً: الأمراض العضوية:

لا يمكن القول بان جميع الأمراض التي تصيب الإنسان في جسده تدفعه إلى السلوك الإجرامي نظراً لتنوعها وتعدد الآثار الفسيولوجية والنفسية الناجمة عنها، ومع ذلك فقد درس الباحثون العلاقة القائمة بين بعض الأمراض الهامة والجريمة على النحو التالي.

(١) مرض السل:

أثبت البعض وجود علاقة بين السل والجريمة، ففي دراسة أجراها العالم البلجيكي "فيرفيك Verweck" على ١٦١٣ سجيناً في بلجيكا خلص منها إلى أن ١٠ % من المجرمين ينتمون إلى أسر نقشى السل بين أفرادها. وبمقارنة هذه النسبة بالنسبة العامة للمرض بين السكان اتضح أنها تمثل الضعف ولهذا فقد استنتج وجود العلاقة بين السل والجريمة.

والتفسير الذي قدم للعلاقة بين السل والجريمة يقيم هذه العلاقة على اسس عضوية ونفسية واجتماعية. فمن ناحية يرى البعض أن مرض السل يثير الغريزة الجنسية على نحو غير طبيعي. فيزداد معدل هذه الجرائم لدى المصابين به. فقد أشار "Verweck" إلى أن السل من المثيرات غير الطبيعية للغريزة حيث يختلط ميكروبه بالدم فيحدث خلا في هذ الغريزة. ومن ناحية أخرى فإن مرض السل يؤثر على الناحية النفسية للمصاب به فيصيبها بنوع من الخلل تزداد معه الميول العدوانية

فتكثر جرائم العنف من المصابين به^(١). وأخيراً فإن لمرض السل انعكاسات اجتماعية على المصاب به تدفعه إلى الجريمة حيث يضيق عليه المرض من فرص كسب عيشة بطريق شريف، فضلاً عن بعد الناس عنه فيشعر بأنه منبوذ فتتولد في نفسه الأحقاد تجاه الآخرين فيقدم على الجريمة تحت تأثير هذه الاعتبارات.

(٢) التهابات أغشية المخ:

أثبت الأطباء أن الالتهابات التي تصيب أغشية المخ تؤدي إلى السلوك الإجرامي عن طريق تأثيرها على الجانب النفسي للمصاب بها فتؤدي هذه الالتهابات إلى إضعاف قدرة الفرد على السيطرة على غرائزه وبصفة خاصة الجنسية منها، فضلاً عن شعوره باللامبالاة تجاه الآخرين والميل إلى العنف. وهذه الآثار النفسية الناجمة عن المرض تفسر لنا ازدياد جرائم الأشخاص والمال والعرض لدى المصابين بهذا المرض^(٢)

ثانياً: الأمراض العقلية والعصبية:

الأمراض العقلية تصيب المخ وتؤدي إلى اختلاله في أداء وظائفه، فضلاً عن تأثيرها على ملكتي التمييز والإدراك لدى المصاب

(١) قارن: الدكتور عوض محمد: المرجع السابق، ص ٢٢٠، ٢٢١، الدكتور رمسيس بهنام: علم الإجرام ١٩٨٦، ص ١٢٦.

(٢) قارن: الدكتور محمود نجيب حسني: المرجع السابق ص ٦٨.

وقد أجرت أستاذة بكلية الطب جامعة نيويورك بحثاً علي ٢٩ من المحكوم عليهم بالاعدام في جرائم القتل ويفحص ملفاتهم الطبية ووجدتهم جميعاً يشتركون في امر واحد وهو وجود اصابات في المخ في مراحل مختلف في حياتهم فانتهت في بحثها الي وجود علاقة وثيقة بين اصابات المخ والعنف الاجرامي.

على نحو ينعكس على مختلف تصرفاته، بصورة تدفعه إلى ارتكاب الجريمة. ويقصد بالأمراض العصبية صور الخلل الذي يصيب الجهاز العصبي للإنسان، فتضعف من سيطرته على أعضاء الجسم وتدفع المريض أحياناً إلى السلوك الإجرامي.

وسنبين من ناحية بعض الأمراض العقلية والعصبية وخصائصها، ومن ناحية أخرى الصلة بين هذه الأمراض والجريمة.

(١) الجنون: وهذا المرض إما أن يصيب جميع الملكات الذهنية بصورة مستمرة كالذكاء، والانتباه والحكم على الأشياء والوظائف العاطفية والغريزية^(١) ويطلق عليه "الجنون المطبق" وهذا النوع من الجنون يعد مانعاً من موانع المسؤولية الجنائية ويطبق على المجرم المجنون تدبيراً احترازياً بإيداعه في مصلحة علاجية للأمراض العقلية. والنوع الثاني من الجنون يطلق عليه "الجنون المتقطع" ويتخذ صورة نوبات تفصل بينهما فترات إفاقة. وإذا أقدم المريض على الجريمة خلال النوبة فحكمه يأخذ حكم المصاب بالجنون المطبق فتمتتع بالتالي مسؤوليته الجنائية بعكس الحال في فترات الإفاقة حيث يسأل جنائياً بحسب الأصل كالشخص العادي، وإن كان من الواجب دراسة حالته لاختيار الجزاء الجنائي المناسب له.

(٢) البارانويا *Paranoia*: وهو مرض يصيب الإنسان باختلال في قواه العقلية في الفترة بين ٢٥ و ٤٠ سنة. ولا يؤثر هذا المرض على ملكة الذكاء ولكنه يؤدي إلى الحكم الخاطئ على الأشياء.

(1) *J.Leaute : Criminologie et science pénitentiaire. Paris.P.U.F. 1972 p. 488 et s*

وتتنوع البارانويا: فمنها "بارانويا العظمة" حيث يشعر المريض بالعظمة، وقد يتقمص شخصية مشهورة تاريخياً ويتصرف كما لو كان صاحبها. ومنها "بارانويا الغيرة" حيث تتسلط على المريض غير مرضية قاتلة *Délires de jalousie* تجاه شخص معين بصورة تدفعه إلى قتله. ومنها بارانويا الاضطهاد *Delires de persécution* حيث يشعر المريض أنه مضطهد من آخرين يتتبعونه ويريدون قتله فيندفع تحت هذا الشعور إلى ارتكاب جريمة القتل. ومنها أخيراً ما يتخذ صورة التطرف السياسي الذي يدفعه إلى ارتكاب جرائم القتل. وقد تؤدي البارانويا إلى حالة الاكتئاب النفسي فتدفع المريض إلى الانتحار. (١)

(٣) انفصام الشخصية *Schizophrénie*: أطلق على هذا المرض قبل ذلك الجنون المبكر *Démence précoce*، حيث يصيب عادة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة. وهذا المرض يؤثر على ملكة الذكاء فيختل التفكير ويفقد المريض الاتصال بالعالم الخارجي ويتجه إلى العزلة في عالم خيالي من صنعه ويختفي تدريجياً لديه مفهوم الخير والشر، ويصاحب هذه الأعراض صور مختلفة من الهذيان وتحت تأثير المرض وعلى وجه الخصوص أثناء نوبات الهذيان يندفع المريض إلى ارتكاب جرائم العنف القتل على وجه الخصوص، وجرائم الاعتداء على العرض. (٢)

(1) J.Leaute: *ibid.* p. 491

والدكتور مأمون سلامة ص ٢١٧.

(2) J.Leaute: *op. cit.* p. 491.

وتتحدد مسؤولية المصاب بهذا المرض حسب النتيجة التي ينتهي إليها الخبير الذي تنتدبه المحكمة لفحص المتهم. فقد يؤدي المرض إلى التأثير على ملكتي التمييز والادراك إلى حد إعدامهما. فتنتفي المسؤولية الجنائية للمريض. وقد يؤثر عليهما بصورة جزئية فيسأل جنائياً بصورة مخففة وفي جميع الحالات يجب إيداعه مصحة علاجية كتدبير وقائي.

(٤) **الصرع** *Epilepsie*: يصيب الصرع المصاب به باضطراب في الوعي والحكم على الأشياء على نحو غير صحيح ويتوهم أخطارا محدقة به فيدفعه ذلك إلى الجريمة ويصاب المريض بالصرع من وقت إلى آخر بنوبات يندفع تحت تأثيرها إلى ارتكاب بعض الجرائم التي لا يتذكر منها شيئاً بعد ذلك. ولقد رأينا فيما تقدم حالة الجندي الايطالي "مسديا" الذي قتل عدداً من رؤسائه وزملائه وهو تحت تأثير نوبة عارمة من الصرع ولما أفاق لم يتذكر شيئاً مما فعله.

وتتحدد المسؤولية الجنائية للمصاب بالصرع على هدي نتيجة تأثيره على ملكتي التمييز والادراك فإذا أعدمهما فيلحق بالمجنون، ويعد مانعاً من موانع المسؤولية الجنائية وإذا أنقصها فحسب عد ظرفاً مخففاً للمسؤولية. (١)

(٥) **الهستيريا** *Hystérie*: تحدث الهستيريا نتيجة الاختلال في الجهاز العصبي والاضطراب في العواطف والرغبات بصورة تؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم لفقدان السيطرة على الإرادة. وقد تتخذ الهستيريا صورة النوبات التي تنتهي بالتشنج، أو بتصرفات أخرى

والدكتور مأمون سلامة ص ٢١٨

(١) الدكتور عبد العظيم وزير، ص ١٣٤.

غير طبيعية. وتؤدي الهستيريا التسلطية وهي من أخطر أنواع هذا المرض إلى أن يقع المريض فريسة لتأثير رغبة قوية تدفعه إلى صور مختلفة من الجرائم منها القتل، حيث تسيطر عليه نزعة تدفعه إلى قتل إنسان محدد أو غير محدد دون وجود المبرر لذلك. كذلك دافع السرقة أو ما يطلق عليه جنون السرقة "كليبثومانيا *Cleptomanie*" حيث يسيطر على المريض به دافع لا يمكنه مقاومته لسرقة أي شيء حتى ولو كان غير محتاج إليه. ودافع الحريق أو جنون الحريق الذي يدفعه إلى اضرار الحريق مع شعوره بالسعادة لمنظر النيران وهي تلتهم ما حولها. وقد يرتكب المصاب بالهستيريا الجرائم الجنسية أو العاطفية تحت تأثير الخل والاضطراب الذي أصابه. (١)

ونقرر المسؤولية الجنائية للمصاب بالهستيريا أمر يدق كثيرا، فقد يصعب اثبات خلل اصاب قواه العقلية وفي هذه الحالة لا سبيل أمام القاضي إلا أن يقرر مسؤوليته الجنائية كاملة وقد يخفف من مسؤوليته اذا ثبت تاثير المرض على التمييز أو الإدراك لديه.

* الصلة بين الجريمة والأمراض العقلية والعصبية:

أثبت بعض الباحثين وجود علاقة بين المرض العقلي والعصبي، وذلك بملاحظة المرضى من بين المسجونين فوجدوا أن نسبتهم تزيد

(١) الدكتور مامون سلامة ص ٢١٣، ٢١٤؛ الدكتور عبد العظيم وزير، ص ١٣٢ وما بعدها.

عن النسبة العامة للإصابة بهذا المرض في المجتمع، فضلاً عن وجود نسبة عالية من المجرمين بالمصحات العقلية. (١)

والعلاقة بين الأمراض العقلية أو العصبية والجريمة تفسر بأمرين: الأول أن بعض هذه الأمراض قبل أن تظهر أعراضها الخارجية تصيب شخصية الإنسان بتغيرات عميقة وخلل كبير يدفعها إلى الإجرام. ومنها مرض انفصام الشخصية ومرض الصرع على نحو ما رأينا قبل قليل. والأمر الثاني الذي يفسر العلاقة بين هذه الأمراض والجريمة هو الاستعداد الإجرامي الذي يرثه الأبناء من الآباء ببعض الأمراض العقلية أو العصبية. فقد أثبتت الأبحاث أن أبناء مرضى الصرع يوجد لديهم استعداد لتلقي هذا المرض عن طريق الوراثة وتكون شخصيتهم مصابة بالشذوذ لآتفه الأسباب فيندفعون إلى الجريمة.

ثالثاً: الأمراض النفسية:

تصيب الأمراض النفسية الجانب النفسي للشخص وتنعكس في ذات الوقت على الجانب العضوي له فتظهر أعراضها النفسية والعضوية في آن واحد. وأهم هذه الأمراض: السيكوباتية والقلق النفسي والإعياء النفسي. (٢)

(١) أجرى "Kundt" و "Rdven" أبحاثاً في ١٢ مصحة عقلية في "بفاريا" بألمانيا فوجدوا أن ما بين ٢٠% و ٣٦% من نزلائها ممن سبق إدانتهم في جرائم. راجع: الدكتور عوض محمد ص ٢٢٤.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني ص ٦٩، الدكتور مأمون سلامة ص ٢١٠، الدكتور عبد العظيم وزير ص ١٣٦.

(١) **السيكوباتية Psychopathie**: وهي اضطراب نفسي يصيب الفرد بصورة تؤدي إلى شذوذ شخصيته واختلال ميزان القيم الأخلاقية والاجتماعية لديه. فالسيكوباتي مريض نفسي لا تستطيع ارادته السيطرة على غرائزه. ومشاعره متبلدة، فلا يحترم القانون ولا القيم الأخلاقية أو الاجتماعية السائدة ولذا يطلق عليه "المجنون أخلاقياً". وهذا النوع من الجنون لا يرجع إلى خلل في القوى العقلية. ولكن مصدره عدم سيطرة القيم الأخلاقية على سلوكه وتصرفاته^(١). وعلى هذا الأساس فمسئوليته الجنائية قائمة، ويراعي القاضي حالته عند تقدير الجزاء الجنائي.

(٢) **القلق النفسي**: يرى البعض أن هذا المرض النفسي مرده اضطراب الحياة الغريزية الجنسية وعدم اشباعها بصورة طبيعية. ومن عوارضه القلق المستمر والخوف الدائم وضعف الثقة بالنفس وضعف الذاكرة. والمسئولية الجنائية للشخص في هذه الحالة قائمة طالما أن المرض لا يؤثر على ملكتي الادراك والتمييز.

(٤) **الإعياء النفسي**: اعراض هذا المرض النفسي تتمثل في التوتر والوسوسة على وجه الخصوص والشعور بالوهم والإرهاق الشديد وضعف الذاكرة وعدم التركيز. ويرتبط بهذه الأعراض النفسية أعراض أخرى عضوية تأخذ صورة العنف العام وارتخاء العضلات والشعور بالدوار والصداع واضطرابات في الأمعاء.

(١) الدكتور محمود نجيب حسني ص ٧٠.

والتفسير العلمي لأسباب هذا المرض مختلف عليه. فبينما يرى البعض الاختلال في إفرازات الغدد الصماء هو المسبب له، يرى آخرون أن مصدره الإفراط في إشباع الغريزة الجنسية أو الانغماس في الشذوذ الجنسي^(١).

ولا شك في أن المسؤولية الجنائية للمريض بالإعياء النفسي كاملة إلا إذا تطور المرض وأخذ شكل الهستيريا التي تعد من الأمراض العقلية، ففي هذه الحالة تثار مشكلة تخفيف مسؤوليته أو انعدامها حسب نتيجة التقرير الذي يقدمه الخبير المنتدب من قبل المحكمة.

* الصلة بين الجريمة والأمراض النفسية:

أثبتت الأبحاث وجود صلة مؤكدة بين الأمراض النفسية والسلوك الإجرامي. ويؤكد الباحثون أن المريض بالسيكوباتية هو مجرم خطير ومعتاد للإجرام. فمن ناحية هو مجرم خطير لأن المرض يجرده من القيم الأخلاقية ويجعله يقف من القانون موقف العداء أو اللامبالاة، فضلاً عن تجرده من المشاعر الطبيعية للإنسان فيقدم على ارتكاب أقسى وأبشع الجرائم لأسباب تافهة، وغالباً ما يمثل بجثث ضحاياه بطريقة وحشية. ومن ناحية يعتاد المجرم السيكوباتي على الجريمة ويصبح محترفاً للإجرام حيث يؤدي المرض كما رأينا إلى اختفاء القيم الأخلاقية وغياب الوازع الذي يقاوم فكرة الجريمة فطالما استمر المرض معه فهو مستمر في ارتكاب الجرائم^(٢).

(١) الدكتور مأمون سلامة ص ٢١٠.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني ص ٦٩، ٧٠.

والمريض بالقلق النفسي تدفعه وساوسه وأوهامه وفقدان الثقة بنفسه والخوف من المستقبل إلى أن يصير ضحية لها فيقدم على الانتحار أو يسلك طريق الإجرام لإشباع حاجاته الطبيعية لعدم قدرته على مواجهة الحياة ومتطلباتها بصورة معتادة كالأشخاص الأسوياء.

والمصاب بالإعياء النفسي قريب في حالته من المصاب بالقلق النفسي، فالأوهام والوسوس والضعف العام الذي يعترى قواه الجسدية يدفعه إما إلى الانتحار أو ارتكاب الجريمة للتخلص من وساوسه أو لإشباع حاجاته. (١)

المطلب الثاني

تعاطي المسكرات والمخدرات والإدمان عليها

تمهيد:

يكاد الإجماع ينعقد على أن العلاقة بين تعاطي الخمر وغيرها من المسكرات وتعاطي المخدرات وبين الجريمة أمر لا شك فيه، سواء أكانت هذه العلاقة مباشرة في دفع المتعاطي إلى الجريمة دفعا، أو غير مباشرة تتمثل في الظروف التي يخلقها الإدمان له ولأسرته على نحو يفضي إلى الإجرام وتأثير المسكرات والمخدرات على الجريمة والأضرار الأخرى الناجمة عن هذه الآفات يلزمنا أن نعمل بكل السبل على محاربتها لتجنب آثارها المدمرة على الإنسان وعلى المجتمع إلى الحد الذي يمكن معه القول بأنه بقدر نجاح الدول المختلفة في محاربة هذه الآفات الاجتماعية بقدر ما سيؤدي نجاحها إلى خفض معدل الإجرام

(١) الدكتور مأمون سلامة ص ٢١٠، ٢١١.

على نحو كبير وهذا ما سنوضحه من خلال الإحصاءات التي تبين مدى تأثير تعاطي المسكرات على الجريمة حجماً ونوعاً، كذلك مدى تأثير تعاطي المخدرات على الظاهرة الإجرامية.

الفرع الأول

العلاقة بين المسكرات والجريمة

* بعض الأضرار الناجمة عن تعاطي الخمر وإدمانها:

فضلاً عن تأثير تعاطي الخمر وغيرها من المسكرات على الجريمة ودفع المتعاطي إليها والذي سنراه بعد قليل فقد أعطى الأستاذ "لارجيه Larguier" صورة للأضرار الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن تناول الخمر في فرنسا^(١). فمن الناحية الاقتصادية يقتطع كل فرنسي ١٠% من دخله لشراء الخمر وغيرها من المسكرات. وتتكلف الدولة سنوياً ما يزيد عن ٢٠ مليار فرنك لمواجهة الآثار الناجمة عن تعاطي الخمر (مستشفيات، مساعدات اجتماعية، سجون). ومن الناحية الاجتماعية يؤدي تعاطي المسكرات والإدمان عليها إلى التفكك الأسري، وكثرة الجرائم داخل الأسرة على نحو ما سنرى. ومن الناحية الصحية يؤدي تعاطي الخمر إلى وفاة ما يزيد عن ٤٠ ألف سنوياً. يضاف إلى ذلك ما لا يقل عن سبعة آلاف قتيل سنوياً بسبب حوادث السيارات الناجمة عن المسكرات. وما لا يقل عن ١٥٠ ألف جريح سنوياً لنفس السبب علاوة على ذلك فإن عدداً كبيراً من حالات الجنون يرجع لإدمان المسكرات فضلاً عن أمراض أخرى خطيرة على رأسها السرطان وتليف الكبد (٤٠٠ ألف فرنسي مصابون بهذا

(1) J.Larguier: Criminologie et science pénitentiaire; 7 éd. 1994. p. 48 et s.

(المرض). وتتضح هذه الأمراض احصائياً من خلال شاغلي الأسرة البيضاء بالمستشفيات حيث يقدر عدد المرضى بسبب المسكرات الذين يشغلون هذه الأسرة بنسبة تزيد عن ٥٠% ويضيف الباحث الانجليزي "R.Taylor" أن تعاطي الخمر يكلف الشعب الانجليزي سنوياً ما يقرب من ألفي مليون جنيه استرليني. فضلاً عن أن الخمر تقتل من الأفراد ما يزيد عشرين مرة عن القتل الذي يسببه تعاطي جميع انواع المخدرات. (١)

* العلاقة بين تعاطي المسكرات ونوع الجريمة: (٢)

من الثابت علمياً وجود علاقة مباشرة بين تناول الخمر وبين عدد كبير من الجرائم. وهذه العلاقة توضحها الإحصاءات الجنائية منذ زمن بعيد

(أ) جرائم القتل والجرح والضرب:

أثبت "فري" في مؤلفه الشهير "علم الاجتماع الجنائي" (٣) وجود تناسب طردي بين مستوى استهلاك الخمر في فرنسا وبين زيادة أو نقص جرائم القتل والجرح والضرب. وقد أكد العالم "كينبرج" في السويد نتائج أبحاث "فري" حيث تبين من خلال دراسته لأحوال المحكوم عليهم في السويد عام ١٩٠٨ بأن ٨٥% ارتكبوا جريمة القتل وهم في حالة سكر، وأن حوالي ٧٥% من الجناة في جرائم الضرب والجرح أقدموا على الجريمة تحت تأثير الخمر. كذلك أثبت "بادونيل" *Badonnel*

(1) R.Taylor: *Alcool et délinquance. Rev. Int. Pol. Crim. No. Juillet-aout 1991. p. 14.*

(2) J.Pinatel: *ibid. p. 205 et s., J.larguier; ibid. p. 48. et s.*

(3) Ferri: *la sociologie criminelle, p. 275 et s.*

و"مارشيه *Marchais*" في دراسة حديثة حول المحكوم عليهم في سجن "*Fresnes*" بباريس أن نسبة ٦٠% من القتل البسيط ترجع إلى تعاطي الخمر، ونسبة ٣٠% من حالات القتل مع سبق الإصرار وقعت تحت تأثير الخمر.

(ب) جرائم العرض:

العلاقة بين جرائم العرض على وجه الخصوص الاغتصاب وهتك العرض وبين السكر وطيدة. وقد أوضحتها الإحصاءات الجنائية منذ القرن الماضي، فقد أثبت كل من جارو "*Garraud*" وبرانار "*Bernard*" في دراسة لهما حول الإحصاءات الجنائية الفرنسية في الفترة من سنة ١٨٤٣ إلى سنة ١٨٨٠ وجود علاقة تلازم طردية بين مستوى استهلاك الخمر ومعدل ارتكاب جرمي الاغتصاب وهتك العرض. كذلك فقد أثبت "بادونيل" و"مارشيه" في دراسة حديثة أن ٦٥% من جرائم الاغتصاب وقعت من الجناة وهم في حالة سكر. يضاف إلى ما تقدم أنه من المعروف أن جريمة موقعة المحرمات يرتكبها عادة أشخاص في حالة سكر بين.

(ج) جريمة إساءة معاملة الأطفال:

تفيد بعض الإحصاءات الفرنسية أن ٩٥% من المتهمين بإساءة معاملة أبنائهم من السكارى والمدمنين. وأن ٦٠% من الذين حكم عليهم بسقوط السلطة الأبوية عن الطفل من المدمنين. وأن أربع حالات من المحكوم عليهم في جريمة قتل أو جرح الطفل جميعها من المدمنين.

(د) جريمة الحريق العمدى:

أثبت "بادونيل" و"مارشيه" أن نسبة ٤٥% من مرتكبي جرائم الحريق العمد أقدموا على الجريمة تحت تأثير الخمر.

(هـ) الجرائم غير العمدية:

العلاقة وثيقة بين تعاطي الخمر وبين الجرائم غير العمدية على وجه الخصوص حوادث السيارات على الطرق. فقد أثبتت دراسة أجراها الدكتور "le Breton" في فرنسا أن ٦٠% من حوادث السيارات ترجع إلى تأثير الخمر سواء على الجناة أو على المجني عليهم. وحوادث الطرق في فرنسا تتسبب سنوياً وبصورة شبه ثابتة في قتل عشرة آلاف شخص، وجرح ما يزيد عن ثلاثمائة ألف آخرين. فإذا كان ٦٠% من هذه الحوادث مرده تأثير الخمر فيمكننا أن ندرك جسامة الخسائر في الأرواح وسلامة الأبدان التي يسببها تناول الخمر وإدمانها.

* العلاقة بين الجريمة وإدمان المسكرات:

يترتب على إدمان المسكرات آثار اجتماعية ضارة سواء بالمدمن أو بأسرته على نحو يدفعه هو وأبناءه إلى الإجرام.

فإذا نظرنا إلى المدمن نجد أن الإدمان يفقده معظم دخله فيصعب عليه مواجهة أعبائه العائلية ومتطلبات الإدمان فيقدم على الجريمة بغرض الحصول على المال اللازم. ولهذا نجد معظم جرائمه محلها المال كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة. يضاف إلى ذلك أن الإدمان قد يؤدي إلى فقدان الشخص لعمله فيضيع الدخل الذي يعيش منه فيقع فريسة للتشرد والتسول أو السرقة.

وإذا نظرنا لآثار إدمان الأبوين للخمر على أبنائهما، نجد انها مفضية كذلك إلى اقدامهم على السلوك الإجرامي. ويرجع ذلك من ناحية إلى أن تعاطي الخمر بصورة مستمرة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الكحول في الدم على نحو ينتقل بالوراثة إلى الأبناء فيخلق لديهم ميلا طبيعيا لتعاطي الخمر. ومن ناحية أخرى نجد أن الأب المدمن يمثل قدوة سيئة لأبنائه الذين يميلون إلى تقليده في شرب الخمر، فضلاً عن عدم اهتمامه بتربيتهم على النحو السليم بدفعهم إلى طريق الجريمة بل أن الاب المدمن قد يحرضهم على الجريمة على وجه الخصوص جرائم العرض أو المال لتوفير احتياجات الأسرة أو احتياجاته المتعلقة بالإدمان.

الفرع الثاني

العلاقة بين المخدرات والجريمة

من الآفات الخطيرة التي تهدد كيان المجتمعات المعاصرة وأوسعها انتشاراً تعاطي وإدمان المخدرات بأنوعها المختلفة من المورفين والكوكايين والهيروين والحشيش.. الخ وأخطرها على الإطلاق ووسعها انتشاراً الآن هو "الهيروين" وهو من مشتقات المورفين. ويسهل تهريبه عبرالدول حيث يتورط حالياً في عمليات التهريب أو المساعدة فيها بعض رجال السلطة وبعض الدبلوماسيين في عدد من بلدان العالم المختلفة. (١)

(١) حظيت ظاهرة تعاطي المخدرات بالعديد من الأبحاث والرسائل والدراسات التي تناولتها من جوانبها الطبية والاجتماعية والنفسية والقانونية. نذكر منها في مصر علي سبيل المثال لا الحصر ك دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول ظاهرة تعاطي الحشيش في مصر، التقرير الأول ١٩٦٠ التقرير الثاني ١٩٦٤ الدكتور سعد زغلول المغربي: تعاطي الحشيش: دراسة نفسية اجتماعية ١٩٦٠ وسيكولوجيه تعاطي

وسنوضح من ناحية الآثار المدمرة لتعاطي المخدرات أو الإدمان عليها من النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية ومن ناحية أخرى العلاقة الوثيقة بين المخدرات والسلوك الإجرامي وأخيراً كيفية مواجهة هذا الوباء المدمر للأمم.

* الآثار المدمرة للمخدرات: تعد المخدرات حالياً من أكبر معاول الهدم لقوة الشعوب في ثوراتها الاقتصادية وفي طاقات شبابها.

فمن الناحية الاقتصادية: أصبحت الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاتجار في المخدرات وتعاطيها وإدمانها لا تخفى على أحد. فحسب الإحصاءات الحديثة للأمم المتحدة يتم توظيف ما يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار سنوياً في مجال المخدرات. وفي مصر حيث تزايدت نسبة

المخدرات (الأفيون) رسالة، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٦٦ الدكتور حسن الساعاتي، تعاطي الحشيش كمشكلة اجتماعية من اعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة منشورات المركز القومي (مشار اليه) ١٩٧٠ الدكتور يحيى الرخاوي علاج المدمنين صحياً الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات القاهرة ١٩٧١ الدكتور فاروق عبد السلام بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المتعلقة بالادمان. رسالة كلية التربية جامعة الازهر ١٩٧٦ المستشار ادوار غالي الذهبي: جرائم المخدرات في التشريع المصري ١٩٧٨ الدكتور مصطفى سويف: تعاطي الحشيش في مصر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٩ والمخدرات والشباب في مصر، منشورات المركز القومي (مشار اليه) ١٩٨٧ الدكتور محمد شمس ١٩٨٢ الدكتور عفاف محمد عبد المنعم: "العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي الي ادمان المخدرات وآثارها علي السلوك " رسالة كلية الآداب جامعة الاسكندرية ١٩٨٤ الدكتور جبر محمد جبر: الدوافع النفسية والاجتماعية لتعاطي الحشيش لدى شرائح المجتمع" رسالة كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٥ الدكتور عزت حسنين المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون ط ١، ١٩٨٦ الدكتور عزت حسنين المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون ط ١، ١٩٨٦ الدكتورة فادية أبو شهبة: ظاهرة ادمان المخدرات مجلة العلوم القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين شمس، س ٣٤، ع ١، يناير ١٩٩٢، ص ٢١٧.

تعاطي المخدرات والإدمان عليها في السنوات الأخيرة نجد أن الحشيش والهيروين يتصدران قائمة المخدرات التي تدخل مصر. فقد أشارت إحصاءات وزارة الداخلية لعام ١٩٨١ أن الكمية المضبوطة من الحشيش بلغت ٦٧٦٧١ كيلو جراماً، وتشير نفس الإحصاءات أن كمية الهيرويين المضبوطة سنة ١٩٨٣ بلغت ٢٤٢ كيلو جرام^(١). وقد استطاعت أجهزة المخدرات أن تضبط في قضية واحدة سنة ١٩٨٧ "قضية المركب ريف ستار، التي حاول تنظيم عصابي دولي إدخالها إلى مصر وهي محملة بالمخدرات، ما بلغ: ٣٧.٨ كيلو جراماً من الأفيون ١٦٢٢ كيلوجراماً من الحشيش ٢٨٩ كيلوجراماً من الهيرويين^(٢). وإذا كانت تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن كمية المخدرات التي تدخل دولة معينة تمثل عشرة أمثال الكمية التي يتم ضبطها، فمعنى ذلك أن كمية الحشيش التي دخلت مصر حسب إحصاءات ١٩٨١ المشار إليها تساوي $٦٨٦٧١ \times ١٠ = ٦٨٦٧١٠$ كيلوجراماً. ونفس العملية الحسابية يمكن إجراؤها بالنسبة لأنواع المخدرات الأخرى. والمحصلة النهائية هو ضياع عدة مليارات من الدولارات سنويا من الاقتصاد المصري. يضاف إلى ذلك أن الفاقد الاقتصادي لا يمثل فحسب المبالغ المذكورة بل كذلك الفاقد الناتج عن تدمير صحة الشباب في مصر عن طريق المخدرات. فقد أثبت أحد الأبحاث الميدانية على مجموعة من المحكوم عليهم أو المتهمين في قضايا المخدرات أن ٧٤% من الأشخاص محل البحث تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٣٠ سنة وتبلغ هذه النسبة ٩٤% لمن تتراوح

(١) انظر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، قسم الاحصاء.

(٢) انظر حكم محكمة جنايات السويس ٤ يونيو، القضية رقم ٢٢٣٤ لسنة ١٩٨٨، رقم

١٥٩ لسنة ١٩٨٨ كلي السويس (غير منشور).

اعمارهم بين ١٠ و ٣٥ سنة^(١). فتدمير الشباب منذ الصغر بالمخدرات يفقد الأمة عصب الحياة فيها ويبدد أي أمل في تقدمها.

ومن الناحية الصحية، فضلاً عما يؤدي إليه تعاطي المخدرات أو إدمانها من ضعف في الذاكرة واضطراب في التفكير وانخفاض معدلات الذكاء فإنه يؤدي إلى العديد من الأمراض العضوية (حيث يؤثر على قشرة الدماغ ويضعف قوة الابصار ويصيب المرأة الحامل بأضرار صحية ويصيب الجنين بتشوهات ويؤدي إلى الضعف الجنسي) والأمراض العقلية والنفسية (حيث يفضي إلى الاصابة بالبارانويا والهستيريا والسيكوباتية والقلق بأنواعه المختلفة). يضاف إلى ما تقدم أن الإدمان وتعاطي جرعات زائدة من المخدر يعجلان بوفاة الإنسان ويؤثران بدرجة كبيرة على إنتاجيته^(٢)،^(٣).

(١) الدكتورة فادية ابو شهبة: البحث المشار اليه، ص ٣٦٢.

(٢) يمكننا أن ندرك مدى هذه الآثار المدمرة إذا عقدنا مقارنة بين الآثار الصحية الناجمة من تعاطي المخدرات أو إدمانها بعض آثار التدخين: حيث نجد أن التدخين يؤدي إلى العديد من حوادث السيارات بسبب ضعف الإبصار الناجم من نقص الأكسجين في الدم ويؤدي إلى عدد من الأمراض الخطيرة مثل سرطان الرئة وسرطان المعدة وجلطات القلب والذبحة الصدرية وتصلب الشرايين وضغط الدم والسل وعدد كبير من حالات الوفاة الفجائية والتدخين هو المسئول عن وفاة ما يزيد عن ٥٠ ألف شخص سنوياً في فرنسا. انظر:

* J.Larguier: Criminologie et science pénitentiaire. 7 éd. 1994. p. 52.

وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية أن التدخين يتسبب في وفاة ثلاثة ملايين شخص سنوياً على مستوى العالم، ويعد السبب الرئيسي في وفاة سدس عدد الرجال الذين يموتون للسجائر فإنه سيؤدي الي وفاة ٥٠٠ مليون شخص، أي ما يعادل عشر سكان الكرة الأرضية.

وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة في مصر أن عدد المدخنين يزيد عن ١٥ مليون مصري يدفعون يومياً على الأقل مبلغ ٢٢ مليون جنيه للحصول على السجارة فضلاً عن أن تدخين السجائر يحتوي على ٤ آلاف مادة سامة تدخل الجسم وتترسب داخل الشعب الهوائية.

(٣) انظر الدراسات والرسائل المشار اليها فيما تقدم حول المخدرات.

والآثار الاجتماعية الناجمة عن الاتجار أو تعاطي المخدرات وإدمانها مدمرة كذلك حيث تؤدي المخدرات إلى تفكك الأسرة والاضرار الشديد بالأبناء صحياً واجتماعياً بصورة تقودهم إلى طريق الإجرام. فمن الملاحظ عملاً أن الاتجار بالمخدرات من قبل رب الأسرة يجر معه الزوجة والأبناء بل وبقية الأقارب إلى الاتجار أو التعاطي فقد ضرب لهم المثل السيئ وهم على دربه يسيرون.

* العلاقة بين المخدرات والسلوك الإجرامي:

تثبت الأبحاث العلمية والميدانية أن تعاطي المخدرات وإدمانها يقودان إلى الجريمة فمن ناحية تزداد احتياجات المتعاطي أو المدمن من الجرعات اليومية بصورة تدفعه إلى ارتكاب الجريمة لتأمين احتياجاته المادية لشراء ما يلزمه من المخدر فيقدم المدمن من الرجال على ارتكاب جرائم السرقة أو النصب أو التزوير أو القتل أو القوادة أو الاتجار في المخدر أو التسول بينما تقدم المرأة لادممنة على ارتكاب جرائم السرقة أو البغاء. ومن ناحية أخرى يؤدي التعاطي أو الإدمان إلى اصابة الإنسان بالعديد من الأمراض العضوية والعقلية والنفسية. وقد رأينا فيما تقدم أن جانباً من هذه الأمراض يقود إلى الجريمة واخيراً يؤدي بعض انواع المخدرات كالكوكايين إلى حالة من الهياج والاثارة فتنتطلق الغرائز وتضعف قدرة الإنسان على كبح جماحها فيقدم الإنسان على ارتكاب الجريمة.

وقد أثبت البحث الميداني الذي تقدم الاشارة إليه على مجموعة من المتعاطين المدمنين أن ٢٣% من الأفراد الخاضعين للبحث يمارسون أعمالاً إجرامية فقد اعترف ٩% منهم بممارسة الدعارة ٢% بالقوادة ٣

% بالنشل ٣ % بالاتجار في الحشيش ٥ % بالاتجار في الماكستون
فورت ١ % في جلب المخدرات^(١)

* كيف نواجه حرب المخدرات؟

تعاني دول العالم المختلفة حالياً بصورة فعلية من حرب استنزاف
لمواردها الاقتصادية وقواها البشرية نتيجة لجلب المخدرات إليها وانتشار
تعاطيها وإدمانها بين الشباب. ومواجهة هذه الحرب تستلزم ابتداء تعاوناً
ولياً فعلاً لمواجهة العصابات الدولية التي تقوم بتصدير المخدرات من
دول الانتاج إلى دول الاستهلاك فضلاً عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي
تهدف إلى مكافحة المخدرات. وهذا التعاون الدولي يمكن أن يتخذ صورة
فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تنتج المخدرات على وجه
الخصوص في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية، على أن يقوم المجتمع الدولي
في نفس الوقت بمساعدة حكومات هذه الدول على ايجاد اعمال بديلة
لآلاف الأفراد الذين يعملون في هذا المجال وذلك بإنشاء مشروعات
صناعية او تجارية.

وعلى المستوى الداخلي يجب أن تعمل الدولة بكل فاعلية على
مقاومة عمليات الجلب والاتجار بالمخدرات بأجهزة متخصصة تملك من
الامكانيات العلمية والمادية على نحو يمكنها من ضبط المخدرات والقاء
القبض على المجرمين. يمكن للنظام الجنائي أن يؤدي دوره في هذه
المواجهة بعقوبات صارمة توقع على الجناه في عمليات الجلب والاتجار

(١) الدكتورة فادية ابو شهبه: البحث المشار اليه ص ٣٣٧.

بعد محاكمات فورية وسريعة وتنفيذ فوري للعقوبات على وجه الخصوص عقوبة الإعدام. (١)

ويمكن لوسائل الإعلام من صحافة وتلفزيون وسينما أن تقوم بدور فعال في توعية المواطنين بأضرار المخدرات. وهي إلى الآن لم تقم بالدور المطلوب منها بصورة كافية. بل أن الأفلام التي تعرضت لموضوع المخدرات كانت تحض ولو بصورة غير مباشرة على الجلب أو الاتجار أو التعاطي أكثر من علاجها لهذه المشكلة^(٢). ويجب على رجال الدين أن يقوموا بدور ايجابي عن طريق وسائل الاعلام المختلفة في بيان حكم الدين بشأن المخدرات، حيث يعتقد جانب من الناحية الدينية^(٣) ويسود هذا الاعتقاد الخاطئ بين أفراد الفئة الأولى التي تستهلك المخدرات وهي فئة العمال والحرفيين حيث تنتشر بينهم الأمية أو المستوى التعليمي المتدني. وللطباء دور لا ينكر في تبصير الناس بالأضرار الصحية الناجمة عن تعاطي المخدر، وتنفيذ الاعتقاد الخاطئ

-
- (١) قرر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات عقوبة الإعدام فضلاً عن الغرامة الجسيمة والمصادرة لحالات تصدير أو جلب المخدرات أو إنتاجها أو صناعتها أو زراعتها بقصد الاتجار ونفس العقوبات مقررة في حالة تأليف عصابة ولو في الخارج بغرض الاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي (انظر المادة ٣٣ وما بعدها من القانون المذكور).
- (٢) أجب ٤٠ % من أفراد عينة البحث المشار إليه على السؤال الخاص بدور وسائل الإعلام بالنسبة للتعاطي أو الإدمان بأن وسائل الاعلام تلعب دوراً هاماً في زيادة الإقبال على إدمان المخدرات. انظر: بحث الدكتورة فادية ابو شهبه، المشار اليه، ص ٣٩٥.
- (٣) جاءت الديانات السماوية جميعها لتحافظ على أصول خمسة هي: الدين والعقل والنفس والنسل والمال، فإذا كانت المخدرات تصيب الإنسان بالعديد من الأمراض التي تضر بصحته بل وتودي بحياته فضلاً عن ضياع الأموال الطائلة فكيف يمكن القول إن إنتاجها أو جلبها أو الاتجار فيها أو تعاطيها لا تنهى عنه الأديان؟

الذي يسود بين عدد كبير من المتعاطين وهو أن المخدرات تقوي الجانب الجنسي لدى الإنسان^(١) رغم أن الأبحاث العلمية تؤكد عكس هذا الفهم الخاطئ^(٢) وعلى الدولة والمؤسسات الخيرية أن تشجع المتعاطين أو المدمنين على التقدم طواعية إلى المصحات العلاجية المتخصصة للعلاج من الإدمان وقد أحسن قانون المخدرات رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ صنفاً حينما أعطي للقاضي طبقاً لنص المادة ٣٧ منه رخصة الحكم في جريمة تعاطي المخدرات بإيداع المدمن احدي المصحات العلاجية بدلاً من العقوبة المقررة. كما نصت المادة ٣٧ مكرراً (أ)، مكرراً (ب) من نفس القانون على الحالتين يترتب على توافرها عدم تحريك الدعوي الجنائية ضد المتعاطي وذلك لتشجيعه على التقدم للعلاج من الإدمان. الحالة الأولى لا تقام فيما الدعوي الجنائية على من يتقدم طواعية للجنة المشار إليها في المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطي المواد المخدرة للعلاج، والحالة الثانية منصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً (ب): لاتقام الدعوي الجنائية على من ثبت إدمانه أو تعاطيه المواد المخدرة اذا طلب زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعها من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً (أ) من هذا القانون علاجه في إحدى المصحات أو دور العلاج المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً (أ).

(١) راجع: نتائج المسح الاستطلاعي حول ظاهرة تعاطي الحشيش في مدينة القاهرة (التقرير الثاني) منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٦٤ ونتائج بحث ظاهرة تعاطي الأفيون بمدينة القاهرة منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ص ٦٧

(٢) انظر: سعد زغلول المغربي: تعاطي الحشيش، دراسة نفسية واجتماعية ١٩٦٠، ص

وأخيراً فإن الأسرة تقع عليها مسؤولية كبيرة في مقاومة تعاطي المخدرات أو إدمانها وذلك بحسن تربية أبنائها ورقابتهم المتبصرة بصورة دائمة، للمباعدة بينهم وبين رفقاء السوء، كذلك حسن اختيار الزوج أو الزوجة للأبناء. فقد أثبتت بعض الأبحاث حول ظاهرة تعاطي الحشيش أن ٩١ % من أفراد عينة البحث اعترفوا بأنهم تناولوا المخدر لأول مرة مجارة للأصدقاء^(١). وأشار بحث ميداني آخر أجري على ٨٢ من المتعاطين للمخدرات أو من مدمنيها وجاءت اجاباتهم على السؤال الخاص بمن قدم لهم المخدر لأول مرة على النحو التالي: ٤٩ % من أصدقاء السوء، ١١ % من الزوج، ٦ % من زملاء العمل، ٣ % من زملاء الدراسة، ٣ % من الجيران^(٢).

وهكذا يتضح لنا أن مكافحة هذا الداء الويل (المخدرات) يقتضي تضافر الجهود على المستوى الدولي، وعلى المستوى الداخلي: الجهات الرسمية، وسائل الاعلام، ورجال الدين، والمفكرين، والأسرة.

الفرع الثالث

وباء التدخين وعلاقته بالجريمة

* أضرار التدخين:

تعد الصين وأمريكا أكبر منتجي التبغ (الدخان) في العالم، وتنتج شركات التبغ في العالم يوميا ستة تريليونات سيجارة^(٣)، ويتم تدخين ٣٠

(١) انظر المسح الاستطلاعي حول ظاهرة الحشيش بمدينة القاهرة، المشار اليه ١٩٦٠.

(٢) الدكتورة فادية أبو شهية: البحث المذكور ص ٣٦٧.

(٣) ٦ تريليون = رقم ٦ أمامه ١٢ صفرا. والتريليون = ألف ألف بليون، والبليون = ألف

مليون!!

مليون سيجارة يوميا في مصر، ومعظم المدخنين من الشباب والصبية، حيث ازدادت معدلات التدخين في مصر في السنوات الأخيرة زيادة مخيفة ومقلقة. ويبلغ عدد المدخنين في العالم حاليا ١٣٠٠ مليون مدخن (١.٣ مليار)، ويؤدي التدخين إلى وفاة خمسة ملايين شخص سنويا، حيث يعد العامل الأول للوفاة في العالم، ويؤدي إلى قتل عشرين شخصا كل دقيقة في العالم. (١)، (٢)

ونظرا لأن دخان السجارة، أو الشيشة أو السيجار يحتوي على أربعة آلاف مادة سامة أو ضارة. وفقا للأبحاث الحديثة. فهو يؤدي إلى الإصابة بالعديد من الأمراض^(٣)، نوجزها على النحو التالي:

(١) حول التدخين وأضراره

J. Larguier: Criminologie et Science pénitentiaire, 7ed. 1994.p.52

فضلا عن ذلك التحقيقات الصحفية المنشورة بصحيفة الأهرام في الأعداد الصادرة بتاريخ: (٢٦/١/١٩٩٤ ص ١)، (٥/٢/٢٠٠٣ ص ١١)، (١٠/١/٢٠٠٤ ص ١١)، (٣/٢/٢٠٠٤ ص ١١)، (٢٩/٥/٢٠٠٥ ص ٦،٧) ومقال الأستاذ الدكتور محمد عوض تاج الدين (وزير الصحة السابق): حماية مصر من وباء التدخين، الأهرام، ١٦ أغسطس ٢٠٠٧، ص ١١.

(٢) كشف تقرير منظمة الصحة العالمية سنة ١٩٩٤، أن التدخين أدى إلى قتل ٦٠ مليون شخص في الدول المتقدمة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وإذا كانت الدول المنتجة والمصدرة للتبغ، تصدر أردأ أنواع التبغ والسجائر لدول العالم الثالث فمعنى ذلك أن عدد الوفيات في هذه الدول لن يقل عن ١٠٠ مليون خلال الفترة السابقة. ويؤدي التدخين إلى موت ٤٠٠ ألف شخص سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثبتت الدراسات في أمريكا أن نسبة الوفاة بسبب التدخين تفوق بكثير نسبة الوفاة الناتجة عن مرض الإيدز وإدمان المخدرات، وحوادث السيارات والقتل والانتحار والحرائق مجتمعين.

(٣) وتبغ السجارة يتكون أساسا من: النيكوتين، والقطران (الزفت)، وأول أكسيد الكربون، والمعادن الثقيلة، والمواد المشعة والمسرطنة، والمواد الكيماوية.

- (١) يتسبب التدخين في الإصابة بمختلف أنواع السرطانات: (سرطان الرئة . سرطان اللثة والفم . سرطان الحنجرة والمريء . سرطان المثانة . سرطان الكلى والبنكرياس . سرطان المعدة . سرطان عنق الرحم) ^(١)، ^(٢)
- (٢) معظم أمراض القلب والأوعية الدموية ناتجة عن التدخين.
- (٣) التدخين يعد السبب الرئيسي للإصابة بمرض الدرن (السل)، الذي اختفى من حياتنا في الماضي ثم عاد مع التدخين.
- (٤) يؤدي التدخين إلى الإصابة بالتهابات الشعب الهوائية الحادة والمزمنة.
- (٥) يسبب التدخين ارتفاع ضغط الدم، والضعف الجنسي.
- (٦) يؤدي التدخين إلى ضعف الإبصار، لتسببه في نقص الأكسجين في الدم لوجود ثاني أكسيد الكربون بالتبغ، فيؤدي إلى الكثير من حوادث السيارات.
- (٧) التدخين يزيد احتمالات التعرض للموت المفاجئ، وأمراض الشريان التاجي وارتفاع ضغط الدم الشديد، والجلطات، والنزيف بالمخ.

(١) الإصابة بمختلف سرطانات الرئة تحدث بين المدخنين بمعدل يفوق عشرة أضعاف غير المدخنين، كما يزداد هذا المعدل من ٢٠ إلى ٢٥ ضعفا لدى المدخنين الذين يدخنون أكثر من ٤٠ سيجارة في اليوم، ولدى من يبدأ التدخين في سن مبكرة.

(٢) في دراسة أجراها أ.د. طارق النمر رئيس قسم الفيزياء بكلية العلوم جامعة طنطا أثبت وجود عناصر مشعة وخطيرة في دخان التبغ، سواء أكان سيجارة أو شيشة أو سيجارا، حيث ثبت أن من خواص نبات التبغ امتصاص المواد المشعة من الهواء والترية وخصوصا البولونيوم ٢١٠، واليورانيوم، وهو من أخطر المواد المشعة لأنه أحد مصادر أشعة ألفا بالغة الخطورة. (الأهرام ٢٠٠٧/٩/٤، ص ٣٣).

(٨) أفاد تقرير الكلية الملكية للأطباء في إنجلترا عام ١٩٧٧، أن كمية النيكوتين الموجودة في سيجارة واحدة كفيلة بقتل إنسان في أوج صحته، لو أعطيت له هذه الكمية من النيكوتين بواسطة حقنة في الوريد.

(٩) نسبة الإصابة بمرض دوالي الساقين تقدر بـ ٩٥% بسبب التدخين.

(١٠) يصنف المدخن وفقا للمفاهيم الرياضية، بأنه شخص لا يصلح لممارسة أي نوع من الرياضة.

* أضرار التدخين لدى النساء:

(١) يؤدي التدخين إلى سرطان الرئة لدى النساء، ويعد العامل الرئيسي للوفيات بينهن.

(٢) يؤدي التدخين إلى ارتفاع معدل الإصابة بسرطان الثدي.

(٣) يؤدي التدخين بالنسبة للأم الحامل:

(أ) إلى الإجهاض.

(ب) تعرض الجنين بعد الولادة للإصابة بالعديد من الأمراض على المدى القريب أو البعيد.

(ج) الإصابة بتشوهات وأمراض نفسية وصدفية للجنين منذ اليوم الأول للولادة.

(د) إنجاب أطفال أقل وزنا، مع جعلهم عرضة لخطر الوفاة.

(هـ) التدخين أحد أسباب الوفاة المفاجئة لدى الرضع.

(٤) الإصابة بسرطان عنق الرحم تزيد بمعدل أربعة أضعاف لدى النساء المدخنات.

(٥) أنسجة الجسم لدى النساء أكثر حساسية للمواد المسرطنة الموجودة في التبغ (الدخان).

(٦) في بحث أُجري في شنغهاي بالصين، كشف العلاقة بين تدخين الزوج، وارتفاع الإصابة بالسكتة الدماغية بين الزوجات الصينيات غير المدخنات.

* الأضرار الناتجة عن التدخين بالشيثة:

انتشر التدخين بواسطة الشيثة في السنوات الخمس الأخيرة في مصر انتشار النار في الهشيم، وبصورة ملفتة للنظر. وصاحبَ هذا الانتشار دعاية خاطئة من قبل الشركات المنتجة للتبغ، تهدف إلى إقبال الجميع على الشيثة. مفاد هذه الدعاية أن هذه الشركات تدّعي أنها أزلت كل أو معظم مادة القطران من تبغ الشيثة. وهذا غير صحيح حيث يحتوي تبغ الشيثة على عشرات المواد المسرطنة، ويضاف إلى تبغ الشيثة العديد من المواد ذات النكهة المقبولة، إلا أنها مجهولة التركيب. فضلا عن ذلك يعتقد الكثيرون بأن التدخين بواسطة الشيثة قليل الضرر، مبررين ذلك بأن مرور الدخان من خلال الماء الموجود في الشيثة يعمل على ترشيح الدخان من المواد الضارة، وبالتالي يقلل الضرر الناجم عن تدخين الشيثة. إلا أن هذا الاعتقاد خاطئ، فقد تبين من خلال تحليل الدخان الخارج من مدخنة الشيثة أنه يحتوي على نفس المواد الضارة والمسرطنة كما هو الحال في تدخين السجائر. فضلا عن ذلك فإن

استخدام (مبسم) لكل مدخــــن لا يقلل من الإصابة بالعدوى، بما في ذلك مرض السل؛ حيث ثبت أن الميكروب لديه القدرة على أن يكون منتشرا أو كامنا في الخراطيم أو الجزء المعدني أو الزجاجي للأدوات المستخدمة.

ويترتب على التدخين بواسطة الشيشة الأضرار والأمراض التالية:

(١) التقليل من كفاءة أداء الرئتين لوظائفهما، ويسبب انتفاخ الرئة (الإنفزيما).

(٢) الالتهاب الشعبي المزمن، على نحو يحد من قدرة الإنسان على بذل أي مجهود كلما تفاقم.

(٣) يؤدي إلى حدوث سرطانات الرئة والفم والمريء والمعدة.

(٤) يزيد من نسبة انتشار ميكروب الدرن (السل)، حيث يتكرر غالبا استخدام المدخنين (للشيشة أو الجوزة)، لنفس الأدوات المشتركة.

(٥) ويؤدي التدخين بالشيشة إلى تناقص الخصوبة (الضعف الجنسي والعقم) عند الذكور والإناث.

*** كيف نواجه وباء التدخين:**

نظرا للأضرار الصحية الخطيرة الناجمة عن التدخين، والتي تصيب الشباب بصفة أساسية، وبالتالي تتوالى انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، فقد اتجه المجتمع الدولي على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة إلى العمل على مواجهة هذا الوباء الخطير، بجهود عالمية، وأخرى وطنية، على التفصيل التالي:

* أولاً: الجهود الدولية:

(١) أصدرت منظمة الصحة العالمية نشرات تحذيرية أجبرت شركات التبغ والسجائر على كتابة عبارة "ضار جدا بالصحة" على كل علبة تنتجها، مع وضع التحذير في مكان ظاهر.

(٢) وضع الاتفاقية العالمية لمكافحة التدخين، برعاية منظمة الصحة العالمية، وبدأ تطبيقها في الدول المختلفة. وتهدف الاتفاقية إلى وضع معايير دولية محددة، تتعلق بأسعار التبغ والضرائب المفروضة عليه للحد من الطلب عليه، فضلا عن التصدي لإعلانات التدخين والدعاية التي تهدف إلى زيادة استهلاكه، ومواجهة الاتجار غير المشروع بالتبغ.

(٣) تحديد يوم في السنة لمحاربة التدخين، يطلق عليه اليوم العالمي لمحاربة التدخين، الذي يوافق ٣١ مايو من كل عام.

* ثانياً: على المستوى الوطني:

(١) في الولايات المتحدة الأمريكية: حيث يموت سنويا ٤٠٠ ألف شخص بسبب التدخين، ألزم القانون شركات التبغ بأن تكتب على كل عبوة للسجائر عبارة "التدخين ضار جدا بالصحة"، أو "التدخين يسبب أمراض القلب وسرطان الرئة".

(٢) في الدول الأخرى: تلزم الدول الأخرى شركات التبغ والسجائر على كتابة العبارات السابق الإشارة إليها على عبوات السجائر. كذلك فقد سنت كثير من الدول القوانين التي تحرم التدخين في المصالح الحكومية والأماكن العامة أو المغلقة، وفي وسائل النقل

العام، وعلى متن الطائرات والسفن. وأصدرت بعض الدول قوانين تمنع بيع السجائر لمن هم أقل من ١٨ سنة.

(٣) في مصر: مواجهة وباء التدخين الذي تتزايد معدلاته باستمرار في مصر ليست كافية، فإذا كانت الدولة قد أصدرت قانونا يحرم التدخين في الأماكن المغلقة أو العامة، فتطبيقه غير ملموس من الناس جميعا. وإذا كانت الدولة قد ألزمت شركات التبغ والسجائر بكتابة عبارات تحذيرية على عبوات السجائر، فالعبارة "التدخين ضار بالصحة" كتبت على استحياء وبخط ذي حروف صغيرة. وعلى وسائل الإعلام دور كبير في توعية الشباب بمخاطر التدخين، فضلا عن دور رجال الدين في التوعية في المساجد ومن خلال الندوات العامة.

الفصل الثاني

العوامل البيئية

* تمهيد وتقسيم:

البيئة هي مجموعة من العوامل الخارجية التي تحيط بالفرد وتؤثر على شخصيته وسلوكه. وتتعدد العوامل البيئية وتتنوع، فمنها ما هو طبيعي (أي جغرافي) ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو ثقافي واقتصادي.

وعند دراستنا للعوامل البيئية ومدى تأثيرها على السلوك الإجرامي يجب أن نضع نصب اعيننا مجموعة من الاعتبارات الأساسية منها: أولاً: أن فكرة البيئة فكرة نسبية تختلف من بلد إلى آخر ومن شخص إلى آخر زمانياً ومكانياً من حيث تأثيرها عليه وعلى سلوكه الإجرامي. فالبيئة المصرية بعناصرها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية تختلف عن البيئة في البلاد الأوربية مثلاً وهو ما ينعكس بالتالي على حجم ونوع الجريمة هنا وهناك.

ومنها ثانياً: أن دراسة العوامل البيئية كعوامل دافعة للإجرام الفردي يتوقف على قدرة الشخص على الاتصال بهذه العوامل وعلى مدى تأثيرها عليه. فإذا لم يحدث اتصال بين الفرد وبين أحد العوامل البيئية فلا يدخل هذا العامل في عداد العوامل ذات التأثير الإجرامي عليه. وإذا توافرت العوامل البيئية فإن تأثيرها على الإنسان يختلف من فرد إلى آخر بل يختلف لدى نفس الفرد بحسب اختلاف الزمان والمكان والموقف الذي وجد فيه هذا العامرل ولذا كان توافر عامل واحد أو أكثر

لعدد من الأشخاص يؤدي إلى وقوع بعضهم في طريق الإجرام دون البعض الآخر. ونفس العامل أو نفس العوامل قد تتوافر لشخص في ظل ظروف زمانية ومكانية معينة ومع ذلك لا يرتكب الجريمة ولو توافرت نفس هذه العوامل لديه في ظروف أخرى فربما دفعته إلى طريق الإجرام.

ومنها ثالثاً: أن عوامل البيئة يجب النظر إليها ككل لا يتجزأ على نحو يؤدي إلى التفاعل المستمر بينها، ويكون تقييماً للسلوك الإجرامي على أنه نتاج هذا التفاعل الدائم بين هذه العوامل وليس نتيجة عامل واحد في معزل عن العوامل الأخرى.

ومنها رابعاً: أن السلوك الإجرامي في جميع صورته لا يمكن رده فحسب إلى العوامل البيئية وان تنوعت ولكن يجب النظر إلى هذا السلوك على أنه نتاج لتفاعل مستمر بين العوامل الفردية (أي الداخلية) والعوامل البيئية. فالفرد يتأثر بالبيئة الخارجية بيولوجياً ونفسياً وفكرياً ويؤثر من ناحية أخرى في البيئة المحيطة به وتحدث الجريمة نتيجة التفاعل بين هذه العوامل الداخلية والخارجية حينما تمارس دورها في إضعاف قوى المنع منها وزيادة قوى الدفع إليها على نحو ما رأينا في الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية.

وتتنوع العناصر التي تتكون منها البيئة، وسنقوم بدراسة أهم هذه العناصر في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: البيئة الجغرافية

المبحث الثاني: البيئة الاجتماعية

المبحث الثالث: البيئة الثقافية

المبحث الرابع: البيئة الاقتصادية

المبحث الأول

البيئة الجغرافية

* تمهيد وتقسيم:

تتألف البيئة الجغرافية من مجموعة من العناصر الطبيعية المحيطة بالإنسان والتي لا دخل له في وجودها مثل التضاريس والرياح والأمطار، ودرجة الرطوبة وتتابع الفصول، وتعاقب الليل والنهار، ودرجات الحرارة وتتوعدا بين الارتفاع والانخفاض والاعتدال. وليس بالوسع دراسة جميع عناصر البيئة الطبيعية ومدى تأثيرها على السلوك الإجرامي، ولكن سنجعل محل الدراسة أهم عناصر هذه البيئة وهو المناخ نبين العلاقة بينه وبين الجريمة والتفسير العلمي لهذه العلاقة. (١)

* العلاقة بين المناخ والجريمة:

أدى تعاقب الفصول وما يرتبط به من اختلاف درجات الحرارة بين الارتفاع والاعتدال والبرودة إلى تنوع الظاهرة الإجرامية حجماً

(١) درس البعض العلاقة بين التضاريس والرياح والأمطار ودرجة الرطوبة والجريمة فأوضحوا أن:

أ- التضاريس: من جبال وسهول تؤثر على عقلية ونمط حياة السكان فيها وهو ما ينعكس على أنماط الجرائم المرتكبة. كذلك سكان المدن الساحلية والحدود يظهر بينهم بعض صور الجرائم التي لا تقع في الأماكن الأخرى.

ب- الرياح: أثبت كذلك "دكستر *Dexter*" في الولايات المتحدة أن هناك تلازماً ما بين الرياح المعتدلة وانخفاض جرائم مهاجمة الأشخاص باستخدام السلاح.

ج- أثبت كذلك دكستر وجود تلازم بين الأنطار وبين انخفاض جرائم العنف
د- الرطوبة: أثبت دكستر أنه كلما زادت الرطوبة كلما قلت جرائم العنف وكلما قلت الرطوبة وازداد الجفاف انتشرت جرائم الحريق العمد وبإهمال.

* *Larguier: ibid p. 59; Pinatel: ibid. p. 148 ; Stefani; L. Merlin: ibid. p. 109.*

ونوعاً، زمانياً ومكانياً. وقد أظهر هذه العلاقة بين تعاقب الفصول ونوع الجريمة بطريقة علمية العالم البلجيكي "كيتيليه *Quételet*" حيث وضع القانون الحراري للإجرام *La loi thermique de la délinquance*^(١) بعد دراسته للإحصاءات الجنائية في النصف الأول من القرن الماضي. فقد لاحظ أن الجرائم ضد الأشخاص (القتل والضرب والجرح)، يزداد معدلها صيفاً حيث ترتفع الحرارة، بينما تزداد جرائم الأموال في الشتاء حيث تزداد البرودة، وأضاف بان هذا التنوع الزمني للجرائم يرتبط به تنوع مكاني للجرائم حيث تزداد جرائم الأموال في شمال أوروبا بسبب الطقس البارد، بينما تزداد جرائم الدم في جنوب أوروبا حيث ترتفع درجة الحرارة. وقد أكد "جري *Guerry*" القانون الحراري وطبقه على الخريطة الجغرافية لفرنسا فأثبت من خلال الإحصاءات أن جرائم الدم ترتفع في جنوب فرنسا حيث يسود الطقس الحار، يقابلها ازدياد معدل جرائم الأموال في الشمال حينما يكون الجو بارداً.

وقانون الحرارة الإجرامي أكده عدد من العلماء خلال القرنين الماضي والحالي نذكر منهم: لومبروزو، لاكاساني، ودي جريف، فقد ذكر "لومبروزو" في كتابه الجريمة^(٢) أن نسبة جرائم الأشخاص في جنوب فرنسا بالمقارنة بشمالها هي الضعف، وعلى العكس فإن معدل ارتكاب جرائم الأموال في الشمال يمثل الضعف بالمقارنة بجنوب فرنسا.

(١) انظر ما تقدم ص ٨٨ وما بعدها.

(2) *Lombroso: Le crime p.14. Cite par Pinatel: ibid. p. 148*

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٢٠١

وقد أكد "لاكاساني" كذلك النتائج السابقة بدراسة أجراها حول جرائم الأشخاص والأموال من خلال الإحصاءات الجنائية لفرنسا في الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٧٠ على مدار فصول السنة الأربعة، وقد افترض ثبات عدد الجرائم في كل فصل جاعلاً هذا العدد ٢٢. وقد خلص من هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

الفصل	جرائم الأشخاص	جرائم الأموال	المجموع الكلي
الشتاء	٧	١٥	٢٢
الربيع	١١	١١	٢٢
الصيف	١٦	٦	٢٢
الخريف	١٧	٥	٢٢

هذه النتائج توضح وجود تناسب طردي بين جرائم الأشخاص وارتفاع درجة الحرارة وطول النهار، ونفس العلاقة الطردية قائمة بين جرائم الأموال وانخفاض درجة الحرارة وطول الليل.^(١)

وفي بلجيكا أثبت "دي جريف *De Greff*" أن جرائم القتل والاعتصاب تبلغ ذروتها في شهر "يونيو" بينما تبلغ جرائم الأموال أعلى معدل لها خلال فصل الشتاء.

(1) Pinatel: *ibid.* p. 147.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية توصل عدد من الباحثين إلى نفس النتائج السابقة تقريباً. فقد أوضح "دكستر *Dexter*" من ناحية مدى تأثير الطقس على الحالة النفسية للإنسان وبالتالي على سلوكه. ومن ناحية أخرى مدى تأثير عناصر البيئة الجغرافية من حرارة وبرودة ومن ضغط جوي ورطوبة ورياح وأمطار على الجريمة حجماً ونوعاً.

وقانون الحرارة الإجرامي الذي تؤكد الأبحاث المستمدة من الإحصاءات الجنائية في كل من أوروبا وأمريكا تبرزه كذلك الإحصاءات الجنائية في جمهورية مصر العربية وعلى نحو شبه ثابت حيث تكثر جرائم الاعتداء على الأشخاص خلال أشهر الصيف بينما يزداد معدل جرائم الأموال في أشهر الشتاء. (١)

* تفسير العلاقة بين المناخ والجريمة:

قدمت عدة نظريات لبيان أساس العلاقة بين المناخ والجريمة بعضها يقيم علاقة سببية مباشرة بين المناخ والجريمة، ويمثل هذا الاتجاه النظرية الطبيعية والبعض الآخر يجعل من المناخ سبباً غير مباشر لوقوع الجريمة، ويظهر ذلك في النظرية الفسيولوجية النفسية والنظرية الاجتماعية.

وسنوضح مضمون كل نظرية من هذه النظريات يعقبه بيان رأينا في الموضوع.

(١) قارن: الدكتور حسن المرصفاوي ص ٨٧؛ الدكتور عوض محمد: ص ٢٤٨؛ الدكتور مأمون سلامة ص ٢٣٤؛ الدكتور أحمد بلال ص ٣٤٩.

أولاً: النظرية الطبيعية:

يرى أنصار هذه النظرية وجود علاقة مباشرة بين الجريمة والمناخ بعناصره المختلفة وما يطرأ على هذه العناصر من تقلبات خلال فصول السنة المختلفة.

وتفسر النظرية الطبيعية العلاقة بين ارتفاع درجة الحرارة وزيادة معدلات جرائم العنف بأن الحرارة تزيد من حيوية الإنسان وتزداد طاقته فتصبح ردود فعله سريعة وقابليته للانفعال أشد وتتوتر أعصابه وتضعف قدرته في ضبط نفسه وتلتهب عواطفه وتتفجر غريزة الجنس لديه، فيقدم على ارتكاب جرائم العنف وجرائم الاعتداء على العرض.

وبالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال فإن أنصار هذه النظرية يفسرون ارتفاع معدلها خلال أشهر الشتاء، وانخفاض هذا المعدل خلال أشهر الصيف، بأن الشتاء ليلة طويل فيساعد ذلك الجناه وبالذات في جريمة السرقة على تنفيذ جرائمهم بينما يحدث العكس في الصيف حيث ينتشر الضوء خلال النهار الطويل فضلاً عن أن ليل الصيف قصير وبالتالي تقل الفترة الزمنية التي يمكن خلالها تنفيذ الجريمة فينخفض معدلها.

ثانياً: النظرية الفسيولوجية - النفسية:

لا يقيم أنصار هذه النظرية علاقة مباشرة بين تقلبات المناخ والجريمة بل يرون أن التغير الذي يحدث في المناخ خلال تعاقب فصول السنة يرتبط به دورات فسيولوجية نفسية لدى الإنسان على نحو يؤثر في سلوكه ومنه السلوك الإجرامي ففي الربيع حيث الشمس المشرقة والجو المعتدل والخضرة المنتشرة والزهور المتفتحة تلهب

العواطف وتبلغ الرغبة في الاشباع الجنسي قمتها في هذا الفصل وهذا ما أثبتته أحد العلماء الألمان بدراسة إحصائية خلص فيها إلى أن حالات الحمل المشروع منه والسفاح تزداد في شهر مارس لتصل إلى الذروة خلال شهر مايو وتشير كذلك الإحصاءات الجنائية في مصر إلى أن جرائم الاعتداء على العرض تبلغ أعلى معدل لها خلال شهري مارس وأبريل.

ثالثاً: النظرية الاجتماعية:

تذهب النظرية إلى أن العلاقة بين المناخ والإجرام ليست مباشرة لأنها توجد من خلال تأثير تقلبات الطقس على أسلوب الحياة الاجتماعية والظروف الاقتصادية خلال فصلي الشتاء والصيف على وجه الخصوص وتقدم النظرية الاجتماعية تفسيرها لقانون الحرارة الإجرامي على النحو التالي:

بالنسبة لازدياد معدل جرائم الاعتداء على الأشخاص في الصيف، فهذا مرجعه شدة الحرارة وطول النهار على نحو يدفع الأفراد للخروج من منازلهم إلى الأماكن العامة كالحدائق والشواطئ وأماكن اللهو الترفيهية فتزداد فرص الاحتكاك بينهم على نحو يولد المشاكل التي يتم حلها غالباً بالعنف.

أما عن جرائم الاعتداء على الأموال وارتفاع معدلها خلال فصل الشتاء فهذا يرجع إلى ازدياد حاجات الإنسان ومطالبة من الغذاء والكساء والتدفئة والسكن. فاستهلاك الإنسان من الغذاء يزداد ليهد الجسم بالطاقة اللازمة والبرودة تفرض عليه أن يحصل على ملابس ثقيلة والتدفئة لازمة خاصة في المناطق الباردة، والسعي لإشباع هذه

الحاجات المتزايدة يدفعه أكثر خلال هذا الفصل إلى الحصول على الأموال اللازمة بطريق السرقة أن عز عليه تدبيرها بالطريق المشروع.

*** رأينا في الموضوع:**

بعد العرض الذي تقدم للنظريات التي تفسر العلاقة بين المناخ والجريمة يتضح لنا أنه لا يمكن الاعتماد بصورة كاملة على أي نظرية منها لتفسير هذه العلاقة، لأنه إذا نجحت إحداها في تفسير جانب معين من هذه العلاقة فإنها تغض الطرف عن بقية الجوانب أو تصل إلى تفسير خاطئ لهذه العلاقة.

فالنظرية الطبيعية تكذبها الإحصاءات الجنائية فيما يتعلق بقولها بان أعلى معدل لجرائم الاعتداء على العرض يقع في فصل الصيف. فالواقع والإحصاءات يؤكدان أن أعلى نسبة لهذه الجرائم تسجل خلال فصل الربيع فضلاً عن ذلك فإن بعض صور السرقة يكثر وقوعها خلال أشهر الصيف كالنشل في المواصلات العامة والأماكن المزدحمة وسرقة المساكن.

والنظرية الطبيعية تعجز عن تقديم تفسير سليم لهذه الظاهرة التي تفسر باعتبارات اجتماعية مثل شدة الزحام لكثرة خروج الناس في الصيف وترك الناس مساكنهم والذهاب إلى الشواطئ لقضاء فترة العطلة فيسهل سرقة هذه المساكن.

والنظرية الفسيولوجية لم تقدم لنا إلا تفسيراً جزئياً يتعلق بارتفاع معدل جرائم الاعتداء على العرض خلال فصل الربيع وبالتالي يصعب القول بان فكرة الدورات الفسيولوجية النفسية يمكن أن تفسر لنا قانون الحرارة الإجرامي فجاءت النظرية قاصرة من هذه الناحية.

والنظرية الاجتماعية رغم أنها قدمت لنا تفسيراً واضحاً ومتفقاً مع الواقع لقانون الحرارة الإجرامي إلا أنها جاءت قاصرة من ناحيتين: الأولى أنها لم تقدم لنا تفسيراً لازدياد معدل جرائم الاعتداء عل يالعرض خلال فصل الربيع. والثانية أنها لم تفسر لنا ازدياد معدل جرائم النشل في الأماكن العامة والمواصلات العامة، وسرقة المساكن خلال فصل الصيف.

نخلص اذن إلى ضرورة أن نأخذ في الاعتبار النظريات المتقدمة مجتمعة لأن كل واحدة منها تقدم تفسيراً جزئياً للعلاقة بين المناخ والجريمة. وهذا يؤكد دائماً القول بأن تفسير الظاهرة الإجرامية لا بد أن يكون تكاملياً بحيث لا نعتمد على نظرية دون أخرى ولا نستند إلى عامل ونغض الطرف عن بقية العوامل لأن وقوع الجريمة في الغالب يحدث نتيجة تضافر عوامل فردية وطبيعية واجتماعية .

المبحث الثاني

البيئة الاجتماعية

* تمهيد وتقسيم:

البيئة الاجتماعية بالمفهوم الواسع تشمل مختلف النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع. وهذه النظم من صنع الإنسان فتعتبر بذلك البيئة الاجتماعية مقابلة للبيئة الطبيعية التي لا دخل فيها لإرادة الإنسان. وتعكس النظم الاجتماعية ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات واعراف وتقاليد، وتعبّر عن المستوى الحضاري الذي وصل إليه^(١). والبيئة

(١) انظر: الدكتور محمود نجيب حسني، ص ١٠٧، الدكتور مأمون سلامة، ص ٢٣٧.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٢٠٧

الاجتماعية بهذا المفهوم العام تشمل فضلاً عن عناصر البيئة الاجتماعية بالمفهوم الضيق العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والحضارية.. الخ. وإذا نظرنا للبيئة الاجتماعية بالمعني الضيق نجد أنه يقصد بها الوسط الإنساني الذي يحيط بالفرد منذ نشأته ويرتبط به بعلاقات اجتماعية وثيقة تؤثر على شخصيته وسلوكه^(١). ويدخل في مفهوم هذا الوسط الأسرة والمدرسة والمهنة والمسكن والجيران. وتؤثر بعض البيئات الخاصة كبيئة السجن، والبيئة العسكرية على السلوك الإجرامي للشخص، بل أن العادات والتقاليد التي تسود المجتمع يمكن أن يكون لها دور في دفع الفرد إلى طريق الجريمة.

- المطلب الأول: الأسرة .
- المطلب الثاني: المدرسة.
- المطلب الثالث: المهنة.
- المطلب الرابع: العادات والتقاليد.
- المطلب الخامس: بيئة السجن.
- المطلب السادس: البيئة العسكرية.

(١) انظر: الدكتور عوض محمد، ص ٣١٠، الدكتورة فوزية عبد الستار، ص ١٥٤، الدكتور أحمد بلال، ص ٣٧٠.

المطلب الأول

الأسرة

* العلاقة بين الأسرة والجريمة:

للأسرة دور بالغ الأهمية في تكوين شخصية الإنسان، وتشكيل أفكاره ومعتقداته والتأثير على تصرفاته. فالطفل يتلقى عن الأبوين مفهوم الخير والشر، والعقيدة الدينية التي يدينان بها، وتجارب الطفل الأولي وعاداته وتقاليده يكتسبها كذلك من الوسط الأسري، وعلاقته بالعالم الخارجي يتلقى أصولها الأولي من الأسرة التي ينتمي إليها وتحدث الأسرة هذا التأثير العميق في نفسية الطفل نظراً لارتباطه بها على نحو دائم خلال سني حياته الأولي، فضلاً عن نظرته للأبوين على أنهما القدوة والمثل الأعلى له.

فإذا كانت الأسرة متماسكة، يؤلف بين الأبوين فيها مشاعر الحب والرحمة ويسودها السلام والاحترام المتبادل وكانت مفاهيم التربية لديهما سليمة وتحيط بها ظروف اقتصادية ملائمة وعدد أفرادها معقول أصبحت هذه الأسرة ينبوعاً يفيض على الأبناء بالخير والحب والحنان والتربية الصالحة فيشربوا أصحاء من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية ويعيشون في حالة من التكيف الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها. ويعكس كل ذلك على سلوكهم فيصير سلوكاً سليماً من الناحية الاجتماعية وتبعدهم هذه التنشئة الصالحة عن طريق الإجرام وإذا حدث العكس فتصدع بنيان الأسرة ولم تتوافر لها المقومات السليمة التي أشرنا إليها، انعكس ذلك على الأبناء وأثر ذلك على نفوسهم وسلوكهم على نحو يدفعهم إلى الجريمة.

ومما هو جدير بالملاحظة أن دور الأسرة فعال في وقاية الأبناء من الجريمة أو دفعهم إليها، وهذا هو الوضع الغالب، إلا أنه أحياناً ينشأ بعض الأبناء في أسر صالحة ومع ذلك فإن قدرتهم أحياناً تكون ضعيفة على طاعة الآباء وتمثل التربية الصحيحة في سلوكهم. ويكون تأثير البيئة الخارجية عن الأسرة أقوى أحياناً في تقبل الطفل أو الحدث لنموذج سلوكي سيئ من الأصحاب أو الرفاق بالمدرسة فينحرف ويسلك سبيل الجريمة. وهذا يوضح لنا أن السلوك الإجرامي ليس مرده عاملاً واحداً بل عدة عوامل بعضها فردي وبعضها بيئي.

* مظاهر التصدع الأسري ونتائجه:

يحدث التصدع الأسري نتيجة وجود خلل في عنصر أو أكثر من العناصر اللازمة لقيام الأسرة السليمة أو غياب هذا العنصر كلية.

فمن العناصر الأساسية التي تحفظ للأسرة تماسكها ووحدتها وجود الأبوين على نحو دائم مع الأبناء. ويترتب على غياب احدهما أو كليهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو المرض أو ارتكاب احدهما جريمة ترتب عليها ايداعه السجن، حرمان الأبناء من التربية والتهديب اللازمين ومن الرعاية الضرورية ومن الحب او العطف ومن الرقابة اللازمة والانفاق الضروري وغياب كل ذلك في حياة الطفل يدفعه إلى سبيل الإجرام.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة في هذا المقام أن التطور الحضاري الحديث أدي إلى خروج المرأة إلى العمل، وأن الظروف الاقتصادية في مصر أدت على وجه الخصوص في العقدين الأخيرين إلى سفر كثير من الآباء إلى بلاد البترول للعمل بها وترك أسرهم بعيدة عنهم. وإذا كان عمل المرأة قد ساهم في جانب معين من جوانب الانتاج

إلا أن آثاره السلبية على الأبناء وعلى الأسرة ككل تبقى دائماً ملحوظة، حيث يحرم الأطفال خاصة في سنوات عمرهم الأولى من رعاية وعطف وحنان الأم على نحو يؤثر على صحتهم النفسية في المقام الأول وعلى شخصيتهم بصفة عامة. وإذا كان علماء التربية يؤكدون دائماً أن الطفل محتاج إلى أمه طوال الوقت في الثلاث سنوات الأولى من عمره التي تتكون خلالها شخصيته، فتحسن الدولة صنعا لو أتاحت للأم العاملة فرصة الحصول على أجازة من العمل خلال هذه السنوات الثلاث، وتدفع نصف راتبها لتتفرغ لتربية طفلها ورعايته فمن المؤكد أن العائد الايجابي على الأبناء وعلى المجتمع ككل يفوق بكثير المقابل المادي الذي سنحصل عليه خلال فترة الأجازة.

وظاهرة سفر الآباء إلى بعض البلاد العربية بقصد العمل لسنوات قد تطول له آثاره السلبية كذلك على الأسرة ككل وعلى الأبناء. فقد يؤدي هذا الغياب إلى تصدع بل وانهيار الأسرة ككل وقد يؤدي إلى فشل الأبناء في دراستهم بل وتشردهم وسلوكهم سبيل الإجرام ولو أجريت دراسة اجتماعية على هذه الأسر التي تعد بالآلاف لكانت النتائج المستخلصة من الدراسة قائمة .

ويلزم لوجود الأسرة السليمة كذلك أن يسود الوفاق والوئام والاحترام المتبادل بين الأبوين. فالشجار الدائم بين الزوجين يترتب عليه اضطراب الابناء وعدم شعورهم بالأمن النفسي. والنفس المضطربة التي لا تشعر بالأمن هي نفس ضعيفة يصعب عليها أحياناً مقاومة أسباب الانحراف أو الإجرام. وقد أشار المؤتمر الدولي السابع للأمم المتحدة في شأن الوقاية من الجريمة ومعاملة المجرمين (ميلانو ٢٦ أغسطس - ٦ سبتمبر ١٩٨٥) إلى حالة النزاع بين الأبوين وسوء تربيتهم للأبناء وأثره على

السلوك الإجرامي. فقد اعتبر انهيار الأسرة لوجود نزاع بين الأب والأم أو بينهما وبين الصغار وإهمال الصغار وسوء توجيههم، من أهم عوامل إجرام الشباب وتبين لأعضاء المؤتمر أنه في كثير من بلاد العالم يوجد عدد كبير جدا يقدر بالملايين من الأطفال بغير مأوى أو أطفال الشوارع الذين لا رابط بينهم وبين المجتمع بسبب تفكك الأسرة وعجز المجتمع عن إمدادهم بالرعاية والمساعدة.

ويجب على الوالدين أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم في أقوالهم وأفعالهم. فالأبوان هما المثل الأعلى للأبناء، ويتوقف عليهما تكوين شخصية الطفل إما على نحو صالح أو بشكل طالح. فإذا كان أحدهما أو كلاهما قدوة سيئة كأن يكون مجرماً أو مدمناً السكر والمخدرات، أو لا يبالي بالقيم الدينية أو الأخلاقية، فإن سلوك الأبناء سيتأثر بدرجة كبيرة بهذه القدوة السيئة. فضلا عن ذلك فإن هذه القدوة السيئة ستهمل رعاية الأبناء وتوجيههم على النحو الصحيح، وكل هذا يدفعهم إلى الإجرام.

علاوة على ما تقدم فإن مفهوم التربية السليمة يجب أن يتوافر على نحو معقول لدى الأبوين. فالإفراط في القسوة أو في الحب والتدليل يفسد الأبناء، ويضعف من شخصيتهم، ويخلق لديهم مشاعر نفسية غير سليمة كالشعور بالعداء تجاه الوالدين، أو الأنانية الشديدة التي تلازم الأطفال المدللين، فضلا عن ضعف شعورهم بالمسئولية. ويجب على الآباء ألا يلجأوا إلى التحقير بأبنائهم وامتهان كرامتهم وإنسانيتهم، وعدم التفرة بينهم، أو بين الذكور والإناث في المعاملة. فكل هذه الصور من التربية الخاطئة تصيب الطفل بعقد نفسية ويضعف في الشخصية ويسهل انقياده إلى طريق الجريمة.

فضلا عن ذلك فإن توافر المستوى الاقتصادي المعقول يساعد على أن تعيش الأسرة في استقرار وأمان. ولا نقصد الرفاهية المادية التي قد تكون سببا للانحراف أو الإجرام، بل المستوى الذي يساعد الأسرة على تحقيق مطالبها اللازمة للحياة السليمة. فإذا لم تتوافر للأسرة ضرورات الحياة فقد يؤدي ذلك إلى انحراف الأبناء وارتكابهم للجريمة وبالذات جريمة السرقة والجرائم الأخلاقية.

والأسرة التي تتكون من عدد معقول من الأفراد تكون أقرب إلى الاستقرار منه إلى التصدع. فكثرة الأبناء قد تعجز الآباء عن إعطاء كل طفل ما يستحقه من التربية والتوجيه والرعاية والرفاهية، فضلا عن عدم قدرتهم أحيانا على تحقيق مطالبهم المعيشية الضرورية من سكن مناسب ومن تغذية ومن تعليم ومن حاجات ضرورية. وهذا يؤدي في النهاية إلى شعور الأبناء بالوحدة والعزلة، ويسهل انزلاقهم إلى طريق الانحراف.

وتبرز الإحصاءات الجنائية النتائج المترتبة على مظاهر التصدع المشار إليها.

* الإحصاءات الجنائية تجسد مظاهر التصدع الأسري:

أجرى الباحثون في العديد من دول العالم دراسات على مختلف مظاهر التصدع في الأسرة، وتوصلوا إلى نتائج تبين بوضوح أثر هذا التصدع على السلوك الإجرامي للأبناء. (١)

(١) قارن الدكتور عوض محمد، ص ٣١٥، الدكتورة فوزية عبد الستار، ص ١٥٥،

الدكتور يسر أنور والدكتورة آمال عثمان، ص ٢٨٦ وما بعدها.

Stefani, Levasseur et J. Merlin: *ibid.p. 128 et s.*

في فرنسا تدل الإحصاءات الجنائية على أن ٤٠% من الجناة العاديين، و ٧٥% من الجناة العائدين ينتمون إلى أسر متصدعة. وأن ٦٩% من الجناة قد حرموا من رعاية الأم في مرحلة الطفولة، وقد وصلت هذه النسبة إلى ٩٠% لدى المحكوم عليهم في بعض السجون، حيث افتقدوا الرعاية والرقابة الواجب توافرها في ظل أسرة مستقرة.

وفي ألمانيا توصل عالم ألماني من دراسته لحالة ١٤٤ مجرماً إلى النتائج الآتية: ٣٢% من الحالات كان الأب مجرماً، وفي ٣٥% كان الأبوان من مدمني الخمر، وفي ٥٥% من هذه الحالات كان أحد الأبوين مصاباً بمرض نفسي أو عضوي، وفي ٦٣% من الحالات كانت العلاقة بين الأبوين بالغة السوء. وفي ٣٦% منها كان أحد الأخوة مجرماً.

وفي إنجلترا أثبت العالم "Burt" أن نسبة الجانحين الذين ينتمون إلى أسر متصدعة تبلغ ضعف نسبتها في المجموعة الضابطة. وقد ذهب كذلك إلى القول بأن انتشار الجريمة والرذيلة في أسر المجرمين يبلغ خمسة أمثال تلك النسبة في أسر غير المجرمين.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أثبت العالمان "إليانور وشيلدون جلوك" أن ٥٦% من المجرمين قد حرموا من الرعاية والرقابة، وأن ما يقرب من ٨٥% منهم نشأ في أسرة أحد أفرادها من المجرمين، وأن ٩٠.٤% منهم ينتمون إلى أسر يشيع فيها الإجرام وإدمان الخمر والانحلال الأخلاقي.

وفي مصر أوضحت دراسة أجريت على عدد من الأحداث الجانحين أن ما يزيد على ٦٠% منهم ينتمون إلى أسر متصدعة. وقد حددت الدراسة أسباب التصدع في الأسرة المصرية وهي: وجود زوجة

الأب، الخلاف الدائم بين الوالدين، قسوة الأب، تفشي إدمان المخدرات أو القمار في الأسرة، انخفاض المستوى التعليمي للوالدين. (١)

المطلب الثاني

المدرسة

* الدور التعليمي والتربوي للمدرسة:

المدرسة هي المجتمع الثاني الذي ينتقل إليه الطفل بعد مجتمع الأسرة الصغير. ودور المدرسة بالغ الأهمية في تعويد الطفل على حياة اجتماعية منظمة سواء في تعامله مع أساتذته أو مع زملائه. فالمدرسة مرحلة وسط بين الأسرة والمجتمع الكبير ونجاحها في تحقيق التكيف الكامل للطفل مع الحياة الاجتماعية سواء أثناء دراسته أو مستقبلا في حياته العملية يتوقف على مدى نجاحها في أداء رسالتها من الناحيتين التعليمية والتربوية.

أولاً: الدور التعليمي للمدرسة:

تعد المدرسة المؤسسة التعليمية القادرة على تقديم مناهج تعليمية مناسبة للطفل تساعد من ناحية على نضج شخصيته من النواحي التربوية والذهنية والاجتماعية وتؤهله للدراسة الجامعية أو للتدريب المهني المناسب، استعدادا لممارسة الحياة العملية فيما بعد.

(١) انظر: الدكتورة عنايات زكي، دور الأسرة الحديثة في التنشئة الاجتماعية، أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٨٧ وما بعدها.

ونجاح الطفل في حياته الدراسية يتوقف على اعتبارين: الأول منهما يتعلق بالمعاملة التي يتلقاها من المدرسة ومن أسرته بشأن عملية تعليمه، والثاني يتعلق باستعداده الذهني لتلقي الدروس.

فمن واجب المدرسة أن تحبب الطفل فيها كمكان جديد عليه ومع أفراد مختلفين عن أفراد أسرته، ويجب أن يتلقى دروسه من مدرسين توافر لديهم قسط واف من المعارف التربوية عن نفسية الطفل، وكيفية التعامل معه. ويجب تشجيع الأطفال على تلقي الدروس وخلق روح المنافسة بينهم. فضلا عن ضرورة كشف ميولهم ومواهبهم الذاتية وتمييزها. فالمفهوم الشامل للعملية التعليمية يتضمن هذه الأمور وغيرها كثير ولا يتسع المجال للحديث عنه. فإذا تعامل المدرس مع الأطفال بالقسوة الزائدة، أو بإرهاقهم بواجبات مدرسية تفوق قدراتهم وتتجاوز الوقت المتاح لهم، أدى ذلك إلى شعورهم بالظلم وبالعجز ولازمهم الخوف، فتصبح نفسية الطفل متوترة وفكره شاردا. وكلها عوامل تؤدي إلى تخلفه في متابعة دروسه، وتندر بالفشل في دراسته، على نحو يعد مقدمة للسلوك المنحرف أو الإجرامي.

وقد تساهم بعض الأسر في تفاقم حالة الطفل الدراسية وذلك بالتهديد بالإيذاء الشديد أو تحقيره إذا ما رسب ف يدرسته أو إذا لم يحصل على أعلى الدرجات. فيقع الصغير بين نارين: إحداها مصدرها مدرس قاس أو مهمل لأمره، والثانية بيت قاس لا يتابعه دراسيا على النحو الأمثل. والقسوة الشديدة أو الإهمال الشديد للطفل يؤديان إلى إهماله لواجباته، أو هروبه من أدائها. ويبدأ طريق الانحراف بالهروب من المدرسة والتسكع مع قرناء السوء في الشوارع أو الأماكن العامة خلال اليوم الدراسي، مما يفضي به في النهاية إلى طريق الإجرام.

ويسهم في نجاح العملية التعليمية للطفل من ناحية أخرت مدى استعداده الذهني، وهو أمر في جانب منه وراثي وفي الجانب الآخر مكتسب. ويؤثر على هذا الاستعداد الذهني أن يكون الطفل مصابا بمرض عضوي أو نفسي ينعكس على فكره واستعداده الذهني فيتخلف دراسيا. ويتولد لديه شعور بالنقص فيصعب عليه التكيف مع مجتمع المدرسة، وقد يؤدي هذا إلى انحرافه وإقدامه على الجريمة. يجب إذن رعاية الأطفال المعاقين جسميا أو عقليا بتقديم مناهج تربوية مناسبة لحالتهم وتساعدهم في نفس الوقت على النمو الفكري والنفسي وعلى التكيف الاجتماعي.

ثانيا: الدور التربوي للمدرسة:

يتوقف نجاح العملية التعليمية ونمو شخصية الطفل وقدرته على التكيف اجتماعيا داخل وخارج المدرسة إلى حد كبير على الأسلوب التربوي المتبع في التعامل معه. فالمعلمون يتمتعون بتقدير واحترام كبيرين لدى التلاميذ. وهو ما يؤدي إلى مساعدتهم في القيام بدور الأبوين في التهذيب والتربية. وقدرة المعلم على توجيه التلاميذ وتصحيح سلوكياتهم يحتاج كما قلنا إلى قدر كبير من المعارف الخاصة بعلم النفس التربوي الخاص بالأطفال، فضلا عن علوم التربية الأخرى. وقدرة المدرس على القيام بهذا الدور يتوقف كذلك على مدى قربه منهم، وتفهمه لشخصياتهم، ومساعدتهم في حل ما يعترضهم من صعاب أو مشاكل.

ومجتمع التلاميذ في المدرسة يكون له دور آخر في الجانب التربوي، إما بتقديم المثل الطيب المتمثل في التلميذ المتفوق دراسيا،

والتميز في علاقاته بزملائه وبمعلميه بالأدب، والخلق الحسن، وإما بنموذج آخر من التلاميذ يعد قدوة سيئة في دراسته وملبسه وأسلوب إنفاقه. وحسب تأثر الطفل بأي من هذين النموذجين يكون سلوكه وتكيفه. فإذا تأثر بالنموذج الأول فقد اقتدى بقدوة حسنة، وإذا تأثر بالنموذج الثاني فقد يؤدي هذا إلى تقليده، وهو ما يدفعه إلى سلوكيات منحرفة كالكذب أو السرقة أو المعاملة السيئة لزملائه.

* تقدير الدور التعليمي والتربوي للمدرسة:

يجد المعلم حاليا في مدرسته العديد من المشاكل في القيام بدوره التعليمي والتربوي. فالفصول تكتظ بالتلاميذ على نحو يجعل المدرس غير قادر على أداء واجباته على النحو الأمثل. فمتابعة كل تلميذ تعليميا وتربويا تقتضي أن يكون لديه من الوقت ومن الظروف المحيطة ما يساعده على ذلك. وازدحام الفصول من المعوقات الأساسية له عند قيامه بهذا الدور، فضلا عن انشغال معظم المدرسين بالدروس الخصوصية داخل أو خارج المدرسة على نحو يقلل من وقتهم المتاح للتلاميذ. يضاف إلى ذلك إرهاقهم جسميا وعصبيا نتيجة هذا الجهد الزائد، وهذا ينعكس بدوره على قيامه بواجباته.

هذا الوضع الذي يؤثر كثيرا على أطفالنا يقتضي من ناحية وجود "أخصائي اجتماعي" بكل مدرسة يساعد المدرسين والتلاميذ على حل ما يعترضهم من صعاب ومشاكل. ويقتضي من ناحية أخرى الاهتمام بالتعرف على ميول ومواهب التلاميذ وتنميتها رياضيا وثقافيا واجتماعيا بصورة تساعد التلاميذ على حسن تلقي دروسهم، وعلى تنمية قدراتهم على التكيف الاجتماعي داخل وخارج المدرسة. ويقتضي أخيرا التعاون

المستمر بين الأسرة والمدرسة لمواجهة أي مشكلة تعليمية أو سلوكية تعترض التلميذ.

فأطفال اليوم هم شباب الغد، وإذا أحسنا تعليمهم وتربيتهم فسوف يسود المجتمع التقدم والازدهار، خاصة إذا علمنا أن جنوح الأحداث الذي تتصاعد معدلاته بصورة مستمرة يعد من أولى المشكلات التي تواجه السياسة الجنائية المعاصرة على المستوى العالمي.

المطلب الثالث

المهنة

*** تمهيد وتقسيم:**

تثبت الإحصاءات الجنائية في الدول المختلفة العلاقة بين المهنة والظاهرة الإجرامية حجما ونوعا. ففي دراسة إحصائية أجريت بفرنسا على المجرمين العائدين اعترف ١٤% منهم بأنهم تلقوا السلوك غير الاجتماعي الذي أفضى بهم إلى الجريمة من بيئة العمل^(١). وقد تكون المهنة عاملا مباشرا يدفع إلى الجريمة، وقد تهيئ فقط البيئة لشخص لديه استعداد معين فتكون عاملا مساعدا يدفع به إلى طريق الإجرام.

وقد يظهر أثر المهنة على السلوك الإجرامي للفرد منذ مرحلة الإعداد المهني، ويتضح هذا الأثر على نحو أكبر من خلال ممارسته للمهنة.

* العلاقة بين التدريب على الحرفة والجريمة:

ازداد إقبال الأحداث على التدريب على حرفة ما في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص. ويفسر هذا بطغيان الحياة المادية وحاجة الآباء إلى مساعدة الأبناء لهم، وازدياد نسبة الفشل الدراسي بين التلاميذ الصغار. ويعهد الوالدان بالحدث إلى صاحب الحرفة في سن صغيرة يسهل فيها تأثيره بالبيئة المحيطة به من رب العمل وزملائه الذين يكبرونه سنا. وهذه البيئة بصفة عامة تعتبر بيئة إجرامية لأسباب، منها أن صاحب العمل غير مؤهل خاصة في وقتنا الحاضر ليقوم بأي دور تهيبي للحدث بل العكس هو الحادث حيث يتلقى عنه سلوكيات وقيم غير سليمة وأولها الغش في ممارسة الحرفة الذي يعد أحيانا من الجرائم. ومن ناحية أخرى فإن زملاء الحرفة الذين يكبرونه سنا قد يدفعونه إلى الإجرام حيث يتيح لهم جو الحرية البعيدة عن رقابة الأهل من ممارسة أعمال منافية للآداب فيما بينهم. فضلا عن ذلك فإنهم يحصلون على أجورهم وينفقونها في قضاء حاجاتهم أو في تعاطي المسكرات والمخدرات أو ارتكاب الجرائم ضد العرض، وهذا قد يغري الحدث بارتكاب جريمة السرقة ليحصل على المال اللازم للاتفاق تقليدا لزملائه.

وقد تكون جرائم الحدث أثناء تدريبه على الحرفة مسألة تحكمها الصدفة ولا يعود للجريمة مرة أخرى، وقد تكون مقدمة، وهذا هو الغالب، للاستمرار في طريق الإجرام خاصة إذا فشل في التدريب ولم

يجد عملا مناسباً فيجد نفسه عاطلاً وهذا يدفعه غالباً إلى سبيل الإجرام.
(١)

* العلاقة بين المهنة والجريمة:

تشير الإحصاءات الجنائية في الدول المختلفة إلى أن حجم الجريمة ونوعها يختلف من مهنة إلى أخرى. وسنوضح فيما يلي الأسباب التي تجعل من المهنة عاملاً مؤثراً على الظاهرة الإجرامية كمّاً ونوعاً، ونعرض بالشرح لدواعي ارتفاع معدل الإجرام بين طائفتين: الأولى طائفة العمال والحرفيين (أو ما يسمونهم بذوي الياقات الزرقاء) والثانية طائفة رجال الأعمال أو كبار الموظفين (ويسمونهم بذوي الياقات البيضاء).

أولاً: الدور الإجرامي للمهنة: تأثير المهنة على الجريمة كمّاً ونوعاً يرجع إلى أسباب عديدة منها: (٢)

(أ) أن المهنة تتيح لمن يمارسها الظروف التي تساعده على ارتكاب جريمته على نحو يؤدي بنا إلى القول أنه لولا المهنة لما أقدم أو لما أمكن أن يقدم على الجريمة. فالموظف العام تتيح له وظيفته ارتكاب بعض الجرائم كالرشوة أو الاختلاس أو التزوير، والطبيب يقدم على هتك عرض مريضته، والصرافون وموظفو البنوك يرتكبون جرائم التزوير والاختلاس والسرقة وخياناً

(١) انظر: الدكتور محمود نجيب حسني، ص ١٩٩، الدكتورة فوزية عبد الستار، ص ١٦٣.

(٢) انظر:

J. Leauté: *Criminologie et science pénitentiaire*. Paris.éd. P.U.F. 1972. p. 579 et s.

الأمانة للأموال التي في عهدهم أو التي تصل إليهم بحكم عملهم،
والخادم يسرق مال مخدمه.

(ب) تزود المهنة صاحبها بالمعارف ويكتسب منها بعض الخبرات التي
تساعده على اقرار جريمته. فالطبيب يقدم على الإجهاض،
والصيدلي يرتكب جرائم التسميم وإعطاء المواد الضارة، والفني
الذي يقوم بصناعة العملة الرسمية أو الأختام والتمغات الرسمية
يسهل عليه ارتكاب جرائم التزييف والتزوير المتعلق بما يصنع،
وصانع الأقفال قد يساهم في جرائم السرقة كفاعل أو كشريك بفتح
الأبواب والخزائن.

(ج) أن بعض المهن تزود من يمارسها بالأدوات التي تساعده على
الإجرام، وترتبط ممارستها بنوع من التأهيل الإجرامي غير المباشر،
فالجزار الذي اعتاد على الذبح ورؤية منظر الدماء يسهل عليه
ارتكاب جرائم القتل والجرح، حيث تشجعه ممارسة المهنة معنويا
على الإقدام على جريمته وتزوده بالآلات المسهلة لارتكابها.

ثانيا: إجرام ذوي الياقات الزرقاء وذوي الياقات البيضاء:

تشير الإحصاءات الجنائية في بلاد العالم المختلفة إلى ارتفاع
معدل إجرام ذوي الياقات الزرقاء (وهم طائفة عمال المصانع والحرفيين
في الورش المختلفة) حجما ونوعا، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأسباب
كثيرة منها:

. انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئة: فهم إما فاشلون في دراستهم أو لم
يتلقوا أي قدر من التعليم. والفشل الدراسي ينبئ عن شخصية

عاجزة عن التكيف الاجتماعي وينذر بالانحراف والإجرام. فالجاهل قد حرم من الدور التهديبي الذي يقوم به المدرس أو الذي تتضمنه الكتب الدراسية، فضلا عن ضعف قدرته على كبح جماح نفسه عند الغضب فيقدم على جريمته.

. قد تساهم فترة التدريب على الحرفة، كما رأينا، في خلق الاستعداد الإجرامي أو الانخراط في طريق الإجرام للأسباب المذكورة آنفا.

. البيئة التي ينتمون إليها غالبا ما تكون متصدعة كالأسرة التي ينتسبون إليها والتي يرثون منها الاستعداد الإجرامي، أو يسود هذه البيئة قيم اجتماعية تحض على الإجرام كعادة الأخذ بالثأر، أو القتل انتقاما للشرف.

. تنظر هذه الطائفة إلى بعض الأعمال التي تعد جرائم نظرة بسيطة، مثال ذلك الإجهاض، أو الغش في ممارستهم للمهنة.

. القدوة السيئة في العمل: سواء خلال فترة التدريب، أو أثناء ممارسة المهنة حيث تسود بينهم قيم اجتماعية هابطة يرتبط بها دخول مرتفعة خاصة في السنوات الأخيرة وينفقون جزءا كبيرا منها على الملذات والمحرمات، حيث التقليد والمحاكاة بينهم "فكل قرين بالمقارن يقتدي".

. يرتبط الفشل في التدريب أو في ممارسة المهنة غالبا بالبطالة وانقطاع مورد الرزق وهي عوامل تدفع غالبا إلى الجريمة وبالذات جرائم الأموال التي قد تقترن بها جرائم العنف أو العرض.

أما عن إجرام ذوي الياقات البيضاء، من رجال الأعمال وكبار الموظفين، فلا تظهر جرائمهم غالبا في الإحصاءات الجنائية رغم

ارتفاع معدلاتها من الناحية الواقعية. وأسباب ذلك ترجع من ناحية إلى أن جانبا كبيرا من هذه الفئة تدفعهم الرغبة في الكسب السريع لتحقيق طموحات مادية معينة أو الظهور بمظهر اجتماعي معين في عالم تسوده حاليا المادية المطلقة التي لا توقف من غلوئها قيم أخلاقية سامية. ومن ناحية أخرى أن أعمالهم ووظائفهم تتيح لهم الفرصة لارتكاب بعض الجرائم التي يحققون من ورائها أثراء كبيرا. فضلا عن ذلك فإن مركزهم الاجتماعي يمكنهم من إخفاء جرائمهم أو الإفلات من يد العدالة. وأخيرا فإن هذه الفئة لا تنظر إلى بعض الأعمال على أنها جرائم كالتهرب الضريبي مثلا.

وإجراء ذوي الياقات البيضاء كان محلا لكتابات كثيرة^(١) وأهم الدراسات التي قدمت في هذا المضمار تنسب إلى العالم الأمريكي "سذرلاند". بل أن "لومبروزو" قبل قرنين من الزمان كتب عنهم يقول: "أن الرغبة في الكسب والأثراء السريع غير المقترن بقيم أخلاقية أو دينية أو سياسية، يعد عملا ضارا ودافعا إلى الإجرام."^(٢)

* الإحصاءات الجنائية في مصر والتعقيب عليها:

أفادت الإحصاءات الجنائية المصرية لعام ١٩٦٩ والتي تبين العلاقة بين المهنة وحجم ونوع الجريمة (الجنایات منها فحسب) ما يلي: أن أقل الناس إجراما هم العلميون (٥% من المجموع الكلي للجنایات)

(١) حول إجرام ذوي الياقات البيضاء انظر:

Courakis: Introduction à l'étude de la criminalité en col blanc. R.S.C. 1974. p. 765; Kellens : la Crime en col blanc. Sa place dans une criminologie économique. R.S.C. 1974. p. 807.

(2)C. Lombroso : *Le Crime, ibid. p. 154.*

وأعلاها فئة المشتغلين بالزراعة والصيد (٥١.٨ % من مجموع الجنايات). وعن نوع الجريمة يأتي المشتغلون بالزراعة على رأس مرتكبي جنایات القتل، بينما يتصدر العمال والحرفيون قائمة المتهمين في جنایات هتك العرض والاعتصاب.

أما إحصاءات سنة ١٩٨٢ فقد أفادت بأن المتهمين في مواد الجنايات يأتي في مقدمتهم العمال الزراعيون (١٠٤٧ جنایة من المجموع الكلي البالغ ٢٥٧٤) تليهم فئة العمال والحرفيين (٣٨٣ جنایة). وأقلهم فئة الأطباء والممرضين (١٣ جنایة). وعن نوع الجريمة فإن العمال الزراعيين أكثر الناس ارتكابا للقتل. أما العمال والحرفيون فقد سجلوا أعلى نسبة لارتكاب جنایات الضرب المفضي إلى الموت وهتك العرض والاعتصاب والسرقة.

وهذه الإحصاءات تفرض التعقيب عليها لأن أرقام الإحصاءات تخدع الناظرين إذا لم يضعوا في اعتبارهم المحاذير المحيطة بها، ومنها نذكر ما يتعلق بالإحصاءات المشار إليها:

(أ) فمن ناحية أن الإحصاءات السابقة لا تتعلق إلا بالجنايات، ونحن نعلم علم اليقين أن "الرقم الغامض" في الجنايات يكاد أن يكون مختفيا نظرا لجسامتها، ولأن التبليغ عنها يتم في معظم الأحيان، فضلا عن سهولة كشف الشرطة للجريمة. فلو أدخلت الإحصاءات السابقة الجنايات في الحساب لتغيرت النسبة المذكورة على نحو ملحوظ.

(ب) ومن ناحية أخرى بالنسبة لفئة العمال الزراعيين فإن ارتفاع معدلات ارتكابهم لجرائم القتل العمدي يفسر بأنه يحدث غالبا نتيجة المشاجرات والمنات المتعلقة بالأرض الزراعية أو نتيجة

عادات اجتماعية موروثة كالأخذ بالثأر السائد في بعض المناطق في مصر. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار كما قلنا أن النسب السابقة تتعلق بالجنايات، ولو أدخلنا الجرح التي تقع منهم لقلت نسبتها بالمقارنة بالفئات الأخرى. ويجب ألا يغيب عن الذهن كذلك أن فئة العمال الزراعيين أو من يقطنون الريف عموما تمثل نسبة كبيرة من تعداد سكان مصر، ويجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند دراسة الإحصاءات.

(ج) أن فئة العمال والحرفيين هي أكثر الفئات إجراما حجما ونوعا لما تقدم من الأسباب، ولأن طبيعة عملهم أحيانا تصيبهم بالتوتر العصبي المفضي إلى الإجرام، أو لمجرد أنهم من سكان المدينة وما يسببه ذلك لهم من ضغوط قد تدفعهم للجريمة.

(د) أن فئة الأطباء وإن كان انخفاض معدل إجرامهم حسبما تشير إليه الإحصاءات أمرا مفهوما وفقا لمستواهم العلمي والاجتماعي، إلا أن مهنتهم تتيح لهم ارتكاب بعض الجنايات والجرح التي لا تظهر غالبا في الإحصاءات، حيث يرتفع الرقم الغامض بشأنها إلى درجة كبيرة. فجنايات الإجهاض وهتك العرض لا تظهر غالبا في الإحصاءات حيث تقع في الخفاء ولا يبلغ عنها غالبا. وجنحة قتل المريض بطريق الخطأ في التشخيص أو العلاج أو الإهمال في رعايته طبيا لا يبلغ عنها في حالات كثيرة بسبب نقص الوعي لدى الجمهور، وإذا تم التبليغ عنها فيصعب من الناحية العملية إثباتها ضد الطبيب بسبب تضامن زملاء المهنة معه.

المطلب الرابع

التقاليد والعادات

* مفهوم التقاليد والعادات:

التقاليد هي أنماط محددة من السلوك الاجتماعي، يحيطها المجتمع ككل، أو بيئة معينة بالاحترام دون أن يبحث في مفهومها، أو في منشئها، أو في آثارها. وللتقاليد تأثير كبير موجه لتصرفات الأفراد، بصورة قد تفوق تأثير النصوص القانونية. والعادات قريبة في جوهرها من التقاليد، وإن ضاق مجال انتشارها، وقل تأثيرها على الأفراد بالمقارنة بأثر التقاليد. (١)

* دور التقاليد والعادات في السلوك الإجرامي:

لا شك أن بعض التقاليد والعادات التي لا تستقيم لا مع الفهم السليم ولا مع القيم الاجتماعية الصحيحة تدفع بالخاضعين لها إلى أنماط مختلفة من السلوك الإجرامي.

فمن التقاليد المنتشرة منذ القدم وما زال بعضها ساريا إلى الآن في بعض البيئات الريفية والبدوية القتل أخذا بالثأر "Vendetta"، ووأد البنات، والقتل للشرف أو العرض.

فالقتل أخذا بالثأر كان منتشرا في البيئة العربية قبل الإسلام وكان ينفذ بصورة جماعية وبربرية أحيانا. ثم جاء الإسلام لينظم هذا التقليد غير الإنساني في صورة القصاص. والقصاص لغة معناه المساواة، واصطلاحا يعني المساواة بين الجريمة والعقوبة، أي إنزال العقاب

(١) الدكتور رعوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب، ط ٨، ١٩٨٩، ص ١٥١.

بالجاني على نحو مساوٍ لجريمته: فَإِنْ قَتَلَ قَتْلًا وَإِنْ جَرَحَ جُرْحًا^(١). يقول تعالى في كتابه العزيز: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ* وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"^(٢). وشجع الإسلام العفو في مجال القصاص سواء في مقابل الدية أو مطلقاً أي بدون مقابل. فمما هو ثابت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه ما خُير بين القصاص والعفو إلا اختار العفو. ومع ذلك بقيت آثار الثأر في بعض البيئات التي تنتشر فيها الأمية، ومعزولة عن التطور الحضاري الطبيعي. وتتميز المجتمعات التي تعترف بنظام الثأر بالارتباط الوثيق بصلة القرابة، وبالارتباط بالأرض ارتباطاً قوياً، وبالعزلة الاجتماعية والاقتصادية عن العالم الخارجي.^(٣)

وقد كان تأثير الأخذ بالثأر قوياً في الريف المصري إلى حد أنه قد عرف في بعض القضايا أن الجاني يمكث الأعوام الطوال حاسر الرأس، رث الثياب، حافي القدمين، قدر الجسم، طليق اللحية، لا يقبل في قتيله عزاء، ولا يقيم مأتماً، ولا يسمح لنسائه باللمم أو الندب أو العويل، صابراً مثابراً متحينا الفرصة إلى أن يأخذ بثأره تماماً كما يفعل العرب الأقدمون^(٤). وقد تغير هذا الوضع الآن إلى حد كبير بسبب

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ١٣٣.

(٢) سورة البقرة: الآيتان ١٧٨، ١٧٩.

(٣) الدكتور أحمد أبو زيد: العوامل المشجعة لظاهرة الثأر، تقرير مقدم إلى الحلقة الأولى

لمكافحة الجريمة. (القاهرة ٢٠٠٥ يناير ١٩٦١). انظر أعمال هذه الحلقة، ص ١٠١.

(٤) انظر الأستاذ محمد البابلي: الإجرام في مصر، أسبابه وطرق علاجه، ١٩٤١، ص

انتشار التعليم في هذه البيئات واتصالها الحضاري بالمدينة، بل ونقل جوانب متعددة من الحضارة إليها، ولهجرة العديد من أبنائها إلى المدينة حيث تضعف فيها الأسباب الدافعة إلى الأخذ بالثأر.

ومن التقاليد التي كانت منتشرة كذلك أيام الجاهلية قبل الإسلام، وأد البنات، أي قتلهن بعد الميلاد، حيث كانت الفتاة كما يعتقدون مصدرا للعار والخزي بالنسبة لهم. فليس لها دور في الحياة الاقتصادية كالولد، ولا تشارك في الحروب مثله، وإذا هُزمت القبيلة التي تنتمي إليها فكان السبي لها ووقوعها في أغلال العبودية على نحو يجلب العار لقومها. ف جاء الإسلام ونهى عن قتل البنات، أو قتل النفس البشرية بصفة عامة. يقول تعالى في محكم التنزيل واصفاً حالة الرجل في الجاهلية حينما يُرزق بالأنثى: "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ" (١). ثم يبرز القرآن استنكاره لهذا التقليد الإجرامي، فيقول تعالى: "وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ". (٢)

ومن التقاليد كذلك التي كانت سائدة في بعض البيئات، وما زالت موجودة إلى الآن وإن ضعف تأثيرها عن ذي قبل، القتل للشرف أو للعرض. فالفتاة التي تحمل سفاحا، ترتكب جريمة الزنا، تلقى من أهلها جزاء فوريا هو الحكم عليها بالإعدام قتلا، غسلا لشرفهم في دمائها. وقد رأينا فيما تقدم كيف أن هذه الجريمة في المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي، كانت تواجهه بالصمت التام من قبل جميع من

(١) سورة النحل: الآياتان ٥٨، ٥٩.

(٢) سورة التكويد: الآياتان ٨، ٩.

يعرفون القاتل، بصورة تؤدي إلى استحالة معرفة الفاعل لتوقيع العقاب عليه^(١). وتنتقل إلينا الصحف المصرية من وقت لآخر أمثلة لهذا النوع من الجرائم التي ما زالت موجودة في بعض البيئات التي يسيطر عليها الجهل والتخلف الحضاري.

ومن العادات السيئة التي ما زالت منتشرة في المجتمع المصري وبعض المجتمعات العربية الأخرى إطلاق الأعيرة النارية في الهواء تعبيرا عن الابتهاج والسرور في المناسبات السعيدة كالأفراح وغيرها. ومن المؤسف أن هذه العادة تؤدي سنويا إلى إزهاق أرواح الكثير من الأبرياء أو إصابتهم، فتقلب المناسبة السعيدة إلى مأساة، ويسأل الفاعل عن جريمة القتل غير العمدى، أو الإصابات غير العمدية.

المطلب الخامس

بيئة السجن

* فشل عقوبة السجن في إصلاح المحكوم عليهم:

درجت الدراسات العقابية أن تتناول العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية، باعتبارها الدوافع المحركة للجريمة، دون أن يلقى السجن كبيئة اجتماعية خاصة العناية بالبحث كأحد العوامل الدافعة إلى الإجرام. ولقد اعتقد الفقه العقابي والمهتمون بالمسائل العقابية أن عقوبة السجن التي حلت محل العقوبات البدنية قبل قرنين من الزمان، ستكون المخرج والحل لمواجهة الجريمة والعمل على وقف تصاعد معدلاتها، حيث ستتاح للإدارة العقابية فرصة إصلاح المحكوم عليهم خلال مدة تنفيذ

(١) انظر ما تقدم ص ٩٩، ١٠٠.

العقوبة السالبة للحرية بالسجن، والعمل على إعادة تأهيلهم للحياة الاجتماعية السليمة بعد الخروج منه. وبعد مرور قرنين من الزمان على تطبيق عقوبة السجن باعتبارها العقوبة الأولى المطبقة في جميع بلدان العالم، يتفق جميع المهتمين بالسياسة الجنائية المعاصرة على فشلها في إصلاح المحكوم عليهم، وقد اعترف بهذا الفشل الذريع المؤتمر السادس للأمم المتحدة، حيث جاء في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة للمؤتمر ما نصه: "استقراء التاريخ يكشف لنا أن محاولات المجتمع لإصلاح نزلاء السجون كانت في أسوأ تقدير غير إنسانية، وفي أحسن تقدير غير فعالة، وهي في الغالب عقيمة، وفي جميع الأحوال مشوشة"^(١). وفشل سياسة إصلاح المحكوم عليهم داخل السجون ترجع إلى أسباب متعددة منها ازدحام السجون، وفشل العقوبة السالبة للحرية الطويلة المدة بالنسبة للمبتدئين من الجناة، حيث تحول معظمهم إلى معتادي الإجرام، وعجز معظم دول العالم عن تنفيذ قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرتها الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٥٥، فضلا عن كون السجون بيئة غير صالحة بالمرّة لعملية الإصلاح المنشودة.

وأمام فشل سياسة الإصلاح داخل السجون، بل وتحول السجون إلى بيئة إجرامية، ينادي جانب من الفقه المعاصر بضرورة إلغاء السجون والبحث عن بدائل لهذه العقوبة التي لم تحقق الغرض المقصود منها^(٢)، ولكن أغلب المهتمين بالسياسة الجنائية المعاصرة يتجهون إلى

(١) انظر ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة للمؤتمر السادس للأمم المتحدة من الجريمة ومعاملة المجرمين (كاراكاس ١٩٨٠).

(2) J. Vérin: La prison; comment s'en débarrasser? R.S.C. 1974. p. 906 et s; J. M. Varaut: La prison. Pourquoi faire? Paris. 1972; M.T. Varin : Faut-il encore des maisons d'arrêt et de correction? R. S. C. 1966. p. 643.

البحث عن الوسائل التي تحد من نطاق تطبيق العقوبات السالبة للحرية أو تحل محلها. وتتووع هذه الوسائل والعقوبات والتدابير سواء في المرحلة السابقة على المحاكمة أو أثناءها أو خلال مرحلة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية^(١). وفي نفس الوقت بدأ بعض الفقهاء يشيرون إلى أن السجن يعد حاليا أحد العوامل الرئيسية للظاهرة الإجرامية، وأحد العوامل التي تفضي إلى الاعتقاد على الإجراء بل واحترافه^(٢). فالواقع يؤكد إذن أن السجن يعد عاملا مفضيا إلى الإجراء أثناء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، فضلا عن كونه عاملا مؤديا إلى الجريمة بعد الخروج منه.

* السجن عامل مفضٍ إلى الإجراء أثناء تنفيذ العقوبة:

السجن بيئة تؤدي إلى المرض وإلى الجريمة في أن واحد. فزدهام السجون بل واكتظاظها بالمحكوم عليهم، والظروف غير الإنسانية التي يعيشونها، مع غياب المعاملة العقابية الحقيقية، حيث تعجز معظم المؤسسات العقابية عن تنفيذ قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، وقدم مباني السجون وضيق مساحتها وعدم توافر الظروف الصحية اللازمة فيها، والشعور بالإحباط الذي يصيب المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة على وجه الخصوص، تؤدي هذه العوامل وغيرها إلى إصابة المحكوم عليهم بالعديد من الأمراض العقلية والنفسية

(١) انظر مؤلفنا: أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارنة بالنظام العقابي الإسلامي، ١٩٩٣، ص ٤١١ وما بعدها.

(2) P. Lejins: *La crise actuelle de la politique criminelle aux Etats-Unis. Arch. Polit. Crim. 1980. no. 4. p. 45 et s*; Hulsman: *Intervention au colloque de la crise de politique criminelle. Arch. Polit. Crim. 1980. no. 4. p. 173.*

والعضوية، فضلا عن تحطيم كرامتهم وتدمير نفسياتهم. وتنعكس بالطبع هذه الأمراض على تصرفات المحكوم عليهم ومنها سلوكهم الإجرامي. فترتكب داخل السجون العديد من الجرائم منها جرائم العنف: كالقتل والضرب والجرح سواء بين المسجونين أنفسهم أو بينهم وبين الحراس أو إدارة السجن بصفة عامة، وتبلغ جرائم العنف ذروتها حينما يحدث التمرد داخل السجن فيذهب ضحيته أرواح العديد من المسجونين والحراس فضلا عن محاولات هرب المسجونين أو إقدامهم على الانتحار^(١). ويأتي الشذوذ الجنسي على رأس الجرائم الأخلاقية التي ترتكب في السجون نتيجة الحرمان الجنسي لدى المحكوم عليهم وكأثر للحياة غير الطبيعية التي يحيونها^(٢). وقد أدى هذا الشذوذ إلى ارتفاع

(١) في دراسة ميدانية حول الانتحار داخل السجون الفرنسية سجل أحد الباحثين ١٤٠ حالة خلال سنتين (١٩٨٩. ١٩٩١)، من بين مجموع المسجونين البالغ ٤٤ ألفا. فيصبح متوسط عدد حالات الانتحار هو ١٤٢ حالة لكل ١٠٠ ألف محكوم عليه، بينما هذا المتوسط يبلغ ٣١ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة من الأفراد خارج السجون. والنتيجة المستخلصة هي ارتفاع معدل الانتحار داخل السجون عنه في الوسط الحر. انظر:

N. Bourgoïn: Le Suicide en prison, travaux et documents no. 42, Ministère de la justice. Paris. Novembre. 1991. Voir aussi : J. C. Berheim : Le Suicide en prison, éd. du Méridien, B. N. Québec. Canada, 1987; J. C. Chesnais: Le Suicide dans les prisons, Population, 1967, no. 1. p. 73; J. - C.: Suicides en milieu carcéral et en milieu libre. R. S. C. 1976. p. 761. du même auteur; Le Suicide et les tentatives suicide en prison et en milieu libre: analyse de la crise récente. R. S. C. 1977. p. 375; A. Philippe : Suicide : évolution actuelle, La documentation française, 1988. p. 45 et s.

(٢) حول كيفية مواجهة النظام الإسلامي لمشكلة الحرمان الجنسي داخل السجون، وإيجاد الحلول الفعالة لها، انظر مؤلفنا: أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارنا بالنظام العقابي الإسلامي، ١٩٩٣، ص ٣٨٥ وما بعدها.

معدلات الإصابة بمرض "الإيدز SIDA" داخل السجون^(١). يضاف إلى ما تقدم جرائم الاتجار في المخدرات وتعاطيها داخل السجون. ويؤدي التعاطي عن طريق الحقن إلى انتشار مرض الإيدز بين نزلاء السجون.

ويعبر أحد علماء النفس "Harold Linder" عن فشل السجن في إصلاح المحكوم عليه، وتخليصه من العوامل التي دفعتة إلى الجريمة بقوله: "أن المريض بالإجرام في حاجة إلى ما يدعم مفاهيمه عن نفسه كفرد وإنسان. وهذا ما يفشل مجتمع السجن في تحقيقه لأنه يخنق الفردية والكرامة الإنسانية. لذا فإن النزول الذي قبض عليه لعجزه عن التصرف تصرفا منطقيا واجتماعيا يواصل تصرفاته العصبية الطفولية والمضادة للمجتمع والتي سببت أصلا قصوره الاجتماعي. والطريقة التي حاول المجتمع بها حل مشكلة المجرمين كونت في ذاتها إحباطا وزادت الطين بلة. فنحن نعرف الآن أن السجن ليس هو المكان الذي يعالج فيه المجرمون، أو يقضى فيه على الإجرام."^(٢)

* السجن عامل يؤدي إلى الإجرام بعد تنفيذ العقوبة:

القول بأن السجن "إصلاح وتقويم وتهذيب" أثبت الواقع والتجربة أنه ضرب من الخيال، بل أضحى السجن "مدرسة للجريمة". فالاختلاط المفسد بين المجرمين، وفشل سياسة الإصلاح أو غيابها من الأصل يؤديان إلى تعلم المبتدئين من المجرمين فنون الجريمة على يد عتاة

(1) P. Darbeda: *Les prisons face au SIDA: Vers des normes européennes*. R. S. C. 1990. p. 821; Le Proux de la Rivière: *Détection du SIDA, Secret médical et prison*. R. S. C. 1991. p. 550.

(٢) مذكور في مؤلف الدكتور رعوف عبيد: أصول علمي الإجرام والعقاب، ط ٨، ١٩٨٩،

المجرمين ومحترفي الإجرام. وأحيانا يقوم المجرمون بالتخطيط لمشروعات إجرامية داخل السجن ليتم تنفيذها بعد الخروج منه. وتحطيم نفسية الإنسان وإهدار كرامته فضلا عن إصابته بالأمراض داخل السجن، ثم خروجه إلى المجتمع محطما، يبحث عن عمل فلا يجد ويواجه بشعور اجتماعي رافض له. فإذا لم يجد المساعدة من الدولة في صورة الرعاية اللاحقة الفعالة، فإنه يعود غالبا إلى طريق الجريمة.

وما يؤكد فشل سياسة إصلاح المسجونين وإعادة تأهيلهم، وتحول السجن إلى بيئة إجرامية، هو ارتفاع معدلات العود إلى الجريمة بعد الخروج من السجن، وهو ما تؤكد الإحصاءات في أكثر الدول تقدما كالولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ نسبة العود إلى الجريمة ٧٥%.^(١)

خلاصة القول أن السجن ليس عقوبة للإصلاح وإعادة تأهيل المجرمين، بل مدرسة للجريمة، وأحد العوامل الدافعة إليها. وترتب على هذه العقوبة أن أصبح المجتمع يتكبد عدة مرات ثمنا غاليا للجريمة: المرة الأولى الأضرار الناجمة عن وقوعها، والمرة الثانية النفقات الباهظة التي يتحملها للإنفاق على المسجونين، ودفع رواتب الإدارة العقابية والحراس وغيرهم من العاملين، وصيانة مباني السجون، فضلا عن وجود قوى بشرية معطلة. والمرة الثالثة عودة معظم المسجونين مرة أخرى إلى طريق الإجرام بعد الإفراج عنهم. وهذه الآثار الضارة لعقوبة السجن تكشف لنا عن الأسباب الحقيقية لنفور النظام الإسلامي من هذه العقوبة، وتقديمه نظاما متكاملًا وقائيا وجزائيا

(1) J. Verin: *L'efficacité de la prévention générale*. R. S. C. 1975. p. 1061.

لمواجهة الجريمة^(١). وهذه ليست دعوة لإلغاء السجن كلية، لأن حق المجتمع في الدفاع عن نفسه ضد المجرمين الخطرين، و ضد معتادي الإجرام يقتضي إيداعهم السجن. ومع ذلك يجب العمل بكل الوسائل لإصلاح حال المؤسسات العقابية، وتضييق نطاق تطبيق عقوبة السجن بالبحث عن البدائل المناسبة لها، وهو ما تسعى إليه السياسة الجنائية المعاصرة في السنوات الأخيرة.

المطلب السادس

البيئة العسكرية

* تمهيد وتقسيم:

البيئة العسكرية بيئة خاصة لها قوانينها وأنظمتها التي تحكمها. والحياة العسكرية وما يحيط بها من ظروف في وقت السلم وأثناء الحرب تعد بيئة دافعة إلى الإجرام لأسباب متعددة تفسر دوافع هذا الإجرام. وسوف نبين في السطور التالية من ناحية مدى العلاقة بين البيئة العسكرية في وقت السلم (أداء الخدمة العسكرية) وبين الجريمة، ومن ناحية أخرى البيئة العسكرية وقت الحرب كعامل من العوامل الدافعة إلى الجريمة.

* البيئة العسكرية وعلاقتها بالجريمة وقت السلم:

رغم أن الحياة العسكرية يمكن أن تكسب الفرد بعض الجوانب الإيجابية في شخصيته، كتهذيب بعض سلوكياته وتعويده على الطاعة

(١) في تفصيل ذلك انظر مؤلفنا: أصول علم العقاب، سبق الإشارة إليه، ص ٢٧ وما بعدها، ص ٦٢ وما بعدها.

وحب النظام، إلا أنها تعد بيئة مفضية إلى الإجرام بطريقة أو بأخرى
"Milieu criminogène".^(١)

والأسباب التي تجعل من أداء الخدمة العسكرية مجالا لوقوع الشباب في طريق الجريمة متعددة. فمن ناحية نجد أن تحول الشباب وهم في مقتبل العمر من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية يعد تحولا كبيرا يصيبهم بصدمة نفسية، حيث يجد الشباب نفسه قد انتزع فجأة من البيئة التي نشأ فيها وشكلت سلوكياته وعاداته، ومن الجو الأسري بعلاقاته الإنسانية والعاطفية، إلى بيئة أخرى مختلفة تماما، بيئة عسكرية مقفولة لها قوانينها ونظمها الصارمة^(٢). صدمة نفسية يشعر بها الشاب بشدة خلال الشهور الأولى من فترة التجنيد، حيث النظام القاسي، والاستبداد من جانب بعض العسكريين الذي يصل إلى حد الإذلال والامتهان لكرامة الإنسان.

هذه الصدمة النفسية والأسباب التي تغذيها، تقضي ببعض الجنود إلى ارتكاب أفعال تعد جرائم عسكرية. وتزداد نسبة هذه الجرائم إذا أخذنا في الاعتبار أن أنظمة الجيش تتضمن الكثير من الأفعال التي لا

(1) P. Provent : *La criminalité militaire en France en temps de paix.*

Th. Strasbourg، 1925; Sillières : Le droit disciplinaire dans l'armée. Th. Poitiers. 1935; Tanant : La discipline dans l'armée française. 1938; P. Maucourps : Psychologie militaire. 1948; J. Poudier : De l'influence du milieu militaire sur la criminalité .Mémoire de l'institut de criminologie de Paris. 1950; C. Chandessais : La psychologie dans la répression pénale en droit militaire. Th. Paris. 1960; J. Gramboulan : La délinquance dans l'armée. Rev. pénit. Dr. pén. 1961. p. 19; P. Lafrage et M. Gendrel : Observations des délinquants et infractions militaires. Rev. pén. 1963. p. 25.

(2)C. Chandessais: *ibid.* p. 89; Lafrage et Gendrel: *art. préc.* P. 39.

تعد جرائم إلا في المفهوم العسكري كعصيان الأوامر أو الهروب من معسكرات التجنيد.

ومن ناحية أخرى فإن تجمع الشباب لأداء الخدمة العسكرية يعد "تجمعا مصطنعا"^(١) على حد تعبير "فرويد"^(٢) تذوب فيه شخصية الفرد ويدفع إلى الإجرام لأسباب عدة: فهو تجمع لشباب من مختلف الطبقات والبيئات الصالح منها والطالح، بصورة تنعكس سلبيا على الكثيرين منهم، وتدفعهم إلى الإجرام. فمن بين الجنود من يقدم المثل السيئ في السلوك والتصرفات، والبعض سيتأثر به قطعاً، وبعضهم سبق ارتكابه للجرائم قبل دخوله الجيش، سواء تم كشف هذه الجرائم وحوكم من أجلها أم ظلت في طي الكتمان. وقد يتأثر به البعض ويتعلم منه السلوك الإجرامي، إذا أخذنا في الاعتبار الحياة المشتركة والجماعية للجنود ليل نهار.^(٣)

فضلا عما تقدم فإن الحياة العسكرية تكون مناسبة تظهر "الإجرام المستتر"^(٤) لدى بعض الجنود، فيقدم على ارتكاب الجريمة، وقد يعلم غيره كيفية ارتكابها. بل أن بعض المجندين لا تظهر أمراضهم ومشاكلهم النفسية إلا بعد انخراطهم في سلك الجندية، نتيجة الصدمة التي أصابتهم بسبب بعدهم عن الحياة المدنية، والجو الأسري، وصعوبة تكيفه مع النظام العسكري أو مع غيره من المجندين، فتفضي به الأمراض النفسية وصعوبة التكيف إلى طريق الإجرام.

(1) *Foule artificielle.*

(2) *S. Freud: Psychologie collective et analyse de moi. 1953. p. 40.*

(3) *Lafrage et Gendrel: ibid. p. 40*

والدكتور عمر السعيد رمضان: دروس في علم الإجرام، ص ١٤٣، ١٤٤.

(4) *Criminalité latente.*

وأخيرا فإن مخالفة الجندي للنظام العسكري قد يؤدي إلى محاكمته والحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية. وفي السجن يتم الاختلاط المفسد بغيره من المحكوم عليهم، وقد يؤدي به هذا الاختلاط إلى أن يتحول من مجرم مبتدئ إلى معتاد للإجرام.

*** البيئة العسكرية وعلاقتها بالجريمة وقت الحرب:**

يترتب على قيام الحرب بين دولتين أو أكثر آثار مباشرة أو غير مباشرة على معدل الجريمة^(١). ويتفاوت معدل الإجرام بين الانخفاض والارتفاع بحسب ما إذا كنا في بداية الحرب أو في نهايتها أو عقب انتهائها. كذلك يتفاوت بحسب تعلق الجريمة بالرجال أو بالأحداث أو بالنساء.

فتشير الإحصاءات الجنائية إلى حدوث انخفاض عام في معدل ارتكاب جميع الجرائم تقريبا عقب إعلان الحرب وبدء العمليات العسكرية^(٢). ويفسر البعض هذه الظاهرة بحالة التعبئة العامة المرتبطة بالحرب، والشعور الوطني المتدفق الذي يجمع أفراد الشعب بما فيهم المجرمين خلف الجيش على وجه الخصوص إذا كانت الحرب قد أعلنت

(١) حول هذا الموضوع انظر:

J. Leauté: Criminologie et science pénitentiaire. 1972. p. 575 et s.
والدكتور رمسيس بهنام: علم تفسير الإجرام، ١٩٩٣، ص ٤١٥؛ الدكتور عمر السعيد رمضان، ص ١٤٠؛ الدكتور عبد العظيم وزير، ص ٢٠٨؛ الدكتور فتوح الشاذلي، ص ٢٥٣.

(٢) حدث هذا الانخفاض الذي سجلته الإحصاءات الجنائية في حروب عديدة منها: حرب سنة ١٨٦٦ بين روسيا والنمسا، وفي حرب سنة ١٨٧٠ في فرنسا، وفي الحرب العالمية الأولى. انظر: الدكتور رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص ٤١٥.

للدفاع عن قضية عادلة كاسترداد جزء من تراب الوطن اغتصبه الأعداء، أو للدفاع عن أحد الشعوب المظلومة.

وإذا طال أمد الحرب، فإن معدل الجريمة يتجه نحو الارتفاع وإن اختلف الأمر بالنسبة للرجال عنه بالنسبة للأحداث. فإذا نظرنا إلى إجرام البالغين من الرجال، نجد أنه ينخفض عند بدء الحرب وأثناءها. وهذا الانخفاض يفسر بأن الجيش قوامه الشباب الذين يتطوع عدد كبير منهم في الجيش أو يجندون. فإذا أخذنا في الاعتبار أن المجرمين من الشباب يشاركون في العمليات الحربية، ومظاهر العنف والإجرام لديهم تتحول ضد الأعداء يغذيها الشعور بكرهيتهم والرغبة في الانتقام منهم، يتضح لنا سبب انخفاض معدل إجرام البالغين من الرجال. فضلا عن أن الحماس الوطني يدفعهم إلى صنع كل ما يخدم قضية الوطن، فيمتص هذا الحماس جانبا من النزاع الإجرامية لديهم.^(١)

وعلى العكس نجد أن معدل إجرام الأحداث يرتفع أثناء الحرب، وهذا الارتفاع تفسره عدة اعتبارات: منها أن العنف المرتبط بالعمليات العسكرية من قتل وتدمير وحرق واستيلاء بالقوة على ممتلكات الأعداء وقهر قواتهم تنتقل عدواه إلى الأطفال. فيقلدون العسكريين فيما يقومون به، مستخدمين نماذج للأسلحة صنعوها بأنفسهم. كذلك تؤدي الظروف والأزمات الاقتصادية التي تحدث أثناء الحرب إلى دفع الصغار إلى ارتكاب بعض الجرائم لتحقيق إشباع اقتصادي ضروري كالسرقة مثلا^(٢). وأخيرا يفسر ارتفاع نسبة إجرام الأحداث أثناء الحرب بغياب

(١) الدكتور عمر السعيد رمضان، ص ١٤١.

(٢) الدكتور عبد العظيم وزير، ص ٢٠٨.

التربية والتوجيه والرقابة الأسرية. فعدد كبير من الآباء قد انشغل بالحرب كمقاتل أو كعامل في الصناعات التي تخدم العمليات العسكرية فأصبح بعيدا عن توجيه أبنائه ورقابتهم. والأم تزيد أعبائها ومسئولياتها نتيجة غياب الأب فينعكس ذلك على تربية النشء مما يزيد من دوافعهم الإجرامية، ويضعف من العوامل المقاومة لها. (١)

كذلك تشير الإحصاءات الجنائية إلى ازدياد نسبة إجرام المرأة إبان فترة الحرب. ويرجع ذلك إلى تحملها أعباء الرجل الذي يشارك في العمليات العسكرية فضلا عن مسئولياتها، فتجد صعوبات في التكيف مع هذا الوضع الجديد، قد تدفعها إلى الإجرام، يضاف إلى ذلك أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تخلقها حالة الحرب تجعلها تقدم على ارتكاب بعض الجرائم كالسرقة، أو الجرائم الأخلاقية من أجل الحصول على ما يلزم لتسديد احتياجات الأسرة.

وبعد انتهاء الحرب، يتخلف عنها بيئة إجرامية ترتفع فيها معدلات الجريمة تحت تأثير مجموعة من العوامل التي ترتبط بقيام الحرب وما تلاها من أحداث وما نجم عنها من آثار سيئة. فالحروب الحديثة تدمر اقتصاديات الدول المحاربة نتيجة للنفقات العسكرية الباهظة، وما ينتج عن العمليات العسكرية من تدمير المنشآت الصناعية ومواقع الإنتاج فضلا عن قتل الآلاف من الشباب وكثير منهم ذو خبرة ومهارة في مجالات الإنتاج المختلفة. ويترتب على هذا الوضع أن تضطر الحكومة لتعويض جانب من هذه الآثار الاقتصادية المدمرة بإصدار سندات بقروض تستحق الوفاء بعد أُل طويل. ويقبل القادرون على شرائها،

(١) قارن الدكتور عمر السعيد رمضان، ص ١٤٠.

بينما يتحمل سداد قيمتها محدودو الدخل والفقراء عن طريق الضرائب غير المباشرة. كذلك يستغل البعض ظروف الحرب وما خلفته من آثار فيحتكرون السلع الأساسية ويضاربون عليها بأسعار مرتفعة فيحققون ثروات طائلة من هذا الطريق ومن غيره من الطرق بوسائل غير مشروعة، فتزداد الهوة اتساعا بين الأثرياء والفقراء، مما يدفع إلى ارتكاب الجرائم تحت وطأة الفقر الذي يغذيه الشعور بالظلم الاجتماعي لدى هؤلاء المجرمين.

كذلك يتأثر الإنتاج، وتقل فرص الاستثمارات نتيجة للنقص في الثروة الناجم عن الحرب، ونقص الأيدي العاملة بسبب موت الكثيرين بسبب الحرب، مما يؤدي إلى الإفلاس والبطالة ونقص الدخل، وكلها عوامل تشجع على الإجرام.

وأما عن العسكريين الناجين من الحرب، فيصاب بعضهم باضطرابات عقلية وعصبية ونفسية بسبب أهوال الحرب، على نحو يؤدي إلى صعوبة إعادة تكيفهم مع الحياة الاجتماعية، ودفعهم إلى طريق الجريمة تحت تأثير هذه الاضطرابات وما ينتج عنها من آثار صحية ونفسية واجتماعية سيئة.

ويتخلف كذلك عن الحرب آثار اجتماعية وسياسية تدفع إلى الجريمة، فالتفكك الأسري الناجم عن موت الآباء أو بعض الأبناء في القتال يدفع إلى الجريمة. وتنتشر الجرائم الأخلاقية عقب الحروب بسبب قتل عشرات الآلاف من الشباب، فتجد النساء أنفسهن بلا أزواج، وتجد الفتيات صعوبة في الزواج بسبب نقص عدد الشباب لموتهم بسبب الحرب. وإذا انتهت الحرب بهزيمة عسكرية، تزداد معدلات الجريمة،

لإصابة الشعب بصدمة نفسية، حيث كشفت الهزيمة الفساد المستشري في أجهزة الدولة، فتحدث الانقلابات العسكرية، وتكثر جرائم السلب والنهب والتدمير للمال العام، تعبيراً عن سخط الشعب على الحكومة.

ويجب ألا يغيب عن الذهن أن الحرب سواء أكانت عادلة أم عدوانية قد يترتب عليها ارتكاب أعمال بربرية من قبل العسكريين تجاه العسكريين أو المدنيين على حد سواء، كالإبادة والقتل الوحشي، والتعذيب، والسلب والنهب وتدمير المنشآت المدنية والآثار الحضارية. فتصير الحرب على هذا النحو عاملاً مفضياً إلى ارتكاب أشنع الجرائم.

المبحث الثالث

البيئة الثقافية

* تمهيد وتقسيم:

يقصد بالبيئة الثقافية مجموعة العوامل التي تكوّن الجانب المعنوي والروحي لدى أفراد المجتمع. فتشمل الأفكار والقيم الدينية والاجتماعية والخبرات المكتسبة على امتداد السنين.

وأهم العناصر التي تقوم عليها البيئة الثقافية: التعليم والدين ووسائل الإعلام والاتصال. ونخصص لكل عنصر مطلباً على حدة.

المطلب الأول

التعليم

* تمهيد وتقسيم:

حينما نناقش دور التعليم ومدى تأثيره على الظاهرة الإجرامية حجماً أو نوعاً فلا نقصد به مجرد تلقين بعض المعلومات للأطفال

وحشو أذهانهم بها، بل نقصد الدور التهديبي والتربوي الذي يمكن المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها أن تقوم به في صقل شخصية الطفل وتشكيل ضميره وسلوكياته على النحو السليم، وذلك بتزويده بمجموعة من القيم الخلقية والاجتماعية التي تنمي فيه معاني الحب والخير والتعاون واحترام القوانين واحترام حقوق الغير، إلى آخر تلك القيم الإيجابية.

وسنناقش مدى تأثير التعليم من ناحية على حجم الجريمة، ومن ناحية أخرى على نوع الجريمة.

* العلاقة بين التعليم وحجم الجريمة:

طُرح التساؤل التالي منذ القرن قبل الماضي: هل تعد الأمية عاملا إجراميا والتعليم عاملا مانعا من الجريمة؟ لم تأت الإجابة على هذا التساؤل موحدة بل نجد أمامنا نظريتين إحداهما تتكر دور التعليم في خفض معدل الإجرام، بينما ترى الثانية أن للتعليم دورا لا يُنكر في البعد عن الجريمة، وبالتالي في خفض معدلها.

فالنظرية الأولى ترى أن مجرد محو أمية إنسان وتزويده ببعض المعلومات لن يباعد بينه وبين طريق الجريمة. فالإحصاءات تسجل انخفاضا واضحا في نسبة الأمية في بلاد مختلفة، ومع ذلك لم تسجل انخفاضا يذكر في حجم الجريمة، بل على العكس نلاحظ الزيادة المستمرة في معدلات الإجرام رغم انتشار التعليم على نطاق واسع بالمقارنة بالماضي.

أما النظرية الثانية فتذهب . عكس النظرية الأولى . إلى أن انتشار التعليم يؤدي إلى خفض معدلات الإجرام، وأن هناك تناسبا

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٢٤٤

عكسيا بين مستوى تعليم الفرد وبين حجم الجريمة، فكلما ارتقى الفرد في مدارج التعليم كلما بعد عن الجريمة. (١)

وأنصار هذه النظرية يرون أن اعتبار التعليم عاملا مقاوما للإجرام يستند إلى الحجج التالية:

. "أن التعليم يصقل شخصية المتعلم فيزوده بالقيم والسلوكيات السليمة التي تباعد بينه وبين طريق الإجرام.

. أن التعليم ينمي في النفس حب النظام والطاعة واحترام القوانين والأنظمة.

. أن المتعلم أقدر من غيره على ضبط النفس وعدم الاندفاع إلى طريق الإجرام. ولذا يلاحظ انخفاض معدل جرائم العنف لديه، على عكس الأمي الذي يندفع إليها دون روية أو تبصر بعواقبها الوخيمة.

. يقوم التعليم بدور أساسي في القضاء على المعتقدات الخاطئة والخرافات التي قد تدفع الإنسان إلى الإجرام.

. أن فترة الدراسة التي تربو على خمسة عشر عاما ترتبط بالمراحل الأولى من حياة الإنسان التي تتشكل فيها شخصيته وتنمو فيها معارفه وخبراته. وهذه المرحلة يقضيها المتعلم في الدرس والتحصيل تحت رقابة وتوجيه المدرسة والأسرة، على نحو يباعد بينه وبين الاحتكاك بأوساط اجتماعية سيئة والوقوع تحت تأثير قرناء السوء الذين يدفعونه إلى الجريمة.

(١) أطلق "Victor Hugo" منذ القرن الماضي عبارته المشهورة "إذا أردنا أن نغلق سجنا فيجب أن ننشئ مدرسة".

. يفتح التعليم الطريق أمام المتعلم بما يوفره من فرص العمل المناسبة للحصول على مورد رزق من طريق مشروع، ويساعده بالتالي على تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يباعد بينه وبين الجريمة.

والنظرية الثانية هي الأولى بالاعتبار لأنه لا يمكن أن ننكر الدور الذي يقوم به التعليم كعامل وقائي من الجريمة، بما يقدمه من قيم تصقل الشخصية، وبما يساعد على تهذيب الميول الإجرامية التي تتوافر لدى البعض. ولكي يحدث التعليم هذا الأثر فلا بد أن تتجح المؤسسة التعليمية في القيام بدورها التربوي فضلا عن توافر التربية السليمة في ظل الأسرة، والبيئة الصالحة التي يحض على القيم الإيجابية. وإذا كنا نلاحظ أن الظاهرة الإجرامية يرتفع معدلها على نحو مستمر في العالم أجمع رغم انتشار التعليم فليس هذا اتهاما للتعليم أو تقليلا من دوره في خفض معدل الجريمة، بل مرد هذا إما فشل المدرسة في القيام بدورها التهذيبي، أو عدم استفادة الطفل من هذا الدور، أو كونه محاطا بوسط أسري أو اجتماعي غير سليم بصورة تؤدي إلى إفساد الأثر الوقائي للتعليم من ارتكاب الجريمة.

*** الإحصاءات الجنائية تؤكد دور التعليم في الوقاية من الجريمة:**

تشير الإحصاءات الجنائية في كل من مصر وفرنسا . على سبيل المثال . إلى أن المتهمين في الجرائم الخطيرة معظمهم من الأميين أو من الذين تلقوا فحسب مبادئ القراءة والكتابة.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٢٤٦

ففي دراسة أجراها "Coly" في فرنسا على ٢٠٠٥ من المحكوم عليهم خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣^(١)، جاءت النسبة بين المتعلمين والأمين على النحو التالي:

نوع الجريمة	النسبة بين الأمين ومن تلقوا تعلما بسيطا	النسبة بين حملة الشهادات المتوسطة	النسبة بين حملة الشهادات العليا
القتل العمد	% ٦٠.٥	% ٠.٠٥	% ٠.٠٥
جرائم الاعتداء على العرض	% ٧٧.٧	% ٠.٠٥	% ٠.٠٤
الحريق العمد	% ٧٦.٥	-	-
السرقاا المشددة	% ٤٨	% ٠.٠٧	% ٠.٠٩

وفي مصر توضح الإحصاءات الجنائية هذا الأثر وذلك إذا رجعنا إلى إحصاءات ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٨٢ على سبيل المثال، حيث تؤكد جميعها الدور الوقائي للتعليم من الجريمة.

ففي بحث أجري حول الشباب الجانح الذي يتراوح عمره بين ١٥، ٢٥ سنة في الفترة من نوفمبر ١٩٦٢ إلى آخر أكتوبر ١٩٦٤ جاءت نتائجه كالتالي:

Leauté: op. cit. p. 381

(١) انظر

. خلال السنة الأولى (من نوفمبر ١٩٦٢ إلى آخر أكتوبر ١٩٦٣) بلغت نسبة المحكوم عليهم بعقوبة السجن من الأميين ٧٦.٨ %، ومن يعرفون القراءة فحسب ٢٢.٧ %، ومن حملة الشهادة الإعدادية ٠.٣ %، وحملة الشهادات المتوسطة ٠.٢ %، ومحكوم عليه واحد فقط من حملة الشهادات العليا.

. وفي خلال السنة الثانية من البحث جاءت النسب قريبة جدا من النسب السابقة.

وبالرجوع إلى الإحصاءات الجنائية لعام ١٩٨٢ يتضح أن معظم المتهمين في الجنايات خلال هذا العام من الأميين (١٤٩٠ متها من ٢٥٧٤ متهما)، والحاصلين على شهادة عليا بلغ عددهم ٥١ متهما من المجموع الكلي البالغ ٢٥٧٤ متهما.

* العلاقة بين التعليم ونوع الجريمة:

يرى المختصون في علم الإجرام أن التعليم يؤثر كذلك على نوع الجرائم المرتكبة، فغير المتعلمين يطغى على إجرامهم طابع العنف، ولذا فقد أكدت الإحصاءات الجنائية الفرنسية التي تقدم ذكرها أن النسبة مرتفعة جدا بين الأميين أو من تلقوا تعليما بسيطا في مجال جرائم القتل والاعتداء على العرض والحريق والسراقات المشددة وإساءة معاملة الأطفال، وهذه الجرائم طابعها العنف والاندفاع. ونفس الملاحظة تؤكدها الإحصاءات في مصر لسنة ١٩٨٢، حيث بلغ عدد المتهمين في جنايات القتل العمـد من بين الأميين ٧٧٦ متهما من المجموع الكلي البالغ ١١٥٥ متهما. ونفس النسبة المرتفعة

نلاحظها كذلك في جرائم الضرب المفضي إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة، كذلك في جرائم الاعتداء على العرض.

أما المتعلمون فإن السمة الواضحة لإجرامهم حلول الإجماع الذي يعتمد على التفكير والحيلة والدهاء محل إجرام العنف. لذا يكثر ارتكابهم لجرائم النصب والتزوير والاختلاس وإصدار شيكات بدون رصيد. ورغم ذلك فلا يمكن أن نخلص من ذلك إلى أن التعليم قد زودهم بطرق وأساليب ارتكاب هذه الجرائم أو احترافها، ولكن تفسير ذلك يرجع إلى أن مجرد معرفة القراءة أو الوظيفة التي أتاحتها التعليم للفرد يعد المناسبة التي أدت إلى وقوع الجريمة. فضلا عن أن الدور التهذيبي للتعليم قد لا يحدث أثره المطلوب بالنسبة للبعض، يلزم ذلك أن الظروف المحيطة به قد تقوّي من عوامل الإقدام على الجريمة وتضعف من عوامل الإحجام عنها.

المطلب الثاني

الدين

* تمهيد وتقسيم:

لا شك في أن الأديان على اختلافها تدعو إلى القيم السامية والأخلاق الحميدة، فهي تحض على الخير وتنتهي عن الشر، وتحبذ الفضيلة وتنتهي عن الرذيلة وتأمّر بالمعروف وتنتهي عن المنكر، وتتادي بالتعاون بين الناس، واحترام حقوق الآخرين وعدم الإضرار بهم والتواضع وإنكار الذات ... إلخ، وكلها فضائل يفيد التمسك بها في البعد عن الجريمة. فالتمسك بالدين يقوم بدور هام في الوقاية من الجريمة بينما يفضي هجر الدين أو التعصب له إلى ارتكاب الجريمة.

* دور الدين في الوقاية من الجريمة:

للدين دور هام في خفض معدلات الجريمة سواء بالوقاية منها ابتداء أو بمحاربة العودة إليها مرة أخرى. وهذا الدور الوقائي من الجريمة يرجع إلى أسباب عدة منها أن الدين يقوي لدى المتمسك به الممارس لشعائره عوامل الإحجام والابتعاد عن الجريمة حيث تنفر التعاليم الدينية منها وتحض على البعد عنها. ومن ناحية أخرى فإن أثر الدين في النفوس المؤمنة أقوى من أثر القانون الوضعي، حيث ترتبط أوامر الدين ونواهيه بالخوف من الله في السر والعلانية فيكون أثر الدين في البعد عن الجريمة أقوى من أثر القانون الذي ينهى عنها. فضلا عن ذلك فإن القانون الوضعي يجد في كثير من المجتمعات في الدين مصدرا أساسيا لنصوصه، وبالتالي يسهل على المتدينين اتباع قواعد هذا القانون التي تتفق مع تعاليم الدين. يضاف إلى ما تقدم أن الأديان تدعو إلى المحافظة على المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الحياة في المجتمع فتأمر بالمحافظة على حياة الإنسان وسلامة جسمه وعرضه وماله، ويلتقي القانون مع الدين حول هذه النقطة فيحرم الاعتداء على النفس والمال والعرض. وأخيرا فإن الطفل يتلقى التعاليم الدينية في سن مبكرة فتقوم بدور أساسي في تشكيل ضميره فيتهدي بها في تصرفاته وبالتالي يسهل عليه أن ينهج السلوك المطابق للقانون. (١)

(١) قارن الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص ١٥٤.

*** هجر الأديان أو التعصب لها يفضي إلى الإجمام:**

إذا كان الدين بتعاليمه يعد عاصما للإنسان من الجريمة فإن التخلي عن مبادئه وهجره أو إنكاره يؤدي إلى ازدياد معدلات الإجمام. ونصل إلى نفس النتيجة في حالة التعصب للدين وتفسير تعاليمه على نحو غير صحيح، وهو ما سنوضحه.

فقد ترتب على اعتناق معظم بلاد أوروبا الغربية منذ بداية القرن الماضي للنظام العلماني الذي يفصل بين الدين والدولة، أن جاءت قوانينها التي وضعت عقب هذه السياسة مخالفة في جانب منها للأديان. وقد ترتب على ذلك أن وقع الأفراد في صراع بين احترام قواعد الدين أو تطبيق القانون. وهذا الصراع مفضٍ إلى الإجمام بطبيعة الحال. وقد أباحت القوانين في هذه البلاد الإجهاض والزنا مما أثر على النسل وأفرز لنا ملايين الأبناء غير الشرعيين الذين لم يجدوا الرعاية والتربية من قبل الأبوين مما أدى إلى رفع معدلات الإجمام بين الأحداث في هذه البلاد.

وفي البلاد الشيوعية وقف النظام المطبق من الدين موقف المعارضة، واضطهد المؤمنين ومنعهم من ممارسة شعائهم الدينية، ووضع القوانين التي تحارب الأديان وتتضمن نصوصا تجرم بعض الأفعال التي تدعو إليها تعاليم الدين، مما أدى إلى زيادة معدلات الجريمة وفقا لهذه القوانين من جانب من يتبع تعاليم الدين، التي تتعارض معها. يضاف إلى ذلك أن نسبة إجمام الأحداث قد ارتفعت بشكل ملحوظ في الاتحاد السوفيتي نتيجة لقيام الدولة بوضع مناهج للتعليم على أسس إلحادية ومتعارضة مع الأديان. وقد انهارت هذه

الأنظمة أخيرا وبدأت تسمح بممارسة الشعائر الدينية، وهذا يعد إقرارا منها بخطأ سياساتها السابقة المعارضة للأديان.

وأخيرا فإن التعصب الديني أو المذهبي وتفسير تعاليم الدين على نحو غير سليم يؤدي إلى الفتن والاضطرابات التي تزهق فيها الأرواح وتضيع فيها الأموال. والمتهم هنا هو الإنسان الذي تعصب لعقيدة تنهى عن التعصب، وقام بتفسيرها على غير الوجه الصحيح، وقد تغذي نيران التعصب اعتبارات سياسية أو شخصية الدين منها براء.

ننتهي على هدي ما تقدم إلى القول بأن الدين بما يقدمه للإنسان من قيم سامية وينظم شئون حياته يعد عاملا هاما في مقاومة الجريمة، وأن هجره أو معارضته أو التعصب له يفضي إلى الجريمة حيث يفقد الإنسان مصدرا أساسيا للقيم والفضائل يرجع إليه دائما لتقييم أفعاله وتصرفاته.

المطلب الثالث

وسائل الإعلام والاتصال

* تمهيد وتقسيم:

من وسائل الإعلام والاتصال ما هو مقروء كالصحافة والأدب ومنها ما هو مرئي كالسينما والتلفزيون والفيديو. وسنوضح فيما يلي مدى العلاقة بين هذه الوسائل وبين الظاهرة الإجرامية.

أولا: الصلة بين الصحافة والجريمة

تهتم الصحافة بنشر أخبار الجرائم والمجرمين، وقد أشار "كيننبرج" منذ مطلع القرن الماضي إلى أن ٥٧ صحيفة أمريكية من

الصحف الواسعة الانتشار تخصص أكثر من ٨ % من مساحتها لأخبار الجرائم. ويسود اعتقاد عام لدى الجمهور بأن الصحافة تعد عاملا من العوامل المؤدية إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات المعاصرة. (١) ويرى البعض أن هناك مزايا محتملة من نشر أخبار الجرائم في الصحف على نحو يؤدي إلى الوقاية من الجريمة سواء بالنسبة للجناة المحتملين أو المجني عليهم المحتملين. فنشر أحكام الإدانة، وصور بعض الحوادث التي قتل فيها الجاني أو أصيب بإصابات جسيمة، أو قيام الشرطة بسرعة كشف الجريمة والقبض على الجناة يحدث أثرا رادعا لدى كل من تسول له نفسه ارتكاب الجريمة. كذلك فإن نشر طرق وأساليب الجناة في ارتكاب الجريمة أو النصب على ضحاياهم تجعل القراء أكثر تبصرا وأقل وقوعا في حبال هؤلاء الجناة، مما يقلل من عدد المجني عليهم المحتملين. (٢)

وعلى العكس من ذلك ترى الأغلبية أن نشر أخبار الجرائم مع الزيادة المستمرة للمساحات المخصصة لها لأغراض تجارية . للأسف الشديد . يعد من العوامل المؤدية إلى زيادة معدلات الجريمة وذلك لأسباب منها: أن أثرها الضار والفوري يحدث بسبب نشر وسائل

(١) انظر الدكتور طه أحمد ربيع: نشر أخبار الجريمة في الصحف المعاصرة، رسالة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٦٥؛ الدكتورة فاطمة القليني: ملامح الظاهرة الإجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية، رسالة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٤؛ الدكتور عبد العظيم إبراهيم خضر: المعالجة الصحفية لأخبار الجريمة في الصحافة المصرية، رسالة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٩٩٤.

(2) J. Languirer: *ibid.* p. 64.

ارتكاب الجريمة خاصة الحديثة منها على نحو يخلق الفكرة الإجرامية لدى القارئ ويشجعه على الإقدام على جريمته مستخدماً هذه الوسائل. علاوة على الأثر الضار الذي يحدث على المدى البعيد والمتمثل في انتشار عدوى الجريمة إلى كثير من الأفراد خاصة الشباب منهم المائلون بطبعهم إلى التقليد الذي يعززه مقاومتهم لإغراءات الجريمة. فضلاً عن ذلك فإن الصحافة تخلق لدى الجمهور نوعاً من التعود على الجريمة، بل والتسامح بشأن بعض صورها، مما يضعف من العوامل المقاومة لها ويشجع على ارتكابها. (١)

ولا شك في أن الضرر الناجم عن نشر أخبار الجرائم في الصحف وأساليب ارتكابها يرجح الأثر الإيجابي المشار إليه.

ثانياً: الصلة بين الأدب والجريمة

صلة الأدب بالجريمة تتوقف على نوع المادة الأدبية التي تقرأ. فبعض الأعمال الأدبية تحض على الفضيلة وتنتصر لمعاني الخير والعدل، فتصبح عاملاً مشجعاً على مقاومة الجريمة، بينما تؤدي أعمال أخرى إلى التشجيع على ارتكابها خاصة في مجال جرائم العنف والجرائم الجنسية. فبعض الروايات تتخذ موضوعاً لها الجريمة مثل الروايات البوليسية، فتصور للقارئ أساليب ارتكاب الجريمة ومهارة المجرم في التنفيذ أو في الهرب من الشرطة، مما يشجع الفرد على تقليد بطل الرواية والإقدام على الجريمة. والروايات الجنسية تثير الغرائز الدنيئة، وتضعف من قوى المقاومة للرديلة بل وتحض عليها، فتوحي

(1) J. LARGUIER: *op. cit. loc. cit.*

للقارئ بل وتشجعه على الإقدام على ارتكاب جرائم العرض أو الشذوذ الجنسي.

وخطورة الكتاب الذي يعالج جرائم العنف أو الجنس تظهر في أن القراءة تشد التفكير وتثير التخيل، ويمكن العودة إلى الكتاب مرة أو مرات لقراءته مما يعمق الأثر السلبي، ويزيد الميول الإجرامية لدى الفرد فيقدم على ارتكاب الجريمة.

ثالثا: الصلة بين السينما والجريمة

منذ بداية القرن الماضي بدأت الصحف في أمريكا ثم في أوروبا توجه النقد الشديد إلى السينما وتعتبرها عاملا مشجعا على الجريمة ومؤديا إلى الانحلال الأخلاقي. وقد شحذ هذا فكر الباحثين فأجريت العديد من الدراسات والأبحاث حول أثر السينما على السلوك الإجرامي لدى الأحداث على وجه الخصوص بعد أن غزت أفلام العنف والجنس بصورة خطيرة.^(١)

وهذا الغزو التتري لأفلام العنف والجنس أدى إلى أضرار نفسية وجسمية وعقلية للمشاهدين بصورة انعكست على سلوكهم الإجرامي على نحو بيّن. فأفلام العنف أو الرعب التي تصور المشاجرات والمصادمات المرعبة أو الكوارث البشرية التي تؤثر على نفسية المشاهد، خاصة الأحداث فتخلق أو تزيد من حالة التوتر لديه، ويزداد الشعور الداخلي بالعنف لديهم فيسهل عليهم الاندفاع للجريمة تحت تأثير هذه الحالة أو تقليدا لبعض الأدوار التي شاهدها بالفيلم خاصة دور

Pinatel: op. cit. p. 169 et s.

(١) انظر:

البطل^(١). كذلك تؤدي السينما على وجه الخصوص لمن يشاهدها على نحو مستمر إلى تعب جسماني ينقلب إلى نوع من التخدير العقلي الممزوج بالعنف أو التردد الأخلاقي. والاعتیاد على مشاهدة أفلام العنف يخلق اعتيادا على الجريمة فيضعف ذلك من عوامل المقاومة لها ويزيد في دوافع الإقدام عليها.^(٢)

كذلك فإن الأفلام التي تعرض لبعض المواقف الاجتماعية بصورة مغالى فيها، أو تقدم للمشاهد أساليب ارتكاب الجريمة كما يحدث في الواقع أو المستوحاة من خيال المؤلف، تؤدي إلى خلق فكرة الجريمة لدى المشاهد ورغبته في تنفيذها مقلدا ما شاهده من أساليب ارتكابها. يضاف إلى ما تقدم أن الأفلام التي تعرض بطل الفيلم على أنه منتصر دائما تؤدي إلى تحبيذ فكرة الجريمة لدى المشاهد، فيتمثل شخصية البطل ويقلد أساليبه في تنفيذ جرائمه، وهو ما أثبتته بعض الدراسات حول المجرمين من الشباب^(٣). فضلا عما تقدم تبرز بعض الأفلام وتصور المجرم على أنه ضحية للمجتمع، وأن المجتمع هو المسئول عن الجريمة مما يخلق نوعا من التعاطف معه، ويشجع البعض على تقليده واقتراف الجريمة. وأخيرا فإن أفلام الجنس فضلا عن تأثيرها السلبي على أخلاقيات المجتمع تغري بارتكاب جرائم العرض وجرائم العنف التي ترتبط بها، وتحبذ المغامرات العاطفية غير المشروعة أو الحياة الجنسية المنحلة.

(١) في بعض المدن الكبرى في فرنسا يذهب بعض الأطفال إلى السينما من ٣ إلى ٦ مرات أسبوعيا.

(2) Largaier: op. cit. p. 38, 67 et 68.

(3) Largaier: op. cit. p. 68.

وفي مطلع القرن الماضي قدم الباحث "شارل كولار Charles" و"Collard" دراسة أوضح فيها أضرار السينما على الأحداث، وجاءت أهم نتائج هذه الدراسة كالتالي: أن السينما توحى للحدث بفكرة الجريمة، ثم تقوم بتحويل هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ وبوسائل تلفت النظر أحيانا، فضلا عن إضعافها للمستوى الخلقى للأجيال الجديدة.^(١)

رابعا: الصلة بين التليفزيون والجريمة

يعد التليفزيون من أخطر أدوات الحضارة الحديثة التي دخلت بيوتنا وأكثرها تأثيرا على الناس عامة وعلى الأطفال بصفة خاصة. وإذا ذكرنا له بعض الإيجابيات سواء للكبار أو للصغار، حيث يعتبر أداة تسلية للأطفال مع تزويدهم ببعض المعارف والسلوكيات الحميدة، فضلا عن كونه وسيلة للترفيه عن المرضى وعن من يعيشون وحدهم ولسكان الريف والمناطق النائية^(٢)، إلا أن آثاره السلبية على الأطفال والمراهقين بوجه خاص من النواحي النفسية والجسمانية والعقلية والتربوية بل وصلته بالسلوك الإجرامي لا يمكن إنكارها. ولقد قيل بحق أن الأطفال يمتصون برامج التليفزيون كما تمتص قطعة الإسفنج الماء.^(٣)

(1) Pinatel: op. cit. p. 169- 170.

(٢) ومع ذلك فإن دخول التليفزيون في الريف المصري أحدث أثره السلبي على الإنتاج، حيث غير الفلاح من عاداته الحميدة بالنوم مبكرا والاستيقاظ مبكرا وبدء عمله منذ باكورة الصباح؛ وذلك لمتابعة برامجه حتى ساعة متأخرة من الليل، فضلا عن تأثيره السلبي على أطفاله من الناحية الدراسية بفقد ساعات طويلة تخصص لمشاهدته بدلا من الاستنكار والنوم مبكرا.

(3) P. Cannat: *L'agressivité des jeunes et la télévision. Rev. Int. Pol. Crim. Mai- Juin 1991. p. 34.*

وستتناول من ناحية مدى تأثير التلفزيون على النواحي العقلية والنفسية للأطفال والمراهقين، ومن ناحية أخرى بيان العلاقة بين التلفزيون والسلوك الإجرامي للأطفال والمراهقين، ومن ناحية ثالثة التأثير السيئ للتلفزيون بالنسبة لتربية النشء، وأخيرا بيان موقف الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للحد من الآثار السلبية للتلفزيون.

*** تأثير التلفزيون على القدرات العقلية والنفسية للأطفال والمراهقين:**

لا شك أن كثرة مشاهدة التلفزيون تؤثر على فكر الطفل فتضعف لديه ملكة التخيل، حيث تقدم له الصورة والفكرة بدلا من شحذ الفكر وإعمال العقل والتصور لاستدعائها كما هو الحال في القراءة. ويضعف التلفزيون من نمو العقلية التحليلية الانتقادية "*Esprit critique*" نظرا لضحالة بل وتفاهة كثير من البرامج التي يقدمها. كما أنه يؤثر بشكل واضح في قدرة الأطفال على التركيز. فضلا عن ذلك فإن مشاهدته لساعات طويلة يضيع كثيرا من وقت الإنسان الذي يمكن أن يخصصه للقراءة، بل أنه يفقد الأطفال الرغبة في الاطلاع حيث يفضلون عليها مشاهدته، مما يؤثر على المستوى الفكري والثقافي العام للمجتمع.

وقد قام الأستاذ "مارسيل رونييه" أستاذ الطب النفسي للأطفال بجامعة "مارسيليا" بفرنسا بدراسة حديثة على مئات الأطفال والمراهقين من باريس ومن جنوب فرنسا لمعرفة مدى تأثير التلفزيون على صحتهم النفسية والعقلية والجسمية وعلى تحصيلهم الدراسي. وقد جاءت نتائج هذه الدراسة العلمية تدق بعنف ناقوس الخطر للحكومات وللآباء على حد سواء. ونذكر أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

. أن الأثر السلبي للتلفزيون يكاد ينعدم إذا لم يتجاوز وقت مشاهدة الطفل له عن ٥٠ دقيقة يوميا. (١)

. أن هناك علاقة مباشرة بين التعثر الدراسي وضعف القدرة على التركيز عند الأطفال وبين فترة جلوسهم يوميا أمام التلفزيون. فالتلاميذ المتفوقون في دراستهم لا تزيد فترة مشاهدتهم للتلفزيون عن ساعة واحدة يوميا، أما التلاميذ الذين يعانون من التعثر في دراستهم ويحصلون على أدنى الدرجات فهم الذين يقضون أمام التلفزيون فترات كبيرة من وقتهم تصل إلى ثلاث ساعات يوميا.

. بخلاف التعثر الدراسي: فقد أثبتت الدراسة أن الأطفال الذين يشاهدون التلفزيون لعدة ساعات يوميا مصابون بالعصبية وفقدان القدرة على التركيز، وضعف نسبي في ذاكرتهم، والاعتياد على عدم الحركة، والسمنة والاضطرابات الهضمية بسبب تناول الطعام خلال مشاهدة التلفزيون.

. أن التلفزيون يخلق جيلا من مدمني الأدوية والعقاقير المهدئة، مما يفتح المجال بعد ذلك لإدمان أشياء أخرى. فقد أثبتت الدراسة أن طفلا من كل ثلاثة أطفال يتناول دواء يساعده على النوم، كما أن العديد من الأطباء يوصون للأطفال بمهدئات خفيفة للإقلال من حدة عصبيتهم. وقد وضع الباحث سلما قياسيا للتعرف على درجة عصبية الأطفال اتضح منه أن الأطفال الذين يشاهدون التلفزيون لمدة ٥٠ دقيقة لا تتعدى عصبيتهم درجة "الصفير"، ومن تزيد فترة

(١) مع ملاحظة أنه إذا كان يغلب على البرامج التي تقدم للطفل خلال هذا الوقت طابع العنف، فإن الأثر السلبي للتلفزيون لا يمكن إنكاره.

مشاهدتهم على ٦٠ دقيقة تصل درجة عصبيتهم إلى واحد، في حين ترتفع هذه الدرجة إلى اثنين بعد تسعين دقيقة وإلى ثلاثة بعد ١٢٠ دقيقة.

. أثبتت الدراسة كذلك أن الأطفال الذين يظنون مسحورين بشاشة التلفزيون لفترات طويلة لا يتعرفون إلا على خمسة رموز من ٢٠ طبقا للاختبار المعروف باسم "اختبار راي" في حين أن الأطفال الآخرين يتعرفون على جميع الرموز التي تعرض عليهم.

. ويضيف الباحث أن الطفل الذي يشاهد التلفزيون كثيرا لا يتمتع بمتسع من الوقت للقراءة، وإطلاق العنان لخياله وأحلامه والتحدث إلى الأهل والأصدقاء والنوم وأداء الواجبات المدرسية في هدوء ودون تسرع.^(١)

* علاقة التلفزيون بالسلوك الإجرامي للأطفال والمراهقين:

إذا كانت مشاهد العنف والإثارة هي التي تجذب انتباه الصغار والمراهقين على وجه الخصوص، وإذا كانت الإحصاءات تشير إلى أن هؤلاء المراهقين يمضون أمام التلفزيون وقتا مماثلا للوقت الذي يقضونه بالمدرسة^(٢) فيمكن إدراك مدى تأثير العنف عليهم ودفعهم إلى طريق الجريمة. فمن الملاحظ أن المسلسلات والأفلام التي تعرض للعنف ولمشاهد القتـل في ازدياد مستمر. وهذا يصيب المشاهدين

(١) وردت نتائج هذا البحث في صحيفة "الأهرام" في عددها الصادر في ٢٧ يناير ١٩٩٠ بالصفحة الأولى تحت عنوان "مشاهدة الطفل للتلفزيون أكثر من ٥٠ دقيقة تؤثر على قدراته العقلية".

(2) P. Cannat: art. préc. P. 34.

الصغار بالتوتر الداخلي والشعور بعدم الأمن، ومع ميلهم الطبيعي للتقليد فقد تدفعهم هذه المشاهد فيما بعد إلى ارتكاب الجريمة.

وقد أجرى الباحث الإنجليزي "J. D. Halloran" دراسة سنة ١٩٦٨ عن مدى تأثير التلفزيون على السلوك الإجرامي لعدد من الأحداث المجرمين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ . ٢٠ سنة، مع استخدام مجموعة ضابطة من غير المجرمين. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأحداث المجرمين كانوا يفضلون البرامج المثيرة والعنيفة على البرامج الإخبارية والثقافية، وكانوا ينظرون إلى التلفزيون كأداة للإثارة بعكس أفراد المجموعة الضابطة الذين كانوا يتخذونه وسيلة للتسلية.^(١)

وفي دراسة أخرى حديثة قامت بها الجمعية العالمية لأصدقاء الطفولة^(٢) سنة ١٩٩١، لاستطلاع آراء الخبراء في مجال الطفولة من أطباء الأطفال، وقضاة محاكم الأحداث، وفلاسفة، وأخصائيين اجتماعيين، عن مدى تأثير التلفزيون على الأحداث ودفعهم إلى العنف وإلى الجريمة. وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:^(٣)

. العنف أصبح في نظر هؤلاء المراهقين أمرا طبيعيا ومعتادا، ووسيلة معتادة لحل المشاكل التي يواجهونها فيصبح العنف بالنسبة لهم رد فعل معتاد وضروري.

(1) J. Leauté: op. cit. p. 396.

(2) L'Association mondiale de l'enfance (AMADE).

(3) Voir Cf. P. Cannat: ibid. p. 34 et 35.

. ينفعل المشاهد بمناظر العنف، ويدخل بصورة إيجابية في الحدث، وذلك بإحلال نفسه محل الممثل. ورغم أن الحدث لم يرتكب بعد هذه الأفعال، إلا أن مشاهدته لها تجعله مؤهلا لارتكابها.

. مشاهد العنف تتسلل إلى اللاشعور لدى الصغار بصورة تدريجية، فيصبحون مؤهلين مبكرا للأفعال الإجرامية. فالصفة الخيالية للفعل تنسيهم الواقع. وفي الحقيقة الفرق بين الخيال والواقع بالنسبة لهم ما هو إلا فرق في الموقف. فإذا حدث لمن اعتاد على مشاهدة أفلام العنف والجريمة أي موقف يمثل له مشكلة في التكيف مع الحياة الاجتماعية، فسيجد نفسه معرضا أن يخرج له من أعماق نفسه شخصية إجرامية سبق تكوينها تدفعه إلى العنف أو الجريمة للخروج من هذه المشكلة.

. الأطفال والمراهقون هم الأكثر تعرضا للتأثير النفسي لأفلام العنف لأنهم أقل قدرة من الكبار على التمييز بين الخيال والحقيقة فيحدث بناء على ذلك خلط في أعماق ضمائرهم بين ما هو خيالي وما هو حقيقي.

. تحت تأثير هذا النوع من المشاهد يُخشى أن يحدث للمراهقين نضج مبكر مؤسس على أفكار خاطئة تمت وتكونت تدريجيا. وفي الواقع فإن الأثر المباشر والفوري لمشاهد العنف أقل خطورة من التشبع التدريجي بهذه المشاهد، حيث يؤدي مع الوقت إلى تحولها إلى واقع خطير في سلوكياتهم.

. لوحظ وجود نوع من فقدان الثقة من هؤلاء الصغار تجاه الكبار، وكثيرا ما يصل إلى حد رفضهم لفكرة أن يصبحوا كبارا ناضجين.

ويرجع ذلك إلى أن كثرة مشاهدة الأطفال لمشاهد العنف والجريمة التي يقوم بأدائها الكبار تجعلهم يعتقدون أنهم يعيشون في عالم مملوء بالعداء والعنف فينمو في داخلهم اتجاهات طبيعية نحو الطفولة وحب البقاء في نطاقها.

. هذا التأثير العميق لمشاهد العنف لن يفلت منه حتى الشخص المتوازن^(١)، وذلك بسبب مدى التأثير الشديد للصورة التي تقدمها الشاشة، وتكرار مشاهد العنف أمامه. هذا المشاهد العادي في أي لحظة من لحظات الاندفاع وعدم القدرة على السيطرة على تصرفاته بسبب جرح أصابه من فشل عاطفي^(٢)، أو وجوده في حالة من الإحباط أو القلق أو الاضطراب مثلا، لا يستحضر أمامه ذهنيا إلا ما وقر في نفسه من مشاهد العنف، فينزلق إليه وهو في حالة من الدهشة اللاحقة لهذا التحول والتغير في سلوكه.

وتضيف دراسات وإحصاءات أخرى أن مسلسلات وأفلام العنف وجرائم القتل في ازدياد مستمر. ففي أسبوع واحد في فرنسا سنة ١٩٨٨ عرضت المسلسلات والأفلام ٦٧٠ حالة قتل، فضلا عن أعمال العنف الأخرى. وهذا العرض المستمر للقتل وأعمال العنف يؤدي إلى شعور المشاهدين . الصغار منهم خاصة . بأن العنف أمر عادي وبسيط.^(٣)

وتشير الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٩٩٣ التي جعلت موضوعها عدد حالات القتل وصور العنف الأخرى، أن الحدث

(1) *Le sujet équilibré.*

(2) *Une blessure d'amour-propre.*

(3) *Voir cf: J. Larguier: Criminologie et science pénitentiaire. 9 éd. 1994. p. 66*

في أمريكا الذي يبلغ ١٨ سنة يكون قد شاهد بالتلفزيون ٤٠ ألف مشهد للقتل^(١)، والنتيجة التي تترتب على ذلك تشير إليها الإحصاءات التي تؤكد أن الأحداث والبالغين في أمريكا يحملون ما يزيد على ٢١٠ مليون قطعة سلاح ناري، وأن هؤلاء الأحداث يطلقون النار على الآخرين ببساطة ولأتفه الأسباب وبلا رحمة. وتشير هذه الإحصاءات كذلك أن حالات القتل العمد بالسلاح الناري بلغت في أمريكا ١٢٠ ألف حالة سنة ١٩٩٣.

* التأثير السيئ للتلفزيون على تربية الطفل:

لم يعد للآباء نفس القدر من السيطرة على أبنائهم من حيث التوجيه والتربية السليمة بسبب دخول التلفزيون إلى بيوتنا، وتأثيره على النشء بما يبثه من برامج وأفلام تقدم الكثير من مشاهد العنف الذي يعد وسيلة فعالة ضد التربية الصحيحة. فما يغرسه الآباء من قيم وسلوكيات حميدة، يأتي التلفزيون بسلوكيات وقيم أخرى مناهضة لها.

فتربية الطفل تمثل نوعا من الجهاد الدائم ضد غرائزه البدائية، ومن الملاحظ حاليا ازدياد طاقات العنف لدى الأطفال بسبب طول مشاهدتهم للتلفزيون وكثرة ما يقدمه من مشاهد العنف والقتل. فالأطفال منذ نعومة أظافرهم أصبح لديهم استعداد ملحوظ لحل خلافاتهم مع أترابهم بأسلوب العنف. فابتعدوا تدريجيا عن مشاعر المحبة تجاه أقرانهم وأصدقائهم، وعن الأدب والاحترام الواجب تجاه الغير. فالقيم

(1) J. Larguier: op. cit. loc. cit.

الحضارية الموروثة تعلمهم التسامح والعفو، بينما تدعوهم الصورة المرئية إلى الانتقام والعنف.^(١)

وحيثما يغيب الاحترام الواجب للإنسان ولحقوقه وفي مقدمتها حقه في الحياة وفي سلامة جسمه، يتم التهوين من شأن الجريمة. وتصبح مغامرة كأي مغامرة أخرى. حتى اللغة الدارجة في دول الغرب حدث تحوّل في مدلولاتها الحضارية، فالأفراد يستخدمون بدلا من كلمة يسرق "*Voler*"، كلمة يأخذ "*Piquer*"، وبدلا من لفظة يقتل "*Tuer*"، كلمة يُنزل "*Descendre*".^(٢)

وعندنا استبدلت كلمة الرشوة بتعبيرات أخرى مثل "العمولة"، أو "الهدية"، أو "المكافأة". وهكذا يتم تشويه القيم التربوية بصورة تهوّن من شأن الجريمة وتسهل ارتكابها.

ويزداد الخطر حينما تحدث مشاهد العنف في بيئة شبيهة بتلك التي يعيش فيها الطفل، فتصبح بالنسبة له أمرا مشروعا، ولا يجد صعوبة في أن يتقمص شخصية بطل الفيلم الذي يمارس أعمال القتل أو العنف. فيتحول بالنسبة للمشاهد إلى رفيق في مغامرة أو فرد مثله مثل الآخرين.

وتبرز بعض المسلسلات والأفلام بل وبعض المسرحيات التي حازت على شهرة كبيرة عندنا، بعض الرموز الأساسية في حياتنا كمدير المدرسة أو المدرس أو الأب أو القاضي أو المأذون، بصورة

(1) Cf. P. Cannat: *ibid.* p. 35. col. 2.

(2) P. Cannat: *ibid.* p. 36.

لاتدعو إلى الاحترام، بل تثير أحيانا السخرية، رغم ما تمثله هذه الرموز من قيم تربية في حياة المجتمع.

*** مواجهة الآثار السئية للتلفزيون:**

تقع مسئولية مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التلفزيون على وجه الخصوص العنف الذي يبثه والتحلل الأخلاقي الذي يدعو إليه، على عاتق المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وعلى الآباء كذلك.

ولقد اهتم المجلس الأوربي بعد العديد من الدراسات بمسألة العنف في التلفزيون، فعقد اجتماعا عام ١٩٨٢، خصصه لموضوع "المواجهة الثقافية التربوية لمشكلات العنف بالتلفزيون"، وقد أبرزت معظم الحكومات المخاطر الناجمة عن العنف بالتلفزيون. وقد خصص المجلس الأوربي جائزة على غرار جائزة "نوبل" للفيلم الذي لا يدعو إلى العنف ولا يتضمن مشاهده. وقد شكلت لجان حكومية في بعض الدول منها إنجلترا وكندا لمنع عرض أفلام الرعب والعنف في الساعات التي تسبق نوم الأطفال، أو للحد من ساعات عرض مثل هذه الأفلام. ويقوم المجلس الأعلى لوسائل الاتصال السمعية والبصرية في فرنسا بحظر تقديم أفلام العنف بالتلفزيون قبل الساعة العاشرة والنصف، ويوقع مراقبو التلفزيون على المخالف العقوبات المنصوص عليها. (١)

وتقوم بعض الجمعيات غير الحكومية بجهود في هذا المجال منها الجمعية العالمية لأصدقاء الطفولة "AMADE"، التي عقدت سنة ١٩٧٠ ندوة تحت إشراف اليونسكو، حول الآثار الناجمة عن العنف

(1) J. Larguier: *ibid.* p. 66; P. Cannat: *ibid.* p. 36.

الذي يبيث من خلال وسائل الاتصال. وقد دعت هذه الندوة إلى ضرورة الحد من الإرسال الذي يتضمن مشاهد العنف، وخصصت جائزة عالمية تحمل اسم "UNESCO-AMADE"، لأفضل فيلم تدور أحداثه بعيدا عن العنف. فضلا عن ذلك، تقوم الجمعية المذكورة بدراسة وسائل حماية الطفولة في الدول المختلفة ضد العنف الذي يبثه التلفزيون. (١)

وتقع على الآباء مسئولية أساسية في هذا المجال فيجب ألا ينسوا أن التلفزيون الذي دخل بيوتهم يقف حجر عثرة أمام التربية السليمة التي ينشدها لأبنائهم وأصبح عاملا معوقا لهم في دراستهم. فمن واجبهم أن يقوموا بترشيد مشاهدة الأبناء للتلفزيون عن طريق عدم تركهم ساعات طويلة أمامه، وإبعادهم قدر الإمكان عن أفلام العنف، أو السهر أمامه لساعات متأخرة من الليل، ومشاركتهم في اختيار البرامج المناسبة لهم. ويجب عليهم كذلك أن ينتبهوا إلى خطورة الإرسال التلفزيوني الدولي، الذي يُدخل إلى حياتنا قيما وسلوكيات تتنافى تماما مع معتقداتنا وأخلاقنا وقيمنا الحضارية، فضلا عن أفلام العنف المرعب التي تبثها هذه القنوات الأجنبية، مما ينعكس على أطفالنا وشبابنا بصورة مدمرة.

خامسا: الصلة بين الفيديو والجريمة

قدمت لنا التقنية الحديثة جهاز "الفيديو" الذي يمكن أن يلعب نفس الدور الذي تقوم به السينما والتلفزيون كعامل يفضي إلى الجريمة بطريق مباشر أو غير مباشر. ويمكن القول أن جهاز الفيديو أخطر

(1) Voir cf: P. Cannat: op. cit. loc. cit.

منهما حيث يمكن الأفراد من مشاهدة أفلام العنف أو الجنس الممنوعة وذلك بعيدا عن الرقابة وفي أي وقت يشاءون.

ولقد انتشرت ألعاب الفيديو في البلاد الغربية وفي بعض الأماكن في بلادنا. وقد أشار بعض الباحثين إلى الآثار السلبية لهذه الألعاب: فمن ناحية تزيد من العنف لدى المترددين عليها، وتؤدي من ناحية أخرى إلى فقدان الاتصال بعالم الواقع، وخلق حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار حتى لدى الكبار، وأخيرا تؤدي إلى المغالاة في الفردية وازدياد الشعور بالوحدة^(١)، وهذه العوامل تفضي جميعها إلى الانحراف وتفتح الطريق إلى الإجرام.

ومن الظواهر الجديدة بالاهتمام والرقابة عرض أجهزة الفيديو في بعض الأماكن الخاصة بالمدن الكبرى لأفلام منافية للآداب، وقيام الجهات المختصة بضبط بعض تلاميذ المدارس وعدد من المراهقين وهم يشاهدون هذه الأفلام في أوقات الدراسة أو العمل، على نحو يعرضهم لإفساد أخلاقهم ودفعهم إلى الجريمة. وهذا يدعو إلى تشديد الرقابة على هذه الأماكن ومعاقبة المسؤولين عنها بشدة، واتخاذ الإجراءات الوقائية كالغلق أو المصادرة لحماية للنشء.

(1) J. Larguier: op. cit. p. 68.

المبحث الرابع

البيئة الاقتصادية

* تمهيد وتقسيم:

العلاقة بين الظروف الاقتصادية والجريمة من المسائل التي أثارت الخلاف بين الباحثين منذ القدم. فالمذهب الماركسي يرى أن هذه العلاقة حاسمة حيث يرد الجريمة في الدول الرأسمالية إلى النظام الاقتصادي السائد فيها والذي يقوم على التفاوت الكبير في توزيع الثروة وعلى استغلال الرأسماليين لطبقة العمال. ويرى أنصار هذا المذهب أن الجريمة ستختفي تماما حينما تتحقق الشيوعية على الوجه الأكمل. (١)، (٢)

وعكس هذه النظرية جاءت المدرسة الوضعية فلم تر في النظام الاقتصادي عاملا دافعا إلى الجريمة بل يقتصر دوره إذا توافرت العوامل البيولوجية الدافعة إليها على تهيئة الظروف اللازمة لوقوعها.

وهذه النظرية أو تلك تتجاوز الموضوعية في البحث ولا تتفق مع الواقع. فقد قلنا فيما تقدم أن الظاهرة الإجرامية لا يمكن ردها إلى عامل واحد بل هي نتاج لمجموعة من العوامل ومنها العامل الاقتصادي. ولذا فلا يمكن أن ترد الجريمة إلى العامل الاقتصادي وحده، ولا يقبل في نفس الوقت أن نتجاهل دوره كلية في وقوعها، فهو من العوامل التي تدفع أحيانا إلى الجريمة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

(1) J. Leauté: op. cit. p. 290.

(٢) وقد انهارت الأنظمة الشيوعية، وأثبتت الدراسات مدى انتشار الجريمة في المجتمعات التي اعتنقت وطبقت فكرها.

وسنرى حقيقة الدور الذي يقوم به العامل الاقتصادي في وقوع الجريمة من خلال دراستنا للوضع الاقتصادي في المجتمع وعلاقته بالجريمة، والمستوى الاقتصادي للفرد وعلاقته بالإجرام.

المطلب الأول

العلاقة بين الجريمة والوضع الاقتصادي في المجتمع

* تمهيد وتقسيم:

يُثار التساؤل عن أثر الحالة الاقتصادية التي تسود المجتمع على الظاهرة الإجرامية: فهل لفترات الرخاء أو الركود الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية تأثير على حجم الجريمة؟ الدراسات المختلفة حول الموضوع تأتي متضاربة، وإن كانت تثبت بصفة عامة توافر العلاقة بين الوضع الاقتصادي العام والظاهرة الإجرامية في المجتمع. ويعتمد الباحث على عدة عناصر في تحليله للوضع الاقتصادي، أهمها التقلبات في أسعار المواد الضرورية، وفي القوة الشرائية للنقود، وفي وجود البطالة ومدى انتشارها وعلاقة كل ذلك بظاهرة الجريمة^(١). وللتحقق من وجود هذه العلاقة أو نفيها بين الوضع الاقتصادي العام وبين الجريمة علينا أن ندرس ذلك من خلال الحالة الاقتصادية أثناء الأزمات، والحالة الاقتصادية حينما يسود الرخاء.

أولاً: العلاقة بين الجريمة والأزمات الاقتصادية

يرتبط بالركود الاقتصادي والأزمات الاقتصادية زيادة معدلات الإجرام والتأثير على حجم الجريمة من الناحية النوعية، فالأزمة

(1) J. Leauté: op. cit. p. 293.

الاقتصادية وما يلزمها من انخفاض في دخول الأفراد وقلة المواد الغذائية والسلع الضرورية، وكساد السوق وانتشار البطالة تقضي إلى جرائم متعددة منها التشرد والتسول، ولجوء أصحاب المصانع إلى وسائل غير مشروعة تمكنهم من الحصول على ما يحتاجونه لاستمرار تشغيل مصانعهم. وتفشي البطالة بين العمال يؤدي إلى السرقة والتسول. ونقص المواد الغذائية والسلع الضرورية يزيد من جرائم السرقة وجرائم العنف التي ترتبط بالحصول على ما هو ضروري للإنسان، وتؤدي السوق السوداء إلى ارتكاب بعض الجرائم للحصول على السلع اللازمة والمضاربة عليها.

ثانيا: العلاقة بين الجريمة والرخاء الاقتصادي

إذا كانت العلاقة بين الأزمات الاقتصادية وزيادة معدل الجريمة أمرا لا شك فيه، فإن الرخاء الاقتصادي يؤدي بمفهوم المخالفة إلى خفض معدلات الجريمة. ومع ذلك فإن الواقع يؤكد أن للرخاء كذلك جرائمه ومجرميته، وتأثيره على الظاهرة الإجرامية ملموس. ولتفسير ذلك سواء في فترات الأزمات الاقتصادية أو أثناء الرخاء. ويترتب على ارتفاع مستوى المعيشة المرتبط بالرخاء الاقتصادي خلق طموحات مادية جديدة وحاجات جديدة، يحرص السوق على تلبيتها وتقديم كل ما هو مغرٍ وجديد. ولا يثير هذا الأمر أدنى مشكلة بالنسبة للأثرياء وذوي الدخل المرتفعة حيث إنهم اعتادوا على إشباع حاجاتهم من كل ما هو جديد، بينما يخلق هذا الوضع شعورا بالحرمان لدى غير القادرين على تحقيق هذا المستوى من الرفاهية. حرمان يلزمه إحساس بالظلم الاجتماعي على نحو يدفعهم . خاصة الشباب منهم . إلى التنفيس عنه بارتكاب الجريمة.

فضلا عن ذلك فإن النمو والرخاء الاقتصادي يصاحبه البحث عن رعوس الأموال بالطرق غير المشروعة كالنصب والمنافسة غير المشروعة والتهرب الضريبي. ويبرز على وجه الخصوص في إجرام رجال الأعمال "Criminalité d'affaires" الذي يعد صورة من إجرام ذوي الياقات البيضاء^(١). فطموح بعض رجال الأعمال ورغبتهم في تطوير مشروعاتهم واحتلال مكانة متميزة في السوق يدفعهم إلى ارتكاب بعض الجرائم واستخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق هذه الغاية على حساب المساهمين أو العاملين في مشروعاتهم أو على حساب الأنظمة واللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي.^(٢)

المطلب الثاني

العلاقة بين الجريمة والمستوى الاقتصادي للفرد

هل الغنى أو الثراء عاصم من الجريمة؟ وهل يعد الفقر عاملا يدفع إليها؟ الإجابة بنعم على إطلاقها ليست صحيحة؛ لأن الجريمة ليست قصرا على الفقراء دون الأغنياء، بل أن تراكم الثروة في يد البعض قد يكون دافعا إلى الجريمة.

فأصحاب الدخل المرتفعة يمكنهم أن يحصلوا على ما يحتاجونه من الضروريات أو الكماليات دون عناء، وبالتالي فإن دوافع السرقة لديهم تكاد تنعدم. ومع ذلك فقد تغري زيادة الثروة لدى البعض إلى طلب المزيد منها بصورة تدفعهم إلى استخدام الوسائل غير المشروعة

(١) حول هذا الموضوع انظر المراجع المشار إليها في:

Stefani, Levasseur: op. cit. note 1 et 2. p. 120

(2)Stefani, Levasseur et J. Merlin: op. cit. loc. cit.

لتحقيق ذلك مثل النصب والرشوة والاختلاس والابتزاز. فإذا نظرنا إلى مجال الإسكان ومجال توظيف الأموال نجد أن بعض الأفراد أو الشركات قد استغلت مشكلة الإسكان ورغبة الأفراد في حسن توظيف أموالهم فمارسوا صورا عديدة من النصب والاحتيال وأكل أموال الناس بالباطل.

وقد يؤدي فائض الدخل لدى البعض إلى اتجاههم إلى تناول المسكرات والمخدرات التي تفضي غالبا إلى العديد من الجرائم ومنها على وجه الخصوص جرائم الاعتداء على الأشخاص والاعتداء على الأعراض.

وإذا انخفض دخل الإنسان وقلت موارده إلى الحد الذي يعجزه عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية له ولأسرته فإنه يعد فقيرا. وقد طرح هذا السؤال منذ القدم هل الفقر والجريمة صنوان لا يفترقان؟ وجاءت الإجابة من قبل الفلاسفة القدامى تفيد بأن الفقر يوِّد الجريمة. ولكن الدراسات الحديثة حول أثر الفقر على الجريمة جاءت متباينة حيث يرى البعض أن الصلة قائمة بينهما، بينما نفاها الآخرون.

يقول "دي فرس *Di Verce*" أن ٦٠% من سكان إيطاليا ينتمون إلى الطبقات الفقيرة، ومع ذلك فإن نسبة المحكوم عليهم من هذه الطبقات تتراوح بين ٨٥%، ٩٠%. وأضاف الأستاذان "شيلدون وإليانور جلوك" أن نتيجة البحث الذي أجرياه على ٥٠٠ من الأحداث الجانحين في أمريكا، مع استخدام المجموعة الضابطة، تؤكد أن نسبة كبيرة من الجانحين تنتمي إلى أسر تعاني من شظف العيش.

وعلى العكس من ذلك فإن بعض الأبحاث تنفي أن يكون الفقر عاملا من عوامل الإجرام. فقد أثبت "كيتيليه" قبل قرن ونصف من الزمان بعد دراسة أجراها على الأقاليم الفرنسية وأقاليم البلاد المجاورة مقارنا بين المستوى الاقتصادي للفرد فيها ومعدلات الجريمة، أن وجود الفقر لا يعني ازدياد معدل الجريمة بدليل أن المستوى الاقتصادي لإمارة لكسمبورج يعد منخفضا بالمقارنة بالبلاد المجاورة لها ومع ذلك فإن معدل الإجرام فيها منخفض. وأضاف أن الاعتبار العام في هذا الشأن ليس هو المستوى الاقتصادي للأفراد أو الشعوب بل هو مدى الإحساس بالقناعة أو الجشع.^(١)

ويؤكد كثير من الباحثين أن الفقر في حقيقته لا يعد سببا مباشرا للإجرام ولكن دوره يقتصر على تهيئة المناخ للجريمة فيحدث أثره من خلال العوامل الفردية والاجتماعية المترتبة عليه وبالتالي فهو يعد عاملا غير مباشر للجريمة.^(٢)

فالفقراء ينجبون عادة أطفالا ضعاف البنية بسبب سوء التغذية، ويلزم نشأتهم غالبا سوء الرعاية الصحية وسوء التغذية مما يسبب لهم بعض الأمراض العضوية أو العقلية. والظروف الاجتماعية التي يعيش فيها أبناء الفقراء ليست ملائمة: فالفقر يولد إحساسا بعدم الأمن لدى الأسر الفقيرة، التي تخشى الغد مما يسبب إحساسا بعدم الاستقرار المفضي إلى عدم القدرة على التكيف، الذي يدفع إلى الجريمة. يضاف

(١) راجع الدكتور رعوف عبيد: المرجع السابق، ص ١٧٥ وما بعدها.

(٢) الدكتور رعوف عبيد، ص ١٧٦؛ الدكتور عوض محمد، ص ٢٧٥؛

Leauté. p. 303.

إلى ذلك أن الآباء قد يهملون تربية أبنائهم بسبب انشغالهم في تدبير لقمة العيش لهم، أو بسبب جهلهم الذي يفقدهم التوجيه التربوي السليم. علاوة على ما تقدم فإن الفقر يؤدي إلى السكنى في أماكن سيئة يختلط فيها الأطفال بقرناء السوء الذين يدفعونهم إلى الإجرام. ويؤدي الفقر أحيانا إلى عدم استمرار الأطفال في دراستهم فيتلقفهم الشارع ليكون مصيرهم التشرد أو التسول أو الإجرام.

نخلص مما تقدم أن الفقر ليس سببا مباشرا للجريمة، ولكنه عامل مساعد يفضي إليها من خلال إيجاد الظروف الفردية أو الاجتماعية التي تؤدي إلى الإجرام.

الباب الثالث

علم الجنى عليه ودوره في تفسير الظاهرة الإجرامية

* تمهيد:

بدأ الاهتمام بدراسة الظاهرة الإجرامية بالتركيز على الجريمة دون الاهتمام بالمجرم أو بالمجنى عليه. فجاء فكر المدرسة التقليدية جاعلا محور اهتمامه الوحيد (الجريمة) وترتب على ذلك ضرورة تحديد العقوبة بصورة تتناسب مع جسامة الموضوعية لها وليس مع درجة خطورة الجاني الإجرامية، لدرجة أنها نادى بوضع عقوبات موحدة لكل جريمة دون التفرقة بين مجرم وآخر، ولم تعط للقاضي أي سلطة تقديرية في مجال تطبيق العقوبة. وهذا الاتجاه يمثل رد الفعل لتعسف القضاة آنذاك، فأراد مفكرو المدرسة التقليدية بذلك سلب القاضي كل سلطة تقديرية في مجال تحديد العقوبة التي توقع على الجاني. وظهرت آثار فكر هذه المدرسة في قانون العقوبات الفرنسي الذي صدر غداة الثورة الفرنسية (سنة ١٧٩١)، فجاء خاليا من نظام الظروف المخففة للعقاب، وحدد العقوبات بحد واحد بصورة لا تعطى مجالا "لتفريد العقاب". وتقدم فكر المدرسة التقليدية خطوة إلى الأمام فبدأ يهتم بالعنصر الإنساني في الجريمة متمثلا في "الجاني"، وإن ظل المجنى عليه بعيدا عن دائرة اهتمامها. ومع فكر هذه المدرسة ظهرت فكرة "تفريد العقوبة" ونظام الظروف المخففة للعقاب، "موانع المسؤولية الجنائية". وكان ظهور هذه الأنظمة مرده بدء الاهتمام بشخص الجاني وبظروف ارتكابه للجريمة، وبالتالي يجب تقدير العقوبة ليس فحسب وفقا لجسامة الضرر من الناحية الموضوعية بل كذلك حسب درجة جسامة خطأ الجاني من الناحية الشخصية. ومع فكر "لومبروزو *Lombroso*"، و"فري *Ferry*"، و"جاروفالو *Garofalo*" مؤسسي المدرسة الوضعية الإيطالية أصبح الجاني هو محور الاهتمام الأساسي للدراسة في علم الإجرام، وانتقلت دراسة الجريمة إلى المرتبة الثانية. وترتب على اهتمام المدرسة الوضعية بالجاني

إدخال فكرة "التدابير الاحترازية" إلى المجال الجنائي بجانب العقوبة، حيث أبرزت هذه المدرسة أن العقوبة وحدها لا تكفي كجزاء جنائي للدفاع عن المجتمع، على وجه الخصوص بالنسبة لمن توافر لديهم مانع من موانع المسؤولية الجنائية (مثل الحدث المجرم، والمجرم المجنون)، أو بالنسبة لمعتادي الإجرام الذين ثبت عدم جدوى العقوبة بالنسبة لهم، وبالتالي يجب مواجهة الخطورة الإجرامية لهؤلاء وأمثالهم بتدابير وقائية مناسبة، بل وصل بهم الأمر إلى حد المطالبة بأن تحل التدابير محل العقوبة والمسؤولية الاجتماعية التي مبناها الخطورة محل المسؤولية الجنائية التي تقوم على فكرة حرية الاختيار. وانعكس فكر المدرستين التقليدية والجديدة على القانون الجنائي التقليدي فجاءت نصوصه معبرة عن هذا الفكر، وذلك بالتركيز على الجريمة والمجرم.

ومع ذلك ظلت الدراسة العلمية للظاهرة الإجرامية غير مكتملة حيث يمثل "المجني عليه" العنصر الثالث في هذه الظاهرة بجانب الجريمة والمجرم إلى أن ظهر ابتداء من سنة ١٩٤٨ فرع جديد من العلوم يهتم أساسا بالدراسة العلمية للمجني عليه وبيان دوره في الظاهرة الإجرامية سمي "علم المجني عليه *La Victimologie*". ففهم سلوك الجاني ودوافعه للجريمة، وتحديد خطورته الإجرامية لن يتأتى إلا بمعرفة مدى علاقته بالمجني عليه، وبيان دور هذا الأخير في خلق فكرة الجريمة أو تسهيلها، أو التشجيع عليها. وتتعكس آثار الدراسة العلمية للمجني عليه على نظام العدالة الجنائية: فمن ناحية يمكن تحديد مدى خطورة الجاني وبالتالي بيان مدى مسؤوليته عن الجريمة مما يساعد على اختيار نوع المعاملة العقابية المناسبة لحالته، ومن ناحية أخرى تبدو أهمية هذه الدراسة في مجال الوقاية الفعالة من الجريمة، لأن فهم سلوك المجني

عليه يدفعنا إلى اتخاذ أساليب وقائية أكثر فعالية بالنسبة للجاني، بل كذلك بالنسبة للمجني عليه، وذلك باتخاذ التدابير بل والإصلاحات التي من شأنها أن تمنع وقوع الأفراد ضحية للجريمة أو من العودة مرة أخرى للسقوط ضحية لها. وأخيرا فإن الدراسة العلمية للمجني عليه تساعدنا أكثر على معرفة ظروفه، وصفاته الخاصة التي قد تسهل من وقوعه ضحية للجريمة، فنعمل على اتخاذ التدابير الضرورية على مختلف المستويات لحمايته، والدفاع عن حقوقه، بل وتعويضه عن الأضرار الناجمة عن الجريمة. وهذه الفائدة الأخيرة التي تعود على المجني عليه تعد حاليا من النتائج المباشرة لظهور علم المجني عليه، وتمثل التطور الحالي لأبحاثه وأحد مواضع التركيز في دراسته. (١)

بظهور علم المجني عليه تكتمل إذن دراسة الظاهرة الإجرامية وبالتالي تكتمل دراسات علم الإجرام الذي ظل حتى ظهور علم المجني عليه لا يهتم إلا بالجريمة والمجرم ويجعلها محورا لجميع أبحاثه.

* تقسيم:

. نعالج في الفصل الأول التعريف بعلم المجني عليه ونشأته وبيان علاقته بغيره من العلوم الجنائية وأساليب البحث فيه والانتقادات الموجهة إليه والرد عليها. . نخصص الفصل الثاني للمحاولات الفقهية لتصنيف المجني عليه

(١) أوضحنا في كتاباتنا السابقة أهمية دراسة علم المجني عليه في نطاق علم الإجرام، كأحد الفروع الجديدة لهذا العلم، لبيان الأسباب الدافعة إلى الجريمة من ناحية المجني عليه، (انظر للمؤلف: أصول علم المجني عليه، ١٩٨٥، المجني عليه ودوره في الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم المجني عليه والقانون الجنائي الوضعي، ١٩٨٨، أصول علم الإجرام، الطبعة الأولى، ١٩٩١) وعقب ذلك بدأت الكتابات الحديثة في علم الإجرام تخصص فصلا مستقلا لعلم المجني عليه. انظر الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام: علم تفسير الإجرام ١٩٩٣، ص ٤٣٥ وما بعدها.

سواء أكان هذا التصنيف مبنيا على أسس قانونية أم عضوية أم نفسية أم اجتماعية.

. ونبين في الفصل الثالث العوامل التي تؤدي إلى تحول الفرد إلى مجني عليه سواء أكانت فردية أم اجتماعية.

. ونختتم هذه الدراسة ببيان دور المجني عليه في وقوع الجريمة وأثر ذلك بالنسبة لمسئولية الجاني في الفصل الرابع والأخير من هذا الباب.

الفصل الأول

مدخل إلى دراسة علم المجني عليه

* تمهيد وتقسيم:

التمهيد لدراسة علم المجني عليه يقتضي أن نبين من ناحية تعريف هذا العلم، ومن ناحية أخرى تحديد علاقته بغيره من العلوم الجنائية، ومن ثم نتعرض لنشأة هذا العلم وتطوره، وما يوجه إليه من انتقادات، وأخيرا وسائل البحث فيه.

المبحث الأول

في التعريف بعلم المجني عليه وبيان موضعه وأهميته

* تعريف علم المجني عليه وبيان موضوعه:

خضع تعريف علم المجني عليه للتطور الذي حدث في مجاله ونطاق الموضوعات التي يبحثها. ففي المرحلة الأولى من نشأة هذا العلم حيث كان هدف الأبحاث هو لفت الأنظار إلى الدور الذي يقوم به المجني عليه في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني أو تسهيل ارتكابها، عرّف الفقهاء علم المجني عليه بأنه ذلك الفرع من العلوم الذي يدرس المجني عليه المباشر من الجريمة، دراسة علمية بهدف تحديد مجموع الخصائص العضوية والنفسية والاجتماعية المتعلقة به. فهو يهتم من ناحية ببيان الصفات والسمات العضوية والنفسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمجني عليه، ومن ناحية أخرى بتحديد العلاقات المتبادلة بينه وبين الجاني، وكذلك بيان الدور الذي قام به المجني عليه في خلق فكرة الجريمة أو التشجيع عليها وتسهيل ارتكابها وأثر هذا الدور بالنسبة لتحديد

مسئولية الجاني ونوع الجزاء الذي سيوقع عليه.

ولكن حدث تطور هام في علم المجني عليه يمثل المرحلة الثانية والحالية لهذا العلم، والتي يمكن القول إنها بدأت منذ الندوة الأولى لعلم المجني عليه سنة ١٩٧٣. ففي هذه المرحلة بدأ الاهتمام بحقوق المجني عليه ودراسة الآثار الناجمة عن الجريمة والعمل على تخليصه منها يتقدم على فكرة دوره في وقوع الجريمة، وبدأ التركيز على حقه في الحصول على تعويض من الدولة عن الأضرار التي أصابته. وقد انعكس هذا التطور في علم المجني عليه على المفهوم الذي يستند إليه. فلم يعد العلم الذي يدرس فحسب حالة المجني عليه المباشر من الجريمة، بل امتد نطاقه ليشمل كل من أصابه ضرر من الأنشطة الإنسانية التي لا تعد من الجرائم، ومن الكوارث الطبيعية كالصواعق والزلازل أو البراكين، لضمان حصول ضحاياها على التعويض اللازم من الدولة، والعمل على المحافظة على حقوقهم الأخرى، فضلا عن رسم سياسة جنائية لوقاية المجني عليهم من الوقوع مرة أخرى ضحية للجريمة. (١)

(١) حول تعريف علم المجني عليه وبيان موضوعه انظر:

Ezzat Abdel Fattah "Quelques problèmes posés à la justice pénale par la victimologie" Annal int. de crim. 1966. p. 335; Même autre: "La victimologie: Qu' est-elle, et quel est son avenir? Rev.int. crim. Pol. tech. 1967.no/2 Vol xxi. P.133. idem:" victimologie: Tendances récentes" Acta crim. 1er trimestre : 1980. p. 6, idem : "la victimologie : entre les critiques épistémologiques et les attaques idéologiques". Déviance et société 1981. vol. 5. no. 1. p. 71. spéc. p. 78. et S. R. Paasch: "problèmes fondamentaux et situation de la victimologie". Rev. int.dr. pén.1967. p. 121. spéc. p. 135 et s. Mendelsohn: "la victimologie, Science actuelle". Rev. dr. pén. crim. 1985-1959, p. 619.1. Drapkin. Compte rendu sur les travaux du premier symposium international sur la victimologie". (Jerusalem 2- 6 sep. 1973) R.S.C1974. p. 462; G. Kellens: Compte-

وأول من أدخل مصطلح "علم المجني عليه" *La victimologie* في لغة العلم هو الأستاذ الأمريكي "F. Werthman" سنة ١٩٤٩، عند حديثه عن جريمة القتل، فقد أوضح أننا نتحدث عن الحالة النفسية غير الطبيعية للجاني، وننسى تماما المجني عليه وإهماله مثلا في حماية نفسه. ويضيف أنه لا يمكن فهم الحالة النفسية والاجتماعية للمجني عليه، فما نحن محتاجون إليه هو "علم دراسة المجني عليه".^(١)

* أهمية علم المجني عليه:

وأهمية علم المجني عليه تبدو في أنه بدراسته المتكاملة للمجني عليه تكتمل الدراسة العلمية للظاهرة الإجرامية باعتبار أن المجني عليه هو أحد أطرافها، وهذا يؤدي إلى فهم أعمق وأشمل لظروف نشأة الجريمة، ومعرفة أسباب وقوعها، على وجه الخصوص ما تعلق منها بالمجني عليه. وهذه المعرفة تساعد من ناحية على تحديد مدى مسئولية الجاني عن الجريمة واختيار نوع المعاملة العقابية المناسبة لحالته، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى وضع سياسة جنائية خاصة بالمجني عليهم بهدف وقايتهم من السقوط مرة أخرى ضحايا لجرائم مستقبلية. كذلك رعاية هؤلاء المجني عليهم طبيا واجتماعيا وتعويضهم عن الأضرار التي أصابتهم من جراء الجريمة. وتسهم بالتالي هذه السياسة الجنائية الخاصة بالمجني

rendu sur le troisième symposium international de victimologie. (Munester, 2-8 sep.1979).R.S.C.1979.p.945. M. Baril: "la criminologie et la justice pénale à l'ère, de la victime" Rev. int.crim.pol.tech.1981. p.353.N. Normandeau : "les droits et les libertés des victimes" Rev. int. crim. Pol. Tech. 1981. p. 229. R.Gassin :Criminologie.1988.no.228.p.196 et no. 251 á 253. p. 125 et s.

(١) انظر:

Ezzat Abdl-Fattah: art.prec.Annal.nt.crim.1996.pp.335-336; R. Paasch: art.préc. p.132

عليهم في الوقاية من الجريمة ومكافحتها بصورة فعالة. كذلك فإن لعلم المجني عليه دورا آخر يؤديه تجاه العدالة الجنائية: فتطبيق القانون الجنائي يستلزم بالضرورة تعريفا محددا للمجني عليه، وتمييزه عن الجاني، وهذا التمييز ليس بالأمر السهل. فدراسة طرفي الجريمة تثبت في بعض الأحيان صعوبة تحديد من هو الجاني ومن المجني عليه، لأنه غالبا ما يكون الخط الذي يفصل بينهما غير واضح. فالجاني والمجني عليه ليسا دائما على طرفي نقيض كاللون الأبيض واللون الأسود، كما كان الاعتقاد سائدا في الماضي، ولكن على العكس غالبا ما يكون لكليهما دور في وقوع الجريمة. وينبغي على ذلك أنه من خلال الفحص الفردي لهما، ولعلاقتها المتبادلة، ولتصرفاتهما المتبادلة والمتداخلة، ولدور كل منهما في وقوع الجريمة، يمكننا أن نحدد المسؤولية الجنائية عن الجريمة بصورة عادلة. فالعدالة لا تتطلب فقط تنويع الجزاء حسب طبيعة الجريمة ومدى مسؤولية الجاني عنها، ولكن أيضا حسب صفات المجني عليه وتصرفاته السابقة أو المعاصرة لوقوع الجريمة. (١)

المبحث الثاني

نشأة علم المجني عليه وتطويره

* تمهيد وتقسيم:

إذا كان الباحثون في مجال علم الإجرام يربطون بين نشأة علم الإجرام العلمي "*Criminologie Scientifique*" وظهور كتاب "لومبروزو" عن الإنسان

(١) انظر:

Ezzat Abdl Fattah: *ibid.* Annal. Int. crim. 1966.p.336; *idem*: art.préc.Rev.int.crim.pol.tech.1967 p.113.H.Ellenberger: Relations psychologiques entre le criminel et la victime: Rev.int. crim.pol. tech. 1954. p.103. spéc. p.106et s.

المجرم "*L'homme criminel*" سنة ١٨٧٦، فإن الباحثين في مجال علم المجني عليه يربطون بين نشأة هذا الفرع الحديث من العلوم وبين ظهور كتاب "فون هنتيج *Von Hentig*" عن الجاني وضحيته *The criminal and his victim* " سنة ١٩٤٨^(١). ومع ذلك ومثل أي علم جديد من حيث نشأته فإن الفترة السابقة على سنة ١٩٨٤ اتسمت بوجود بعض الكتابات حول المجني عليه يمكن أن نعتبرها بمثابة إرهاصات لهذا العلم. وفي السنوات الأخيرة تطورت موضوعات علم المجني عليه وأهدافه كما سنرى فيما يلي: (٢)، (٣)

أولاً: المرحلة السابقة على سنة ١٩٤٨: "إرهاصات علم المجني عليه":

يرجع الفضل في الواقع إلى بعض الكتاب والروائيين إلى لفت الأنظار إلى المجني عليه ودوره في الجريمة، وذلك قبل الكتابة عنه من قبل المختصين في علم الإجرام. فمن القصص الروائية التي تضمنت تحليلاً سليماً لدور المجني عليه في الجريمة رواية "*Mol Flanders*" للكاتب *Daniel Defoe* وهي تدور حول فتاة سيئة السمعة كانت تحرض وتثير الرجال على الفسق والفجور. كذلك رواية "*Colonel Jak*" للكاتب "*Wil*" وفيها

(1)H. Von Hentig "the criminal and his victim" yale university press.New Haven 7.1948

(٢)حول نشأة علم المجني عليه

EzzatAbdl-Fattah:prec.Rev.int.crim.pol.tech.1967.no.3.p. 193
R.Paasch: Art Prec.Rev.int.dr.pen.1967. p.121. Drapkin: Compte rendu sur les travaux du premier Symposium international de victimologie" en 1973".R.S.C.1974p.462;M.Ancel:"La de fense sociale devant le probleme de la victime" R.S.C 1978. p.179 adde: H.Ellenbergera. art.prec. spec. p. 103-104; M. Calewaret: art prec. p. 587.

(٣)حول تطور علم المجني عليه انظر:

Ezzat Abdl-Fattah " Victimologie: tendancesrecentes'.Acta criminologica.1980. p. 6 et s.

يبرز إهمال بعض المجني عليه في جريمة الرقة، ويتمثل هذا الإهمال في وضع حافظة النقود في جيوب فضفاضة مما يسهل عملية سرقتها، كذلك رواية " *De l'assassinat considère comme un des beaux-arts* " للكاتب " *T. De Quinecy* ". ويرى بعض المختصين في علم المجني عليه أن هذه الرواية تعد بحق مطولا في علم المجني عليه حول جريمة القتل، بالرغم من أنها كتبت في القرن التاسع عشر^(١). وفي هذه الرواية يرى الكاتب أن هناك عددا من الأفراد يعتبرون بسبب بعض الصفات والخصائص التي تميزهم عرضة أكثر من غيرهم لأن يصبحوا مجنيا عليهم في جرائم القتل، ويمكنهم حتى الإيحاء للجاني بفكرة الجريمة. ومن هؤلاء الأفراد الفيلسوف "توماس هوبز *Thomas Hobbes* " الذي كان موضوعا سهلا للقتل من جميع النواحي فقد كان لديه من النقود الكثير، وفي نفس الوقت ليس لديه أي قدرة على الدفاع عن نفسه. وفي موضوع آخر من الرواية بين الكاتب ما رواه أحد القتلة من أن بعض صفات وأحوال المجني عليه هي التي أوحى له بقتله: فهذا المجني عليه كان يسكن في مواجهة الجاني، وكان بخيلا ويعيش وحده في عزلة عن الناس. ويضيف ولأسباب أخرى لا أدري، ولكن في الواقع هو الذي أوحى إليّ بقتله. كذلك لم ينس " *De Quincey* " أن يبين في روايته دور المجني عليه ومساهمته في نهايته المأساوية فكتب يقول: إن الفحص العميق للواقع يمكن أن يدل أن المجني عليه عن طريق أفكاره أو قصده أو دوافعه الإجرامية، يعتبر مسئولا عما حدث له، لأنه المتسبب في الجريمة: كما هو الحال في عدد من الحالات قتل فيها المجني عليه لأنه حاول أن يسرق الجاني أو يقتله،

(١) انظر:

Ezzat AbdFattah:op.cit.Rev.int.crim.pol.tech.1967.p.120

فقتله المعتدى عليه. علاوة على ما تقدم فإن "De Quincey" أوضح العلاقة بين القاتل والمقتول والدور الذي تلعبه هذه العلاقة في اختيار شخص المجني عليه وفي تسهيل ارتكابه الجريمة. ثم يشرح كيف أن العلاقة بين الجاني والمجني عليه تبعد خوف وقلق المجني عليه كأن يكون الجاني صديقاً أو معروفاً للعائلة وبالتالي يبعد الشك عن نفس المجني عليه تجاهه.^(١)

وفي عام ١٩٢٠ ظهر في مدينة ميونخ "Munich" بألمانيا رواية الكاتب "Franz Werfel" بعنوان "ليس القاتل ولكن المجني عليه هو المذنب" *Ce n'est pas la victime qui est coupable* وهذه الرواية تحكي قصة أب كان قاسياً جداً على ابنه ولما شب الابن وكبر أصبح يحمل هذه القسوة تجاه والده إلى الحد الذي دفعه إلى قتله، ثم قال الابن القاتل: "أنا القاتل وهو الضحية، ولكن نحن الاثنان مذنبان، وهو أكثر مني إذناً".^(٢)،^(٣)

(1) Thomas De Quincey: "De L'assassinat Considéré comme un des Beaux-arts " trad.francise de p.leyris et M. Schwob.Paris, Gallimard.1963

(2) H.Ellenberger: " Relations psychologiques entre le criminel et la victime " Rev. int. crim. pol. tech.1954.no.2.p.103.v.spéc.p.104

(٣) قريب من هذه الحالة الجريمة البشعة التي وقعت عام ١٩٨٥ بمدينة القاهرة وفتح لها الرأي العام المصري. وهي جريمة الطالب بكلية الهندسة "م. عزيز" الذي قتل والديه، للذات تركاه خلال اثنتي عشرة سنة مع جدته بغرض العمل في إحدى الدول العربية. تركاه منذ كان طفلاً عمره ثماني سنوات إلى أن بلغ العشرين عاماً. وقد حرم خلال هذه السنوات من حنان وحب وعطف الأبوين، حرم من الرعاية والتربية اللازمين له، تركاه تتقاذفه عواطف الحياة وحيدا، فأخذ يقرأ في اتجاهات فكرية لا تتماشى مع عقيدتنا الوجودية. وأصيب بحالة اكتئاب نفسي وحاول أبواه علاجه. نتج عن كل هذا تزايد حقه وكرهيته لوالديه إلى الدرجة التي جعلته يقدم على قتلهم. وهاتان الحالتان توضحان أهمية قيام الأبوين بدورهما في رعاية الأبناء وحسن تربيتهم، ومعاملتهم بأسلوب يتسم بالرحمة والإنسانية والعدل. ولكن تقصير الوالدين في القيام بواجبهما تجاه الأبناء لا يبرر

ونفس الأفكار ظهرت في كتابات الشاعر اللبناني "خليل جبران" في كتابه المشهور "*La Prophète*" يقول خليل جبران "المجني عليه" لا يمكن أن يعد غير مسئول عن جريمة القتل التي وقعت عليه، والمجني عليه في السرقة لا يمكن أن نغفيه من اللوم عن الجريمة التي وقعت عليه، والعاقل ليس بريئا من أعمال الشرير. نعم الجاني هو غالبا المجني عليه في الجريمة. وغالبا ما يدفع المحكوم عليه الضريبة نيابة عن البريء. (١)، (٢)

وإذا كان للأدباء قصب السبق في التنبيه إلى أهمية المجني عليه في دراسة الظاهرة الإجرامية، فإن بعض الجنائيين قد لمس ذلك منذ بداية هذا القرن، بالإضافة إلى كتابات المختصين في علمي النفس والإجرام التي كان لها دور هام في التمهيد لميلاد علم المجني عليه. فالفقيه الألماني "فويرباخ *V. Feuerbach*" في مؤلفه الذي وضعه سنة ١٩١٣ تحت عنوان "المطول الموثق في الجرائم الشهيرة: *Traite documentaire des crimes remarquables*"، يذهب إلى أن المجني عليه قد يكون هو أصل الجريمة. ويعرض حالة قاتل أبيه "*Parricide*" ويلوم المقتول على الوجود التالي: "كان شخصا سبب كل ما حدث له، وأخلاقيا فإن جزءا كبيرا من المسؤولية عن القتل تقع على عاتقه"^(٣). والعالم الأمريكي

مطلقا قتلها، أو حتى إيذاءها لأن عقوق الوالدين يعد من أكبر الكبائر فما بالكم بقتلها.

(1)Khalil Gibran "Le prophète" Trad. française de camillee Aboussouan, Paris.Casterma.1921

(٢) انظر:

Ezzat Abdl -Fattah: art. préc. Rev. int.crim. pol.tech.1967.p.120 et s

(٣) انظر: R. Paasch:art. Prec.o.121;Ezzat Abdl-Fattah: op.cit. loc.cit

"سذرلاند *Sutherland*" تحدث في كتابه "*the professional thief*" الذي صدر سنة ١٩٣٧ عن الصفات الخاصة بالمجني عليهم في جرائم النصب. كذلك فإن "فون هنتينج *V. Henting*" قبل أن يضع كتابه الشهير سنة ١٩٤٨ حول المجني عليه أشار إلى أن "أي تحقيق أو إثبات نظري ليس مهما لمقاومة الجريمة أكثر من المعرفة الصحيحة للمجني عليه. ففي كل مكان حيث يعتدى على حقوق الفرد، فإن المجني عليه هو المتهم الأول. ومع المجني عليه الصامت أو الذي يتكلم يجب أن يبدأ نشاط الشرطة الجنائية. فالمجني عليه حتى ولو لم يتكلم هو العنصر الأساسي للكشف عن مكان الجريمة". وفي سنة ١٩٤٠ لفت "فون هنتينج" الأنظار إلى التفاعل المشترك "*interaction*" بين الجاني والمجني عليه بقوله "نحن نلاحظ غالبا خصائص مشتركة بين المجني عليه والجاني والقاتل والمقتول، النصاب وضحيته، فبينما هذا الأمر يمثل أحد الظواهر الغريبة للحياة الإجرامية، إلا أنه لم يعط له الاهتمام بدراسته كصورة للمرض الاجتماعي.^(١)

وإذا كانت الكتابات السابقة قد أبرزت ونبهت الأذهان إلى دور المجني عليه في الجريمة، فإن أول من طالب بضرورة وجود فرع من العلوم يخصص لدراسة المجني عليه هو "*A.W.Allen*" الذي لم يكن مختصا في علم الإجرام، بل كان مديرا لإحدى الشركات في أمريكا، ففي خطاب له سنة ١٩٢٦ طالب بتطبيق عقوبة السجن على عدد من الأشخاص أهملوا في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية ملكياتهم، وأشار إلى أن الجزء الأكبر من جرائم الأموال يرجع إلى إهمال وعدم احتياط المجني عليه. ثم ختم خطابه بقوله: عندما تقع الجريمة في أيامنا هذه فإننا نعاقب الجاني، ونرسل طبيب الأُمراض العقلية لفحص

المسجون، ولكن ما يجب علينا القيام به هو فحص بعض المجني عليهم لأن في ذلك أهمية كبيرة للعالم".^(١)

ونلاحظ على الكتابات السابقة والتي تعد تمهيدية لنشأة علم المجني عليه أنها تعلقت بجرائم القتل والسرقة والنصب وجرائم العرض، وهي جرائم يبرز فيها غالبا دور المجني عليه في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني أو تشجيعه على ارتكابها.

ثانيا: منذ سنة ١٩٤٨: "نشأة علم المجني عليه":

يعتبر المؤرخون لعلم المجني عليه، أن ميلاد هذا العلم اقترن بظهور كتاب الأستاذ الأمريكي "Von Henting" سنة ١٩٤٨ حول "الجاني وضحيته *the criminal and his victim*"^(٢). فهذا الكتاب يعد أول دراسة علمية شاملة للمجني عليه بقصد استخلاص الصفات المشتركة التي تميزه عن غيره فدرس "V. Henting" الاستعداد الخاص لدى الفرد ليصير مجنيا عليه " *Les prédispositions victimogenes* " وذلك لدى بعض الفئات: مثل الشباب والشيوخ والنساء المصابين بعاهات عقلية والمهاجرين والأقليات. كذلك لفت الأنظار حول الصفات النفسية الغالبة لدى بعض فئات المجني عليهم مثل: المكتئب "le déprime" والجشع "âpre au gain" والشخص الذي يعيش منعزلا عن الناس، والمرأة اللعوب "Folâtre". وفي الجزء الأخير من

(1) Ezzat Abdel-Fattah: ibid.p.122

(٢) انظر:

Ezzat Abdel-Fattah: art. préc. Rev. int. crim. pol. tech, 1967. p. 122 et s,
R.Paasch: art. prec. p. 123-124; Jenz cité par passch art. préc. p.123; M.Ancel:art. prec. R. S. C. 1978. p. 179.

كتابه حول "مساهمة المجني عليه في نشأة الجريمة" أشار "فون هنتنج" إلى نوع من تصنيف المجني عليهم نتعرض له فيما بعد. (١)، (٢) وفي سنة ١٩٥٤ قام أستاذ الطب العقلي "Ellenberger" بتعميق أفكار "فون هنتنج V.Hentig" على وجه الخصوص العلاقة النفسية بين الجاني والمجني عليه، والتصنيف السابق للمجني عليهم الذي أورده "فون هنتنج" في كتابه (٣) بصورة جعلت البعض يعتبر "آلن برجر" المؤسس الثاني لعلم المجني عليه. (٤)

وبعد كتاب "فون هنتنج" ومقال "آلن برجر" كثرت الكتابة في علم المجني عليه، وتمثلت في العديد من المقالات نخص منها بالذكر: مقال "مندلسون Mendelsohn" (٥)، ومقال "جان نوارل N.NOIREL". (٦)

وكتابات الدكتور عزت عبد الفتاح ابتداء من سنة ١٩٦٦ في العديد من المجالات العلمية (١). كذلك تخصيص بعض الفصول لعلم

(١) سنخصص فيما بعد فصلا مستقلا لتصنيف المجني عليهم.

(٢) وفي عام ١٩٦٢ أضاف "فون هنتنج Von Hentig" دراسة أخرى شاملة حول المجني

عليه.: Cité par R. Pasch: art. préc. P. 126.

(3)H. Ellenberger: Relations psychologiques entre le criminel et la victime". Rev. Int. Crim. Pol. Tech. 1954. p. 103 – 121.

(٤) انظر :

R. Pasch. Art. préc. p. 124

(5) Mendelsohn: Une nouvelle branche de la science biopsychosociale: La victimologie et les besoins de la société actuelle. Rev. Int. Crim. Pol. Tech. 1973. p. 267.

(6) J. Noirel: L'influence de la personnalité de la victime sur la répression exercée a l'encontre de l'agent. Rev. Int. Dr. Pen. 1959. p. 181.

المجني عليه في مطولات علم الإجرام^(٢). وعقدت عدة ندوات لبحث المشاكل المتعلقة بعلم المجني عليه: نذكر منها: الندوة التي عقدت بين هولندا وبلجيكا سنة ١٩٥٨^(٣)، والندوة الدولية لعلم المجني عليه، والتي تتعد كل ثلاث سنوات منذ سنة ١٩٧٣^(٤)، والعديد من المؤتمرات الدولية، على وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة وتقويم المجرمين، والمؤتمر الذي تعده الجمعية الدولية للقانون الجنائي كل خمس سنوات. وتولي الجمعية المصرية للقانون الجنائي اهتماما كبيرا بحقوق المجني عليه، في مؤتمراتها. وخصص لعلم المجني عليه مجلة دولية تحمل اسمه منذ سنة ١٩٧٦ تنشر فيها الأبحاث المتعلقة به^(٥). وأصبح هذا العلم يدرس في

(1) Annales internationales de criminologie.1966. p. 335; Rev. int. crim. pol. Tec.1967pp.113 et 1967. pp.113 et 193; même revue: 1973. no. 2. p.173; Toxicomanie 1970. no. 2. p. 143; la Revue canadienne de criminologie 1970. no. 2. p. 97; Acta criminologica 1980. p. 60.Déviance et société 1981. no.1. p.71 et no.4. p.423.

(٢) انظر على سبيل المثال:

P. Bouzat et J. Pinatel: Traité de droit pénal et de criminologie. Paris.Dalloz. 3 éd. 1975. T. 3. p. 486 et s.

(٣) انظر التقارير المقدمة إلى هذه الندوة:

Rev. dr. pén. crim. 1958- 1959.

(٤) عقدت الندوة الأولى في القدس (٢-٦ سبتمبر ١٩٧٩)، والثانية في بوسطن (١٩٧٩)،

والثالثة في مونستر بألمانيا (٢-٨ سبتمبر ١٩٧٩). حول هذه الندوات انظر:

*R.C.S.1974. p. 462; même revue 1979. p. 945.

كذلك انعقد المؤتمر الدولي الأول لعلم المجني عليه في مدينة "واشنطن" في أغسطس

١٩٨٠

(5)Victimology: An international Journal

وتعد هذه المجلة الدولية من نتائج الندوة الدولية الثانية لعلم المجني عليه التي انعقدت

في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٦

العديد من الجامعات، بل أن "اليابان" أنشأت معهداً متخصصاً في دراسات وأبحاث علم المجني عليه.

ثالثاً: تطور علم المجني عليه:

في السنوات الأخيرة حدث تطور هام في علم المجني عليه، حيث تراجع اهتمامه الأساسي بدور المجني عليه في خلق الجريمة أو التشجيع على ارتكابها ليوجه اهتمامه بالدرجة الأولى إلى حقوق المجني عليه ومساعدته في التخلص من الآثار الضارة للجريمة، ومنها تعويضه عما لحقه من الأضرار الناتجة عنها. فأبحاثه الحالية لم تعد تركز على مدى مسؤولية المجني عليهم. فتحول بذلك علم المجني عليه على حد تعبير أحد الفقهاء إلى "حركة اجتماعية *Mouvement social*" لخدمة المجني عليهم.^(١)

وكان الكاتب "*Stephen Schafer*" أول من دعا سنة ١٩٦٨ إلى ضرورة وضع أنظمة مناسبة لمساعدة المجني عليهم وتعويضهم^(٢). وتناولت المؤتمرات والندوات الدولية في علم المجني عليهم ضرورة حماية حقوق المجني عليهم

(١) حول هذا التطور الحديث في علم المجني عليه انظر:

E.A.Fattah: "Victimologie tendances récentes". Acta criminologica. 1980. p. 6 et s.; même auteur: la victimologie: entre les critiques épistémologiques et les attaques idéologiques". Déviance et société 1981. Vol. 5. no.1. p. 71 et s; M.Baril: "la victimologie et la justice pénale à l'ère de la victime" Rev. int. crim.pol. tech. 1981 p. 335; N. Normandeau: "Les droits et les liberté des victimes". Rev. int. crim. pol. tech. 1981. p. 229; R.Gassin: criminologie. 1988. no. 251. p. 215; E.Abdel-Fattah: la victimologie au carrefour entre la science et l'idéologie. " Rev. int. crim. pol. tech. 1995. p. 131

(2) Stephen Schafer: La victime et son criminel: une étude de responsabilité fonctionnelle. cité par E. A. Fattah: art. préc. Acta criminologica. p. 24.

وتعويضهم. فالندوة الدولية الأولى لعلم المجني عليه التي انعقدت "بالقدس" سنة ١٩٧٣ جاءت قراراتها الختامية مطالبة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقاية المجني عليهم من احتمال سقوطهم مرة أخرى ضحايا لجرائم جديدة، وضرورة إيجاد نظام للعلاج الطبي والاجتماعي للمجني عليهم، وأخيرا ضرورة إقامة نظام حكومي للتعويض يكون متفقا مع حاجات وإمكانيات كل دولة. (١)

وفي المؤتمر الدولي الحادي عشر للقانون الجنائي (بودابست ٩. ١٥ سبتمبر ١٩٧٤) خصص القسم الثالث منه لبحث موضوع تعويض المجني عليه، وجاءت قراراته النهائية مطالبة بضرورة إنشاء نظام حكومي لتعويض المجني عليهم المباشرين في جرائم العنف ضد النفس أو سلامة الجسم. (٢)

كذلك خصص قسم لمناقشة موضوع تعويض المجني عليه في المؤتمر الدولي الذي عقد في "بالاجيو Bellagio" في يوليو ١٩٧٥ وتمخضت عنه قرارات نهائية تعد بمثابة ميثاق لحقوق المجني عليه. وناقش مؤتمر "ميلانو" سنة ١٩٧٨ نفس الموضوع. وظهر هذا الاتجاه الحديث في اهتمامات علم المجني عليه بصورة واضحة في أعمال المؤتمر الدولي الأول لعلم المجني عليه الذي انعقد في واشنطن سنة ١٩٨٠. فلم تتضمن أعمال المؤتمر أي بحث حول أسباب الجريمة ودور المجني عليه فيها، ولكن تعلقت كل الأبحاث بكيفية مساعدة المجني عليه وبوسائل الوقاية التي يمكن للمجني عليهم استخدامها لتجنب السقوط مرة أخرى ضحية للجريمة. (٣)

(١) انظر:

L. Drapkin: Compte rendu des travaux du premier symposium international de victimologie. R. S. C. 1974. p. 462.

(٢) انظر: R. S. C. 1976. p. 221. voir spéc. p. 233.

(٣) انظر: E. A. Fattah: Art. préc. Déviance et société. 1981. p. 72.

وتعاقبت المؤتمرات بعد ذلك للدفاع عن حقوق المجني عليه منها مؤتمرا الأمم المتحدة عام ١٩٨٥ بميلانو بإيطاليا، وعام ١٩٩٠ بالرياض، والندوة الدولية لحماية ضحايا الجريمة بأكاديمية الشرطة بالقاهرة في يناير ١٩٨٩، ومؤتمرات الجمعية المصرية للقانون الجنائي.

هذا التطور النظري في مجال علم المجني عليه انعكس في شكل علمي على تشريعات معظم الدول الأوروبية والأمريكية التي صدرت في العقود الثلاثة الأخيرة لحماية المجني عليهم وتعويضهم في حالة عدم معرفة فاعل الجريمة أو في حالة إفلاسه.^(١)

وهذا التطور الذي طرأ على أبحاث واهتمامات علم المجني عليه يرجع إلى عدة أسباب هي:

أولاً: التحول تجاه اليمين (بالمفهوم السياسي)، سواء في الرأي العام أو لدى العاملين في مجال العدالة الجنائية. ثانياً: اليميني يتهم دائماً المجتمع بأنه يهتم أكثر بحقوق ومصالح الجناة على حساب حقوق المجني عليهم.

ثانياً: التأثير المتزايد للحركات والجمعيات النسائية: فواد الحركات النسائية تبنا قضية المجني عليهن في جرائم الاغتصاب والزوجات المجني عليهن بسبب سوء معاملة الأزواج. وترتب على نشاط هذه الحركات النسائية زيادة كبيرة في الكتابات المتعلقة بالاغتصاب، أو العنف في الحياة الزوجية كذلك انتشار الاهتمام بالنساء ضحايا العنف الزوجي.

(١) حول هذا الموضوع انظر مؤلفنا: تعويض الدولة للمضروب من الجريمة، دراسة مقارنة في التشريعات المعاصرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٨.

ثالثا: تراجع عام في الأبحاث النظرية في مجال علم الإجرام لصالح الأبحاث التطبيقية أو التجريبية "*empiriques*" في مجال العدالة الجنائية، مع تخصيص مبالغ كبيرة لهذا النوع من الأبحاث من قبل بعض المنظمات الحكومية^(١). وقد ترتب على ذلك إجراء العديد من الأبحاث في مجال علم المجني عليه، على وجه الخصوص تلك المتعلقة بأسباب وقوع الأفراد ضحية للجريمة، أو التي تتعلق بأسباب عدم التبليغ على الجرائم.

المبحث الثالث

علاقة علم المجني عليه بغيره من العلوم الجنائية

* تمهيد وتقسيم:

تبدو أهمية بيان العلاقة بين علم المجني عليه وبين غيره من العلوم الجنائية في توضيح الدور الذي يسهم فيه هذا الفرع الجديد من العلوم مع غيره من العلوم الجنائية في مقاومة الجريمة بصورة أكثر فاعلية سواء في مجال الوقاية أو في مجال العلاج، كذلك إيضاح مدى استقلال هذا العلم أو تبعيته لعلم الإجرام. وسوف نبين علاقته بقانون العقوبات وبعلم التحقيق الجنائي، وبعلم النفس القضائي، كذلك صلته بعلم السياسة الجنائية وبعلم العقاب. وأخيرا علاقة علم المجني عليه بعلم الإجرام.

(١) انظر:

* E.A.Fattah: Art. préc. Acta criminologica. 1980. pp.7.8. M. Baril: "La criminologie et la justice pénale à l'ère, de la victime". Rev. int. crim. pol. tech. 1981. p. 353. spéc. p. 363.

*** علم المجني عليه في قانون العقوبات:**

قانون العقوبات هو مجموعة القواعد القانونية التي تسنها الدولة، وتحدد بمقتضاها الأفعال التي تعد جرائم، والعقوبات المقررة لها.

فإذا كان قانون العقوبات يهدف في النهاية مع غيره من العلوم التي تهتم بالجريمة إلى مقاومة الظاهرة الإجرامية فإن أبحاث علم المجني عليه يمكن أن تخدم قانون العقوبات في تحقيق أهدافه^(١). فالدراسات المتعلقة بالمجني عليه سواء ما تعلق منها بالدوافع الفردية أو الاجتماعية المحيطة به والتي تجعله أكثر من غيره عرضة للوقوع ضحية للجريمة، كذلك علاقته الخاصة بالجاني وتأثيرها على اختيار الجاني له كهدف لنشاطه الإجرامي، وأخيرا الدور الذي لعبه المجني عليه في بعض الجرائم سواء في نشأة الجريمة، أو الرضا بوقوعها. كل هذه الأبحاث تساعد على بيان مدى خطورة الجاني، وتساعد على التحديد العلمي السليم لمسئوليته الجنائية، وبالتالي اختيار نوع الجزاء الجنائي المناسب له. ولقد أدرك قانون العقوبات . بصورة جزئية . منذ زمن بعيد الدور الذي يمكن أن يلعبه المجني عليه في بعض الجرائم، ورتب على هذا الدور أثره فيما يتعلق بالجزاء الموقع على الجاني، ويظهر ذلك على وجه الخصوص في حالات استقزاز المجني عليه للجاني، ورضا المجني عليه بوقوع الجريمة، والدفاع الشرعي.^(٢)

كذلك فإن مساهمة علم المجني عليه في أبحاث بعض العلوم المساعدة للقانون الجنائي كعلم التحقيق الجنائي وعلم النفس القضائي يؤدي في النهاية إلى حسن تطبيق نصوص قانون العقوبات، وبالتالي يجعلنا نعتبر علم المجني عليه من العلوم المساعدة لقانون العقوبات.

(١) تتمثل أهداف قانون العقوبات في حماية المصالح المشتركة لأفراد المجتمع، وفي توفير

الطمأنينة لهم، وتحقيق العدالة.

(٢) انظر فيما بعد ص ٣٢٥ وما بعدها.

* علم المجني عليه وعلم التحقيق الجنائي:

علم التحقيق الجنائي "*La criminalistique*" بالمعنى الواسع يشمل مجموع الوسائل العلمية اللازمة للكشف عن الجريمة وإثباتها^(١). وبالتالي فهو يشمل ما يسمى بالبوليس الفني "*La police technique*"^(٢) والبوليس العلمي "*La police scientifique*"^(٣). وعلم المجني عليه يمكن أن يقدم خدمات جلية للشرطة والجهات المكلفة بالبحث عن الجاني والكشف الجريمة ومقاومتها. فمعظم نشاط البوليس الجنائي يبدأ بالمجني عليه، ومن المؤكد أن المعرفة العلمية التي تجد مصدرها في علم المجني عليه يمكن استخدامها للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الجاني. خاصة عن طريق التحقيقات والاستدلالات التي أجريت لدى المجني عليه وفي موقع الجريمة. وإذا كان صحيحا أن الجاني لا يختار ضحيته بالصدفة ولكن يحسن انتقاءها لمعايير محددة، وفقا لبعض السمات التي تميزها، فإنه ليس مستبعدا إذا استطعنا أن نعرف هذه المعايير والسمات التي تحدد اختيار الضحية، أن نصبح قادرين على الوصول إلى الجاني، أو على الأقل إلى وصف تفصيلي لشخصيته مما يسهل كثيرا من مهمة الشرطة^(٤). من هنا تظهر أهمية دراسة علم المجني عليه في العمل على حسن تطبيق نصوص قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية.

(١) انظر:

*P.F.Ceccaldi: " La criminalistique " Coll. Que sais-je? Paris P.U.F. 3e éd. 1976. p.6.

(٢) البوليس الفني يتضمن القواعد والأساليب المتعلقة بإدارة التحقيق، واستقبال الأدلة المتعلقة بإثبات الجريمة.

(٣) البوليس العلمي يبحث في أفضل الوسائل العلمية للكشف عن المجرم وإثبات الجريمة.

(٤) انظر:

Ezzat Abdel Fattah: "La victimologie: Qu'est-elle et quel est son avenir". Rev. int. crim. pol. tech. 1967. Vol. xxi. p.193. voir spéc. pp.199-200.

***علم المجني عليه وعلم النفس القضائي:**

علم النفس القضائي يدرس نفسية أطراف الدعوى الجنائية، والأشخاص الآخرين الذين يقومون بدور ما على مسرحها. فيدخل فيهم القاضي والخبير والمترجم والشاهد... الخ، ونظرا لكون المجني عليه أحد أطراف الدعوى الجنائية فإن أبحاث علم المجني عليه تهدف إلى التأكد من صدق أقواله على وجه الخصوص في جرائم الاغتصاب أو غيرها من جرائم العرض، والتأكد من حقيقة أقوال المجني عليهم إذا كانوا أطفالا أو مصابين ببعض الأمراض مثل البرانويا والشيزوفرينيا. كذلك فإن أبحاث علم المجني عليه تهدف إلى معرفة الدور الذي قام به في وقوع الجريمة. من هنا ندرك العلاقة الوثيقة التي تربط بين علم المجني عليه وعلم النفس القضائي باعتبار أن أبحاث علم النفس القضائي تفيد كثيرا في معرفة نفسية المجني عليه. (١)

*** علم المجني عليه والسياسة الجنائية:**

ظهر اصطلاح السياسة الجنائية: "*Politique criminelle*" في بداية القرن التاسع عشر على يد الفقيه الألماني " فويرباخ *Feuerbach*" وكان يقصد بها "مجموع الوسائل العقابية التي تستخدمها الدولة لمكافحة الجريمة". (٢) وهذا

(1)Ezzat Abdel Fattah:art.préc.p.199

(٢) انظر:

*G.Levasseur: La politique criminelle."Archives de philosophie de droit". 1971-p.131.

وفى الفقه العربي مؤلف الدكتور أحمد فتحي سرور "أصول السياسة الجنائية"، القاهرة. دار النهضة العربية - ١٩٧٣. ومقال له بعنوان "المشكلات المعاصرة للسياسة الجنائية"، مجلة القانون والاقتصاد، عدد خاص صدر بمناسبة العيد المئوي لكلية الحقوق بجامعة القاهرة (١٩٨٣) ص ٣٩٩.

التعريف يحدد غاية السياسة الجنائية بمكافحة الإجرام ويقصد نطاقها على مجال العقوبة. إلا أن المفهوم التقليدي للسياسة الجنائية قد تطور لتصبح سياسة عليا للتوجيه في مجال التجريم والعقاب والوقاية من الجريمة^(١)؛ فتوجد سياسة جنائية تشريعية توجه المشرع، وسياسة جنائية قضائية يستلهمها في العمل كل من جهة الادعاء وقضاء التحقيق وقضاء الحكم وأخيرا سياسة جنائية تنفيذية تضعها نصب أعينها الإدارة العقابية المشرفة على تنفيذ الجزاء الجنائي بصورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المقصود منه. من التعريف السابق للسياسة الجنائية وتحديد مجالاتها، يمكن أن ندرك العلاقة بين علم المجني عليه وعلم السياسة الجنائية: فأبحاث علم المجني عليه تخدم السياسة الجنائية وذلك بالعمل على تطويرها وإعادة تنظيم رد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة آخذين في الاعتبار دور المجني عليه في وقوعها. ويساهم هذا العلم كذلك في تفريد الجزاء الجنائي المحكوم به على الجاني مما يساعد على علاجه وإعادة تكيفه بصورة أفضل مع المجتمع. وأخيرا فمن الموضوعات الأساسية لعلم المجني عليه البحث عن سبل الوقاية من الجريمة على مستوى المجني عليه وذلك بالبحث عن المجني عليهم المستترين "*Latentes victimes*" أو الاحتماليين "*Victimes potentielles*" وذلك لوقايتهم من النشاط الإجرامي المحتمل ضدهم، كذلك البحث عن وسائل الحماية المناسبة الفردية والعامة القدرة على تخفيف حدة الأخطار المحيطة بالمجني عليه. ومن وسائل حماية المجني عليه البحث عن الوسائل التي تكفل تحديد مدى خطورة الجاني ليس فقط على أساس صفاته الشخصية ولكن أيضا أساس درجة ضعف المجني عليه ومدى علاقته بالجاني.

(١) انظر ما تقدم ص ٢٠ وما بعدها.

ومن هنا ندرك أن علم المجني عليه يساهم ويساعد علم السياسة الجنائية في التخطيط لسياسة جنائية خاصة بحماية المجني عليهم^(١). مما يساعد في النهاية على الوقاية من الجريمة بصورة أكثر فاعلية وهو هدف نهائي يلتقي عنده هذان العلمان.

* علم المجني عليه وعلم العقاب:

علم العقاب "*Science pénitentiaire*" هو ذلك الفرع من العلوم القانونية الذي يبحث في أغراض الجزاء الجنائي، ويحدد أفضل أساليب المعاملة العقابية للجاني بصورة تحقق هذه الأغراض. من هذا التعريف نتبين أن موضوعات علم العقاب تدور حول الجزاء الجنائي من ناحية، وأساليب المعاملة العقابية التي تحقق أغراض هذا الجزاء من ناحية أخرى^(٢). ومن التعريف السابق لعلم العقاب وبيان موضوعه يمكننا أن نتبين العلاقة التي يمكن أن توجد بينه وبين علم المجني عليه: فعلم العقاب يهدف أولاً وأخيراً إلى مكافحة الظاهرة الإجرامية عن طريق إصلاح الجاني وعلاجه بهدف منعه من العودة مرة إلى الإجرام مرة أخرى ويتم ذلك عن طريق اختيار الجزاء الجنائي المناسب لخطورته الإجرامية ودرجة مسؤليته الجنائية، ثم اختيار أفضل الأساليب في تطبيق وتنفيذ هذا الجزاء. وعلم المجني

(١) انظر:

*Ezzat Abdel Fattah: art. préc. voir spéc. p. 197; M.Ancel: "La défense sociale devant le problème de la victime" R.S.C.1978. p. 179. spéc. p.182. M.Calewaert: "Contribution de la victimologie aux sciences criminologiques". Rev. dr. pén. crim. 1958-59. p.587; M. Baril: "La criminologiques et la justice pénale à l'ère de la victime". Rev. int. crim. pol. tech. 1981. p. 353. spéc. p. 364.

(٢) انظر مؤلفنا: "أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارنة بالنظام العقابي الإسلامي"، ١٩٩٥، ص ١٦ وما بعدها.

عليه بما يقدمه من دراسات تتعلق بسمات المجني عليه وعلاقته بالجاني والدور الذي لعبه في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني أو مساهمته في وقوعها يساعدنا بالتالي على معرفة مدى خطورة الجاني، فنختار بالتالي نوع الجزاء المناسب له، وأسلوب التنفيذ الملائم لحالته. ومن ناحية أخرى يلتقي على علم المجني عليه مع علم العقاب على مستوى الأهداف العليا لكل منهما، فالأول يهدف إلى مقاومة الظاهرة الإجرامية على مستوى المجني عليه، وذلك برفع درجة إحساسه بالمسؤولية إذا كان إهماله هو السبب في وقوع الجريمة، أو بحمايته إذا كانت سماته الخاصة أو الظروف المحيطة به تجعله أكثر عرضة من غيره للوقوع ضحية للجريمة. وعلم العقاب يهدف إلى مكافحة الظاهرة الإجرامية على مستوى الجاني وذلك باختيار نوع الجزاء الجنائي المتفق مع خطورة ودرجة مسؤوليته، وتنفيذه بطريقة تحقق الغرض المقصود منه.

* علم المجني عليه وعلم الإجرام: تبعية أم استقلال؟

علم الإجرام "*La criminologie*" هو ذلك الفرع من العلوم القانونية الذي يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية دراسة شاملة سواء تمثلت في السلوك الإجرامي (الجريمة)، أو في مصدر السلوك (المجرم) أو في ضحية هذا السلوك (المجني عليه). فموضوعه الدراسة العلمية للجريمة والمجرم والمجني عليه، بهدف التعرف على أسباب الجريمة سواء ما تعلق منها بالمجرم: (أي العوامل الفردية للجريمة) أو ما تعلق منها بالبيئة (أي العوامل الطبيعية أو الاجتماعية) أو ما تعلق منها بالمجني عليه (أي بعض صفاته الفردية أو الاجتماعية التي تجعله أكثر من غيره عرضة للوقوع ضحية للجريمة، ومدى مساهمته في وقوعها).

وعن علاقة علم المجني عليه بعلم الإجرام ثار التساؤل هل علم المجني عليه مستقل تماما عن علم الإجرام أم هو أحد فروع؟ الرأي المستقر حاليا في الفقه أن علم المجني عليه يعتبر أحد الفروع الجديدة لعلم الإجرام^(١). فهو أحد فصول علم الإجرام التي كانت مهملة إلى أن جاء هذا العلم الناشئ ليضعها في دائرة الضوء. فكما سبق القول إن المدارس الجنائية بدأت بدراسة الجريمة وأهملت المجرم وهو فكر المدرسة التقليدية، ثم بدأ الاهتمام بالمجرم مع فكر المدرسة التقليدية الجديدة، وأصبح هذا المجرم محور اهتمام دراسات علم الإجرام في فكر المدرسة الوضعية ومدرسة الدفاع الاجتماعي. ومع ذلك إذا نظرنا للظاهرة الإجرامية نظرة شاملة لوجدنا أنها تتكون من عناصر ثلاثة: أولها السلوك الإجرامي وثانيها المجرم وثالثها المجني عليه. ينبني على ذلك أن الدراسة العلمية الشاملة للظاهرة الإجرامية تستلزم حتما دراسة المجني عليه ودوره في هذه الظاهرة ويؤكد هذه الحقيقة المختصون سواء في علم الإجرام أو في علم المجني عليه على نحو ما أوضحنا فيما تقدم.

(1)H.Ellenberger: Relations psychologiques entre le criminel et la victime:

Rev.int. crim.pol. tech. 1954. p.103 ; J. Noirel: L'influence de la victime sur la répression exercée à l'encontre de l'agent. Rev. int. dr. pén. 1959. p. 181 ; P. Cornil: Contribution de la victimologie aux sciences criminologiques. Rev. dr. pén. Crim. 1958-1959. p. 559 ; Ezzat Abdel Fattah: Quelques problèmes posés à la justice pénale par la victimologie. Annal. int. crim. 1966. p. 335 ; même auteur: La victimologie: Qu'est - elle et quel est son avenir ? Rev. int. crim. pol. tech. 1967. p. 113 et s. et p. 193 et s. idem: Victimologie: Tendances récentes. Acta criminologica. 1980. p. 6 et s., R. Paasch: Problèmes fondamentaux et situation de la victimologie. Rev. int. dr. pén. 1967. p. 121 ; P. Spiteri: Essai sur quelques aspects de grands courants criminologiques. Annales de la faculté de droit de Toulouse 1969. T. XVIII. Fasc. 1, 2. p. 7. spéc. p. 138 ; J. Y. Lassalle: La confrontation du concept de responsabilité pénale avec les données de la criminologie et des sciences de l'homme. Th. Aix-Marseille, 1977. spéc. p. 212. Adde: M. Calewaert: art. préc. spéc. p. 599 ; Y. Marx: A propos de la victimologie. R. S. C. 1958. p. 244, Dans le meme sens: V. Hentig, Scut Nagel, Screvens; Scuchet, Lagon Iturbe. Cite par R. Paasch: art. préc. p. 136 et s. ; R. Gassin: Criminologie. 1988. no. 252. p. 216.

المبحث الرابع

أساليب البحث في علم المجني عليه

يثار التساؤل عن إمكانية استخدام أساليب البحث في علم الإجرام في مجال علم المجني عليه نظرا لأن الفقه قد استقر على النظر إلى علم المجني عليه كفرع من علم الإجرام. وأساليب البحث في علم الإجرام تتنوع وتتعدد منها الملاحظة ودراسة الحالة والاستبيان والمقابلة والمسح الاجتماعي والأسلوب الإحصائي، فضلا عن الدراسات البيولوجية والنفسية والعقلية. فهل يمكن استخدام وسائل البحث هذه في مجال أبحاث علم المجني عليه؟

***إمكانية تطبيق وسائل البحث في علم الإجرام في مجال علم المجني عليه:**

منهج البحث ووسائله في علم الإجرام يصلح لتطبيقه في مجال علم المجني عليه. فإذا كانت وسائل البحث السابقة محلها الجاني أو مجموعة من الجناة فإن استخدام هذه الوسائل في مجال علم المجني عليه ممكنة ويكون محلها "المجني عليه"، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف. فإذا كان علم الإجرام يستخدم أحيانا أسلوب فحص الجاني عضويا ونفسيا واجتماعيا بقصد تحديد مدى مسئولية الجناية واختيار المعاملة العقابية المناسبة لحالته، وهو ما يفيد في الوقاية من الجريمة وعلاج الجاني لمنعه من العودة إلى الإجرام مرة أخرى، وهو ما طبقتة فرنسا في مجال الجنايات فيما يعرف "بدوسيه الشخصية

Dossier de personnalité"^(١). ولقد استخدم علم المجني عليه هذا الأسلوب من البحث في فحص المجني عليه من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية على نحو يفيد معرفة الأسباب التي تجعل بعض الأفراد يقعون ضحية للجريمة، وأحيانا أكثر من مرة دون غيرهم لكن نتبين العوامل الدافعة إلى ذلك ومحاولة بحثها مستقبلا بما يفيد في مجال مقاومة الجريمة، وفي علاج المجني عليهم خاصة من الاضطرابات النفسية التي تصيبهم عقب وقوعهم ضحية لبعض الجرائم وبالذات في مجال جرائم العرض.

كذلك يمكن استخدام أساليب الملاحظة والمقابلة ودراسة الحالة لبيان دور المجني عليه في الظاهرة الإجرامية من حيث استنزاهه للجاني، أو تشجيعه على ارتكاب الجريمة، أو إهماله الذي أدى إلى وقوع الجريمة. وهذا البحث يفيدنا كذلك في تحديد مسئولية الجاني بطريقة واقعية كما يفيد في مجال الوقاية من الجريمة. كذلك يمكن استخدام الأساليب السابقة في دراسة العلاقة بين المجني عليه والجاني: فهذه العلاقة قد تخلق الموقف المؤدى إلى الجريمة وتحديد شخص المجني عليه، بل وتسهيل أحيانا عملية تنفيذ الجريمة.

ويمكننا استخدام أسلوب المسح الاجتماعي لدراسة المتغيرات المكانية والزمانية لبعض أنواع الجرائم وعلاقتها بسن ونوع وجنس ومهنة المجني عليه.

وأسلوب دراسة الحالة الذي نجد أحد تطبيقاته في علم الإجرام في الدراسة التي أجراها الأستاذان "شلدون واليانور جلوك" عن النساء الجانحات لكي يفسر السلوك الإجرامي لديهن ويحدد مدى خطورتهن من الناحية الإجرامية.

(١) حول هذا الموضوع انظر بحثا للدكتور نور الدين هنداوي بعنوان "ملف الشخصية، نحو مفهوم علمي لحسن سير العدالة الجنائية"، دار النهضة العربية ١٩٩٢.

هذا الأسلوب يمكن استخدامه في مجال علم المجني عليه وذلك لدراسة دور المجني عليهن في بعض الجرائم الواقعة عليهن. وقد أجرى معهد علم الإجرام التابع لجامعة كمبريدج بانجلترا تحقيقا سنة ١٩٥٧ حول دور المجني عليهن في جرائم الاغتصاب وهتك العرض. وأثبت التحقيق الدور الذي تلعبه المجني عليها في هذا النوع من الجرائم^(١). ومن أهم ما جاء فيه هو أن نسبة ٤٠% من المجني عليهن في هذه الجرائم لم تحدث منهن أي مقاومة تجاه الجاني.

ومن المجالات الهامة التي يمكن أن نستخدم فيها أساليب الملاحظة والاستبيان والمقابلة ودراسة الحالة في مجال علم المجني عليه: محاولة معرفة المجني عليهم المستترين أو المختفين "*Les victimes latentes ou "cachées"* وهو ما يعرف بالتحقيق المتعلق بالمجني عليهم المجهولين "*Les enquêtes de victimisation*"^(٢) وعلم الإجرام يستخدم هذا الأسلوب من البحث منذ

(١) ومما جاء في هذا التحقيق ما يلي:

Ce rapport a mis en évidence le rôle joué par la victime dans ce type de criminalité: "in sexual offences the relationship between the offender and the party to the sexual conduct is rarely so clear. Sometimes, in such cases, there is no victim, in the strict sense, but merely one offender whose culpability less than that of the other; sometimes the so-called victim is a consensuing party who is not charged with any offence".

E. A. Fattah: "Quelques problèmes posés à la justice pénale par la victimologie", *Annal. Int. Criminologie*. 1966. p. 335. Spéc. 357; aussi son article: "Le rôle de la victime dans la détermination du délit". *La revue canadienne de criminologie*. 1970. vol. 12. no. 2. p. 97.

(٢) حول هذا الموضوع انظر:

E. A. Fattah: *Les enquêtes de victimisation, leur contribution et leurs limites*. *Déviance et société*, 1981. Vol. 5. no. 4. p. 423; J. Vérin: *La victime et le système pénal*. R. S. C. 1980. p. 763.

عشرين عاما وذلك بقصد التعرف على حجم الإجرام الفعلي، وكشف غموض الرقم المظلم، نظرا لأن كثيرا من الجرائم لا يبلغ عنها المجني عليهم^(١)، وبالتالي يجب البحث عنهم في كل مكان. واستخدام أسلوب الاستبيان مفيد جدا، كذلك المقابلة والمسح الاجتماعي، بل أن علم المجني عليه يعتبر هذا الموضوع من اهتماماته الكبرى حاليا، ولذلك سوف نعرض لمزايا هذا النوع من أساليب البحث، ثم للنتائج التي كشفت عنها التحقيقات في هذا المجال.

*** أهمية أسلوب الاستبيان في علم المجني عليه:**

ومزايا هذا الأسلوب من أساليب البحث بالمقارنة بالإحصاءات الجنائية الرسمية يتضح فيما يلي:

(١) استخدام أسلوب الاستبيان في هذا المجال بطريقة جديدة يسمح بتلقي معلومات وفيرة ومفصلة عن طريق أعداد الأسئلة الضرورية لمعرفة ما إذا كان الشخص محل الدراسة ضحية لجريمة ما ولم يبلغ عنها وما طبيعة هذه الجريمة، وطبيعة علاقته بالجاني، وأخيرا عن أسباب عدم التبليغ عن الجريمة التي وقعت عليه.

(٢) يؤدي إلى تقدير المستوى العام للظاهرة الإجرامية، وتوزيعها من

(١) قام العالم الألماني "ماير" بدراسة أستخدم معلوماته فيها من مصادر متعددة لكشف " الرقم المظلم" وهو الفرق بين الجرائم التي اكتشفت وعوقب مرتكبوها وتلك التي لم يوقع بشأنها أي عقوبة، سواء اكتشفت أم ظلت مجهولة. ولقد تبين له من هذه الدراسة أن النسبة بين الجرائم التي تم العقاب عليها، وتلك التي لم يعاقب عليها هي بصورة تقريبية كما يلي: في القتل ٣.١، وفي سرقة البضائع ٣٠.١، وفي الابتزاز ١.٤، وفي النصب ٢٠.١، وفي السرقات الجسيمة ٨.١، وفي الحريق ٨.١، وفي سرقة الحقائق ٥٠.١، وفي الإجهاض ١٠٠.١.

انظر الدكتور عوض محمد: مبادئ علم الإجرام، ١٩٨٠، ص ٦٦، ٦٧.

الناحيتين الزمانية والمكانية بطريقة أكثر تحديدا من الإحصاءات الرسمية.

(٣) يقدم لنا معلومات هامة عن العوامل التي تتصافر مع الخطر الذي يزيد من نسبة وقوع الأشخاص ضحايا للجرائم، كذلك يبين لنا التوزيع الخاص بالمجني عليهم بين المجموعات المختلفة للسكان.

(٤) هذه الأبحاث قادرة على تقديم المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة على وقوع الجريمة والخاصة بالمجني عليهم، وليس فقط الأضرار المالية، بل كذلك الأضرار الجسمانية والنفسية والعقلية.

(٥) يسمح لنا بتقدير نشاط مختلف أجهزة العدالة، وقياس مدى فاعلية الإجراءات الموجهة للوقاية من بعض الجرائم أو للتقليل منها.

(٦) يعد بمثابة قياس للرأي العام فيما يتعلق بصورة الشرطة والعدالة لديه.

(٧) وأخيرا يسمح لنا بقياس درجة خوف من الجريمة لدى السكان.^(١)

بجانب هذه المميزات التي يوفرها لنا هذا الأسلوب من البحث لمعرفة حجم المجني عليهم الفعليين من الجرائم وهو ما يكشف لنا عن حجم "الرقم الغامض" "*Chiffre noir*" للظاهرة الإجرامية، فإن هذه المميزات يحد منها ما يلي:

أولا: هذا النوع من التحقيقات غير قادر على إعطائنا المعلومات المتعلقة بالجرائم التي لا يدركها المجني عليهم: مثال ذلك المحلات التجارية

(1) E. A. Fattah: art. préc. p. 423- 424; J. Vérin: art. préc. spec. p. 770; Gérald. J. Léger et John: Le programme de recherches sur la victimisation au Canada. Criminologie. 1980. p. 104.

الضخمة " *Super markets* " لا تستطيع أن تحدد لنا ما إذا كان الفاقد لديها في البضاعة يرجع إلى السرقة التي تحدث من العملاء، أو السرقة التي تحدث من الموظفين فيها. كذلك حينما يفقد الشخص حافظة نقوده فإنه يعجز أحيانا عن تحديد ما إذا كان قد فقدها بسبب السرقة أو سبب ضياعها منه.

ثانيا: لا يمكن استخدام هذا النوع من التحقيق في جميع الجرائم، فيجب أن يكتفى فقط ببعض الجرائم الهامة، لأن تذكر هذه الجرائم يكون قويا لدى ضحاياها، كذلك يجب أن يتم في فترة قريبة من وقوع الجريمة. لكنه لا يصلح للحصول على معلومات تتعلق بالجرائم الأقل أهمية والتي مضى على وقوعها زمن ليس بالقريب. كذلك لا يصلح للتطبيق بشأن الجرائم التي لا يوجد فيها مجني عليه محدد.

ثالثا: يجب الاحتياط في تقدير الإجابات التي يتلقاها الباحث فقد تتضمن بعض المغالاة، أو تحتوي على بيانات كاذبة. (١)

رابعا: هذا النوع من التحقيق يصعب استخدامه كوسيلة للمقارنة بين الدول المختلفة. والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف أسلوب إعداده بين الدول، واختلاف طريقة اختيار المجموعات الخاضعة له، والاختلاف كذلك في تعريف وتحديد الجرائم. كل هذه العوامل تجعل استخدامه على المستوى الدولي صعبا. (٢)

(١) انظر:

R. G. Fox: Les dimensions de la victimologie. Instantanées criminologiques. 1967. no. 30. p. 5 spéc. P. 7.

(2) E. A. Fattah: Ibid. pp. 430- 431.

ولقد كشف هذا النوع من التحقيقات عن نتائج هامة، بعضها يتعلق بالأسباب التي تؤدي ببعض المجني عليهم إلى عدم التبليغ عن الجرائم والبعض الآخر يتعلق بكشف الأسباب التي تزيد من نسبة تعرض الشخص للوقوع ضحية للجريمة.

فمن ناحية أوضحت لنا هذه التحقيقات أسباب عدم إبلاغ المجني عليهم الشرطة عن الجرائم التي كانوا ضحيتها، مع بيان النسبة المئوية الخاصة بكل سبب. وهذه الأسباب تتمثل في:

- (١) بعض المجني عليهم لا يكشف للشرطة عن الجريمة التي كان ضحيتها خوفا من الانتقام منه. النسبة تمثل ٢%.
- (٢) البعض لا يبلغ الشرطة رغبة في عدم ضياع وقتهم. والنسبة هنا تصل إلى ٩%.
- (٣) البعض لا يكشف للشرطة عن الجرائم التي كانوا ضحيتها لعدم رغبتهم في تدخل الشرطة. وهذا يرجع إلى أنهم لا يريدون القبض على الجاني أو إدانته. من هذا النوع من الجرائم التي تحدث بين الأصدقاء والأقارب. النسبة في هذه المجموعة تمثل ٣٤%.
- (٤) عدد كبير من المجني عليهم لا يبلغ الشرطة عن الجرائم الواقعة عليهم، أو بالبحث عن المال المسروق وإعادته إلى صاحبه. النسبة هنا تمثل ٥٤%.

هذا السبب الأخير لعدم التبليغ هام جدا، فهو يشير إلى أن رفع كفاءة العمل في جهاز الشرطة، يشجع المجني عليهم على اللجوء إليه والإبلاغ عن الجرائم التي وقعوا ضحية لها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خفض نسبة "الرقم

الغامض" للظاهرة الإجرامية. (١)

ومن ناحية أخرى أوضحت لنا المعلومات الوفيرة لهذه التحقيقات أنماط المجني عليهم، وهؤلاء الذين يتعرضون أكثر من غيرهم للوقوع ضحية للجريمة. فقد أثبتت هذه التحقيقات أن احتمالات السقوط ضحية للجريمة ليس موزعا بطريقة منتظمة بين السكان. وأثبتت هذه التحقيقات أن احتمالات السقوط ضحية للجريمة تتوقف بدرجة كبيرة على عاملين هما: الأول درجة التعرض للمخاطر، والثاني على درجة استعداد الشخص الطبيعي أو المعنوي للوقوع ضحية للجريمة. وهذان العاملان يختلفان من مجموعة إلى أخرى من السكان وبالتالي فإن احتمالات وقوع الإنسان ضحية للجريمة ليست موزعة بطريقة طبيعية. فعلى سبيل المثال كشفت لنا الدراسة التي أجريت حول جريمة القتل في مدينة "نيويورك" الأمريكية، أن احتمال وقوع الفرد ضحية لهذه الجريمة في تلك المدينة من الزوج يزيد بنسبة ثمانية أضعاف عنه من بين السكان البيض. (٢)

وكشفت لنا هذه التحقيقات عن الأسباب التي تجعل بعض الأفراد عرضة أكثر من غيرهم للوقوع ضحية للجريمة، وبينت أن عوامل سقوط الفرد ضحية للجريمة مرتبط بصورة كبيرة بالسماوات الخاصة بالمجني عليه والمتعلقة بسنه، وجنسه وحالته المدنية، وحالته الاقتصادية وأخيرا إذا كان ينتمي إلى إحدى الأقليات العرقية أو الدينية، وهو ما سنوضحه في الفصل القادم.

(1)E. A. Fattah: art. préc. pp. 433-434.

(2)E. A. Fattah: art. préc. p. 434.

المبحث الخامس

الانتقادات الموجهة إلى علم المجني عليه

والرد عليها

علم المجني عليه كأى علم حديث النشأة ليس محصنا من النقد، ولذا فإن جانبا من الفقه يوجه إليه بعض الانتقادات. فيذهب البعض إلى أن علم المجني عليه لم يطور بعض مفاهيمه^(١)، بل أن موضوعه كعلم مازال قيد البحث والاكتشاف^(٢). ويرد الباحثون في علم المجني عليه هذا النقد بأن تطوير مفاهيم علم المجني عليه يحدث تدريجيا مع الكتابات والأبحاث المتزايدة في مجال هذا العلم الحديث النشأة. أما عن موضوع علم المجني عليه فإن الدكتور "عزت عبد الفتاح" قد رد على هذا النقد بأن علم المجني عليه يشمل ثلاثة موضوعات رئيسية يندرج تحت كل موضوع منها العديد من الموضوعات المتفرعة عنه^(٣): الموضوع الأول: البيئة التي يكثر فيها المجني عليهم "*La victimisation criminelle*" وهذا الموضوع يشتمل الظروف والأحوال المؤدية إلى سقوط الشخص ضحية للجريمة، والصور المختلفة للمجني عليهم، والاستعداد الخاص

(1)P. Spiteri: Essai sur quelques aspects des grands courants criminologiques. Annal fac. dr. Toulouse. 1969. T. XVIII. Fasc. 1, 2. p. 138.

(2)C. N. Robert: La victimologie, victime de postulats criminologiques et sociologiques. Revue pénale suisse. 1979. no. 3. p. 225 et s.

(3)E. A. Fattah: art. préc. Déviance et société. 1981. p. 78 et s.

لدى البعض للتحويل إلى مجني عليهم، والبحث عن العدد الحقيقي للمجني عليهم والذي لا يظهر في الإحصاءات الجنائية الرسمية، ورد فعل المجني عليهم ضد العمال الإجرامية، والآثار المترتبة على وقوع الشخص ضحية للجريمة، وأخيرا الخوف من الوقوع ضحية للجريمة. أما الموضوع الثاني لعلم المجني عليه فيتعلق "بالمجني عليه ذاته *La victime*" ويندرج تحته عدة موضوعات منها: كيفية اختيار الجاني لضحيته، سمات وصفات المجني عليهم، تصنيف المجني عليهم، العلاقة بين الجاني والمجني عليه، دور المجني عليه في الظاهرة الإجرامية، عودة المجني عليه للسقوط مرة أخرى ضحية للجريمة، تحول الفرد من مجني عليه إلى جاني. أما الموضوع الأخير فيتعلق بالمجني عليه ونظام العدالة الجنائية: وهذا الموضوع يشمل: نظرة المجني عليه للعدالة، التفاعل المتبادل بين المجني عليه والعاملين في مجال العدالة، مدى تأثير المجني عليه على الحكم العدالة (حكم المحكمة)، حقوق والتزامات المجني عليه، تعويض المجني عليه، الخدمات التي يحتاجها المجني عليه، وأخيرا دور المجني عليه في الوقاية من الجريمة. والموضوعات السابقة نوضحها اللوحة التالية التي أعدها الدكتور عزت عبد الفتاح.^(١)

(1)E. A. Fattah: op. cit. p. 78.

Les champs d'étude de la victimologie

Victimisation criminelle	La victime	La victime et le système de justice pénale
1) Le processus de victimisation	1) La sélection de la victime.	1) Les perceptions qu'ont les victimes de la justice
2) Les modèles de victimisation	2) Les caractéristiques de victimes	2) les interactions entre les victimes et les agents de la justice
3) La propension à la victimisation	3) typologies de victimes	3) l'impact de la victime et ses caractéristiques sur les décisions de la justice
4) La fréquence de victimisation	4) La relation criminel victime	4) Les droits et les obligations de la victime
5) Réaction à la victimisation	5) Le rôle de la victime	5) Les dédommagements aux victimes
6) Les suites de la victimisation	6) perceptions et attitudes de la victime	6) Les services dont les victimes ont besoin
7) La crainte de la victimisation	7) La récidive de la victime	7) Le rôle de la victime dans la prévention du crime
	8) La transformation de la victime en agresseur	

ويوجه كذلك إلى علم المجني عليه النقد بأنه لم يحدد لنا بصورة واضحة مفهوم المجني عليه، لأن مفهوم المجني عليه ليس قاصرا على المجني عليه المباشر من الجريمة بل هو لفظ يتسم بالعموم فيمكن القول بأن هناك مجنيا عليهم من المجتمع، أو من الأحداث^(١)، أو مجنيا عليهم من التنظيمات أو بعض المهن، أو من الظروف الاقتصادية أو من البيئة.^(٢)

* P. Spiteri: op. cit. loc. cit.

(١) انظر

(٢) انظر

M.Ancel : "la défense sociale devant le problème de la victime".
R.S.C.1978.p.179.spéc.p.186

هذا النقد وجه بحق إلى فقه علم المجني عليه الذي لم يحدد لنا بصورة علمية واضحة "مفهوم المجني عليه" رغم كثرة المؤلفات والمقالات والمؤتمرات المتعلقة به.

وينتقد البعض علم المجني عليه بأنه يهتم بفكرة تفريد العقاب على أساس الدراسة الواقعية لدور المجني عليه في الجريمة الذي يكشف لنا مدى خطورة الجاني ويحدد لنا مقدار مسئوليته، دون الاهتمام بجسامة الجريمة من الناحية الموضوعية، وهذا قد يؤدي إلى تعسف القضاة، إذن يظل الجزاء محتفظا بطبيعته الموضوعية.⁽¹⁾

هذا النقد يعتبر موضوعيا في الحدود التي يرفض فيها المختصون في علم الإجرام وعلم المجني عليه بعض المبادئ السياسية التي تهيمن على القانون الجنائي تحت دعوى أنها غير واقعية، ويمكن تجاوزها بالبحث الواقعي لسلوك الجاني والمجني عليه. ويخفف من هذا النقد أن هدف علم المجني عليه هو إبراز العلاقة بين الجاني والمجني عليه السابقة على الجريمة ودورها في التحضير أو في تنفيذ الجريمة، ومدى الدور الذي قام به المجني عليه شخصا سواء في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني، أو في استنزاهه، أو في تشجيعه على ارتكابها، متى كان الهدف من هذا البحث هو أن نفهم بصورة أعمق كيفية وقوع الجريمة، ومدى مسئولية الجاني، أو حدود الدور الذي قام به كل طرف من أطراف الجريمة. وفقا لهذا المفهوم فإن علم المجني عليه يساعد القاضي على تطبيق القانون الجنائي بصورة أفضل وتقدير الجزاء الجنائي بأسلوب أشمل. فضلا عن ذلك فإن القانون

(1)J. Noirel: "L'influence de la personnalité de victime sur la répression Exercée à l'encontre de l'agent " Rev. int. dr. pén.1959.p.181.spéc. p.187

الجنائي الذي أعطى للقاضي سلطة تقديرية في حدود معينة أهمها النص الخاص بالظروف القضائية المخففة (المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري)، بصورة تسمح له أن يتفهم معطيات علم المجني عليه، دون أن يغفل عند تقريره للجزاء الجنائي الجسامة الموضوعية للجريمة. (١)

وأخيرا يوجه البعض النقد إلى علم المجني عليه في مجمله، وينظرون إليه على أنه "فن لوم المجني عليه *l'art de blâmer la victime*" لأنه يحاول تبرئة المتهم، وإدانة المجني عليه بإلقاء تبعة الجريمة عليه، وبالتالي فإنه يقلب معايير العدالة الجنائية. وهذا النقد موجه من الجمعيات النسائية على وجه الخصوص لأن هذه الجمعيات استقرها ارتفاع نسبة أحكام البراءة في جرائم الاغتصاب، بالإضافة إلى الإجراءات العلاجية التي تفرض على المجني عليهم من قبل المحكمة في هذا النوع من الجرائم. (٢)، (٣)

(١) انظر

*Me Calewaret "Contribution de la victimologie aux sciences criminologiques" Rev.dr.pén.crim.1958-1959. p.587; M.Ancel: art.pré p.183

(2)E.A,Fattah:Victimologie tendances récents acta criminologica 1980 p.6.spéc.p.9;Me Calewaret: art préc.p.590

(٣)يوضح أحد الباحثين التناقض الذي يقوم عليه منطق الجمعيات النسائية: ففي الوقت الذي تهاجم فيه علم المجني عليه لأنه يوضح دور المجني عليهم في جرائم الاغتصاب سواء بالتحريض أو التشجيع وهو ما يؤدي في الغالب إلى أحكام البراءة لصالح المتهمين فإن هذه الجمعيات ذاتها تستخدم نفس أسلوب علم المجني عليه لكي تبرر قتل المرأة لشريكها (سواء كان زوجا أو عشيقا أو قوادا) الذي يسيء معاملتها ويتعدى عليها بالضرب باستمرار ويتساءل الباحث ألا يتعلق الأمر هنا بلوم المجني عليه؟ انظر:

E. A. Fattah "La victimologie entre les critiques épistémologiques et les attaques idologiques" Déviance et société1981.vol.5. p71. spéc. p.76.

ومما ساهم كذلك في وجود هذا النقد أن الباحثين في علم المجني عليه أكثروا عند الحديث عن دور المجني عليه في وقوع الجريمة من استخدام المصطلحات الآتية: الإذنب "*La culpabilité*"، والمسئولية "*La responsabilité*" واللوم "*Le blâme*".^(١)

ويرد على النقد السابق بأن علم المجني عليه لا يريد قلب الأوضاع بهدف تبرئة الجاني وإدانة المجني عليه، لأن أبحاثه حينما تبرز حالة استفزاز المجني عليه للجاني، أو مساهمته المحتملة في بعض الجرائم التي وقع ضحيتها، فإن علم المجني عليه، لم يفعل أكثر من لفت الأنظار إلى الصراع الذي يوجد بين القانون الذي يريد المجني عليه، وبين بعض المجني عليهم الذين يرفضون هذه الحماية. وهذا الصراع يوجد بوضوح في حالات الاغتصاب، وفي حالة القانون الذي يحرم بيع بعض المواد الكحولية أو الصور المخلة بالآداب للأحداث. وإذا أوضحنا فشل أو رفض المجني عليه لأن يحمي نفسه أو يحمي أمواله، فإن علم المجني عليه لم يصنع أكثر من توضيح أن بعض المجني عليهم لا يريدون الاستفادة من وسائل الحماية التي كفلها القانون لهم. كذلك حينما نشير إلى إهمال المجني عليه، وإلى عدم احتياطه، فإن الهدف هو توضيح أهمية العوامل المتعلقة بالموقف الإجرامي، وبيان العلاقة الوثيقة بين بعض الجرائم وبين التسهيلات التي وجدت لارتكابها. نفس الشيء في حالة قتل الابن لأبيه "*le parricide*"، حينما نشير إلى سوء المعاملة المستمر الذي لقيه الابن من والده، فيجب ألا يفسر هذا بأن الهدف منه هو لوم المجني عليه "الأب" أو لتبرئة ساحة القاتل "الابن"، ولكنها محاولة لشرح أسباب وبواعث الاعتداء ولتحليل التسلسل السببي للحوادث التي أدت في النهاية إلى ارتكاب

(1)E. A. Fattah; art. préc.Deviance et société.1981.p.75

الجريمة. (١)

فهدف علم المجني عليه هو خلق قانون جنائي حديث ومتطور يضع في اعتباره ويوضح درجة مسئولية الطرفين في وقوع الجريمة، وأن يؤسس الخطأ والعقوبة على الإثم الحقيقي "*Culpabilité réelle*" وليس على أساس إذئاب شكلي "*Culpabilité formelle*". (٢)

يضاف إلى ما تقدم أن الاهتمامات الحالية لعلم المجني عليه تتمثل في المحافظة على حقوق المجني عليه، وإزالة الآثار المترتبة على الجريمة، وذلك بتعويضه وتقديم كل صور المساعدة الممكنة له، وتوفير كافة الإجراءات اللازمة لحمايته ومنع وقوعه مرة أخرى ضحية للجريمة. ونتيجة لكل ما تقدم فإن النقد السابق لم يعد له محل.

(١) انظر :

E. A. Fattah: art. préc. Acta criminological. 1980. spéc. p. 13 ;
même auteur : art. préc. Déviance et société. 1981. spéc. p. 76.

(2) E. A. Fattah : Quelques problèmes poses à la justice pénale par la
victimologie. Ann. Int. Crim. 1966. p. 335. spéc. p. 357.

الفصل الثاني

تصنيف المجني عليهم

* تمهيد وتقسيم:

كان من نتائج أبحاث "لومبروزو" في مجال علم الإجرام أن قدم تصنيفا للمجرمين يتمثل في طوائف ست: المجرم بالميلاد . المجرم المجنون . المجرم الصرعي . المجرم المعتاد . المجرم بالصدفة . المجرم العاطفي. وفائدة هذا التصنيف تظهر في مساعدة العدالة في اختيار نوع المعاملة العقابية التي تتناسب مع درجة خطورة كل فئة من هؤلاء المجرمين، ويفيد كذلك الإدارة العقابية في اختيار طريقة تنفيذ الجزاء بشكل يلائم طبيعة كل مجرم، ويحقق الغرض المقصود من العقاب. وعلى نفس النهج حاول الباحثون في علم المجني عليه أن يقدموا لنا العديد من التصنيفات المتعلقة بالمجني عليه، والتي يمكن ردها إلى تقسيمين رئيسيين: أحدهما يبنى على أسس قانونية، والآخر على أسس عضوية ونفسية واجتماعية. وهو ما سنعالجه في مبحثين على التوالي.

المبحث الأول

التصنيف المبني على أساس قانوني

في مجال التصنيف المبني على أساس قانوني نجد من ناحية تقسيم الأستاذ "مندلسون Mendelsohn" ومن ناحية أخرى تقسيم الأستاذ "عزت عبد الفتاح E.A. Fattah".

أولاً: تصنيف الأستاذ " مندلسون ":

قسم "مندلسون" المجني عليهم إلى ست طوائف: (١)

(١) **المجني عليه البريء تماماً:** وهي الصورة البحتة أو المثالية للمجني عليه. هذا المجني عليه ليس له أي دور في وقوع الجريمة. ومن هؤلاء الطفل المجني عليه، أو الشخص الذي يقع ضحية للجريمة وهو في حالة فقدان الوعي، أو شخص تصيبه رصاصة طائشة أثناء مروره في الطريق.

(٢) **المجني عليه الذي يتحمل جزءاً من المسؤولية عن وقوع الجريمة:** ومثاله الشخص الذي يتسبب بإهماله في وقوعه ضحية للجريمة، كالمرأة التي تجهض نفسها بوسائل بدائية فتلقى حتفها نتيجة لذلك.

(٣) **المجني عليه المذنب تماماً كالجاني:** ونجد هنا عدة صور للمجني عليه: المجني عليه عمداً، كما في حالة القتل للشفقة وهو ما يحدث نتيجة توسلات المجني عليه، والمجني عليه في حالة الانتحار بطريق الانضمام: وهي حالة شخصين يئسا من الحياة فقررا الانتحار في نفس الوقت بطريق المساعدة.

(٤) **المجني عليه الأكثر إناباً من الجاني:** وهي صورة المجني عليه الذي استقر الجاني فدفعه على ارتكاب الجريمة.

(٥) **المجني عليه المنفرد بالإذئاب ويسأل وحده عن الجريمة:** وهي الحالة الذي يبادر بالاعتداء على شخص آخر، فيتمكن الأخير من قتله

(1)B. Mendelsohn: Une nouvelle branche de la science biopsychosociale: la victimologie. Rev. Int. Crim. Pol. Tech. 1956. p. 96, spéc. p. 106- 107.

(حالة الدفاع الشرعي).

(٦) **المجني عليه ذو الوهم**: "*imaginaire*" وهو ما يتحقق في الشخص الذي يدعى خلاف الحقيقة أنه مجني عليه في جريمة، وببإشراك الإجراءات القضائية ضد شخص ما لكي يتوصل إلى الحكم بإدانته. وهذه الحالة تشمل الأفراد المصابين بالبرانويا "*les paranoïdes*" والمصابين بالهستيريا "*les hystériques*" وبعض كبار السن المصابين بمرض الشيخوخة "*les séniles*" وبعض الأطفال.

* **تقدير تصنيف مندلسون**:

يتميز تصنيف "مندلسون" للمجني عليهم بالتدرج الذي يقدم بعض الفائدة لرجال القانون حيث يبدأ بالمجني عليه البريء تماما حتى يصل إلى المجني عليه المسئول تماما عن الجريمة، دون أن ينسى طائفة المجني عليهم الخياليين. ومن زاوية المجني عليه يفيد هذا التقسيم عند تقدير مسئولية الجاني، وتحديد الجزاء الجنائي المناسب له. وبهذا التقسيم يتم تجاوز الفكر التقليدي الذي ينظر للمجني عليه وكأنه بريء تماما، وللجاني كمسئول تماما عن الجريمة، وبعد هذا من ثمرات البحث في علم المجني عليه. ولكن يعيب تصنيف "مندلسون" أنه غير مؤسس على المعطيات البيولوجية والنفسية للمجني عليه، فلا يمكن تطبيقه إلا بعد ارتكاب الجريمة. وبالتالي لم يتضمن تصنيفا للمجني عليهم حسب استعدادهم للوقوع ضحية للجريمة حتى قبل وقوعها، أي المجني عليهم الاحتماليين "*victimes potentielles*" وهذا النقد تحاول التصنيفات الأخرى أن تتفاداه. (١)

(١) انظر:

P. Spiteri: Essai sur quelques aspects des grands courants criminologiques. Annal fac. dr. Toulouse. 1969. T. XVIII. Fasc. 1, 2. p. 129 et 131.

ثانيا: تصنيف الأستاذ " عزت عبد الفتاح " :*" E. A. Fattah "*

يعتمد الأستاذ عزت عبد الفتاح في تصنيفه للمجني عليهم على ما هو متبع في بعض المدونات العقابية من تقسيم الجرائم إلى: جرائم مضرّة بالمصلحة العامة، وجرائم مضرّة بالأفراد^(١). فقسم المجني عليهم إلى طائفتين: الأولى المجني عليه المحدد أو المعين والثانية: المجني عليه غير المحدد أو غير المعين.^(٢)

١-المجني عليه المحدد أو المعين "*La victime spécifique*"

المجني عليه المعين هو الذي يحدده المشرع عادة تحت مسمى الشخص المضروب من الجريمة، وهو إما أن يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا.

فالشخص الطبيعي هو الإنسان، فقد يكون مجنيا عليه أثناء حياته كما في حالة القتل أو الإصابات التي تلحق به أو الأضرار التي تصيبه في أي حق آخر من حقوقه.

(١) وهي نفس الخطة التي انتهجها المشرع المصري في قانون العقوبات حيث نجد عنوان الكتاب الثاني "الجنايات والجنح المضرّة بالمصلحة العمومية"، والكتاب الثالث جاء عنوانه "الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس".

(٢) انظر:

E. A. Fattah: La victimologie: Qu'est- elle et quel est son avenir?
Rev. int. crim. pol. tech. no. 3. vol. XXI. 1987. p. 133. spéc. p. 116.

وقد يكون المجني عليه شخصا معنويا "*personne morale*" ويتمثل في النقابات أو الهيئات أو الجمعيات أو الشركات، التي يعترف لها القانون بشخصية مستقلة عن شخصية أعضائها. والشخص المعنوي قد يكون عاما (كالدولة، والمحافطة، والمؤسسات العامة... الخ) وقد يكون خاصا (مثل الشركات المدنية والتجارية والنقابات، والاتحادات والجمعيات... الخ) وأخيرا قد يكون شخصا معنويا دوليا (مثل الدول والمنظمات الدولية، أو المنظمات الإقليمية).

والشخص المعنوي سواء أكان عاما أم خاصا قد يكون مجنيا عليه في ذمته المالية أو في سمعته. فمثلا إجرام ذوي الياقات البيضاء "*criminalité en col blanc*"^(١) يتم ضد شخص معنوي أو خاص. والدولة كشخص معنوي عام قد يكون مجنيا عليها في العديد من الجرائم منها التجسس والخيانة.

٢- المجني عليه غير المحدد أو غير المعين "*La victime non-spécifique*"

المجني عليه هنا ليس شخصا طبيعيا أو معنويا أضير من الجريمة، ولكن المجتمع ككل أصابه ضرر في أحد تنظيماته: مثل حالة التعدي على السلطة الإدارية أو القضائية، وحالة إضراب الموظفين. كذلك الجرائم الماسة بالسلام الاجتماعي، كنشر أخبار كاذبة أو إشاعات ضارة بأفراد المجتمع، أو تدعو إلى مخالفة القوانين أو عصيان السلطة العامة. كذلك الجرائم ضد الثقة العامة:

(١) حول جرائم ذوي الياقات البيضاء أي إجرام الخاصة. انظر:

Courakis : "Introduction à l'étude de la criminalité en col blanc"
.R.S.C. 1974, P. 765; g. Kellens: " Le crime en col blanc: sa place
dans une criminology économique.R.S.C. 1974. p. 807.

مثل تزيف العملة أو تزوير الأوراق الرسمية والتمغات. في خلاصة المجني عليه هنا يتمثل في النظام العام أو الصحة العامة، أو الاقتصاد القومي، أو العقيدة السائدة أو العدالة.

* تقدير تصنيف عزت عبد الفتاح:

يلاحظ على هذا التقسيم أنه وإن أمكننا اعتبار نشر أخبار كاذبة أو إشاعات ضارة بأفراد المجتمع من قبيل الأعمال التي يعد المجني عليه فيها غير محدد، فإنه لا يمكن أن نعتبر من هذا القبيل مثلاً الدعوة إلى مخالفة القوانين أو عصيان السلطة العامة. فالمجني عليه في هذه الجرائم هو الدولة كشخص معنوي عام، وتعد من قبيل الجرائم المتصلة بأمن الدولة الداخلي. نفس الشيء بالنسبة للتعدي على السلطة الإدارية أو القضائية، فالمجني عليه أيضاً هو الدولة حيث حدث اعتداء على مرفق من مرافقها العامة. مع التسليم في نهاية المطاف بأن الجرائم المضرة بالمصلحة العامة يصاب فيها الأفراد بأضرار غير مباشرة كذلك الجرائم المضرة بآحاد الأفراد، تصاب فيها المصلحة العامة بضرر غير مباشر. ففي جريمة القتل الواقع على أحد الأشخاص، ينتج عنها ضرر بالمصلحة العامة للدولة متمثل في اضطراب الأمن وفقدان المجتمع لعضو من أعضائه. (١)

(١) انظر الدكتور أحمد فتحي سرور: "الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص" ١٩٩٥،

المبحث الثاني

التصنيف المبني على أسس بيولوجية ونفسية واجتماعية

قام البعض بتصنيف المجني عليهم معتمدين في ذلك على معطيات علم الأحياء، وعلم النفس وعلم الاجتماع. ومن هؤلاء "Von Henting" وآخر للأستاذ "بيير سبتري".

أولاً: تصنيف الأستاذ "فون هنتيج":

قام فون هنتيج بتصنيف المجني عليهم في أهم مؤلفاته عن علم المجني عليه^(١)، فقسمهم إلى ثلاثة عشر صنفاً، يمكن ردهم إلى مجموعتين الأولى تبنى على أسس عضوية وعقلية ونفسية، المجموعة الثانية تقام على أسس اجتماعية وثقافية على النحو التالي.^(٢)

١- التصنيف المبني على أسس عضوية وعقلية ونفسية:

من أهم ما جاء تحت هذا التصنيف: المجني عليهم من الأطفال، ومن كبار السن. فيجمع بين هذين الصنفين من المجني عليهم فكرة الضعف، ويزيد ذلك بالنسبة لكبار السن توافر الثروة^(٣). وتدخل المرأة في هذه الطائفة من

(1)H.Von Hentig:" The criminal and his victim" Cal university press,new Haven 7-1984

(2)P.Spitri:" Essai sur quelques aspects des grands courants criminologiques" Annal fac. Dr. Toulouse T.XVIII. FASC1.2

(٣)سوف نرى كيف أن الطفولة وتقدم السن من العوامل التي تساعد على وقوع الشخص ضحية للجريمة.انظر فيما بعد ص ٣١٧ .

المجني عليهم حيث يجمعها بهم فكرة الضعف كذلك.

وفى نطاق هذا التقسيم نجد طائفة أخرى من المجني عليهم تجمعها خاصة الإصابة ببعض الاضطرابات العقلية، فهم مجني عليهم محتملون "*victimes potentielles*" نذكر منهم: مدمن الخمر ومدمن المخدرات، والسيكوباتي، والمصاب بحالة الاكتئاب. هؤلاء الأشخاص جميعا يمارسون دون وعي نوعا من الجذب للجاني نحوهم. (١)

٢-التصنيف المبني على أسس اجتماعية وثقافية:

يذكر "فون هنتنج" أن من بين هؤلاء المهاجرين والأقليات. فالمهاجرون يجدون صعوبة في التكيف مع المجتمع الجديد على نحو يعرضهم للمخاطر أكثر من غيرهم، والأقليات العرقية أو الدينية يتعرضون للاضطهاد وللتمييز العنصري، وهو ما سنراه فيما بعد.

* تقدير تصنيف "فون هنتنج":

يعد تصنيف "فون هنتنج" أول تصنيف للمجني عليهم يبنى على أساس مدى الاستعداد الخاص بكل واحد منهم للتحويل إلى مجني عليه "*prédispositions spéciales*"، وبالتالي يتفادى النقد السابق الذي وجه إلى تصنيف "مندلسون" الذي لا ينطبق إلا على من وقعت عليه الجريمة بالفعل، أما تصنيف "فون هنتنج" فقد أقامه على أسس سابقة على وقوع الجريمة أي ينطبق كما رأينا على المجني عليهم المحتملين. (٢)

(١) وسوف نبين فيما بعد كيف أن الاضطرابات العقلية والنفسية تعد من العوامل الدافعة لتحويل الفرد إلى مجني عليه. انظر فيما بعد ص ٣١٦.

(2)P. Spiteri : Iibid. p.131

ثانيا: تصنيف الأستاذ "بيير سبيري *P. Spiteri*"

حاول كذلك الأستاذ "سبيري" نقادي الانتقادات الموجهة إلى بعض

تقسيمات المجني عليهم، فقام بتصنيفهم على الوجه التالي: (١)

(١) المجني عليه بالصدفة: في بعض الحالات فإن الصدفة وحدها

تجعل من شخص معين مجنيا عليه في جريمة ما.

(٢) المجني عليه العاطفي: في هذه الحالة يمكن للشخص أن يصبح

مجنيا عليه أو جانبا بسبب تغير مفاجئ في شخصيته.

(٣) المجني عليه المستتر "*Latente*" وهو شخص يتوافر لديه

استعداد خاص للوقوع ضحية للجريمة كما سبق بيان ذلك: فهو

معرض أكثر من غيره لخطر الجريمة والوقوع ضحية لها. وهذا

الخطر مصدره نوع من العلاقة الخاصة بينه وبين الجاني والتي

تجد أساسها إما في الوراثة، أو أن أحدهم يكمل الآخر من الناحية

البيولوجية "*Complémentarité biopsychiques*" مثل حالة

الزوجين مدمني الخمر.

(٤) المجني عليه المريض: يبدو أن أغلبية المجني عليهم أشخاص

أسوياء من الناحية العقلية والعضوية. هنا المجني عليه في

حالة مرضية بصورة أشد من حالة المجني عليه الذي يتوافر

لديه استعداد خاص لذلك. نفس الشيء بالنسبة للمجرمين

فمعظمهم ليسوا مصابين بأي مرض عقلي. ويكفي أن نذكر

الجرائم التي تقع في فترات الاضطرابات، وجرائم الصدفة

(1)P.Spiteri :ibid . p.131-132

والجرائم التي ترتكب تحت تأثير باعث سياسي، وجزء كبير من إجرام الأحداث.

*** تقدير تصنيف "سبيري":**

يحاول المؤلف بالتقسيم السابق أن يقيم تصنيفا للمجني عليه على غرار تصنيف الجناة الذي قدمه "لومبروزو" في مجال علم الإجرام. فالمجرم بالصدفة يقابله المجني عليه بالصدفة، والمجرم المعتاد يقابله المجني عليه المعتاد "*victime récidiviste*" وهو من يتوافر لديه نوع من الاستعداد الخاص للسقوط عدة مرات ضحية للجريمة وهذا يوضح لنا إلى أي مدى لا يمكن تصور المجني عليه ودراسته معزولا عن بقية أطراف الظاهرة الإجرامية.

ومع ذلك فيؤخذ على تقسيم "سبيري" للمجني عليهم أنه لم يوضح لنا بصورة كافية مفهوم المجني عليه العاطفي، فضلا عن أن التقسيمين الثالث والرابع لديه متداخلان في بعض الحالات: فالاستعداد الخاص لدى المجني عليه المستتر قد يكون مصدره التكوين البدني أو العقلي وهو ما يجعله يتداخل مع حالة المجني عليه المريض.

وأخيرا فإن تصنيف "سبيري" جاء متأثرا كثيرا بأفكار الأستاذ "ألن برجر" في مقاله سنة ١٩٥٤ حول "العلاقات النفسية بين الجاني والمجني عليه"^(١) حيث ذكر وهو ليس بصدد تصنيف المجني عليهم خمسة عوامل تؤدي فجأة إلى تغير في شخصية الشخص السوي وتحوّله إما إلى جان أو إلى مجني عليه أو إلى

(1)H.Ellenberger: "Relations psychologiques entre le criminel et la victime ." Rev.int.crim .pol.tech .1954 .p.103.spéc .p. 106 et s.

جان ومجني عليه في نفس الوقت: "criminel-victime"^(١) وذكر من هذه العوامل الصدفة، كذلك التحول المفاجئ في الشخصية ويكون هذا غالبا نتيجة مرض الصرع الذي يحول الشخص العادي إلى جان أو مجني عليه، كذلك التصرفات الانعكاسية النابعة من اللا شعور وتؤدي إلى تحول الشخص من مجني عليه إلى جان أو بالعكس.^(٢)

(١) حول هذا الموضوع ويتفصيل أوفى انظر:

Ezzat A. Fattah: understanding criminal victimisation. Prentice hall
canda inc.1991.p.147.

(٢)العوامل الخمسة التي ذكرها المؤلف في مقاله هي

- 1- Causes occasionnelles.
- 2- Etats crépusculaires.
- 3- Actes réflex ides.
- 4- Aveuglment ou éblouissement.
- 5- Le scotome.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٢٨

الفصل الثالث

عوامل تحول الفرد إلى مجني عليه

* التفسير العلمي لارتكاب الجريمة:

لماذا يقدم بعض الأفراد على ارتكاب الجريمة دون العز الآخر؟ أو بصفة عامة ما هي الأسباب الدافعة إلى علم الإجرام؟ هذا سؤال أولي وهام وكان على علم الإجرام أن يجيب عليه. وكانت الإجابة الأولى من الطبيب الإيطالي "سيزار لومبروزو" في كتابه الشهير "الإنسان المجرم"^(١)، والذي وضعه سنة ١٨٧٦. وقدم به تفسيراً بيولوجياً للجريمة على أساس أن السلوك الإجرامي موروث وأن المجرم يتميز بخصائص عضوية معينة تميزه عن غيره من الأفراد، وتقوده حتماً إلى الإجرام. وهو ما حدا به إلى القول إن هناك صنفاً من البشر يولدون مجرمين "*Le criminel -né*".^(٢)

ويعد "لومبروزو" مؤسس علم الإجرام العلمي، وتعد كتاباته بالتالي أول مساهمة علمية في التفسير البيولوجي للجريمة أدت إلى نشأة علم البيولوجيا الجنائي (علم طبائع المجرم) وهو أول العلوم التي ساهمت في دفع أبحاث علم الإجرام قدماً.^(٣)

(1) Cesare Lombroso: " L'homme criminel" 2eéd. Fr.Alcal 1985.

(٢) يلاحظ أن "لومبروزو" في الطبقات الأخيرة لكتابه "الإنسان المجرم" ذهب إلى الاعتراف بدور البيئة في دفع الفرد إلى السلوك الإجرامي ولذلك قدم تصنيفاً للمجرمين يغلب عليه الطابع البيولوجي ويظهر فيه كذلك دور العوامل المكتسبة من البيئة. وهذا التحول في فكر "لومبروزو" يرجع إلى الانتقادات الشديدة التي وجهها العلامة "فري" إلى نظريته في التفسير البيولوجي للسلوك الإجرامي.

(٣) انظر ما تقدم ص ٦٢ وما بعدها.

وجاء علم النفس الجنائي بتفسيره للجريمة لا على أنها خلل عضوي، ولكنها نتيجة اضطرابات نفسية، تصم الشخصية الإنسانية بنوع من الشذوذ فتدفعها إلى ارتكابها. وكانت كتابات "سيجموند فرويد S. Freud" و"أدلر Adler" في التحليل النفسي هاديا للمختصين في علم النفس الجنائي إلى تقديم تفسير علمي للجريمة مبني على أسس نفسية. (١) وأعطيت للظاهرة الإجرامية "تفسيرا اجتماعيا" تقدم به "علم الاجتماع الجنائي الذي يرى أن الجريمة ليست نتاجا لخلل عضوي أو نفسي ولكنها ترجع إلى أسباب اجتماعية بالدرجة الأولى. وأن الخلل العضوي أو النفسي بفرض وجوده لا ينتج أثره إلا من خلال الوسط الاجتماعي المرئي. ويعد "أنريكو فري A. Ferri" المؤسس الأول لهذا العلم وذلك بظهور كتابه "علم الاجتماع الجنائي" سنة ١٨٨١^(٢)، ثم تبعه الرواد الأوائل في هذا المجال نذكر منهم على وجه الخصوص "إميل دوركايم E. Durkheim" في دراسته المتميزة عن الانتحار^(٣)، وجابريل تارد "Gabriel Tarde" في مؤلفه الفلسفة الجنائية^(٤) من المدرسة الأمريكية نذكر في المقدمة "سذرلاند E.H.Sutherland" في كتابه الهام عن "مبادئ علم الإجرام" سنة ١٩٣٩^(٥) و"سيلين" في نظريته عن "الصراع بين الثقافات". (٦)

(١) انظر ما تقدم ص ٨١ وما بعدها.

(2) A. Ferri: "La sociologie criminelle" D. FR. Rousseau. 1983

(3) E. Durkheim: Le suicide. Paris. Alcan. 1898, aussi ses ouvrages: De la division du travail social. Paris. P. U. F. 12 éd. 1960 ; Les règles de la méthode sociologique. Paris. P. U. F. 14 éd. 1960.

(4) Trade: " La philosophie pénale ,paris ,Strock et Masson 1980

(5) E. H. Sutherland: Principles of criminology. Philadelphia. 1947; Trad. Fr. Principes de criminology. Paris. Cujas. 1966

(٦) انظر ما تقدم ص ٩٨ وما بعدها.

* التفسير العلمي لوقوع الفرد ضحية للجريمة:

وعلى نفس منهاج علم الإجرام فإن الباحثين في علم المجني عليه قد طرحوا نفس السؤال بالنسبة للمجني عليه: هل يوجد أشخاص لديهم استعداد طبيعي خاص للتحول إلى مجني عليهم، أو ما يمكن أن يطلق عليه المجني عليه بالميلاد "La victime-née" أم أن وقوع الشخص ضحية للجريمة مسألة تحكمها الصدفة؟ قدم الباحثون في علم المجني عليه تفسيراً بيولوجياً ونفسياً واجتماعياً لظاهرة تحول بعض الأشخاص إلى مجني عليهم مؤكدين منذ البداية أن هذا التحول لا تحكمه الصدفة أساساً وإلا لتساوى جميع الأفراد في ذلك، وهو عكس ما نشاهده عملاً من وقوع بعض الأفراد أكثر من غيرهم ضحية للجريمة. (١)

* تقسيم:

نسجل ابتداء ملاحظة هامة وهي أنه نظراً لأن علم المجني عليه حديث النشأة فإن أبحاثه في مجال تحديد العوامل الدافعة لبعض الأفراد لوقوعهم ضحية للجريمة ليست على مستوى أبحاث علم الإجرام في مجال تحديد أسباب الجريمة، ورغم ذلك فسوف نعرض لما توصلت إليه أبحاث علم المجني عليه في هذا المجال، مقسمين العوامل التي تساعد أو تعمل على تحول الفرد إلى مجني عليه إلى عوامل فردية وعوامل اجتماعية.

(١) انظر:

J. Y. Lassaile : La confrontation du concept de responsabilité pénale avec les données de la criminologie et des sciences de l'homme. Thèse Aix-Marseille, 1977. p. 213 ; E. A. Fattah : Le rôle de la victime dans la détermination du délit. Rev. Canadienne de criminologie, vol. 12. no. 2. 1970. p. 97. Spéc. p. 98

المبحث الأول

العوامل الفردية

تمهيد:

إذا كانت الأبحاث في مجال علم الإجرام قد أثبتت وجود بعض العوامل الفردية الدافعة إلى الجريمة (كالوراثة، والجنس، والسن، ومستوى الذكاء والمرض... الخ) فإن أبحاث علم المجني عليه كذلك تحاول تفسير بعض حالات سقوط الفرد ضحية للجريمة بردها إلى نفس العوامل السابقة تقريبا، فنجد أبحاثا تتعلق بالعامل الوراثي، وبالعامل النفسي، وأبحاثا أخرى تحاول بيان أثر الجنس والسن والحالة الصحية للفرد في تسهيل وقوعه ضحية للجريمة وهو ما سنبينه فيما يلي:

أولا: العامل الوراثي:

أثبتت الأبحاث في مجال علم الإجرام أن المجرم يرث أحيانا بعض الخصائص والإمكانات البيولوجية التي تقوده إلى الإجرام. وأول من نادى بذلك الطبيب الإيطالي "لومبروزو" في نظريته عن الإنسان المجرم، ووضع أساسها العلمي العالم النمساوي "مندل"، فهل يمك للوراثة أن تلعب نفس الدور فتدفع الشخص ليصير مجنيا عليه؟ وهل توجد علاقة بين الجاني والمجني عليه أساسها الوراثة، أجريت دراسات علمية للإجابة على هذا السؤال ولكنها لم تستخدم بصورة كبيرة النتائج العلمية في مجال الوراثة.

ومن الاكتشافات الهامة في هذا المجال نظرية العالم "سيزوندي" في التشابه الوراثي "*Le génotropisme*" التي وضعها سنة ١٩٧٣. وتذهب هذه

النظرية إلى أنه يوجد جذب متبادل بين الشخصين المتماثلين في التكوين الوراثي "*Génotype identique ou analogue*"^(١) وقد استخلصت نتائج هذه النظرية من دراسات أجريت على بعض حالات الزواج^(٢). ومما يمكن اعتباره من تطبيقات هذه النظرية " القاعدة البيولوجية المتعلقة بالأزواج" التي قال بها "ستمفل"*Stympfle* سنة ١٩٣٥. وهذه القاعدة تعتمد على ملاحظة بعض الوقائع من خلال الإحصاءات. فلقد أشارت هذه الإحصاءات أن زوجات المجرمين جنن من عائلات تتوافر فيها وراثية الإجرام بصورة متشابهة لعائلات الأزواج المجرمين. كذلك خلص "ريتر"*Ritter* سنة ١٩٣٧ عقب دراسات مكثفة إلى وجود جذب متبادل وتقارب بين أبناء وأحفاد المتسولين ومحترفي السرقة، بغض النظر عن مستوى حياتهم، وظروفهم الاقتصادية.^(٣)

ويثار التساؤل أخيرا: هل يوجد نوع من الاضطراب أو الاختلال في "الكروموزومات" لدى المجني عليه كما هو موجود لدى بعض المجرمين؟ هذا الاضطراب يخلق لدى الفرد استعدادا خاصا ليصبح مجنيا عليه؟ مازلنا ننتظر إجابة علمية على هذا التساؤل.

(١) هذه النظرية تشبه "دراسة التوائم" في مجال علم الإجرام كأسلوب من أساليب الكشف عن الاستعداد الإجرامي لدى الفرد لتأكيد دور الوراثة في دفع البعض إلى طريق الإجرام. انظر ما تقدم ص ١٣٥.

(٢) انظر:

H. Ellenberger: Relations psychologiques entre le criminel et la victime. Rev. Int.crim. pol. Tech. 1954. p. 103. spec.p. 117; Dr. Dellaert: Premier confrontation de la psychologie criminelle et de la victimologie. Rev. dr. pen. crim. 1958-59. p.628.

(٣) انظر:

P. Spiteri: Essai sur quelques aspects des grands courants criminologiques. Annal. fac. dr.Toulouse. T. XIII. fasc.1. 2. p. 125; H. Ellenberger: op. cit. loc. cit

ثانيا: الاضطرابات العقلية والنفسية:

إذا كانت الاضطرابات العقلية والنفسية تدفع الفرد أحيانا إلى الجريمة^(١)، فإن الباحثين في علم المجني عليه لاحظوا أن الاضطرابات قد تؤدي إلى وقوع الشخص المصاب بها ضحية للجريمة أكثر من غيره، بمعنى أنها قد تخلق لديه استعدادا خاصا ليصير مجنونا عليه. ومن هذه الحالات: العته "*la débilité*" فالشخص المعتوه شديد التعرض لاستغلال الآخرين له، وكل الجرائم يمكن أن ترتكب ضده. والإصابة بالبارانويا "*Paranoïa*" تعرض من يصاب بها كذلك للوقوع ضحية للجريمة بسبب شعوره الخيالي بالاضطهاد. وإدمان الخمر والمخدرات فضلا عن أنه يعرض المدمنين أكثر من غيرهم لارتكاب الجريمة، فهم معرضون أكثر من غيرهم للوقوع ضحية لجرائم السرقة والقتل على وجه الخصوص، ومعرضون أيضا للاستغلال من قبل تجار الخمر والمخدرات. كذلك المجني عليهم الخياليون "*Victimes imaginaires*" يتحولون غالبا إلى مجني عليهم حقيقيين^(٢) وقد لاحظ كذلك علماء الإجرام أن صفة من صفات الشخص الكامنة قد تظهر فجأة فتحوله من جان إلى مجني عليه أو العكس "*Criminel-victime*"^(٣). وأخيرا فإن بعض الصفات النفسية لدى الفرد قد تعرضه أكثر من غيره للوقوع ضحية للجريمة، كالبخل والجشع وكثرة الأوهام (التطير) "*La superstition*" وحالة النصب توضح هذه الحالة النفسية لشخصين توافر لديهما الجشع فأصبح أحدهما النصاب وتحول الآخر إلى الضحية، لأن الأول كان أكثر

(١) انظر ما تقدم ص ١٥٧ وما بعدها.

(٢) انظر:

P. Bouzat et J. Pinatel: Traité de droit penal et de criminologie. 3 ed. 1973. T. 3. no. 266. p. 490; Y. Lassale. These. prec.p. 216 et s; H. Ellenberger: art. prec. p. 112.

H. Ellenberger:op. cit.p. 106.

(٣) انظر:

ثالثا: التكوين الجسماني والحالة الصحية:

التكوين الجسماني لبعض الأفراد والمتمثل في إصابتهم ببعض العاهات مثل العمى والصمم والبكم أو أي عاهة أخرى تقلل من قدرتهم على مواجهة الحياة أو الدفاع عن أنفسهم. هذه العاهة تجعلهم أكثر عرضة من غيرهم من الأسوياء للوقوع ضحية سهلة للمجرمين فيصبحون بالتالي مجنبا عليهم في بعض الجرائم. كذلك المرضى يسهل وقوعهم ضحية للجريمة لأن المريض أقل قدرة من غيره من الأصحاء في الدفاع عن نفسه أو عن عرضه أو عن ماله. (٢)

رابعا: السن:

معدل احتمال سقوط الأشخاص ضحايا للجرائم يتناسب تناسب طرديا إلى حد كبير مع السن. فكل عمر يحمل المخاطر الخاصة به بالرغم أن نسبة المخاطر هذه تختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد. ولكن الحقيقة تظل باقية وهي أن الخطر المحيط بالفرد يوجد منذ ميلاده. فيوجد خطر قتل الأطفال حديثي الولادة "infanticide". فمن الملاحظ أن الأطفال الذين يولدون سفاحا تتضاعف نسبتهم بالمقارنة بغيرهم من الأطفال الشرعيين من نفس عمرهم، وهذا أمر لا يمكن أن يعزى إلى الصدفة (٣). والطفل كذلك معرض لأخطار أخرى خاصة في الطبقات الدنيا والأوساط الفقيرة حيث يتعرض

(١) انظر: P. Spiteri: op. cit.p. 126; H. Ellenberger:art. préc. p. 110.

(٢) انظر: J. Y. Lassale: op. cit. These. préc. p. 214

(٣) انظر:

Dr. E. D. e Greef: "Introduction á la criminology". Paris. P.U.F. 1948. Vol. I. p. 405.

لسوء المعاملة لاستغلاله أحيانا في جرائم جنسية، كما أنه أكثر عرضة من غيره لجرائم الخطف^(١). والمراهقون كذلك معرضون لدفعهم من أشخاص آخرين إلى ارتكاب الجريمة، أو سقوطهم كثيرا كمجني عليهم في جرائم العنف ويرجع ذلك إلى وجودهم غالبا خارج المنزل خاصة بالليل وفي ظروف تشجع وقوعهم ضحايا لهذا النوع من الجرائم.^(٢)

وبالنسبة لكبار السن فمن الملاحظ أنهم معرضون لخطر السرقة، وحتى القتل الذي يقع عليهم غالبا ما يتم بقصد السرقة. وتزيد نسبة تعرضهم لأخطار هذه الجريمة بقدر عزلتهم ومدى ثرائهم^(٣). ومع ذلك فإن بعض الأبحاث المتعلقة بمدى تعرض كبار السن للوقوع ضحية للجريمة أثبت عكس ما هو سائد فأبرزت انخفاض نسبة سقوطهم ضحية للجريمة بالمقارنة بالأخطار التي يتعرض لها الأشخاص من أعمار أخرى. من هذه الأبحاث بحث أجرى في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٣ ثبت من خلاله أن السرقات العادية أو بالإكراه

(١) وقد أوضح أحد الباحثين في تقرير تقدم به إلى المؤتمر الدولي الخامس لعلم المجني عليه الذي انعقد في مدينة "زغرب" بيوغوسلافيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٨٥، أن الحكم الديكتاتوري في الأرجنتين (من سنة ١٩٧٦ إلى ١٩٨٣) قد ارتكب حوادث خطف لمئات الأطفال الذين سبق اعتقال آبائهم، وكان مصير هؤلاء الأطفال القتل أو السجن أو التعذيب. انظر:

* F.Pinto:"Les enfants disparus en argentine: double condition de victims par L'abus de pouvoir" V.Actes des congrès

(٢)انظر:

*P.Bouzat et j.pinatel; ibid .no. 266. p. 490; j. y. Lassalle: ibid. p. 214. E. A. Fattah:"Les enquêtes de victimization: leur contriution et leur limites",Déviance et société. 1981. vol. 5. no. 4. p. 423. spéc. p. 435.

(3)P. Bouzat et pinatel: ibid. no. 266. J. Y. Lssalle: ibid. p. 214

التي تقع على الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة تقل نسبتها بالمقارنة بنسبة سقوط الأفراد من شرائح الأعمار الأخرى ضحية لهذه الجريمة. ويفسر البعض نتيجة هذا البحث بأن كبار السن أقل عرضة من غيرهم للخطر بسبب عمرهم وعجزهم، حيث يقضون معظم وقتهم في المنزل فتتخفف بالتالي فرص مهاجمتهم^(١). وفي الواقع لا يوجد تناقض كبير بين الاتجاهين السابقين في تحديد مدى تعرض كبار السن لخطر الجريمة لأنه إذا كان بعدهم عن الحياة العامة يقلل من فرص تعرضهم لخطر الجريمة فإن ضعفهم الجسماني، وحالتهم الصحية تجعلهم أقل من غيرهم قدرة على الدفاع عن أنفسهم وهو ما يشجع مهاجمتهم على وجه الخصوص طمعا في أموالهم.

خامسا: الجنس:

أثبتت الإحصاءات الجنائية أن نسبة إجرام المرأة يقل عن إجرام الرجل^(٢). أما أبحاث المجني عليه فقد أثبت أن المرأة أكثر عرضة من الرجل لوقوعها ضحية للجريمة، ويتضح هذا بصفة خاصة في جرائم العنف (الضرب والجرح) وجرائم العرض. فالمرأة أو الفتاة تهاجم في الطريق العام وتتعرض لجرائم العنف أو الخطف الذي يعقبه الاغتصاب، وقد يدفع بها رغما عن إرادتها إلى الطريق الرذيلة واحتراف الدعارة. وقد تكون ضحية للعنف في ظل الحياة الزوجية.

وإذا كان علم الإجرام قد أشار إلى دور العوامل الفسيولوجية التي تحدث للمرأة أثناء الدورة الشهرية والحمل وسن اليأس وتأثيرها على حالتها النفسية إصابتها بالتوتر العصبي الذي قد يدفعها إلى ارتكاب بعض

(1)E.A.Fattah: art: préc. p. 435.

(٢)انظر ما تقدم ص ١٣٦ وما بعدها.

الجرائم^(١). فإنه من المفيد كذلك دراسة تأثير هذه العوامل الفسيولوجية على المرأة بصورة تجعلها أكثر عرضة للوقوع ضحية للجريمة على نحو أكبر من أي وقت آخر.

المبحث الثاني العوامل الاجتماعية

* تمهيد:

تؤكد أبحاث علم الإجرام مدى تأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإجرامي للفرد، في مجال علم المجني عليه فإن هناك عددا من العوامل الاجتماعية تزيد من فرص وقوع الأفراد ضحية للجريمة بالمقارنة بغيرهم ممن لا يوجدون في مثل هذه الظروف. ومن هذه العوامل الاجتماعية المهنة التي يمارسها الفرد، كذلك الوضع الاجتماعي للفرد، وأسلوب حياته، وأخيرا وضعه الاقتصادي. وسنرى مدى تأثير كل عامل من هذه العوامل على الفرد من زاوية سقوطه ضحية للجريمة بسبب توافر عامل من هذه العوامل قبله.

أولا: مهنة الفرد:

إذا كانت أبحاث علم الإجرام، وملاحظة الإحصاءات الجنائية تؤكد أن بعض المهن تعتبر عاملا مباشرا أو غير مباشر للجريمة^(٢) فإن أبحاث علم

(١) انظر ما تقدم ص ١٤٣ وما بعدها.

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠١ وما بعدها.

J. Leauté : Criminologie et science pénitentiaire, Paris. P.U.F. 1972. p. 579 ; Stefani, Lévassier et Jambu-Merlin : Criminologie et science pénitentiaire. Paris. Dalloz. 5^{ème} éd. 1982. p. 121 et s.

الدكتور رمسيس بهنام: الإجرام والعقاب، ص ١٣٨؛ الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص ١٩٨؛ الدكتور مأمون سلامة، المرجع السابق، ص ٢٦٦؛ الدكتور يسر أنور علي والدكتورة آمال عثمان، أصول علم الإجرام، ص ٢٩٩.

المجني عليه تؤكد من جانبها كذلك أن بعض المهن تحيط شاغلها بمخاطر غير عادية فتؤدي بذلك إلى زيادة فرص تعرضهم لمخاطر الجريمة. فالصرافون وموظفو البنوك يتعرضون للاعتداء عليهم بقصد سرقة الأموال الموجودة في عهدهم، كذلك رجل الشرطة يتعرض لمخاطر عديدة أثناء قيامه بواجبه نظرا لأنه يتعامل في الغالب مع رجال خارجين على القانون. كذلك أثبتت بعض الدراسات أن بعض الأطباء معرضون أكثر من غيرهم للقتل بسبب المهنة. فالطبيب يتعامل مع المرضى وقد يكون بعضهم مصابا بمرض يزيد من دوافع ارتكاب الجريمة، وبالذات القتل مثل المريض "بالبارانويا" فيكون الطبيب ضحية هذه النوازع الإجرامية^(١). ويلاحظ كذلك أن الدبلوماسيين في السنوات الأخيرة زادت المخاطر المحيطة بهم، ويتعرضون كثيرا للقتل أو الخطف بسبب انتشار العصابات الإرهابية، أو بسبب الحركات الثورية المناهضة لنظام الحكم في الدولة التابعين لها. وسائقو الأجرة كذلك يتعرضون بسبب مهنتهم لجرائم العنف ضدّهم، أو للسرقة أو للقتل بدافع السرقة^(٢).

ثانيا: الوضع الاجتماعي للفرد:

(١) في عام ١٩٣٣ قام طبيب فرنسي بدراسة تتعلق بالأطباء الذين يقعون ضحية القتل من قبل مرضاهم: وقد أوضح في هذه الدراسة أن متوسط من يقتل أو يجرح منهم ما بين ٣ إلى ٧ أطباء سنويا، ثم أوضح أنه في جميع الحالات فإن القاتل كان مصابا بمرض عقلي. انظر

G.D'Heucoqueville:'Les assassins de médecins'.Presse médicale.1ér juill.1933p.10533 et s.

(٢) انظر: P.Bouzat et J.pintel; ibid.no.266,j.y. lassalle ibid p.215

لاحظ الباحثون في علم المجني عليه أن الأجانب والمهاجرين والأقليات من سلالات مختلفة أو أديان مختلفة يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب الجرائم ضدهم. والسبب في ذلك يرجع من ناحية الصعوبات التي يجدونها في التكيف مع المجتمع الجديد، ومن ناحية أخرى لوقوعهم فريسة للاضطهاد وللعنصرية. وقد كشفت دراسة أجريت في مدينة "نيويورك" حول القتل العمد، أن نسبة تعرض الزوج لهذه الجريمة تزيد ثمانية أضعاف عن نسبة وقوع الإنسان الأبيض ضحية لنفس الجريمة^(١). كذلك ما يتعرض له العمال النازحون من المغرب العربي إلى فرنسا من حوادث عنف وقتل تقع عليهم من وقت إلى آخر. أو ما يتعرض له السود في جنوب أفريقيا بالرغم من أنهم ليسوا أقلية ولكن لوضعهم الاجتماعي الذي يجعلهم في وضع المضطهدين المحكومين من الأقلية الأوروبية هناك^(٢). ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال الاضطهاد الذي تتعرض له الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم، ونخص بالذكر ما يحدث لهم في بلغاريا وألبانيا أو في الهند أو في الفلبين أو في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره، من حرمانهم من ممارسة شعائر عقيدتهم، بل وصل الأمر إلى إكراه بعضهم على تغيير عقيدته، أو تغيير أسمائهم الإسلامية، وفي سبيل مقاومة ذلك يلاقون صنوف القتل والتعذيب والحرمان من كثير من الحقوق. وأخيرا ما يلاقه العرب في الأرض التي تحتلها إسرائيل حيث يمارس ضدهم أقصى صور التمييز العنصري، والاضطهاد الديني.

مما سبق يتضح لنا مدى تأثير الوضع الاجتماعي للفرد في تحوله إلى مجني عليه.

(١) انظر: E.A.Fattah:art.préc.p.434.j.y.lassalle op.cit.p.215

(٢) وقد استطاعوا بفضل كفاحهم لنيل حقوقهم، وبمساعدة المجتمع الدولي إلغاء التفرقة العنصرية، وقد أصبح زعيمهم "نيلسون مانديلا" رئيسا للدولة في جنوب أفريقيا.

ثالثا: أسلوب حياة الفرد:

أثبتت الدراسات أن الشخص الذي يعيش في عزلة معرض أكثر من غيره لارتكاب الجريمة ضده. فمن المعروف أن بعض القتلة يبحثون عن ضحاياهم بين الذين يعيشون في عزلة، لأن تنفيذ الجريمة ضدهم لا يعرض الجاني إلا لأقل المخاطر. وعلى العكس من ذلك أثبتت بعض الأبحاث التي تمت في أمريكا وفي أستراليا وجود علاقة قوية بين خطر وقوع الشخص ضحية للجريمة والمدة التي يقضيها خارج منزله في الأماكن العامة. وقد أثبت بحث آخر أجري في مدينة "فان كوفر" بكندا سنة ١٩٧٩ نفس نتيجة الأبحاث السابقة وهي أنه بقدر ما يوجد الإنسان خارج منزله بقدر ما يكون معرضا لتحوله إلى مجني عليه^(١). وتفسير ذلك أنه في مجال علم الإجرام يفسر البعض ازدياد جرائم العنف في الصيف بسبب طول الوقت الذي يقضيه الناس خارج بيوتهم، ووجودهم في الأماكن العامة يزيد من فرص احتكاكهم وما يترتب على ذلك من مشاكل قد يكون العنف هو وسيلة حلها. وبالتالي تزداد نسبة هذه الجرائم وهو ما يعني زيادة نسبة المجني عليهم، طالما أن الجريمة من النوع الذي ينتج عنه ضحية أو ضحايا^(٢). ويمكننا أن نقيس على ذلك بقية الجرائم فكما زادت المدة التي يقضيها الإنسان خارج منزله، كلما زادت فرصة تعرضه للسرقة أو للنصب، كذلك المرأة تزداد فرص تعرضها لجرائم العرض.

وأخيرا فقد يكون السلوك غير الاجتماعي للفرد من أسباب تحوله إلى مجني عليه. فالمنحرفون معرضون ليكونوا ضحية لشركائهم في الانحراف. كذلك فإن العاهرات معرضات لبعض الجرائم التي ترتكب ضدهن من القوادين. ومدمنو الخمر والمخدرات يتعرضون للوقوع ضحية

(1)E.A. Fattah: ibid.p.437

(٢)انظر ما تقدم ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

لعدد من الجرائم منها ابتزاز أموالهم ممن يقدمون لهم الخمر أو المخدر،
أو السرقة وجرائم القتل والضرب وجرائم العرض. (١)

رابعاً: الوضع الاقتصادي للفرد:

لاحظ الباحثون كذلك أن ثراء الأفراد يجعلهم معرضين أكثر من
غيرهم ليكونوا ضحية لبعض الجرائم على وجه الخصوص جرائم السرقة
التي تقترن بالعنف ضدهم وهو ما يصل أحياناً إلى حد القتل. كذلك
يتعرض أطفال هؤلاء الأثرياء لجرائم الخطف ابتزازاً للمال. وقد سبق القول
إن كبار السن تزداد نسبة وقوعهم ضحية للجريمة بقدر ثرائهم وعزلتهم.

(١) حول تأثير الخمر ودورها كعامل من عوامل تحول الفرد إلى مجني عليه انظر
E.A.Fattah "L'alcool en tant que facteur victimogène"
Toxicomanies.1970 vol.3.no.2.p.143.spéc.p.149 et s; du même auter:"
Le rôle de la victime dans la détermination du délit" Revue
canadienne de criminologie, 1970..vol.12.no.2. p79. spéc.p.111 et s.

الفصل الرابع

مساهمة المجني عليه في وقوع الجريمة

وأثرها في مسؤولية الجاني

*"Comme il ya parmi les coupables
des normaux et des anormaux, de
même il y a parmi les victimes des
innocents et des coupables"* (1)

*تمهيد وتقسيم:

من الموضوعات التي اهتمت بها أبحاث علم المجني عليه منذ البداية دور المجني عليه في وقوع الجريمة سواء بخلق فكرتها لدى الجاني أو بتسهيل ارتكابه لهل أو بقبوله مقدما بوقوعها^(٢). ويظهر هذا الدور على وجه الخصوص في جرائم العنف وجرائم العرض. فقد يستفز المجني عليه الجاني فيدفعه إلى ارتكاب الجريمة على شخصه، وقد يقبل المجني عليه وقوع الجريمة على شخصه أو على ماله بل وقد يلح في طلبها، وهذا يبرز دور رضاء المجني عليه في حدوث الجريمة. وأخيرا يتسبب البادئ بالعدوان في حالة الدفاع الشرعي في إيقاع الأذى به وإصابته بأضرار نتيجة أفعال الدفاع. موضوعات ثلاثة يضمها هذا الفصل على النحو التالي:

(1) W. Boven: Délinquances sexuelles: corrupteurs d'enfants, coupables et victimes. schweiser Archiv fur Neurologie und psychiatri.1943. vol. 51. p. 1

(٢) يلاحظ أن معالجة المختصين في علم المجني عليه لهذا الموضوع جاءت مقتضبة وغير متعمقة، وسنحاول من خلال هذا الفصل سد النقص في هذا المجال.

المبحث الأول: الاستفزاز الصادر من المجني عليه.
المبحث الثاني: رضا المجني عليه بوقوع الجريمة.
المبحث الثالث: دور المجني عليه في حالة الدفاع الشرعي.

المبحث الأول

الاستفزاز الصادر من المجني عليه

تمهيد وتقسيم:

يبرز دور المجني عليه بصورة واضحة في خلق فكرة الجريمة ودفع الجاني إليها دفعا في مجال الاستفزاز، حيث يصدر منه الأفعال أو الأقوال غير المشروعة ضد شخص آخر بصورة تولد لديه حالة من الغضب والانفعال الشديدين فيكون رد فعله الطبيعي ضد ما صدر عن المجني عليه هو ارتكاب الجريمة ضده. فالمجني عليه المستفز بإثارته للجاني يعلم جيدا أن فعله قد يترتب عليه رد فعل عنيف من الشخص المستفز، وبالتالي فقد قبل مقدما الخطر الناتج عن لإقدام الجاني على ارتكاب الجريمة ضده^(١). ولذا قيل بحق إن المذنب أو المتهم الأول في حالة الاستفزاز هو المجني عليه.^(٢)

ودراستنا للاستفزاز وبيان أثره على مسؤولية الجاني سوف نتضح من ناحية، من دراسة النظام القانوني له حيث نبين موقف التشريعات المختلفة من العذر، والأساس الذي يستند إليه في القول بتخفيف مسؤولية الجاني، والشروط اللازم توافرها لقيام حالة الاستفزاز. ومن ناحية أخرى دراسة تطبيقاته

(1) J.Noirel:art.préc.p.206

(2) H.Donnedieu de Vabres:"Traité.2éd.1943.n.774.p.393 ; Roger de lestang ;"crimes et délits excusables et cas ou ils ne peuvent être excuses "J.CI.PéN.ART 321à326.no12.

العلمية في التشريع المصري وأخيرا الأثر القانوني المترتب على توافر عذر الاستفزاز.

المطلب الأول

النظام القانوني لعذر الاستفزاز

موقف التشريعات المختلفة من عذر الاستفزاز:

تطبق تشريعات الدول المختلفة إزاء حالة الاستفزاز إحدى سياستين، الأولى النص على الاستفزاز كعذر عام مخفف للعقوبة الموقعة على الجاني بالنسبة لجميع الجرائم. ومن هذه التشريعات: قانون العقوبات الإيطالي (م ٦٢)، والأسباني (م ٩)، واليوناني (م ٤٣)، والدنماركي (م ٨٤)، والبرتغالي (م ٣٩)، والنمساوي (م ٤٦)، والسويدي (م ٢٤٢). ومن التشريعات العربية قانون العقوبات اللبناني (م ٢٥٢)^(١)، والأردني (٩٣)، ومشروع قانون العقوبات العربي الموحد لسنة ١٩٦٣ (م ١٤٩)، ومشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ (م ١١٩). أما الثانية فيمقتضاها لا يعتد المشرع بالاستفزاز إلا في حالات معينة ذكرها على سبيل الحصر. من ذلك التشريع الفرنسي حيث نص على الاستفزاز كظرف مخفف للعقوبة في جرائم القتل والضرب والجرح (م ٣٢١ إلى ٣٢٦ ع)^(٢) والسبب العلني (م ٣٣ من قانون الصحافة - ٢٩ يوليو

(١) بعد أن نص قانون العقوبات اللبناني على الاستفزاز كعذر عام مخفف للعقاب، ذكر تطبيقا خاصا له في المادة ٥٦٢ منه وهي تتعلق بحالة ضبط الزوج أو أحد الأصول أو الفروع أو الأخت في حالة التلبس بالزنا، أو في حالة مربية مع آخر فأقدم على قتل أحدهما. وأهمية هذا النص تبدو في أنه يقرر إعفاء القاتل من العقاب كليا في الحالة الأولى.

(٢) باستقراء نصوص قانون العقوبات الفرنسي الجديد الذي بدأ سريانه منذ الأول من مارس سنة ١٩٩٤، ليحل محل تقنين نابليون لسنة ١٨١٠ أتضح لنا أن المشرع قد ألغى عذر الاستفزاز في الجرائم المشار إليها، تاركا الأمر للقاضي ليخفف العقوبة في حدود سلطته التقديرية. راجع المواد ٢٢١-١ وما بعدها والمواد ٢٢٢-١ وما بعدها وانظر

H. Leclerc: Le Nouveau Code pénal. éd. du seuil. 1994. p.117 et s.

(١٨٨١)، والسب غير العلني (م ٢٦ ع) (١). وهي نفس خطة المشرع المصري الذي لم يذكر الاستفزاز صراحة، ولكن أورد له تطبيقين أحدهما نص عليه في المادة ٢٣٧ ع (قتل الزوجة وشريكها في حالة التلبس بالزنا)، والثاني يتعلق بالسب غير العلني (م ٩/٣٧٨ ع).

*الأساس القانوني لعذر الاستفزاز:

حاول الفقه أن يجد أساسا لتخفيف مسئولية الجاني المستفز، فقدم لنا نظريتين إحداهما ذات طابع موضوعي وهي مرجوحة، والثانية ذات طابع شخصي وهي الراجحة والسائدة فقها وقضاء.

أولا: النظرية الموضوعية: يرى القائلون بها أن عذر الاستفزاز يجد أساسه في نوع المقاصة بين الأخطاء (٢). فالخطأ الصادر من المجني عليه المستفز يتقاص على الأقل جزئيا مع خطأ الجاني، ويترتب على هذه المقاصة تخفيف العقوبة الموقعة عليه (٣). وهذه النظرية منتقدة لعدة اعتبارات. فمن ناحية يرى القائلون بها أن القانون الفرنسي القديم كان يؤسس تخفيف عقوبة الجاني في حالة الاستفزاز على فكرة المقاصة، ولكن العكس هو الصحيح حيث كان يقيم هذا التخفيف على أساس حالة الغضب والانفعال الشديدين اللذين انتابا الجاني بسبب الاستفزاز غير المشروع الصادر من المجني عليه (٤). ومن

(١) انظر كذلك: قانون العقوبات البلجيكي المادة ٤١٣ حول القتل والضرب والجرح، والألماني م ٢١٣ حول القتل والضرب والجرح، م ١٩٩ المتعلقة بالسب.

(2) Compensation des fautes

(3) Garçon: Code penal annoté, art 321, no.7 Huguency: R.S.C. 1939 P.296. Magnol: R.S.C. 1939. P. 498.

(4) J.A.Roux: cours de droit criminel français". 1027 T.I note 1.p.235

ناحية أخرى، إن جازت فكرة المقاصة بين الديون في القانون المدني، فلا تجوز بين الجرائم في نطاق القانون الجنائي، لأن الضرر الناتج عن الجريمة لا يصيب الأفراد فحسب، بل يصيب المجتمع كذلك بطريق مباشر أو غير مباشر^(١) فتحول بعض الأسياء إلى مجرمين يصيب المجتمع بالضرر، وسقوط بعض الأفراد ضحايا للجرائم يضر بالمجتمع كذلك. ونضيف إلى ما تقدم أنه لو أخذنا بفكرة المقاصة في مجال القانون الجنائي لأدى ذلك إلى ارتفاع معدل الجرائم تحت دعوى المقاصة والتأثر والانتقام، مع أنه من المتفق عليه أنه لا يجوز في مجال القانون الجنائي أن يقتصر الشخص من الغير أو يقيم العدالة لنفسه.^(٢)

ثانيا: النظرية الشخصية: تؤسس هذه النظرية تخفيف مسؤولية الجاني في حالة الاستفزاز على حالة الغضب الشديد التي تنتابه نتيجة الاستفزاز فتشل تفكيره وتفقد جزءا من حرية الإرادة فتزداد بالتالي العوامل الدافعة للجريمة بينما تضعف العوامل المقاومة لها^(٣)،^(٤) يضاف إلى ذلك أن

(1) Garraud; Traité. 3éd. T.2.no .823.p. 735; Roux:op.cit.ioc .cit

(2) Nul ne se fait justice à soi- meme

(3) Garraud :ibid .no.823;Roux :ibid.no.234;Donnedieu de vabres:ibid.n.774

وانظر كذلك: الدكتور محمود نجيب حسني، "شرح العقوبات اللبناني، القسم العام ١٩٨٤، رقم ٧٧٨، ص ٧٨٧؛ الدكتور علي حسن الشرفي: "الباعث وأثره في المسؤولية الجنائية، رسالة، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، رقم ٣٠٥، ص ٢٠٥.

(٤) انظر نقض ٢٥ مارس ١٩٨٦، مجموعة أحكام النقض، س ١٩، رقم ٦٦، ص ٣٥٠، نقض

١٢ مارس ١٩٧٢، المجموعة السابقة، س ٢٣، رقم ٧٨، ص ٣٤٠، نقض ١٣ مايو ١٩٧٣،

المجموعة السابقة، س ٢٤، رقم ١٣٠، ص ٦٣١. وقد جاء في حكم لمحكمة النقض السورية

صادر في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٧١ أن "الغضب الشديد حالة نفسية لا تنتج عذرا إلا إذا

كانت في عنفوان شدتها حيث يفقد المجرم تحت سلطانها السيطرة على أعصابه ويقف منه زمام

نفسه ويختل ميزان تفكيره. فإذا لم يكن للغضب الشديد هذا الشأن في نفس الفاعل لم يبق مجال

لتطبيق أحكام العذر المخفف لأن السبب في العذر هو الحالة النفسية التي تهيمن على الفاعل

فتشل تفكيره فترة من الزمن ولا يعود العذر بعد زوالها". انظر الدكتور محمود نجيب حسني،

المرجع السابق، حاشية (١) ص ٧٨٧.

الشخص الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير الاستفزاز هو مجرم أقل خطورة ممن أقدم على الجريمة وهو هادئ الأعصاب ومتمتع بكامل إرادته^(١). فمن العدل بناء على الاعتبارات السابقة أن تخفف العقوبة الموقعة على الجاني المستفز. فالجاني انفعال بحق وقام بالرد على عدوان غير محق، حيث دفعه المجني عليه بسلوكه الخاطئ إلى الجريمة دفعا. فإذا كان مفترضا في الإنسان أن يقاوم اندفاعه نحو الجريمة ويتمالك زمام نفسه، فإن ثورة الغضب العارمة قد أثرت بشدة على حرية إرادته مما يستدعي عدلا تخفيف مسؤوليته.

* الشروط التي يلزم توافرها لقيام حالة الاستفزاز:

تنص بعض التشريعات على الاستفزاز كعذر قانوني مخفف للعقوبة بوجه عام أو في بعض الحالات، والبعض الآخر لم ينص عليه ومع ذلك تبقى حالة الاستفزاز كظرف قضائي مخفف. وبناء عليه فإن دراستنا لشروط الاستفزاز تتعلق فحسب بالشروط اللازمة لقيامه والمبنية على أساسه، دون أن تتعرض للشروط التي يتطلبها كل تشريع على حدة. وهذه الشروط يمكن إجمالها في شرطين: الأول يقتضي صدور فعل غير محق من المجني عليه، والثاني يستلزم أن يرتكب المستفز جريمته وهو في حالة الغضب والثورة.

الشرط الأول: وقوع فعل غير محق من المجني عليه *Provocation injuste* فيجب من ناحية أن يصدر عن المجني عليه سلوك إيجابي سواء أتخذ شكل القول أو الفعل. فلا تتوفر حالة الاستفزاز بشأن المتهم الذي ارتكب جريمته تحت تأثير الانفعال المتولد من شائعة وصلت إلى مسامعه عن المجني عليه الذي لم يصدر عنه أي تصرف خاطئ. كذلك لا تقوم حالة الاستفزاز إذا

(1) Donnedieu de Vabres: op. cit. loc. cit

كان المتهم هو البادئ بالاستفزاز^(١). ويجب من ناحية أخرى أن يكون سلوك المجني عليه غير مشروع. ويرى الفقه في إيطاليا أن عدم المشروعية هنا لا تستلزم أن يكون فعل المجني عليه جريمة^(٢)، بينما تقتضي ذلك النصوص الفرنسية المتعلقة بالاستفزاز (م ٣٢١- ٣٢٦ ع)، ففعل الاستفزاز وفقا لها يجب أن يكون من بين الأفعال الآتية: الضرب والتعدي الشديد على الأشخاص^(٣) أو الاعتداء على العرض أو التسلق أو الكسر. فإذا انتفت عن فعل المجني عليه صفة اللا مشروعية فلا يحتج المتهم بأنه كان في حالة استفزاز، كأن يتوافر سبب إباحة للمجني عليه كالقذف المباح أو تنفيذ القانون أو أوامر السلطة.^(٤)

الشرط الثاني: وجوب ارتكاب المستفز الجريمة وهو في حالة الانفعال الشديد: ويعبر عن هذا الشرط بضرورة التعاصر بين الاستفزاز والجريمة المرتكبة^(٥) ومبنى هذا الشرط الأساس الذي يقوم عليه عذر الاستفزاز وهو حالة الانفعال الشديد الناتجة عن استفزاز المجني عليه والتي تضيق من حرية اختيار الجاني فتبرر تخفيف مسؤوليته. ويجب ألا يفهم التعاصر بين الاستفزاز والجريمة، بأنه وقوع الجريمة عقب صدور الاستفزاز مباشرة بحيث لا يفصل بينهما

(1) Garçon art321.no.46;roux:ibid.no.72.p.237

(٢) مشار إليه في: الدكتور عادل عازر، "النظرية العامة في ظروف الجريمة"، رسالة جامعة القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٨٩.

(٣) من الملاحظ أن القانون الفرنسي لا يطبق عذر الاستفزاز في حالة قتل الفرع لأحد أصوله parricide (م ٣٢٣ ع). فغضب الابن بسبب استفزاز الأب له لا يبرر له بأي حال قتل أبيه، كذلك الحال في الدفاع الشرعي حيث يتوقف ضد الأب. وهذه الحالات تبرز لنا أثر العلاقة الخاصة بين الجاني والمجني عليه في تحديد مسؤولية الأول تخفيفا أو تشديدا.

(4) Garçon ibid.no.39

(5) Garçon ibid.no.39 R.de.lestang:ibid.no.71

جريمة من جرائم الشرف والاعتبار: السب غير العلني: نتيجة استفزاز صادر من المجني عليه (م٣٧٨ع). و نتناول تفصيلا هاتين الحالتين:

أولاً: جريمة قتل الزوجة وشريكها في حالة التلبس بالزنا

*تمهيد وتقسيم:

تبرر هذه الحالة من ناحية مدى تأثير العلاقة الخاصة بين الزوج وزوجته في تخفيف مسؤولية الزوج الجاني الذي يقدم على قتل زوجته ثأراً لشرفه الذي لوثته بإقدامها على جريمة الزنا. ومن ناحية أخرى الدور الذي يمكن أن يقوم به المجني عليه في خلف فكرة الجريمة لدى الجاني وفي دفعه لارتكابها تحت تأثير الاستفزاز وحالة الثورة الناتجة عن الغضب الشديد نتيجة مشاهدته زوجته متلبسة بالزنا مع رجل أجنبي، فيندفع إلى ارتكاب جريمته تحت تأثير هذا الاستفزاز الشديد. ومراعاة لحالة الاستفزاز فقد نص القانون على تخفيف العقوبة الموقعة على الزوج القاتل فجعلها الحبس بدلا من العقوبات المقررة في حالات القتل العمد (انظر المادة ٢٣٧ ع). وسنبين فيما يلي موقف التشريعات من هذه الجريمة، والحكمة من تخفيف العقاب على الزوج الزاني، والشروط اللازمة لقيام هذا العذر المخفف، مع بيان طبيعته، وأخيرا بيان الأثر المترتب على توافر هذا العذر.

* موقف التشريعات المختلفة من العذر المخفف:

لم يعتد القانون المصري بالاستفزاز كعذر قانوني عام في جرائم القتل أو

تحت تأثير أي من هذه المحاولات وإن عدت أذارا قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض" انظر الأحكام السابق الإشارة إليها: نقض ٢٥ مايو ١٩٦٨، نقض ١٢ مارس ١٩٧٢، نقض ١٣ مايو ١٩٧٣.

الضرب والجرح كما هو الحال في بعض التشريعات الأجنبية على ما سنرى فيما بعد. وإنما أخذه في الاعتبار في صورة خاصة من صور القتل واعتبره عذرا مخففا للعقاب وذلك في حالة قتل الزوج زوجته أو شريكها عند التلبس بالزنا وذلك في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بقوله: "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنّي بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤، ٢٣٦". وفي التشريع المقارن نجد أن قوانين العقوبات في فرنسا (م ٢/٣٢٤)^(١) وفي المغرب (م ٤١٨)، وفي الكويت (م ١٥٣)، وفي ليبيا (م ٣٧٥)، تتفق مع القانون المصري في تخفيف العقوبة عند توافر هذا العذر، وإن اختلفت في بيان الأشخاص المستفيدين من العذر. فقوانين العقوبات في كل من فرنسا ومصر والمغرب لا تخفف العقوبة على المتهم إلا إذا كان هو الزوج، بعكس الحال في قوانين ليبيا والكويت ولبنان فتجعل التخفيف يمتد إلى حالة قتل الأصل أو الفرع أو الأخت للزوجة في حالة التلبس بالزنا. وسوف نخضع لتقويم هذه السياسة التشريعية من وجهة نظر السياسة الجنائية. ويلاحظ أن قانون العقوبات اللبناني في المادة ٥٦٢ منه جعل هذا العذر مانعا من موانع العقاب وليس مجرد ظرف مخفف له.

* الحكمة من تخفيف العقاب:

ترجع الحكمة من تخفيف العقاب على المتهم عند توافر هذا العذر، من ناحية إلى حالة الثورة النفسية فيها نتيجة الاستفزاز المتمثل في خيانة الزوجة له، مما أفقده جانبا من حرية الاختيار لديه فاندفع إلى الثأر لشرفه

(١) ألغى القانون الفرنسي الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٧٥ النصوص المتعلقة بجريمة الزنا (المواد من ٣٣٦ إلى ٣٣٩)، وقد ترتب على هذا إلغاء نص المادة ٢/٣٢٤ من قانون العقوبات الذي يقرر تخفيف العقاب على الزوج الذي يقتل زوجته أو شريكها في حالة التلبس بالزنا.

من الخائنة ومن شريكها بقتلهما^(١). ومن ناحية أخرى إلى العلاقة الخاصة التي تربط بين الجاني والمجني عليه، ففي القانون المصري يجب أن يكون الجاني هو الزوج، والمجني عليها هو الزوجة أو شريكها. فلا تكفي إذن الثورة النفسية الناتجة عن حالة التلبس بالزنا لقيام العذر المخفف وإلا لاستفاد من التخفيف الأب أو الأخ أو الابن الذي يثار لشرفه فيقتل ابنته أو أخته أو أمه المتلبسة بالزنا^(٢). وهذا يبرر مدى تأثير العلاقة الخاصة بين الجاني والمجني عليه سواء في وقوع الجريمة أو في تحديد مدى مسئولية الجاني عنها، وهو ما تحاول أن تبرره الأبحاث في مجال علم المجني عليه.

* شروط تطبيق العذر المخفف:

بالإضافة إلى توافر الأركان العامة للقتل العمد يجب لإعمال العذر المخفف توافر ثلاثة شروط: الأول يرجع إلى صفة الجاني، والمجني عليه والثاني مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا، والشرط الأخير يستلزم وقوع القتل في الحال. وهذه الشروط أساسها نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات المصري، وإن كنا سنشير إلى الوضع في القانون المقارن بالنسبة لها.

أولاً: صفة الجاني والمجني عليه: تستلزم المادة ٢٣٧ عقوبات مصري، والمادة ٢/٣٢٤ ع فرنسي - قبل إلغائها - أن يكون الجاني هو الزوج، ويجب

(١) الدكتور محمود مصطفى، رقم ٣٠٩، ص ٢٣٥؛ الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٥٣٢، ص ٣٩٤؛ الدكتور عوض محمد، رقم ٧٩، ص ١١٢؛ الدكتور عبد المهيم بكر، رقم ٢٧٢ ص ٦٠٥؛ الدكتور أحمد فتحي سرور، رقم ٣٧٩، ص ٥٨٤؛ الدكتور محمد ذكي أبو عامر والدكتور على القهوجي، ص ١٨٨؛ الدكتور محمد عبد الغريب: دروس في قانون العقوبات، القسم الخاص، ١٩٨٤، ج ١ رقم ١١٩، ص ٣٤٣.

(٢) مع ملاحظة أن بعض التشريعات العربية تمد تطبيق العذر المخفف إلى هؤلاء كما رأينا.

أن تتوفر له هذه الصفة وقت وقوع الجريمة، ويرجع في ذلك قوانين الأحوال الشخصية للمتهم. فإذا كان مسلماً فإن رابطة الزوجية لا تنشأ إلا بناء على عقد زواج صحيح، وبالتالي لا يستفيد من التخفيف الخطيب الذي يقتل خطيبته حينما يفاجئها متلبسة بالزنا لعدم توافر صفة الزوج له. كما أن عرى العلاقة الزوجية تنفك بالطلاق البائن، فإذا كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة قد سبق له طلاق زوجته على وجه بائن فلا يستفيد من العذر المخفف.

أما المجني عليها فتشترط المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات أن تكون زوجة المتهم، فلو كان أخته أو ابنته أو أمه فلا تطبق المادة السابقة. والسياسة التشريعية للقانون المصري منقذة في هذا المجال لأنه إذا كانت حكمة التخفيف ترجع أساساً إلى حالة الاستفزاز الناشئة عن التلبس بالزنا، فلم التفرة أولاً بين الزوج والزوجة، فالزوجة تثور لكرامتها وتستفزها كالرجل الخيانة الزوجية، وقد تقدم تحت تأثير هذا الاستفزاز على قتل زوجها أو قتل عشيقته فلماذا لا تستفيد من العذر المخفف؟ ولم التفرة ثانياً بين الزوج وبين أقارب الزوجة كأصولها وأخواتها الذين يثورون لشرفهم يندفعون للثأر منها بقتلها^(١)، ولقد راعت بعض التشريعات العربية ذلك فجعلت العذر المخفف أو المعفي كالشريع اللبناني شاملاً للزوجة ولأصولها كالأب ولفروعها

Garraud.T.II.no 828;A.Vitu.no 1733

(١) انظر

والأستاذ أحمد أمين ص ٥٦٧؛ الدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٧٢٩؛ الدكتور محمود مصطفى: ص ٣٢٦؛ الدكتور رعوف عبيد: ص ٨٨، الدكتور محمود نجيب حسنى: حاشية (٢) ص ٣٩٦؛ الدكتور حسن صادق المرصفاوي، ص ٢٠٦؛ الدكتور عبد المهيم بكر، رقم ٢٧٤، ص ٦٠٦؛ الدكتور عمر السعيد رمضان، ص ٢٨٢؛ الدكتور جلال ثروت ص ٢٦٠.

كالابن وأخواتها. فيتسع مجال المجني عليه في هذه الجريمة ليشمل الزوج أو الزوجة أو الأم أو البنت أو الأخت^(١). ونفس الحكم نصت عليه المادة ٢/٣٩٤ من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦^(٢). ونرى فضلا عما تقدم أن يتحول هذا العذر القانوني إلى ظرف قضائي مخفف يحدد القاضي بمقتضاه المستفيد منه حسب ظروف الجريمة والحكمة من التخفيف، وإن كنا لا نقر استفادة الفرع كالابن عند قتله لأصله كالأم من العذر القانوني المخفف، لأننا لو نظرنا إلى علاقة الفرع بالأصل في الشريعة الإسلامية نجد أن القصاص يسقط إذا كان القاتل أصلا للمقتول وإذا كانت بعض التشريعات الأوروبية تجعل من قتل الفرع للأصل ظرفا مشددا للعقاب (انظر المادتين ٢٢٩، ٣٠٢ من ق.ع. الفرنسي) والبعض الآخر يطبق هذا العذر على الأب إذا قتل ابنته والأخ إذا قتل أخته، دون أن يشمل حالة الابن الذي يقتل أمه (انظر المادة ٥٨٧ ق.ع. الإيطالي) فمن باب أولى في بلد إسلامي يجب ألا يستفيد من هذا العذر المخفف.

ثانيا: مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا: تكمن في هذا الشرط الحكمة من تخفيف العقاب على الزوج المخدوع الذي تذهله المفاجأة فتفقد السيطرة على نفسه فيندفع على ارتكاب جريمته. ويقصد بالتلبس في هذه الحالة مشاهدة جريمة الزنا أثناء ارتكابها بالفعل، أو مشاهدة المجني عليها وشريكها في ظروف تنبئ

(١) انظر المواد ٥٦٢ لبناني، ١٥٣ كويتي، ٣٧٥ ليبي. ولم تفرق بعض التشريعات الأوروبية بين الزوجين. انظر المواد ٤١٣ بلجيكي، ٥٨٧ إيطالي، ٣٧٢ برتغالي وفي القانون الإيطالي يستفيد من العذر الوالد إذا قتل ابنته أو الأخ إذا قتل أخته (م ٥٨٧).

(٢) تنص المادة ٢/٣٩٤ على أنه "ويسري هذا الحكم على من فاجأ إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته متلبسة بجريمة الزنا.

بذاتها، وبما لا يدع مجالاً للشك عقلاً في أن الزنا قد وقع^(١). والحكمة من التخفيف، وواقع الحال يؤيدان إلى القول إن المفاجأة قاصرة على الزوج دون الزوجة لأن الزوجة دائماً تفاجأ حينما تضبط متلبسة بالزنا، أما الزوج فقد تكون الواقعة مفاجأة له وقد لا تكون. وتتحقق المفاجأة كاملة إذا كان الزوج لا يشك أبداً في عفة زوجته وإخلاصها له، كما تتحقق أيضاً في حالة ما إذا ساوره الشك في سلوكها، فقام متخفياً يراقبها عن كثب ليقطع دابر هذه الظنون ببرد اليقين، ثم فاجأها على غفلة منها فإذا هي متلبسة بالزنا فأجهز عليها. وهذه الحالة تقودنا إلى التساؤل عن إمكانية استفاضة الزوج من العذر إذا توافر لديه سبق الإصرار والترصد. الظاهر يقول إن سبق الإصرار والترصد الذي لا يفترض تفكيراً هادئاً يستغرق وقتاً يتنافى مع الاستفزاز الناتج عن المفاجأة والمؤدي إلى ارتكاب القتل في الحال. لكن الحقيقة لا تمنع من قيام العذر مع سبق الإصرار وذلك في الفرض السابق ذكره ففي هذا الفرض لم ينف سبق الإصرار قيام عنصر المفاجأة المؤدي إلى حالة الثورة والغضب التي دفعته إلى قتلها. فحالة الشك المعلقة على شرط التأكد تقع في منطقة وسط بين حالة اليقين من إخلاص الزوجة والتي تتحقق بها المفاجأة الكاملة للزوج. وحالة اليقين من سوء سلوكها والتي تنفي المفاجأة فلا يتحقق بشأنها العذر المخفف. فإذا

(١) انظر نقض ٢٤ فبراير ١٩٥٣، مجموعة أحكام النقض، س ٤، رقم ٢٠٧، ص ٥٦٦.
وقد حكم تطبيقاً لذلك بأن الزوجة تكون متلبسة بالزنا إذا شاهد الزوج رجلاً متخفياً تحت السرير وخالعا حذاه وكانت الزوجة قد تلكأت في فتح الباب، وعند قدومه كان لا يسترها شيء إلا قميص النوم (نقض ٣ ديسمبر ١٩٣٥، مجموعة القواعد القانونية ج ٣، رقم ٤٠٩ ص ١٥٣)، وقضي كذلك بأنه إذا دخل الزوج على المتهمه وشريكها فجأة، فإذا هما بغير سراويل وقد وضع وضعاً ملابسهما الداخلية بجوار بعض، وحاول الشريك الهروب عند رؤيته (نقض ١٧ مارس ١٩٤٠، مجموعة القواعد، ج ٥، رقم ٧٠، ص ١٤٢).

أقدم الزوج في الحالة الأخيرة على قتل زوجته فلا ينطبق عليه العذر المخفف، وإذا توافر لديه سبق الإصرار والترصد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة للقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد^(١). مما تقدم يتضح لنا أن توافر سبق الإصرار لا يمنع من تحقيق المفاجأة وتطبيق العذر المخفف على الزوج القاتل، وهو ما يذهب إليه الفقه في فرنسا^(٢)، ومصر^(٣) وتقضي به كذلك محكمة النقض المصرية. ففي حكم قديم قضت بتوافر العذر المخفف للزوج في قضية تتلخص وقائعها أن شخصا أحس بوجود علاقة غير شريفة بين زوجته ورجل آخر فأراد أن يقف على جلية الأمر بعد أن سأل زوجته فأنكرت، فتظاهر بأنه ذاهب إلى السوق وكمن في المنزل حتى حضر العشيق واختلى بالزوجة وأخذ يراودها ويداعبها إلى أن اعتلاها حينئذ برز الزوج من مكمنه وانهاled على الشريك طعنا بالسكين حتى قتله.^(٤)

ويلاحظ أنه إذا كان قانون العقوبات في كل من مصر وفرنسا والمغرب قد قصر العذر المخفف على حالة تلبس الزوجة، فإن تشريعات لبنان والكويت

(١) يضاف إلى ذلك أن صياغة نص المادة ٢٣٧ تجيز القول بإمكانية اجتماع سبق الإصرار مع المفاجأة حيث بدأ النص بالقول " من فاجأ...." ولم يقل " من فوجئ" كما هو الحال في نص المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات الليبي.

(2) Garçon: art 324 .no. 25; Garraud.T.2.no 878

(٣) الدكتور حسن أبو السعود: رقم ١٥٨ ص ١٧٩؛ الدكتور محمود مصطفى، رقم ٢١٢ ص ٢٣٧؛ الدكتور رعوف عبيد، ص ٨٩؛ الدكتور رمسيس بهنام رقم ٦٠، ص ٢٧٥؛ الدكتور محمود نجيب حسنى رقم ٥٤١، ص ٢٩٩؛ الدكتور عبد المهيمن بكر، رقم ٢٧٦ ص ٦٠٨؛ الدكتور جلال ثروت، رقم ١٩٩، ص ٢٦٣؛ الدكتور عوض محمد، رقم ٨٢ ص ١١٥؛ الدكتور عمر السعيد رمضان، رقم ٢٤٢، ص ٣٨٣؛ الدكتور محمد عبد الغريب، ص ٣٥٥.

(٤) نقض ٣ نوفمبر ١٩٢٥ المحاماة س ٦ رقم ٢٩٦ المجموعة الرسمية س ٢٨ رقم ٧.

وليبييا، كما رأينا تجعل التلبس يتسع لحالة الأم أو الأب الذي يرتكب القتل تحت تأثير الاستفزاز الناتج عن التلبس بالزنا.

ثالثا: وقوع القتل في الحال: ويشترط أخيرا أن يقع القتل عند حدوث المفاجأة بحالة التلبس. وهذا الشرط يستمد وجوده من الحكمة من تخفيف العقاب. ومن صريح نص المادة ٢٣٧ بقولها "وقتلها في الحال هو ومن يزني بها". فالحكمة من التخفيف في حالة الثورة النفسية الناتجة عن المفاجأة، فلو زالت هذه الحالة ثم أقدم الزوج بعد ذلك على ارتكاب جريمته فلا ينطبق العذر المخفف^(١). وليس معنى ذلك أن يقتلها وشريكها لحظة مشاهدتهما في حالة التلبس، فقد يقتضي الموقف أن يسرع وهو في حالة الثورة النفسية إلى مكان مجاور بحثا عن سلاح لتنفيذ جريمته، فلا يمنع مرور هذا المدى الزمني القصير من توافر العذر^(٢). وتقدير توافر هذا الشرط من عدمه أمر يخضع لتقدير قاضي الموضوع.

*طبيعة العذر المخفف:

تقضى المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على الزوج القاتل لزوجته أو شريكها في حالة التلبس بالزنا الحبس بدلا من العقوبات المقررة لجناية القتل. وقد ثار التساؤل على طبيعة هذا العذر القانوني المخفف هل هو شخصي أم عيني؟ وهل يغير من وصف الجريمة فيجعلها إلى مجرد الجنحة أم يبقى لها وصف الجناية رغم العقوبة المخففة؟ يكاد الإجماع ينعقد في الفقه المصري،

(١) انظر نقض ٢١ ديسمبر ١٩٤٨، مجموعة قواعد النقض في ٢٥ عاما، رقم ٢٦ ص

٨٥٠، نقض أول نوفمبر ١٩٧٦، مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ص ٨١٧.

(٢) الدكتور رمسيس بهنام، رقم ٦١ ص ٢٧٧.

ويؤازره القضاء على أن العذر القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات هو عذر شخصي بغير وصف الجريمة من الجنائية إلى الجنحة. (١)، (٢)

فهو من ناحية عذر شخصي لأن الحكمة من العقاب كما رأينا ترجع إلى ظرف خاص بالزوج الذي أفقده هول المفاجأة قدرته على التحكم في نفسه فاندفع إلى ارتكاب جريمته تحت تأثير ثورة الغضب. فهو مرتبط إذن بالحالة النفسية للزوج وليس بماديات الجريمة في ذاتها. ومن ناحية أخرى فإن هذا العذر يغير من وصف الجريمة فيقلبها من جنائية إلى جنحة: فبالرغم من أنه من الظروف الشخصية والتي لا تؤدي كمبدأ عام إلى تغيير وصف الجريمة بالرغم من تغيير نوع العقوبة، إلا أن الفقه يذهب وهو ما نؤيده إلى أن العذر الذي قرره المادة ٢٣٧ عقوبات بحكم طبيعته القانونية الملزمة من شأنه إنشاء جريمة من نوع خاص "sui generis" عقوبتها طبقا للنص المذكور عقوبة الجنحة لا الجنائية، مما يبنني عليه القول إنه يقتضي تغيير وصف الجنائية إلى جنحة، لأن الأساس في

(١) الدكتور أحمد أمين ص ٥٦٧، الأستاذ جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية ج ٤ رقم ٧٦٩، الدكتور حسن أبو السعود رقم ٤٩ ص ١٧٠، الدكتور رعوف عبيد ص ٩١، الدكتور رمسيس بهنام: النظرية العامة للقانون الجنائي، رقم ٨١، ص ٦٤٩ والقسم الخاص رقم ٥٨ ص ٢٧٤؛ الدكتور محمود نجيب حسني، رقم ٥٣٣، ص ٣٩٥ والقسم العام رقم ٤٩٧ ص ٤٤٦؛ الدكتور عبد المهيم بكر، رقم ٢٧٢ ص ٦٠٥؛ الدكتور عوض محمد، رقم ٨٥، ص ١٢١؛ الدكتور محمد محي الدين عوض، القانون الجنائي ٧٥، ١٩٧٦، ص ١٠٣؛ الدكتور أحمد فتحي سرور، رقم ٣٨١، ص ٥٨٦؛ الدكتور عمر السعيد رمضان، رقم ٣٤٤، ص ٢٨٦؛ الدكتور جلال ثروت، رقم ١٩٥ ص ٢٦؛ الدكتور أحمد حافظ نور، جريمة الزنا في القانون المصري والمقارن، رسالة جامعة القاهرة ١٩٥٨، ص ٣٩٢.

(٢) نقض ١٠ أبريل، الشرائع ٢ ص ٢٥٩، نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٣، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٢٧٠، ص ٢٥٠.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٦٠

تحديد نوع الجريمة هو العقوبة المنصوص عليها قانوناً، وهي في حالتنا هذه عقوبة الجنحة، ولا يملك القاضي أن يحكم بغيرها عند توافر شرط العذر المخفف. (١)

وتؤيد محكمة النقض وجهة نظر الفقه بقولها إن الطريقة التي اتبعتها القانون المصري تثبت بوضوح أن هناك حاجة إلى الوضوح، أن القتل المقترن بهذا العذر في اعتبار الشارع المصري يكون جريمة مستقلة في حد ذاتها، وأن المعاقبة عليها بعقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب. (٢)

ويترتب على اعتبار هذا العذر ظرفاً شخصياً بغير من وصف الجريمة فتصير جنحة بدلاً من جنائية عدة نتائج منها: أولاً: تعدد الفاعلين وكان من بينهم الزوج فلا يستفيد من التخفيف إلا الزوج دون الآخرين، تطبيقاً لنص المادة

(١) انظر المراجع المشار إليها أعلاه، وانظر عكس ذلك: الدكتورين كامل مرسى والسعيد، شرح قانون العقوبات المصري الجديد، ١٩٤٣، ص ٣١٣، الدكتور حسنين عبيد، جرائم الاعتداء على الأشخاص، رقم ٥٥.

(٢) نقض ١٠ أبريل ١٩١٥ المشار إليه. وفي حكم آخر قضت بأن القانون إذ نص في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على أن من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤، ٢٣٦، وقد أفاد أنه جعل من جريمة القتل العمد أو الضرب المفضي إلى الموت إذا اقترنتا بالعذر المنصوص عليه في تلك المادة، جريمة مستقلة أقل جسامة منها معاقبا عليها بالحبس.. (وأن) الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ ع هي جنحة بحكم القانون، لأنه فرض لها الحبس كعقوبة أصلية ولم يجعل للقاضي تخفيض العقوبة كما هو الشأن في الظروف القضائية المخففة وفي الأعدار القضائية التي تجيز للقاضي أن يحكم بعقوبة الجنائية أو بعقوبة الجنحة"، انظر نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٣، مشار إليه.

٣٩ عقوبات والتي تقضي بأنه "إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة فلا تتعدى آثارها إلى غيره منهم".

ثانياً: إذا ساهم مع الزوج شريك بالتحريض أو المساعدة فلا يستفيد من التخفيف إلا إذا كان يعلم بأسباب استفزاز الزوج، وذلك إعمالاً بنص المادة ٤١ عقوبات بقوله "لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال"^(١). ثالثاً: إذا كان الزوج شريكاً للفاعل الأصلي في جريمة قتل الزوجة المتلبسة بالزنا فلا يستفيد من العذر المخفف تطبيقاً للقواعد العامة في المساهمة التبعية والفاضية بأن الشريك يستعير إجرامه من الفاعل الأصلي، وجريمة الفاعل في هذه الحالة تعتبر جنائية قتل فيكون الزوج شريكاً في هذه الجنائية^(٢). رابعاً: لا عقاب على الشروع في جريمة يتوافر فيها عناصر العذر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ ع، لأنها تعد جنحة ولا عقاب على الشروع في الجنحة إلا بنص "انظر المادة ٤٧ عقوبات". خامساً: يطبق على هذه الجريمة أحكام الجرح فيما يتعلق بالعود، وبتقادم الدعوى الجنائية، وبتقادم العقوبة الصادرة فيها. سادساً: أن المحكمة المختصة بنظر القتل المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ ع هي محكمة الجرح.^(٣)

(١) الدكتور رعوف عبيد، ص ٩٤؛ الدكتور محمود نجيب حسني، رقم ٥٣٦، ص ٣٩٦؛ الدكتور عوض محمد، رقم ٨٥ ص ١٢١، عكس ذلك الدكتور محمود مصطفى، القسم الخاص، رقم ٢١١، ص ٢٣٦.

(٢) الدكتور رعوف عبيد، ص ٩٤؛ الدكتور أحمد فتحي سرور، رقم ٣٨٠، ص ٥٨٤؛ الدكتور عوض محمد رقم ٨٥ ص ١٢١، عكس ذلك الدكتور محمود مصطفى، رقم ٢١١، ص ٢٣٦.

(٣) انظر نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٣ مشار إليه.

*** الأثر القانوني المترتب على توافر العذر المخفف:**

إذا توافرت الشروط اللازمة لقيام العذر وجب على القاضي أن يحكم بالحبس بدلا من العقوبات المقررة لجناية القتل (م ٢٢٧ ع). والعقوبة واحدة سواء قتل الزوج زوجته وحدها أو شريكها وحده أو هما معا. ولا يستفيد من التخفيف إلا الزوج متى كان فاعلا، ويستفيد شريكه إذا كان عالما بسبب الجريمة لدى الزوج وذلك على النحو المبين فيما تقدم. وتطبق العقوبة المخففة سواء ارتكب الزوج القتل أو الجرح أو الضرب المفضي إلى الموت، ومن باب أولى يستفيد من التخفيف إذا ارتكب ضربا أفضى إلى عاهة مستديمة.

وفي التشريعات العربية نجد أن قوانين العقوبات في كل من ليبيا والمغرب والكويت تعتبر كذلك هذا العذر من الأعذار المخففة للعقاب^(١)، وتقضي على الزوج بعقوبة الحبس^(٢)،^(٣). إلا أن قانون العقوبات اللبناني يقرر مانعا من موانع العقاب للزوج القاتل، ويستفيد من هذا المانع كذلك الأخ أو الابن أو الأب، إذا قتل أخته أو أمه أو ابنته (م ٥٦٢ ع لبناني).

ثانيا: حالة السب غير العلني نتيجة الاستفزاز

تنص المادة ٣٧٨ / ٩ من قانون العقوبات على أنه "يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية.... " من ابتدر إنسانا بسب غير علني". ويستخلص من هذا النص أن المشرع اعتبر

(١) انظر المواد ٣٧٥ لبيي، ٤١٨ مغربي، ١٥٣ كويتي

(٢) ويضيف قانون الجزاء الكويتي الغرامة كعقوبة تغييره مع الحبس

(٣) كما أن التشريع الليبي لا يعاقب على مجرد الضرب أو الإيذاء البسيط في هذه الحالة

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٦٣

"ابتدار المتهم للمجني عليه بالسب ركنا في جريمة السب العلني. ويقصد بالابتدار ألا يكون الجاني قد استفز إلى السب نتيجة لسب وجهه إلى المجني عليه. فإذا وجد الاستفزاز فلا قيام لجريمة السب غير العلني لعدم توافر أحد أركانها. (١)، (٢)

* **الحكمة من امتناع العقاب:** جريمة السب قليلة الأهمية في ذاتها حينما توجه إلى أحد الأفراد^(٣)، وتفقد صفتها غير المشروعة تماما حينما يكون الدافع إليها الاستفزاز الصادر من المجني عليه والمتمثل في ابتدار المتهم بالسب.

الشروط اللازمة لامتناع العقاب:

أولاً: أن يكون الاستفزاز صادراً من المجني عليه نفسه وبتخاذ صورة السب وموجهاً إلى شخص الجاني، فلا يجوز للمتهم في سب غير علني الاحتجاج بالاستفزاز الصادر من شخص آخر غير المجني عليه، أو باستفزاز

(١) انظر الدكتور: محمود مصطفى، القسم الخاص، ص ٣٩٤؛ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم الخاص، رقم ٩٧١؛ الدكتور عمر السعيد رمضان، القسم الخاص، رقم ٣٥٩؛ الدكتورة فوزية عبد الستار، القسم الخاص، رقم ٦٨٥؛ الدكتور حسنين عبيد، القسم الخاص، رقم ١٤٣.

(٢) وفي ذلك تقول محكمة النقض "يشترط للسب المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات (تقابل حالياً المادة ٩/٣٧٨ ع) أن يكون مرتكب السب قد ابتدر المجني عليه بالسب أي ألا يكون قد ألجئ إلى السب رداً على سب موجه إليه، مما يعتبر معه الاستفزاز عذراً مبرراً للسب في هذه الحالة" انظر نقض ٧ أكتوبر ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٤٠ ص ٦٤٨.

(٣) السب غير العلني مخالفة عقوبتها الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيهاً (م ٣٧٨ / ٩ ع) وقبل سنة ١٩٨١ كانت العقوبة المقررة الحبس الذي لا تزيد مدته على أسبوع أو الغرامة التي لا تجاوز جنيهاً واحداً.

اتخذ صورة أخرى غير السب كالضرب والجرح، أو الرد بالسب على سب لم يوجه إليه شخصيا بل وجه إلى صديق أو قريب له.

ثانيا: التعاصر بين السب المتبادل: فيجب أن ترتكب جريمة السب تحت تأثير الاستفزاز الصادر من المجني عليه، وأن تقع الجريمة عقب الاستفزاز وقبل مضي فترة تسمح باسترداد الجاني لهوئه.

المطلب الثالث

الآثار القانونية لعذر الاستفزاز

للاستفزاز آثاره القانونية سواء بالنسبة للمسئولية الجنائية، أم المدنية. في مجال المسئولية الجنائية، نجد أن التشريعات التي تنص على الاستفزاز تعتبره ظرفا مخففا للعقاب^(١)، وفي بعض الحالات يصير مانعا من موانع العقاب^(٢). وقد يغير من وصف الجريمة كما هو الحال في القانون الإنجليزي فيحولها من القتل العمد "Murder" إلى القتل غير العمد "Manslaughter"^(٣). وفي مجال المسئولية المدنية يعتبر الاستفزاز خطأ مدنيا يترتب عليه إنقاص مبلغ التعويض المطلوب من المتهم^(٤).

(1) Garraud: Traité. T.2. no. 823 p.735

(٢) انظر المواد: ٣٣٧ ع مصري، ٢٥٢ ع لبناني، ٣٢٦ ع فرنسي.

(٣) م ٥٦٢ ع لبناني، ٩/٣٧٨ ع مصري.

(٤) عكس ذلك في فرنسا حيث لا يؤدي الاستفزاز إلى تغيير وصف الجريمة من الجنائية إلى جنحة بالرغم من الحكم على المتهم بعقوبة الجنحة. انظر نقض فرنسي:

Crim.17 Jan. 1833. S. 1833.1.413

انظر تطبيقا لذلك حكم محكمة النقض الفرنسية:

Crim. 21 Jan. 1973. D. 1974. p. 25. note Doll.

المبحث الثاني

رضاء المجني عليه بوقوع الجريمة

*تمهيد وتقسيم:

يسود الاعتقاد لدى جمهور الناس على أن الجريمة تمحى متى رضي المجني عليه بوقوعها. وكان القانون الروماني يطبق القاعدة الشهيرة "Volenti non fitinjuria" على الجرائم الواقعة على الأشخاص، وبمقتضاها لا تقوم الجريمة إذا قبل المجني عليه مقوما بوقوعها^(١)،^(٢). ويختلف الوضع في القانون الحديث حيث إن الأصل العم فيه أن رضاء المجني عليه لا يؤثر على قيام الجريمة ولا على حق الدولة في العقاب، وإن وجدت بعض الاستثناءات التي ترد على هذا الأصل. وسندرس تباعا المبدأ العام والحكمة منه، ثم نوضح الاستثناءات الواردة عليه ومبرراتها، وأخيرا نتناول الشروط اللازمة لصحة الرضاء في الحالات التي يعتد فيها القانون بهذا الرضاء، وذلك في مطالب ثلاثة.

(1) Donnedieu de Vabres: Traité.no.417.p.241, Merle et vitu: Traité.T.I p.455, Antoun Fahmy Abdou: Le consentement de la victime" Thèse . Paris .L.G.D. J.1971. no. 2. p. 14. J. Paradel: Droit pénal général. Dalloz. 1994. no. 538. p. 563.

(٢) يلاحظ أن القانون الروماني كان يعتبر أن الجرائم الخاصة يتولد عنها حق الانتقام الخاص أو حق حبس الجاني والتصرف فيه. وفي مرحلة لاحقة كان يمكن للجاني أن يحرر نفسه بدفع دية للمجني عليه حتى قبل التنازل عن حقه في الانتقام منه. ومع ذلك فإن بعض الجرائم الواقعة على الأشخاص كالقتل مع سبق الإصرار كان لا يؤثر فيها رضاء المجني عليه أو ممثله.

*A. Fahmy Abdou: Thèse.péc.no.2.p.14

انظر

المطلب الأول المبدأ العام وأساسه

لم يتقرر العقاب أساسا على الجرائم مراعاة للمصالح الخاصة للأفراد وإلا لترتب على رضاء المجني عليه عدم عقاب الفاعل، ولكن سياسة الدولة في التجريم والعقاب تقوم أساسا على اعتبارات المصلحة العامة. ويترتب على ذلك أن رضا المجني عليه كمبدأ عام لا أثر له في قيام الجريمة ومسئولية الفاعل عنها^(١). ويقسم فقهاء الشريعة السلامية الحقوق إلى: حقوق خالصة لله تعالى (أي خالصة للمجتمع) وحقوق خالصة للعبد، وحقوق مشتركة بين العبد وربه. ويقررون أن الحقوق الخالصة لله تعالى لا يجوز التنازل عنها^(٢). ويأخذ نفس الحكم الحقوق المشتركة التي يغلب فيها حق الله على حق العبد^(٣). أما الحقوق الخاصة للعبد أو التي يغلب فيها حق العبد على الله^(٤). فيجوز للأفراد التنازل عنها. ويتطبيق هذا التقسيم في مجال القانون الجنائي الوضعي نجد أنه لا أثر لرضاء الأفراد بالنسبة للجرائم التي تصيب حقا خالصا للمجتمع يتعلق بأمن الدولة الخارجي والداخلي والجرائم المضرة بالمصلحة العامة والسلامة العامة والآداب العامة وبالثقة العامة والجرائم المضرة بالاقتصاد القومي^(٥). وحتى بالنسبة للاعتداء على بعض الحقوق الخاصة بالأفراد فإن المشرع يعاقب

(١) انظر:

Merle et Vitu Traité.T.I.no.404; Donnedieu de Vabres ibid.no.418

والدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق، رقم ٢٦٤؛ الدكتور رمسيس بهنام: القسم العام ٣٨٩؛ الدكتور عوض محمد، القسم العام، ص ١٨٧؛ الدكتور مأمون سلامة، القسم العام، ص ٢٥٢.

(٢) ومثالها حد الردة وحد الشرب.

(٣) ومثالها حد السرقة

(٤) ومثالها القصاص وحد القذف.

(٥) في هذه الجرائم لا يوجد مجني عليه من الأفراد ولا يجوز لممثل الدولة التنازل عنها.

انظر الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق رقم ٢٦٤ ص ٢٥٩.

على الاعتداء عليها رغم رضاء المجني عليه بالجريمة. فالقانون يعاقب على القتل ولو تم بناء على رضاء المجني عليه أو بطلبه إياه وإلحاحه على تنفيذ^(١). كذلك يعاقب القانون على القتل أو الجروح التي تحدث نتيجة المبارزة رغم وقوع هذه الجرائم بناء على رضا مسبق من المتبارزين.^(٢) بل أن القانون يجعل من رضاء المجني عليه أحيانا جريمة في ذاته: فالمرأة التي تستعمل أداة ما لأحداث الإجهاض أو تقبل بقيام غيرها باستعمالها بقصد الإجهاض يحكم عليها بالحبس (م ١٦٢ ع مصري).

المطلب الثاني الاستثناءات ومبرراتها

*تمهيد وتقسيم:

يعتمد القانون أحيانا برضاء المجني عليه ويترتب عليه آثار قانونية هامة وذلك حينما يملك حرية التصرف في الحق أو المصلحة المشمولين بالحماية الجنائية. وتتص بعض القوانين على ذلك فالمادة ٥٠ من قانون العقوبات الإيطالي جاء نصها كالتالي: "لا عقاب على من يصيب بالضرر أو يعرض للخطر حقا برضاء صاحب الحق الذي يملك قانونا التصرف فيه"^(٣) ولم

(١) انظر المواد ٥٥٢ لبناني، ٥٣٨ سوري، ٥٧٩ إيطالي، ٢١٦ ألماني، ٢٣٩

دانماركي، ٢٣٥ نرويجي، ٤١١ أسباني، ٢٤٩ هولندي، ١١٤ سويسري. وإن كانت

هذه التشريعات تخفف العقوبة على الجاني في مثل هذه الحالات . وانظر:

J.Graven :le process de l'euthanasie.Rev.pén. Suisse.1964.p.121

(٢) انظر 1.5.1838.s.1837.15dé.1837.cass.ch,réuni,ibid.no.540p.565;Pradel:

(٣) انظر كذلك المادة ١٨٧ اللبناني ع، المادة ٣٩ من قانون الجزاء الكويتي .

يتضمن قانون العقوبات المصري نصا مماثلا وإن كان استقراء نصوصه يوضح لنا أن القانون يعتد برضاء المجني عليه في بعض الحالات ويجعل منه إما سببا للإباحة أو شرطا لازما للإباحة أو سببا لنفي الركن المادي للجريمة أو قيذا يرد على حق الدولة في العقاب وسنوضح هذه الحالات ونبين الحكمة من تقريرها.

أولاً: رضاء المجني عليه كسبب للإباحة: يجعل القانون أحيانا من رضاء المجني عليه سببا لنفي الصفة غير المشروعة عن الفعل وذلك في الحالات التي يملك فيها الفرد حرية التصرف في الحق ومكنة نقله إلى الغير، فإذا أعطى القانون للفرد هذه السلطة ثم جرم تصرفاته المتعلقة بهذا الحق فإن القانون سيقع في تناقض ينتزه عنه المشرع. والضابط في تحديد الأثر المبيح لرضاء المجني عليه هو معرفة ما إذا كان القانون يعطي له سلطة التصرف في الحق محل الجريمة والتنازل عنه إلى غيره أم لا، ويترتب على ذلك ضرورة معرفة الأحكام التي يخضع لها الحق المعتدي عليه لبيان ما إذا كان رضاء المجني عليه يبيحه أم لا^(١) ويتفق الفقه على أن جانبا من جرائم الأموال يترتب على رضاء المجني عليه فيها إباحة الفعل؛ فجرائم هدم أو تخريب أو إتلاف ملك الغير لا تقوم إذا كان المجني عليه راضيا بتصرف الغير على ملكه. كذلك فإن جرائم التعدي على المزروعات والآلات الزراعية لا تعد الأفعال المكونة لها غير مشروعة، إلا إذا تمت دون رضاء المالك، فإذا وقعت من المالك نفسه أو من الغير برضائه فلا جريمة ولا عقاب (م ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧ع) ونفس الوضع بالنسبة لجرائم انتهاك حرمة ملك الغير (م ١٢٨، م ٣٦٩ - ٣٧٣ع).^(٢)

(١) الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق رقم ٢٦٦

(٢) الدكتور رمسيس بهنام: القسم العام، رقم ٥٢؛ الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق، رقم ٢٦٦؛ الدكتور عوض محمد، القسم العام، رقم ١٦٢؛ الدكتور مأمون محمد سلامة، القسم العام، ص ٢٥٥؛ الدكتور عبد الأحد جمال الدين، القسم العام ص ٥١١؛ الدكتور عبد الرعوف مهدي، القسم العام، ص ٢٩٦؛ الدكتور محمد زكي أبو عامر، القسم العام، رقم ١٤٤، ص ٣٥٩.

والحكمة من اعتبار رضاء المجني عليه سببا للإباحة في هذه الحالات تتمثل في انعدام الضرر الاجتماعي الذي يستدعي تدخل المشرع بسياسة التجريم والعقاب لحماية المصالح التي يراها جديرة بتلك الحماية، فحينما يعطي المشرع للشخص سلطة التصرف في الحق بنفسه أو بنقله للغير فلمصالح يراها جديرة بالاعتبار شريطة ألا يكون في تصرفه هذا مساس بحق الغير سواء تمثل ذلك على صورة إلحاق ضرر به، أو تعريض مصالحه للخطر، ويترتب على ذلك أن المال محل الإلتلاف إذا كان خاضعا لحجز قضائي أو إداري وقام مالكة المعين حارسا عليه بإتلافه فإنه يكون مرتكبا لجريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا (م ٣٢٣ ع) فبرغم أن الحارس هنا هو مالك الشيء وله عليه بحسب الأصل سلطة التصرف فيه على أي وجه، إلا أن هذه السلطة قيدت حينما ترتب على استعمالها الأضرار بحقوق الغير أو تعريض حقوقه للمخاطر والغير هنا هم الدائنون والسلطة القضائية أو الإدارية فيجب على المالك احترام الحجز الموقع منها^(١) نفس الأمر بالنسبة لحق مالك الشيء في إتلافه بأي طريقة أو قبول إتلاف الغير له، إلا إذا ترتب على هذا الإلتلاف الإضرار بحقوق الغير أو تعريضها للمخاطر. فالمالك الذي يشعل النار في محله المسكون أو المعد للسكنى يعاقب إذا ترتب على فعله الإضرار بحقوق الآخرين؛ كإتلاف ممتلكاتهم أو موت شخص، أو كان هدفة من الحريق الإضرار بحقوق المؤمن بهدف الحصول على مبلغ التأمين.^(٢)

(1) F. Alta – Maes: art. préc.no. 18 et s

(٢) انظر

F. Alta Maes: "L'inefficacité du consentement de la victime dans les infractions contre les biens" R.S.C 1984. P. I. spéc. no 15 et S

ثانياً: **رضاء المجني عليه كشرط للإباحة**: يعتد القانون أحياناً برضاء المجني عليه ويجعل منه شرطاً لازماً لإباحة فعل من الأفعال الواقعة على حق من حقوقه التي لا يجوز التصرف فيها بحسب الأصل، ويبرز أثر رضاء المجني عليه كشرط للإباحة في مجال الأعمال الطبية على وجه الخصوص. فالأعمال التي يقوم بها الطبيب على جسم المريض قد تمثل جروحاً أو إعطاء لمواد ضارة وهي أفعال يجرمها قانون العقوبات بحسب الأصل، ولكن تباح هذه الأعمال بشروط منها رضاء المريض وقبوله للعلاج، ولا يعد رضاء المريض هنا سبباً لإباحة الفعل وإلا لجاز له أن يقبل العلاج من أي شخص ولو كان غير طبيب، ولأجيز له كذلك أن يرضى بتدخل الطبيب ولو كان بغير قصد العلاج؛ **ولذلك فمن المستقر أن إباحة عمل الطبيب مشروط بشروط ثلاثة تتمثل في:**

(أ) **إذن القانون**: الرأي السائد فقهاً وقضياً يرد إباحة عمل الطبيب إلى إذن القانون حيث ترخص القوانين واللوائح المنظمة لمهنة الطب لفئة معينة تحمل مؤهلاً علمياً معيناً بمزاولة هذه المهنة ولا تجيز لغيرهم ممارستها^(١) فإذا صدر العمل الطبي على شخص غير مرخص له بذلك فإنه يسأل عن جريمة عمدية^(٢) ولو رضي المريض بتدخله وهذا يبرر لنا أن رضاء المريض ليس هو أساس

(1) Garçon:art.309 à311 .no.83; Donnedieu de Varbres : Traité : no . 424.; Merle et Vitu : Traité T.I.no.407.

الدكتور محمود نجيب حسني، أسباب الإباحة في التشريعات العربية، ١٩٦٢، رقم ٨٣، ص ١١٥؛ الدكتور مأمون سلامة، القسم العام، ص ٢٥٦.

(٢) ويسأل كذلك عن جريمة ممارسة الطب بدون ترخيص.

(٣) انظر: نقض ٢٧ مايو ١٩٣٥، مجموعة القواعد القانونية، ج ٣ رقم ٣٨٢، ص ٤٨٤ نقض ٤ يناير ١٩٣٧، المجموعة السابقة، ج رقم ٣٤ ص ٣١؛ نقض أكتوبر ١٩٣٩ المجموعة السابقة، ج ٤ رقم ٤١٧، ص ٥٨٥؛ نقض ١٣ ديسمبر ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤.

الإباحة وإنما شرط لازم لقيامها. **رضاء المريض:** لا يباح عمل الطبيب إلا إذا رضي المريض عنه فلا يفرض عليه العمل الطبي ولو كان في مصلحته لما في ذلك من المساس بحريته الشخصية وبحقه في عدم المساس بجسمه. (١) ورضاء المريض قد يكون صريحا أو ضمنيا ويجب أن يتم على أساس من العلم بنوع العمل الطبي الذي سيجري على جسمه وقد يصدر عنه الرضا أو عن من يمثله قانونا إن كان غير أهل للرضا (٢) ويترتب على عدم حصول الطبيب على رضا المريض عدم إباحة عمله ولو قصد به علاجه ويسأل في هذه الحالة عن جريمة عمدية. (٣)

(ج) قصد العلاج: يشترط أخيرا لإباحة العمل الطبي أن يقصد الطبيب من تدخله علاج المريض وذلك باستئصال شأفة المرض المصاب به أو وقف تفاقمه وإعمالا لهذا الشرط يسأل المريض عن جريمة قتل عمد إذا وضع نهاية لحياة المريض بمرض عضال ولو تم ذلك بناء على طلب المريض أو إلحاحه وهو ما يقال له "القتل بالشفقة *L'Euthanasie*" (٤) ولو ساعد الطبيب على الانتحار فإن بعض التشريعات تعاقبه على فعلته. (٥) فالقتل للشفقة والمساعدة على الانتحار تنفي من عمل الطبيب قصد العلاج وتخالف مهمته الأساسية وهي المحافظة على حياة الناس وعلى سلامة أجسامهم والتخفيف من

(١) الدكتور محمود نجيب حسني، المرجع السابق، رقم ٨٦، ص ١٢٠.

(٢) انظر فيما بعد الشروط اللازمة لصحة الرضاء الذي يعتد به القانون، ص ٣٥٧.

(٣) يستثنى من ذلك حالة قيام الطبيب بتنفيذ أمر القانون في حالة انتشار وباء في منطقة معينة حيث يفرض القانون نوعا معينا من العلاج على جميع القاطنين في هذه المنطقة.

(٤) انظر:

A .Hunry: " Le problème de la mort par pitié " Rev .Belg .dr.pén 1952-53.p.928;J.Pradel : "sur la bonne mort". Travaux de l'institut de sciences criminelles de Poitiers sur "problès juridiques midicaux et sociaux de la mort".1979,T.1.p.47

(٥) انظر المادة ١٥٨ من قانون الجزاء الكويتي والمواد ٢٢٣ - ١٣، ٣٢٣ - ١٤، ٣٢٣ - ١٥ من قانون العقوبات الفرنسي الجديد.

آلامهم. وينتفي قصد العلاج كذلك ويسأل الطبيب عن عمله إذا أجرى على مريض تجربة علمية هددت حياته أو سلامة جسمه، ولو تم ذلك برضاء المريض^(١) أو قام الطبيب بنقل عضو من أعضاء جسم الإنسان إلى آخره، إذا كان في ذلك خطورة على سلامة جسمه أو صحته^(٢) أو قام ببتتر عضو من أعضاء شخص بقصد التهرب من التجنيد، ففي هذه الحالة ينتفي القصد من العلاج، ولا يبرر عمل الطبيب رضاء المريض أو طلبه لذلك، بل أن الرضاء هنا يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

ثالثاً: انعدام رضاء المجني عليه كعنصر في الركن المادي للجريمة: في بعض الجرائم يعتبر المشرع انعدام رضاء المجني عليه أحد عناصر الركن المادي، ويترتب على ذلك أن توافر الرضاء ينفي هذا الركن فلا تقوم الجريمة. من هذه الجرائم السرقة حيث يبني ركنها المادي على عنصرين: الأول فعلا الاختلاس والثاني عدم رضاء المجني عليه عن خروج المال من حيازته ودخوله في حيازة الغير.^(٣) فإذا رضي بذلك فلا تقوم الجريمة لتختلف الركن

(١) انظر:

J. L Baudouin " Experimentation sur les humains, un conflit de valeurs rapport presente aux Xe journees detude juridique Jean Dabin " Louvain 2-3 Oct. 1980. P. 141.

(2) A.Sharaf El-Dine: Droit de la transplantation d'organes " Thèse Paris. 1975.

والدكتور أحمد شوقي أبو خطوة، القانون الجنائي والطب الحديث، دراسة تحليلية مقارنة لمشروعية نقل وزرع الأعضاء البشرية، ١٩٨٦.

(٣) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن السرقة قانوناً هي: اختلاس السارق ملك غيره بدون رضائه" (نقض ١٤ نوفمبر ١٩٢٩، مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ٣٢٤، ص ٣٧٠) وأن الاختلاس لا يتوافر قانوناً إلا إذا حصل ضد إرادة المجني عليه أو على غير علم منه " (نقض ٨ إبريل ١٩٧٣، مجموعة أحكام النقض س٢٤، رقم ١٠٢، ص ٤٩٣).

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٧٣

المادي فيها^(١) وعلى نفس الأساس نجد أن انعدام الرضا يعد عنصراً في الركن المادي لجرائم الاغتصاب هناك العرض والفعل الفاضح^(٢) وجرائم الخطف والحرمان من الحرية^(٣) وجرائم الاعتداء حرمة الحياة الخاصة^(٤) فلا تقوم الجريمة فيما تقدم من الحالات إذا رضي المجني عليه بسلوك الجاني.

رابعاً: رضاء المجني عليه كقيد إجرائي يرد على حق الدولة في العقاب: في بعض الجرائم التي أشارت إليها المواد ٣، ٩، ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣١٢ من قانون العقوبات، يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ضد الجاني بضرورة تقديم شكوى من المجني عليه. وهذه الجرائم منها ما يتعلق بالشرف والاعتبار كجرائم سب شخص ذي صفة عامة (م ١٨٥ ع)، القذف العلني (م ٣٠٣ ع)، السب العلني (م ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ ع) ومنها ما يتعلق بالعرض كجرائم: زنا الزوجة (م ٢٧٤ ع)، زنا الزوج (م ٢٧٧ ع)، الفعل الفاضح غير العلني (م ٢٧٩ ع) ومنها ما يتعلق بالمال كجرائم: السرقة بين الأصول والفروع والأزواج (م ٣١٢) وامتناع المحكوم

(١) انظر الأستاذ أحمد أمين: المرجع السابق ص ١٤٦؛ الدكتور محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات اللبناني القسم العام، ١٩٨٤ رقم ٢٦٨ ص ٢٦٢؛ الدكتور فوزية عبد الستار: القسم الخاص، ١٩٨٢ رقم ٧٧٧، ص ٦٩؛ الدكتور محمد زكي أبو عامر: قانون العقوبات القسم العام ١٩٨٦ رقم ١٤٢ ص ٣٥٧. يرى جانب من الفقه بأن توافر الرضاء في جريمة السرقة لا يهدم الركن المادي فيها بل ينفي عن الفعل صفة عدم المشروعية ويتوافر به سبب الإباحة انظر: الدكتور السعيد مصطفى السعيد: القسم العام ص ٢٤١؛ الدكتور رعوف عبيد، القسم الخاص ص ٣١٤؛ الدكتور أحمد فتحي سرور: القسم العام ص ٣١٨؛ الدكتور مأمون سلامة: القسم العام، ص ٢٥٥.

(٢) انظر المواد: ٢٦٧ - ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٧٩ عقوبات.

(٣) انظر المادة: ٢٨٠ وما بعدها من قانون العقوبات

(٤) انظر المادتين ٣٠٩ مكرراً (أ) من قانون العقوبات.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٧٤

عليه بالنفقة عن تنفيذ الحكم الصادر بها رغم قدرته على الوفاء بها وبعد التنبيه عليه بدفعها (م ٢٩٣ع).

وتوقف تحريك الدعوى الجنائية في هذه الجرائم على شكوى المجني عليه، أو توقف الاستمرار فيها نتيجة صفة في الجاني مفاده أن رضاء المجني عليه ولو كان لاحقاً لوقوع الجريمة يحدث أثراً قانونياً هاما إذ يقيد حق الدولة في اقتضاء العقاب من الجاني^(١) ويؤدى عملاً الدور الذي يقوم به العذر القانوني المانع من العقاب، لأن الرضاء السابق أو المعاصر أو اللاحق على ارتكاب الجريمة العقاب أو من استمرار السير فيها، وبالتالي عدم إمكانية توقيع العقوبة على الجاني رغم توافر عناصر المسؤولية الجنائية بشأنها.^(٢)

والحكمة من تعليق تحريك الدعوى الجنائية في هذه الجرائم على تقدم المجني عليه بشكوى لا يعني أنها تحمي حقوقاً شخصية بحتة بل تحمي كذلك حق المجتمع، ولكن المشرع وازن بين المصلحتين وغلب مصلحة المجني عليه على مصلحة المجتمع.^(٣)

(١) انظر الدكتور عبد الفتاح الصيفي: حق الدولة في العقاب، ط٢، ١٩٨٥، ص ٢٦٩ بعدها.

(٢) قارن الدكتور رمسيس بهنام: القسم العام - ص ٢٩٣، ٢٩٥.

(٣) من ذلك جريمة الزنا مثلاً فلا تتضمن فقط عدواناً علي حق الزوج أو الزوجة، بل تؤدى إلى العدوان علي حقوق الزوجية، وإشاعة الفاحشة بين أفراد المجتمع، وبالتالي تضر بحق المجتمع ككل. وهو ما تؤكدته محكمة النقض بقولها: "أن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزواج وأولاده وعائلته فقد رأى المشرع في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها" نقض ١٩ مايو ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٥٩

المطلب الثالث

الشروط اللازمة لصحة الرضاء

لكي يعتد القانون بالرضاء الصادر عن المجني عليه ويترتب عليه آثاره القانونية في الحالات التي أشرنا إليها فيما تقدم ينبغي أن تتوفر فيه عدة شروط:

أولاً : أن يكون صادراً ممن هو أهل للرضا: فيجب من ناحية أن يصدر الرضاء عن شخص متمتع بملكتي الإدراك والتمييز، ويترتب على ذلك عدم الاعتماد برضاء صادر عن مجنون أو معتوه أو صبي دون السابعة من عمره^(١) ومن ناحية أخرى أن يكون الرضاء صادراً عن شخص بلغ السن التي يتطلبها القانون. وتقدير السن يختلف من قانون إلى آخر، يل ويختلف من حالة إلى أخرى في ذلك الفرع القانوني الواحد^(٢) ويشترط في الرضاء أخيراً أن يصدر عن صاحب الحق نفسه، أو من يمثله قانوناً، على وجه الخصوص في حالة الضرورة.^(٣)

ص ٤٧١). وانظر كذلك الدكتور محمود نجيب حسني: المرجع السابق رقم ٢٧٠ ص ٣٦٣؛ الدكتور عوض محمد: القسم العام ص ١٩١ ونسجل في هذا المقام أن جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية يغلب فيها حق الله (أي حق المجتمع) على حق الفرد وبالتالي فلا وجود لهذا القيد الإجرائي في الشريعة الإسلامية لأن الأفراد لا يملكون التنازل عن الحقوق الخالصة لله أو عن تلك التي يغلب فيها حق الله على حق العبد.

(1) J.Pradel; Droit pénal général. 9 éd. 1994. No. 545. P. 568

(٢) ففي جرائم الاعتصاب وهتك العرض لا يعتد القانون برضاء الحق عليه الذي ينفي الركن المادي للجريمة إلا إذا صدر عن شخص لا يعتد القانون برضاء المجني عليه الذي ينفي الركن المادي للجريمة إلا إذا صدر عن شخص تجاوز الثامنة عشرة من عمره.

(٣) فرضاء المريض يعمل الطبيب قد يصدر عن من يمثله قانوناً إذا كان غير مميز أو كان فاقد الوعي أو لا تسمح له ظروفه الصحية بإعطاء مثل هذا الرضاء. انظر الدكتور محمد السعيد رشدي: عقد العلاج الطبي، ١٩٨٦، ص ١١١ وما بعدها.

ثانياً: أن يكون صادراً عن إرادة غير معيبة: فالرضاء الصادر بناء على غلط أو تدليس أو إكراه لا قيمة له من الناحية القانونية. فالمريضة التي تقبل فحص الطبيب لها، لا يمتد رضاؤها إلى الأفعال الماسة بعرضها التي ارتكبتها على جسمها أثناء الكشف عليها. وتسليم ماله لآخر نتيجة الاحتيال يعد نصبا رغم أن التسليم قد تم طواعية.

ثالثاً: أن يكون سابقاً أو معاصراً للفعل: والحكمة من استلزام هذا الشرط ترجع إلى أن الرضاء المبيح للفعل المكون للجريمة أو الذي يترتب عليه هدم الركن المادي فيها يجب أن يسبق ارتكابها أو على الأقل يكون مواكباً لها حتى يحدث هذا الأثر القانوني، أما الرضاء اللاحق على وقوع الجريمة فلا يبيحها أو ينفي ركنها المادي^(١) وإن كان القانون قد أجاز استثناء الاعتداد بالرضاء اللاحق وإعمال أثره كقيد إجرائي يمنع النيابة العامة من تحريك الدعوى الجنائية في بعض الجرائم قبل تقديم شكوى أو طلب من المجني عليه على نحو ما أسلفناه.

رابعاً: أن يكون غير مخالف للنظام العام أو الآداب: فلا يعتد برضاء المريض بوضع نهاية لحياته عن طريق شخص آخر ولو تم بناء على إلحاحه لأن ذلك مخالف للنظام العام. كما لا يعتد برضاء الأنثى التي تقبل علانية المساس بعورتها لمخالفة ذلك لحسن الآداب.

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: المرجع السابق رقم ٢٧٢، ص ٢٦٤؛ الدكتور عوض محمد: المرجع السابق، رقم ١٧٠، ص ١٩٩؛ الدكتور جلال ثروت: النظرية العامة لقانون العقوبات، ص ٢٩٧.

المبحث الثالث

دور المجني عليه في مجال الدفاع الشرعي

* تمهيد وتقسيم:

سنوضح من ناحية الدور الذي قام به المضرور (البادئ بالعدوان) في إلحاق الأذى بنفسه من أفعال الدفاع التي أباحها القانون إعمالاً لحق الدفاع الشرعي، ومن ناحية أخرى الحالة التي يثار بشأنها السؤال عما إذا كنا بصدد حالة من حالات الدفاع الشرعي وهو سبب من أسباب الإباحة أم حالة الاستفزاز وهو لا يعدو أن يكون سبباً لتخفيف العقاب على المتهم.

أولاً: تسبب المعتدى في إلحاق الأذى بنفسه:

يقتضي الدفاع الشرعي استعمال القوى اللازمة لمنع خطر حال غير مشروع يهدد حقاً تكفل القانون بحمايته. ويبدو دور المجني عليه ونقصد به هنا الشخص الذي تحمل أفعال الدفاع أنه قد تسبب وبطريقة غير مشروعة في وقوع الضرر عليه، لأنه بدأ أو كان على وشك البدء في العدوان على حق المستهدف بالاعتداء عليه، فتلقى كرد فعل طبيعي لذلك أضراراً أصابته من أفعال الدفع سواء في نفسه أو في سلامة جسمه أو في ماله.

وقد أباح القانون أفعال الدفاع بالرغم من أنها تكون جرائم بحسب الأصل، حيث وازن بين حقين: حق المعتدي وحق المعتدى عليه، فكفل حق المعتدى عليه ووفر له الحماية اللازمة، وأسقط هذه الحماية عن حق المعتدي الذي يعتبر باعتدائه قد رضي مقدماً بإسقاط هذه الحماية القانونية عن أي حق من حقوقه يصاب بأضرار من جراء أفعال الدفاع. يضاف إلى ذلك أن المهدد بالعدوان قد قام في وقت استحاله عليه الاستعانة بحماية السلطة له برد فعل

طبيعي يصعب السيطرة عليه استجابة لغريزة المحافظة على كيانه وحقه في البقاء بتوجيه أفعال الدفاع إلى معتد أثيم حماية لحق مشروع مهدد بعدوان غير مشروع.^(١)

وينبغي على ما تقدم أن الخطر الذي يهدد الشخص إذا كان مشروعاً لا يحق له أن يرد عليه بالعدوان تحت دعوى استخدام حقه في الدفاع الشرعي. فلا يجوز الاحتجاج بالدفاع الشرعي ضد من توافر لديه سبب للدفاع الشرعي. كما لا يجوز الاحتجاج بالدفاع الشرعي ضد من يستعمل حقه المقرر قانوناً كحق الأب في تأديب أبنائه، لا يعطي للابن حق الرد عليه بحجة أنه في حالة الدفاع الشرعي، بل أن القانون يلزم الابن - خلافاً للأصل - أن يفر من أبيه إذا تجاوز حدود التأديب، عندما يكون الهرب هو الوسيلة الوحيدة للفرار من هذا التجاوز. ولا يقبل الاحتجاج بالدفاع الشرعي ضد أحد مأموري الضبط القضائي عند تنفيذه لأمر القانون ولو تخطى حدود وظيفته بحسن نية إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول (المادة ٢٤٨ ع).

والدفاع الشرعي كسبب لإباحة كل أفعال الدفاع اللازمة لرد الاعتداء يعطي لمن يستعمل حق الدفاع عن نفسه أو عن غيره ضد عدوان يستهدف النفس أو الغرض أو المال (م ٢٤٥ ع). فيبيح كل وسيلة لازمة لدرء العدوان أو خطره سواء أكانت القتل أم الضرب أم الجرح أم إتلاف الأموال. ولكن نظراً لخطورة القتل العمد فقد حدد القانون الحالات التي جوز فيها الالتجاء إليه

(1) J.P. Delmas Saint-Hilaire: "Faits justificatifs" J.Classeur Pen. Art 377 a 329. No. 61 ET 62.

والدكتور رمسيس بهنام: القسم العام، رقم ٤٩، صفحة ٣٤٦.

دفاعا عن النفس إلا في الحالات الآتية: فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة، والاعتصاب وهتك العرض بالقوة، واختطاف إنسان (م ٢٤٩ع) ولا يجوز القتل دفاعاً عن المال إلا في حالات أربع: جناية الحريق العمد، جناية السرقة، الدخول ليلاً في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته، وفعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة (م ٢٥٠ع).

ومن الحالات التي تبرز دور المجني عليه في وقوع الجريمة واستناد المتهم إلى حالة الدفاع الشرعي ما يقال له (الدفاع الإيجابي) باستخدام الوسائل الميكانيكية للدفاع عن الأموال^(١)، حيث تؤدي هذه الوسائل وظيفتها آلياً دون تدخل من قبل صاحب الحق، فتصيب المعتدي بأضرار قد تؤدي بحياته، فهل يستطيع صاحبها الاستناد إلى حالة الدفاع الشرعي؟^(٢) لمعالجة هذه المشكلة ذهبت المحاكم الفرنسية مذاهب شتى: فبعضها حكم بإدانة صاحب المال بجريمة الضرب أو الجرح العمد أو غير العمد، والبعض الآخر قضى بعقابه بتهمة القتل العمد أو غير العمد، واستندت بعضها إلى حالة الدفاع الشرعي لتبرئة ساحة المتهم^(٣). ومذهب المحاكم الفرنسية في مواجهة هذه المشكلة يوضح لنا بجلاء مدى صعوبتها ومشقة إيجاد حل حاسم لها. وهدف إثارتها ليس لمناقشتها تفصيلاً ولكن لإبراز نقطة أساسية هي دور المجني عليه في

(1) J. Pradel: "La défense automatique des biens". Melanges Bouzat. 1980. p. 217

(٢) انتشرت هذه الظاهرة على وجه الخصوص في الربع الأخير من القرن الماضي في البلاد الغربية وذلك نتيجة لتزايد الإحساس بالخوف بسبب ارتفاع معدلات السرقة وعجز السلطة عن وقف هذا التصاعد أو توفير حماية فعالة لأموال الناس.

J.Pradel: art. Prec. 219

انظر

* J.Pradel: art. Prec. P. 221. et s.

(٣) حول هذا القضاء . انظر:

إحداث الضرر الواقع عليه، حيث ذهب مختارا إلى مكان الجريمة ففوجئ بالرد الآلي على عمله غير المشروع بصورة أصابته بأضرار تختلف جسامتها من حالة إلى أخرى. وقد عبرت عن ذلك بجلاء إحدى المحاكم البلجيكية بقولها: "لا ينكر على المالك حقه في المحافظة على أمواله بكل الوسائل المشروعة بشرط عدم المساس بالحقوق المشروعة للغير. وبناء عليه إذا لجأ صاحب غابة إلى تسويرها وأحكم إغلاق بابها وعلق كتابات تحظر دخول الغابة وتحذر من خطر ذلك، ووضع مدفعا يطلق قذائفه آليا على كل من يحاول الدخول، فإذا أصيب شخص بجروح، نتيجة انطلاق المقذوف عند محاولته اجتياز السور، فإنه يكون وحده مسئولا عما حدث له".^(١)

ثانياً: التمييز بين الدفاع الشرعي والاستفزاز:

تدق التفرقة بين حالة الدفاع الشرعي وحالة الاستفزاز إذا أخذنا في الاعتبار أن رد فعل المدافع أو المستفز في الحالتين، يحدث نتيجة فعل غير مشروع صادر عن شخص آخر. وأحياناً يتوافر ما يشبه حالة التطابق بين الحالتين حينما يحدث عدوان غير مشروع يستمر فترة من الزمن فيمكن القول إن المدافع في حالة دفاع شرعي واستفزاز في نفس الوقت. ويبرز في الحالتين بالإضافة إلى ما تقدم دور الشخص الصادر عنه الاعتداء غير المشروع في حدوث رد الفعل ضده، وتسببه في إلحاق الضرر بنفسه نتيجة خطئه، ورغم هذا التقارب فإن فروقا هامة بين الدفاع الشرعي والاستفزاز تبرز فيما يلي:

(أ) الأساس في كل منهما: فأساس الدفاع الشرعي هو المقارنة بين حقيقتين:

(١) محكمة لبيج ٢١ نوفمبر ١٩٢٤: مشار إليه في الدكتور محمود مصطفى: القسم العام:

رقم ١٠١ ص ١٦٧.

حق المعتدي وحق المعتدى عليه، مع إعطاء الأفضلية لحق المدافع فهو الأولى بالرعاية والحماية اجتماعيا، هذا يعطيه في الرد عليه المعتدى بأفعال تعد جرائم. وأساس الاستفزاز يرجع إلى حالة الانفعال الشديد التي تضغط على إرادة المستفز فتضيق من مجال الاختيار لديه. والانفعال الشديد شرط لازم لقيام حالة الدفاع الشرعي فقد يحتفظ المدافع برباطة جأشه رغم العدوان أو خطر هذا العدوان الوشيك.

(ب) الهدف في كل منهما: يهدف الدفاع إلى وقاية الحق من خطر اعتداء وشيك أو بدأ ولم ينته بعد، بينما يهدف الشخص في حالة الاستفزاز إلى الانتقام من المعتدي بعد انتهاء الاعتداء^(١) وتوضح ذلك محكمة النقض بقولها "حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان".^(٢)

(ت) حدود كل منهما: مجال الدفاع الشرعي أوسع من مجال الاستفزاز حيث يستفيد منه المعرض للعدوان والغير، وبيح الرد بجريمة ضد النفس أو المال. على العكس لا يستفيد من الاستفزاز إلا الشخص المستفز، ويجب أن يكون رد فعله موجها لشخص المستفز الذي يجب أن يوجه استفزازه ضد شخص المتهم. فلا يتوافر الاستفزاز بجريمة إذا وجه المجني عليه فعله ضد المال.^(٣)

(1) Roux: ibid note 2. P.235; Donnedieu de Vabres: Traite. No. 395; R. Lestang: art. prec. No. 19 . P. 776.

والدكتور محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات اللبناني: القسم العام ١٩٨٤، رقم ٧٧٨ ص ٧٨٧.

(٢) نقض ٥ نوفمبر ١٩٦٢، مجموعة أحكام النقض س ١٣، رقم ١٧١، ص ٧٠٠، نقض ٢٥ مارس ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ٩، رقم ٦٦، ص ٣٥٠.

(٣) ومع ذلك ينص القانون الفرنسي على توافر الاستفزاز، على سبيل الاستثناء، بالنسبة لجريمة موجّهة ضد المال حيث تنص المادة ٣٢٢ ع على توافر الاستفزاز لرد جريمة

(ث) شرط التناسب في كل منهما: يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن تكون وسيلة الدفاع متناسبة مع وسيلة الاعتداء، وهذا الشرط غير مطلوب في حالة الاستفزاز والسبب في ذلك يرجع إلى أن شرط التناسب لازم لإباحة جريمة المدافع ولكن في حالة الاستفزاز فإن رد فعل المستفز يبقى له وصف الجريمة وأثره قاصر على تخفيف العقاب عنه. فمن يصفع إنسانا على وجهه فيرد عليه بضربة شديدة تصيبه بكدمات وجروح جسيمة لا يستطيع التمسك بحالة الدفاع الشرعي وإن أمكنه أن يتمسك بعذر الاستفزاز.

(ج) الآثار المترتبة على كل منهما: الفروق السابقة تبرز لنا أن التمييز بين الدفاع الشرعي والاستفزاز يترتب عليه آثار هامة على المستويين الإجرائي والموضوعي. فعلى المستوى الموضوعي يعد الدفاع الشرعي سببا موضوعيا للإباحة يستفيد منه المهدد بالاعتداء أو الغير ويترتب عليه إباحة أفعال الدفاع فلا يسأل المدافع لا جنائيا ولا مدنيا. وعكس ذلك الاستفزاز حيث يبقى لرد فعل المستفز وصف الجريمة ويسأل عنها ويخفف عنه العقاب فحسب، ومدنيا يسأل عن تعويض الضرر الذي أحدثه ولو جزئياً على نحو ما بينا فيما تقدم^(١) وعلى المستوى الإجرائي يترتب على توافر حالة الدفاع الشرعي أن تصدر جهة التحقيق أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى، بينما تحيل المتهم في حالة الاستفزاز إلى قضاء الحكم للنظر في تحديد مدى مسؤوليته ونوع المعاملة العقابية التي تناسب حالته.^(٢)

التسلق والكسر أو الدخول في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته. ويضيف أن الجريمة لو تمت بالليل فإن حالة الدفاع الشرعي تكون هي الواجبة التطبيق.

(١) انظر ما تقدم ص ٣٤٦.

(2) R.Lestang: art. Prec. No. 18

فهرس الكتاب

٣	مقدمة
٣	تعريف علم الإجرام
١٣	تحديد موضوع علم الإجرام وبيان أنواعه
١٦	علاقة علم الإجرام بغيره من العلوم الجنائية
١٧	علم الإجرام وقانون العقوبات
١٩	علم الإجرام وقانون الإجراءات الجنائية
١٩	علم الإجرام وعلم العقاب
٢٣	علم الإجرام وعلم السياسة الجنائية
٢٥	أهمية علم الإجرام
٢٩	منهج الدراسة
٣١	فصل تمهيدي
	تاريخ علم الإجرام ومنهج وأساليب البحث فيه
٣٢	المبحث الأول: تاريخ علم الإجرام
٣٢	المطلب الأول: المرحلة السابقة على نشأة المدرسة الوضعية الإيطالية
٣٢	أولاً: في العصور القديمة
٣٣	ثانياً: عصر النهضة في أوروبا
٣٤	ثالثاً: قبيل نشأة المدرسة الوضعية
٣٦	المطلب الثاني: المدرسة الوضعية والدراسات الحديثة
٣٦	أولاً: فكر رواد المدرسة الوضعية

- ٣٦ "لومبروزو" وعلم طبائع المجرم
- ٣٧ "انريكوفري" وعلم الاجتماع الجنائي
- ٣٨ "جاروفالو" وفكرة الجريمة الطبيعية
- ٤٠ ثانياً: الدراسات الحديثة
- ٤٠ ١- الدراسات الأنتروبولوجية
- ٤١ ٢- الدراسات النفسية والعقلية
- ٤٢ ٣- الدراسات الاجتماعية
- ٤٣ ٤- الدراسات المتعلقة بالمجني عليه
- ٤٣ المبحث الثاني: منهج البحث في علم الإجرام ووسائله
- ٤٤ المطلب الأول: منهج البحث في علم الإجرام
- ٤٥ المطلب الثاني: أساليب البحث في علم الإجرام
- ٤٦ الفرع الأول: وسائل البحث الاجتماعية
- ٤٦ أولاً: دراسة الإحصاءات الجنائية
- ٥٢ ثانياً: المسح الاجتماعي
- ٥٥ ثالثاً: الاستبيان والمقابلة
- ٥٧ الفرع الثاني: وسائل البحث الفردية
- ٥٧ أولاً: الدراسات البيولوجية
- ٥٨ ثانياً: الدراسات النفسية والعقلية
- ٥٩ تقويم وسائل البحث الفردية

- ٦١ الباب الأول
- التفسير العلمي للظاهرة الإجرامية
- ٦٣ تمهيد وتقسيم
- ٦٥ الفصل الأول
- التفسير الجزئي للظاهرة الإجرامية
- ٦٥ تمهيد وتقسيم
- ٦٥ المبحث الأول: النظريات البيولوجية
- ٦٦ المطلب الأول: النظرية التقليدية (المدرسة الوضعية الإيطالية)
- ٦٧ الفرع الأول: الأفكار الأساسية للنظرية
- ٦٧ أبحاث لومبروزو
- ٦٨ نتائج أبحاث لومبروزو
- ٧١ الفرع الثاني: تقدير النظرية
- ٧٥ المطلب الثاني: النظريات الحديثة
- ٧٦ الفرع الأول: نظرية (دي توليو)
- ٨٠ الفرع الثاني: نظرية "بندي"
- ٨٣ الفرع الثالث: نظرية "كينبرج"
- ٨٦ المبحث الثاني: نظرية "فرويد" في التحليل النفسي
- ٩١ المبحث الثالث: النظريات الاجتماعية
- ٩٢ المطلب الأول: المدرسة الفرنسية - البلجيكية في الوسط الاجتماعي

- ٩٢ الفرع الأول: المدرسة الجغرافية (مدرسة الخرائط)
- ٩٧ الفرع الثاني: مدرسة ليون (مدرسة الوسط الاجتماعي)
- ١٠١ المطلب الثاني: المدرسة الاجتماعية الأمريكية
- ١٠٢ الفرع الأول: نظرية الصراع بين الثقافات
- ١٠٧ الفرع الثاني: نظرية المخالطة المتفاوتة
- ١١٣ **الفصل الثاني**
التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية
- ١١٥ المبحث الأول: محاولات التفسير التكاملي
- ١١٦ المطلب الأول: نظرية الفقيه الايطالي "فري"
- ١١٦ الفرع الأول: التكوين العلمي والمهني للعلامة "فري"
- ١١٨ الفرع الثاني: مضمون نظرية "فري"
- ١٢٣ المطلب الثاني: المحاولات الأخرى
- ١٢٤ المبحث الثاني: رأينا في الموضوع
- ١٢٩ **الباب الثاني**
العوامل الدافعة إلى الجريمة
- ١٣٣ **الفصل الأول**
العوامل الفردية
- ١٣٣ المبحث الأول: العوامل الفردية الطبيعية
- ١٣٣ المطلب الأول: الوراثة
- ١٤٢ المطلب الثاني: الجنس: "إجرام المرأة وإجرام الرجل"

- المطلب الثالث: السن
١٥٢
- المطلب الرابع: الإمكانيات الذهنية
١٥٩
- المبحث الثاني: العوامل الفردية المكتسبة
١٦٥
- المطلب الأول: المرض
١٦٥
- المطلب الثاني: تعاطي المسكرات والمخدرات والإدمان عليها
١٧٥
- الفرع الأول: العلاقة بين المسكرات والجريمة
١٧٦
- بعض الأضرار الناجمة عن تعاطي الخمر وإدمانها
١٧٦
- العلاقة بين تعاطي المسكرات ونوع الجريمة
١٧٧
- العلاقة بين الجريمة وإدمان المسكرات
١٧٩
- الفرع الثاني: العلاقة بين المخدرات والجريمة
١٨٠
- الآثار المدمرة للمخدرات
١٨١
- العلاقة بين المخدرات والسلوك الإجرامي
١٨٤
- كيف نواجه حرب المخدرات
١٨٥
- الفرع الثالث: وباء التدخين وعلاقته بالجريمة
١٨٨
- أضرار التدخين
١٨٨
- أضرار التدخين لدى النساء
١٩١
- الأضرار الناتجة عن التدخين بالشيشة
١٩٢
- كيف نواجه وباء التدخين
١٩٣
- أولاً: الجهود الدولية
١٩٤
- ثانياً: على المستوى الوطني
١٩٤

الفصل الثاني

العوامل البيئية

- ١٩٩ المبحث الأول: البيئة الجغرافية
- ٢٠٦ المبحث الثاني: البيئة الاجتماعية
- ٢٠٨ المطلب الأول: الأسرة
- ٢١٤ المطلب الثاني: المدرسة
- ٢١٨ المطلب الثالث: المهنة
- ٢٢٦ المطلب الرابع: العادات والتقاليد
- ٢٢٩ المطلب الخامس: بيئة السجن
- ٢٣٥ المطلب السادس: البيئة العسكرية
- ٢٤٢ المبحث الثالث: البيئة الثقافية
- ٢٤٢ المطلب الأول: التعليم
- ٢٤٨ المطلب الثاني: الدين
- ٢٥١ المطلب الثالث: وسائل الإعلام والاتصال
- ٢٦٨ المبحث الرابع: البيئة الاقتصادية
- ٢٦٩ المطلب الأول: العلاقة بين الجريمة والوضع الاقتصادي في المجتمع
- ٢٧١ المطلب الثاني: العلاقة بين الجريمة والمستوى الاقتصادي للفرد
- ٢٧٥ الباب الثالث
- علم المجني عليه ودوره في تفسير الظاهرة الإجرامية
- ٢٧٥ تمهيد

٢٧٥

٢٧٩

الفصل الأول

مدخل إلى دراسة علم المجني عليه

٢٧٩

تمهيد وتقسيم

٢٧٩

المبحث الأول: في التعريف بعلم المجني عليه وبيان موضوعه

٢٨٢

المبحث الثاني: نشأة علم المجني عليه وتطوره

٢٩٤

المبحث الثالث: علاقة علم المجني عليه بغيره من العلوم الجنائية

٣٠٢

المبحث الرابع: أساليب البحث في علم المجني عليه

٣١٠

المبحث الخامس: الانتقادات الموجهة إلى علم المجني عليه والرد عليها

٣١٧

الفصل الثاني

تصنيف المجني عليهم

٣١٧

تمهيد وتقسيم

٣١٧

المبحث الأول: التصنيف المبني على أساس قانوني

٣٢٣

المبحث الثاني: التصنيف المبني على أسس بيولوجية ونفسية واجتماعية

٣٢٩

الفصل الثالث

عوامل تحول الفرد إلى مجني عليه

٣٢٩

التفسير العلمي لارتكاب الجريمة

٣٣١

التفسير العلمي لوقوع الفرد ضحية للجريمة

٣٣١

تقسيم

٣٣٢

المبحث الأول: العوامل الفردية

٣٣٨

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية

الفصل الرابع

٣٤٣

: مساهمة المجني عليه في وقوع الجريمة

وأثرها في مسئولية الجاني

٣٤٣

تمهيد وتقسيم

٣٤٤

المبحث الأول: الاستفزاز الصادر من المجني عليه

٣٤٥

المطلب الأول: النظام القانوني لعذر الاستفزاز

٣٥٠

المطلب الثاني: عذر الاستفزاز في القانون المصري

٣٦٤

المطلب الثالث: الآثار القانونية لعذر الاستفزاز

٣٦٥

المبحث الثاني: رضاء المجني عليه بوقوع الجريمة

٣٦٦

المطلب الأول: المبدأ العام وأساسه

٣٦٧

المطلب الثاني: الاستثناءات ومبرراتها

٣٧٥

المطلب الثالث: الشروط اللازمة لصحة الرضاء

٣٧٧

المبحث الثالث: دور المجني عليه في مجال الدفاع الشرعي

٣٨٣

الفهرس

كتب للمؤلف

أولاً: باللغة العربية

١. النظرية العامة للعقوبة، ط١ (١٩٨٣)، ط٢ (٢٠٠٤)، ط٣ (٢٠١٠).
٢. دروس في النظرية العامة للجريمة، ١٩٨٤.
٣. أصول علم المجنى عليه، الطبعة الأولى (١٩٨٥).
٤. مشروع قانون العقوبات الإسلامي، دراسة تحليلية تأصيلية، نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، دار النهضة العربية، ط١ (١٩٨٥)، ط٢ (١٩٨٨)، ط٣ (٢٠١٣).
٥. نظام الحسبة في المملكة العربية السعودية، مجموعة محاضرات قدمت إلى طلاب الدراسات العليا بقسم الدعوة والاحتساب، بكلية الدعوة والإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العام الجامعي ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٦. المجنى عليه ودوره في الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم المجنى عليه والقانون الجنائي الوضعي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦، والثانية سنة ١٩٩١، والثالثة سنة ١٩٩٧.
٧. تعويض الدولة للمضور من الجريمة، دراسة مقارنة في التشريعات المعاصرة والنظام الجنائي الإسلامي، دار الفكر العربي، ط١ (١٩٨٨)، ط٢ (٢٠٠٤).
٨. المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة، دراسة مقارنة في التشريعات العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة التحضيري (الرياض ١٣-١٥ يناير ١٩٩٠)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة ٣٤ العدد الأول، يناير ١٩٩٣، ص ١٩٧ وما بعدها.
٩. أصول علم العقاب، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤، والثانية سنة ١٩٩٠، والثالثة سنة ١٩٩٢، والرابعة سنة ١٩٩٣، والخامسة سنة ١٩٩٥، والسادسة سنة ١٩٩٧، والسابعة سنة ٢٠٠٠، والثامنة ٢٠٠٢.
١٠. كيفية مواجهة الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي. بحث مقدم إلى مؤتمر الفيوم (٢٩ يناير - أول فبراير ١٩٩٤) الذي نظّمته كلية الحقوق - جامعة عين شمس حول موضوع "الكمبيوتر والقانون"، أعمال المؤتمر ١٩٩٤، ص ١١٣ وما بعدها.
١١. مراقبة المحادثات التليفونية، دراسة مقارنة في تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا ومصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤.

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٩٢

١٢. أصول علم الإجرام، دراسة تحليلية وتأصيلية لأسباب الجريمة وفقا لعلوم: طبائع المجرم والنفس الجنائي والاجتماع الجنائي والمجنى عليه، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١، والثانية سنة ١٩٩٤، والثالثة سنة ٢٠٠٨.
١٣. شرح قانون العقوبات، جرائم الاعتداء على الأموال، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤، والثانية سنة ١٩٩٥، والثالثة سنة ١٩٩٧.
١٤. رضاء المريض بالعمل الطبى الجراحى ومسئولية الطبيب فى حالة تخلف هذا الرضاء. تقرير مقدم إلى المؤتمر السنوى السادس لنقابة أطباء مصر (القاهرة ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٤).
١٥. الحماية الجنائية لضحايا الجريمة وضحايا إساءة استعمال السلطة فى التشريع المصرى. تقرير مقدم إلى المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة ٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٩٩٥).
١٦. مواجهة جناح الأحداث، دراسة فى التشريع المصرى. تقرير مقدم إلى المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة ٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٩٩٥).
١٧. جرائم العنف وكيفية مواجهتها. تقرير مقدم إلى المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة ٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٩٩٥).
١٨. استراتيجية منع الجريمة فى المناطق الحضرية. تقرير مقدم إلى المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة ٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٩٩٥).
١٩. شرح قانون العقوبات، جرائم الاعتداء على الأشخاص، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٥، والثانية ٢٠٠٥.
٢٠. المواجهة القانونية للإدمان فى التشريعين المصرى والمقارن. تقرير مقدم إلى المؤتمر المصرى العالمى الأول للإدمان وسوء استعمال العقاقير (القاهرة ١٢-١٦ مارس ١٩٩٦).
٢١. فلسفة العقوبات البدنية فى الشريعة الإسلامية و التشريعات الغربية ، مجلة الأمن والقانون، تصدرها كلية شرطة دى، س٥، ع٢٤، يوليو ١٩٩٧، ص ٢٢٩ وما بعدها.
٢٠. الاتجاهات الحديثة فى قانون العقوبات الفرنسى الجديد، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨، الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٤.
٢١. أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابى الإسلامى والأنظمة

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٩٣

- العقابية المعاصرة مقارنة بالنظام العقابي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات، سنة ١٩٩٩.
٢٢. شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، سنة ١٩٩٨، ٢٠٠١، ط ٣ (٢٠٠٣)، ط ٤ (٢٠٠٨)، الجزء الثاني، سنة ١٩٩٩؛ ط ٢٠٠١.
٢٣. تطوير الدراسات القانونية بكليات الحقوق بالجامعات المصرية، تقرير مقدم إلى مؤتمر تطوير الدراسات القانونية بكليات الحقوق بالجامعات المصرية (جامعة المنصورة، ٢١ - ٢٤ أبريل ١٩٩٩).
٢٤. ضحايا الإرهاب على المستوى الدولي، تقرير مقدم إلى المؤتمر الدولي الذي نظمتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية حول موضوع «ضحايا الإرهاب» (الرياض ٣٠ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٩٩).
٢٥. الحماية القانونية للاقتصاد المصرى ضد الإغراق والدعم والزيادة غير المبررة فى الواردات، تقرير مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمها مركز بحوث الشرطة، حول موضوع: حماية السوق المصرى من الإغراق، (القاهرة، أكاديمية الشرطة، أول مارس ٢٠٠٠).
٢٦. المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الأموال، تقرير مقدم إلى المؤتمر السنوى الثانى لمكافحة إدمان وتعاطى المخدرات، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية (القاهرة ١٧-٢٦ يونيو ٢٠٠٠).
٢٧. التطبيقات العملية والصيغ القانونية للإجراءات الجنائية (شارك في التأليف المستشار وفاق الدهشان)، ط ١ (١٩٩٩)، ط ٢ (٢٠٠٠)، ط ٣ (٢٠٠١)، ط ٤ (٢٠٠٤).
٢٨. طرق الطعن فى الأحكام، ط ١ (٢٠٠٠).
٢٩. الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية في مشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمها مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة، ٢٠ مارس ٢٠٠١.
٣٠. التشريعات الصحفية وجرائم النشر، ط ١ (٢٠٠٢).
٣١. الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية في مشروع التوقيع الإلكتروني في مصر، بحث مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمها مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة، ٢٩ أبريل ٢٠٠٢.
٣٢. التحقيق وجمع الأدلة في مجال الجرائم الإلكترونية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٩٤

- الأول الذي نظّمته أكاديمية شرطة دبي، ٢٦ - ٢٨ أبريل ٢٠٠٣.
٣٣. المسؤولية الجنائية للأطباء، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظّمته كلية القانون بجامعة الشارقة، ٣ - ٥ أبريل ٢٠٠٤.
٣٤. تعويض ضحايا الجريمة في النظام الجنائي الإسلامي والتشريعات العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني الذي نظّمته أكاديمية شرطة دبي، ٣ - ٥ مايو ٢٠٠٤.
٣٥. دور الجمهور في مواجهة الجريمة في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية التي نظّمها مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة، ١٢ يناير ٢٠٠٥.
٣٦. الجزاء الجنائي والدية في مجال حوادث المرور، بحث مقدم إلى الندوة التي نظّمتها كلية القانون بجامعة الشارقة، جامعة الشارقة ٢٥ أبريل ٢٠٠٥.
- ٣٧- تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب علي المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظّمته جامعة نايف حول تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب، (الرياض ٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٦).
- ٣٨- "الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة" بحث مقدم إلى مؤتمر مكافحة جرائم تقنية المعلومات كلية القانون - جامعة الشارقة (٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦).
٣٩. قضية دارفور، وقرار المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الرئيس عمر البشير " بحيث مقدم إلى الندوة التي نظّمتها مؤسسة Friedrich Ebert الألمانية بالتعاون مع الجامعة العربية، حول " المحكمة الجنائية الدولية ومبادئ القانون الدولي (القاهرة ٨ - ٩ أكتوبر ٢٠٠٨).
- ٤٠- " إرهاب الفرد وإرهاب الدولة" بحث مقدم إلى الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق - جامعة عين شمس عن " التنظيم القانوني لمواجهة الإرهاب " القاهرة ٢٥/١٢/٢٠٠٨.
٤١. التوسع في الأعمال التحضيرية وصور المساهمة في جرائم الإرهاب، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر للجمعية المصرية للقانون الجنائي: تحديات العدالة الجنائية وجرائم الإرهاب، (القاهرة ١٨ - ٢٠ مايو ٢٠٠٩).
٤٢. عقوبة الإعدام وضوابط تطبيقها بحث مقدم إلى الندوة السادسة للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماه حول "حو إعلام يبرسي ثقافة عقابية إصلاحية"، (القاهرة ٣٠ أكتوبر ٢٠١١).
٤٣. نظام العدالة في مصر الفرعونية والنظام الإسلامي" بحث مقدم إلى مؤتمر إصلاح

كلية الحقوق جامعة الفيوم - مراجع قانونية

٣٩٥

العدالة في مصر "المشكلات والحلول"، الذي نظمته كلية الحقوق جامعة القاهرة، (٢٠، ٢١ نوفمبر ٢٠١١).

٤٤ . عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية القانون بجامعة عجلون الوطنية حول "عقوبة الإعدام في التشريعات الدولية والوطنية والشريعة الإسلامية"، (الأردن - جامعة عجلون ١٦-١٨ أبريل ٢٠١٣)

٤٥ . مبدأ الفصل بين السلطات، المؤتمر الدولي الذي نظمته كلية الحقوق - جامعة عين شمس بالتعاون مع المنظمة الفرنكفونية (القاهرة ١٤. ١٥ أبريل ٢٠١٤).

٤٦ . العدالة الانتقالية، المؤتمر الدولي الذي نظمته جمعية الدول الناطقة بالفرنسية، القاهرة ١٧ . ١٨ مايو ٢٠١٤ .

٤٧ . أصول القانون الدولي الإنساني في النظام الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية القانون بجامعة عجلون الوطنية حول "واقع وتفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني"، (الأردن ٢٤ _ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥).

٤٨ . تطبيق القانون الدولي الإنساني في النظام الإسلامي أثناء النزاعات المسلحة، كلية الحقوق، جامعة العلوم التطبيقية، مؤتمر دولي حول التطبيق الأمين لقواعد القانون الدولي الإنساني، (الأردن ٢٠١٦).

٤٩ . السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة جريمة غسل الأموال، جامعة البويرة بالجزائر، الملتقى العلمي الأول حول تبييض الأموال، (الجزائر ٢٢ - ٢٤ فبراير ٢٠١٦).

.....

ثانياً: باللغة الفرنسية

Les infractions commises par imprudence : Prévention et traitement des délinquants. Rapport présenté au XII congrès international de droit pénal (Hambourg 16-22 septembre 1979). Voir Actes du congrès (1980) p. 126 et s.

(الجرائم غير العمدية : الوقاية منها ومعاملة المجرمين) تقرير مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني عشر الذي نظمته الجمعية الدولية للقانون الجنائي، (هامبورج ١٦-٢٢ سبتمبر ١٩٧٩)

a responsabilité pénale des médecins du chef d'homicide et de blessures par imprudence. Thèse. Lyon 1981 (Dactyl.) éd. Paris. L.G.D.J. 1994.

(المسئولية الجنائية للأطباء في حالة القتل أو الجروح غير العمدية)، رسالة مقدمة إلى جامعة ليون (فرنسا) لنيل درجة دكتوراه الدولة في القانون الجنائي سنة ١٩٨١، طبعت سنة ١٩٩٤، وتقوم بتوزيعها دارالنشر الفرنسية :

Librairie générale de droit et de jurisprudence (L.G.D.J.)

Regard sur l'avant-projet du code pénal musulman en Egypte. Rapport présenté au colloque d'Urgada (14-19 avril 1984). Voir actes du colloque. P. 217 et s.

(أضواء حول مشروع قانون العقوبات الإسلامي في مصر)، بحث مقدم إلى مؤتمر الغردقة (١٤- ١٩ أبريل ١٩٨٤) الذي نظمته كلية الحقوق - جامعة عين شمس بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية. (انظر أعمال المؤتمر ص ٢١٧ وما بعدها).

La pénitence et la situation légale des repentis, étude comparative des droits musulman, canonique et positif. Le Caire, 1993.

(التوبة والمركز القانوني للتائبين، دراسة مقارنة في الشريعتين الإسلامية والمسيحية والقانون الوضعي)، القاهرة، ١٩٩٣.

Le droit pénal face à l'utilisation abusive ou frauduleuse des cartes bancaires magnétiques. Le Caire, 1993.

(القانون الجنائي في مواجهة الاستخدام التعسفي أو بطريق الغش لبطاقات الائتمان البنكية الممغنطة)، القاهرة، ١٩٩٣.

.....
La télévision et la violence des jeunes. Rapport présenté au IXème congrès des Nations-Unies sur La prévention du crime et le traitement des délinquants (Le Caire, 27 avril- 8mai 1995).

(التلفزيون والعنف لدى الأحداث)، تقرير مقدم إلى المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة ٢٩ أبريل - ٨ مايو ١٩٩٥).

.....
Les garanties des droits de la défense en droit pénal égyptien. Rapport présenté au 3^{ème} conférence des Ministres francophones de la Justice (Le Caire, 30 Octobre - 1^{er} Novembre 1995).

(ضمانات حقوق الدفاع في قانون العقوبات المصري)، تقرير مقدم إلى المؤتمر الثالث لوزراء العدل بالدول الناطقة بالفرنسية (الفرنكفون)، (القاهرة ٣٠ أكتوبر - أول نوفمبر ١٩٩٥).

.....
L'évolution récente du droit pénal en Egypte. Rapport présenté à la journée juridique organisée par le (C.E.D.E.J.), Le Caire le 23 mars 1999.

(التطور الحديث في القانون الجنائي في مصر، تقرير مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمتها (السيدج) بالسفارة الفرنسية بالقاهرة (القاهرة ٢٣ مارس ١٩٩٩).

.....
Les principes généraux du droit pénal musulman. Cours, D.E.A. de sciences criminelles, faculté de droit, université Jean-Moulin, Lyon III, mars - avril 2000.

(المبادئ العامة في قانون العقوبات الإسلامي، مجموعة محاضرات أقيمت على طلاب دبلوم الدراسات العليا المتعمقة في العلوم الجنائية بجامعة ليون (فرنسا)، مارس، أبريل سنة ٢٠٠٠).

.....
) Droit pénal musulman et droit pénal positif, conférence, faculté de droit, université Jean-Moulin, Lyon III, 28mars 2000.

(القانون الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي، محاضرة عامة قدمت بكلية الحقوق - جامعة ليون (فرنسا)، في ٢٨ مارس سنة ٢٠٠٠).

.....
) Les grands principes de droit pénal musulman. Cours,

D.E.A. de sciences criminelles, faculté de droit, université Paris II, janvier 2003.

المبادئ الكبرى في النظام الجنائي الإسلامي، مجموعة محاضرات أقيمت على طلاب ديبلوم الدراسات العليا المتعمقة في العلوم الجنائية بجامعة باريس ، يناير ، سنة ٢٠٠٣ .

) Les garanties des droits du prévenu en droit pénal musulman, conférence, faculté de droit, université Paris II, 20 janvier 2003.

ضمانات حقوق المتهم في النظام الجنائي الإسلامي ، محاضرة عامة قدمت بكلية الحقوق - جامعة باريس، في ٢٠ يناير ٢٠٠٣ .

3) Le procès pénale et la garantie des droits fondamentaux du prévenu, étude comparative des droits musulman et français conférences, université européenne d'été , France, juillet 2003.

الدعوى الجنائية وضمان الحقوق الأساسية للمتهم، دراسة مقارنة، في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، محاضرات أقيمت على طلاب الجامعة الأوروبية بفرنسا، يوليو ٢٠٠٣ .

Droit, religion et droits de l'homme, Conférences, Université Européenne d'été, Tunisie, Septembre 2004.

القانون والدين وحقوق الإنسان ، محاضرات أقيمت على طلاب الدكتوراه بالجامعة الأوروبية الصيفية (تونس ، سبتمبر ٢٠٠٤) .

Le procès équitable, étude comparative en droits: égyptien, français et européen, cours, Master 2 de droit pénal, Faculté de droit , Université Jean – Moulin , Lyon III , Mars 2005.

المحاكمة المنصفة ، دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والأوروبي ، محاضرات أقيمت على طلاب الماجستير ، جامعة ليون III (فرنسا)، مارس ، ٢٠٠٥ .

La présomption d'innocence, étude comparative en droits: français, égyptien et musulman, conférence, Faculté de droit, Université Jean-Moulin, Lyon III, jeudi 24 Mars, 2005.

قرينة البراءة ، دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والشريعة الإسلامية ، محاضرة عامة قدمت بكلية الحقوق ، جامعة ليون III (فرنسا)،

.....
.....
"La protection des droits de l'homme dans l'Egypte ancienne, conférence aux diplomates africains francophone, (institut diplomatique, Ministère des affaires étrangères, 16 juin 2006).

حماية حقوق الإنسان في مصر الفرعونية، محاضرة بالفرنسية قدمت للدبلوماسيين الأفارقة (المعهد الدبلوماسي - وزارة الخارجية ١٦ يونيو ٢٠٠٦)

.....
.....
Le statut de la femme en droit musulman, conférences, université européenne d'été, Maroc (Rabat 26-30 août 2006).

الوضع القانوني للمرأة في الشريعة الإسلامية , محاضرات ألقى علي طلاب الدكتوراه بالجامعة الأوربية الصيفية , المغرب (الرباط ٢٦-٣٠ أغسطس ٢٠٠٦)

.....
.....
L'élargissement des formes de préparation et de participation en droit pénal égyptien, 2009.

التوسع في الأعمال التحضيرية والمساهمة الجنائية في القانون المصري، تقرير مقدم إلى المؤتمر الثامن عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات، (اسطنبول، ٢٠ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩).

.....
.....
(20) Les crimes commis pendant le régime de Mubarak, e révolution égyptienne du 25 Janvier 2011 a research presented to the International Crime and Punishment conference. (Istanbul 20- 30 September2011), Istanbul

University, Turkey.

الجرائم المرتكبة خلال حكم مبارك وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول الجريمة والعقاب - كلية الحقوق جامعة استانبول تركيا، ٢٠ : ٣٠ سبتمبر ٢٠١١).

.....
.....
Le crime d'honneur, étude comparative des droits égyptien et musulman. Rapport présenté au II congrès international sur " crime et punition". Faculté de droit université d'Istanbul, Turkey, (28-sép.4 oct.2012)

قتل المرأة دفاعاً عن الشرف دراسة مقارنة بين القانون المصري والشريعة الإسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول "الجريمة والعقاب" كلية الحقوق - جامعة إستانبول تركيا (٢٨ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠١٢ م) .

.....
ثانياً: باللغة الإنجليزية

Criminal law in Egypt; in "Egypt and its laws"; Arab and islamic laws series ; edited by (CEDEJ) Kluwer Law International; Volume 22.P.37.

القانون الجنائي في مصر، فصل في كتاب بالإنجليزية أعده المركز الثقافي الفرنسي في مصر.

.....
.....
A Critical study on Egyptian criminal legislations, with an indication to some modern laws, (Istanbul 26 May-04 October 2010).

دراسة نقدية للتشريعات الجنائية في مصر، مع الإشارة إلى بعض القوانين الحديثة . بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الذي نظّمته كلية الحقوق - جامعة استانبول ، تركيا (٢٦ مايو إلى ٤ أكتوبر ٢٠١٠) .